

دكتور  
أحمد عبد الفتاح إبراهيم  
أستاذ العلوم السياسية  
كلية التجارة — جامعة القاهرة

مقدمة  
في  
أصول النظم الاجتماعية والسياسية

الطبعة الأولى

١٩٥٧

ماتم الطبع والنشر  
مكتبة النهضة المصرية







دكتور  
أحمد عبد الفتاح دراجمة  
أستاذ العلوم السياسية  
كلية التجارة — جامعة القاهرة

# مقدمة في أصول النظم الاجتماعية والسياسية

الطبعة الأولى

١٩٥٧

ملزم الطبع والنشر  
مكتبة النهضة المصرية

القاهرة

مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للأبحاث الشرقية  
( تحت الحراسة )

١٩٥٧

## المقدمة

لا قوة لأمة ليس لها غاية ، فلولا الأمل في هدف يعمل المرء على الوصول إليه ، لسم الناس طول الحياة .

ولا صلاح لمجتمع ، إلا بصلاح أفراده ، وصلاح الفرد مرتبط بعوامل عدة ، منها الشعور ، والدين ، والعقل .

أما الشعور ، فذلك غريزة تتفاعل عوامل عدة في تكوينها ، والإنسان بطبيعته ، وتاريخه يسير في طريق التقدم في هذه الناحية . أما الدين فقد تكفلت به الشرائع السماوية ، فهناك الثواب والعقاب ، وهناك نعيم الجنة ونار جهنم .

ظل العقل — وهذا قابل للتكيف ، مستعد للتعلم ، والاستفادة من الماضي وعبره — هذا العقل هو هدفنا ، نبغى تزويده بقدر من الثقافة ، تجعله واعياً ناضجاً ، قادراً على تفهم ما يحكم المجتمع من أوضاع ، مؤمناً باحترام القانون ، وما يشير به ، إذ لا حياة لقوم مجتمعين إلا قهراً ، وأسر القهر قبول قهر القوانين .

إن العقل الإنساني في تطوره ، أو قل تاريخ التفكير الإنساني ، ما هو إلا سلسلة من التجارب ، مستمدة من البيئة ، ومستقاة من أحداث الماضي . لذلك كانت دراسة النظم بأنواعها المختلفة ، والفلسفة في صورها المتعددة من أهم ما يجب أن يشغل العقل الإنساني في زماننا الحاضر .

إن فائدة هذه الدراسة لا تنحصر في كونها لذة عقلية ، كفائدة دراسة الأدب أو فن من الفنون الجميلة الأخرى ، لكنها تعدى هذه الدائرة الضيقة ، وتبلغ حد الحاجة الفكرية ، إذ أن كل إنسان مهما كان شأنه وعمله في الهيئة الاجتماعية ، لا يخلو من أن تكون له ساعات تسأم فيها نفسه ضوضاء الهموم المادية ، فيرجع إلى صميم ذاته ، فينظر إلى الوجود نظر المنقب عن حقيقته ، وإلى نفسه نظر المتوله ،

بمعرفة ماهيتها ، ومن أين أتت وإلى أى حال تؤول ، إذ أن الإنسان بنظرته لا يقنع من الحياة بمظاهر أشكالها وألوانها ، كما تنقلها إليه حواسه ، أو كما يفعل بها شعوره ، بل يتناولها بعقله ، وينقل إليها ببصيرته ، ليعرف حقيقة كل شيء ، وهو في إشباع رغبته تلك ، لا يدخر سعيًا من ذكاء أو جهد حتى يبلغ من ذلك ما يطمئن إليه عقله وتستريح به نفسه .

لكي يصل الإنسان إلى ما تصبو إليه نفسه ، لا بد له من الرجوع إلى ما حصله أئمة المفكرين من نبغاء الأمم وقادة الفكر ، في جميع أدوار الرق البشرى ، لينتفع بما مهدته العقول الكبيرة من طرق التفكير ، وما نصبته من أعلام الهدى في مناهات النظر والاستقراء ، وما وفقت إلى حله من عويصات المجاهيل ، وإلا ظل محصوراً في دائرة جهوده الذاتية ، فلا ينال حظاً مما يصبو إليه ، أو يصل إلى مدركات أولية جازها المفكرون منذ قرون عديدة . لذلك يجب على العاقل المفكر ، أن يتأمل الماضي ، ويبحث عن دروسه وعبره .

إن المجتمع في تطور ، ولم يكن المجتمع الفطرى الأول شبيه بمجتمعنا اليوم ، ولن يكون مجتمع الغد ، شبيه بمجتمع اليوم ، فطبيعة الكائن البشرى التغيير والتبديل . وسنة الطبيعة التطور ، فتلك سنة الحياة ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً إذا وعينا ذلك كله أدركنا أهمية دراسة نظم المجتمعات المختلفة منذ نشأتها وتطورها ، والأسباب التي أدت إلى هذا التطور ، قد تستهدى المرء ناحية من هذه النواحي فيتمتع ويتخصص ، فإذا استهوته مثلاً الناحية السياسية رأى نفسه مسوقاً إلى مناقشة مشكلات الفوضوية والشيوعية والاشتراكية والديمقراطية والأرستقراطية والدكتاتورية ، أما إذا استهوته الناحية الدينية فسوف يعود إلى المباحث القديمة ، عن الخلود وعن الله وعن الأديان السماوية وهلم جرا .

إذا كانت دراسات النظم سواء منها الاجتماعية أو السياسية دراسة طويلة تحتاج لجهود كبيرة حتى يصل فيها المرء إلى مرتبة التخصص . وإذا كان ذلك ليس بمستطاع ، إلا لفئة قليلة كرسَتْ نفسها للعلم والبحث ، فلا أقل من أن يكون الطالب الجامعى ، وهو رجل المستقبل على إلمام كاف بهذه النظم ، حتى يهيأ نفسه



وعقله لتجارب جديدة سيقابلها مستقبلاً ، وحتى يكون على علم حقيقى بهذا المجتمع الذى يعيش فيه ويعمل على رقيه .

لذلك رأيت أن أتناول فى مؤلفى هذا بعض الموضوعات المتعلقة بالدراسة الاجتماعية والسياسية . ولا أدعى أن مؤلفى هذا كاملاً ، فانه ينقصه الكثير ، إذ أنى لم أفعل أكثر من معالجة بعض الموضوعات ، أقرها للقارئ والطالب ، تاركاً البحث فى المطولات فى هذه المادة ، وهى بحمد الله وفيرة كثيرة ، ولكن غاليتها بلغة أجنبية .

عاجلت فى مؤلفى هذا نظماً للمجتمع البدائى بشىء من الإيجاز ، ثم تكلمت عن المعتقدات الدينية وأثرها فى حياة الجماعة ، وأشارت إلى بعض كبار رجال الفكر . ثم تناولت الدولة ونظم الحكم فى قدر كبير من الإيجاز ، راميةً بذلك أن يلم القارئ بكثير من الموضوعات ، كما أشارت إلى المبادئ الدستورية المتبعة فى المجتمعات المختلفة ، هادفاً من ذلك إلى التيسير على القارئ والطالب فى إدراك الأصول الأساسية لهذه المبادئ .

لعل بهذا المجهود المتواضع أكون قد أضفت إلى مكتبتنا العربية مؤلفاً صغيراً فى هذه الناحية .

عسى أن أكون قد وفقت فيما هدفت ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، والله ولى التوفيق .

دكتور أحمد عبد القادر الجمال

أستاذ العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة القاهرة

مارس سنة ١٩٥٧





## الفهرست

---

صفحة	
٥	مقدمة
٩	الفهرست
٢١	المراجع

## الباب الأول

### دراسات في المجتمع

---

## تمهيد

٣٣	المجتمع غاية الإنسان
٣٦	السلطة والطاعة والقانون
٤٠	تداخل الحفبارات
٤٣	تعليق

## الفصل الأول

### المجتمع القطري الأول

٤٧	المبحث الأول : كيف وجد الإنسان ؟
٤٧	خلاصة ما ورد في الأديان
٤٨	نظرية دارون
٥٠	أين متى ظهر الإنسان الأول ؟

صفحة

٥١	المبحث الثاني : شكل المجتمع الفطرى الأول ... ..
٥٢	الأسرة والزواج فى المجتمعات البدائية ... ..
٥٤	المبحث الثالث : العلاقات المختلفة فى العهد الفطرى الأول ... ..
٥٤	العلاقة بين الأفراد فى المجتمع الواحد ... ..
	علاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى فى العهد
٥٤	الفطرى الأول ... ..

## الفصل الثانى

### المعتقدات الدينية وأثرها على المجتمع

#### (١) أوليات

٥٩	أهمية دراسة معتقدات الأسلاف الدينية ... ..
٦٠	القوة الإلهية وفكرة البشر عنها ... ..
٦٣	أهمية الدين عند الأقدمين ... ..
٦٤	العناصر الدينية والعاطفية فى المعتقدات الدينية ... ..
٦٦	نشابه المعتقدات الدينية ... ..
٦٧	كيف كان الدين سبباً فى تكوين وحدات سياسية ودينية كبرى ؟ ... ..
٦٨	كيف كان الدين سبباً فى قيام فكرة مسئولية الحاكم أمام الله وحده ؟ ... ..

#### (ب) المعتقدات الدينية فى شرق آسيا

##### وأثرها فى المجتمعات الآسيوية

٧٠	المبحث الأول : المعتقدات الدينية فى الهند وأثرها فى المجتمع الهندى ... ..
٧٠	البوذية ... ..
٧٠	مقدمة ... ..

صفحة

٧١	...	...	...	...	...	مؤسس البوذية
٧٢	...	...	...	...	...	تطورات البوذية
٧٣	...	...	...	...	...	الهندوسية
٧٣	...	...	...	...	...	نشأة الديانة الهندوسية
٧٤	...	...	...	...	...	من تعاليم الهندوسية
٧٥	...	...	...	...	...	مؤثرات البوذية في الهندوسية
٧٦	...	...	...	...	...	التهضة الدينية في الهند
٧٨	...	...	...	...	...	دين المتبوذين
٧٨	...	...	...	...	...	نظام الطبقات في الهند

المبحث الثاني : المعتقدات الدينية في الصين وأثرها في المجتمع الصيني .

٨٣	...	...	...	...	...	مقسمة
٨٤	...	...	...	...	...	العبادة في بلاد الصين قبل عصر كنفوشيوس
٨٥	...	...	...	...	...	كنفوشيوس
٨٦	...	...	...	...	...	تعاليم كنفوشيوس
٨٧	...	...	...	...	...	التاوذية
٨٨	...	...	...	...	...	البوذية الصينية
٨٨	...	...	...	...	...	خلاصة القول في المعتقدات الدينية والنظم الاجتماعية في الصين

المبحث الثالث : المعتقدات الدينية في اليابان وأثرها في المجتمع الياباني ...

٩١	...	...	...	...	...	مقسمة
٩٢	...	...	...	...	...	أديان اليابان
٩٢	...	...	...	...	...	الشتوية
٩٣	...	...	...	...	...	عبادة الميكادو
٩٣	...	...	...	...	...	علاقة الشنتوية بالبوذية
٩٤	...	...	...	...	...	البوذية اليابانية
٩٥	...	...	...	...	...	تعليق على الشنتوية من الناحية الاجتماعية

## (ح) الأديان السامية الثلاثة وأثرها في المجتمع

صفحة

المبحث الرابع :	العقيدة الموسوية وأثرها في المجتمع	٩٦
	نشأة العقيدة الموسوية	٩٦
	الانتشار اليهودي	١٠٠
	الرابطه بين اليهود	١٠٣
	العنصرية اليهودية	١٠٦
	المثل الموسوية وأثرها في المجتمع	١٠٧
المبحث الخامس :	النصرانية وأثرها في المجتمع	١١٠
	الظروف المحيطة بنشأة النصرانية	١١٠
	العالم اليهودي والنصرانية	١١٢
	كيف انتشرت النصرانية ومعاربة الوثنية لها ؟	١١٤
	كيف أصبحت النصرانية دين الدولة الرومانية الرسمي ؟	١١٦
	اتجاهات النصرانية وتطورها وأثر ذلك على المجتمعات	
	التي سادتها	١١٨
	كيف حولت النصرانية هدف الحياة ؟	١١٩
المبحث السادس :	الإسلام وأثره في المجتمع	١٢١
	الإسلام ثالث الأديان الكبرى	١٢١
	رسالة الإسلام	١٢٢
	أسباب سرعة انتشار الإسلام	١٢٤
	تقهقر الإسلام	١٢٧
	طابع حضارة الإسلام	١٢٨
	ارتسباط المجتمع الإسلامي بالشريعة الإسلامية	
	وسبب ذلك	١٢٩

١٣٠	... ..	السلطان في الإسلام
	... ..	مقارنة بين نظم المجتمع الإسلامى والنظم الأخرى من
١٣١	... ..	النواحي المختلفة

### الفصل الثالث

فلسفة العصور القديمة والوسطى ، وأثرها في تطور الفكر الحديث

١٤٣	... ..	تمهيد
١٤٥	... ..	المبحث الأول : العصر القديم
١٤٥	... ..	مقدمة
١٤٥	... ..	الفلسفة الشرقية
١٤٧	... ..	الفلسفة اليونانية
١٤٧	... ..	سقراط
١٤٨	... ..	أفلاطون
١٥٠	... ..	أرسطوطاليس
١٥٣	... ..	المبحث الثانى : العصور الوسطى
١٥٥	... ..	المبحث الثالث : الفلسفة العزيمية
١٥٥	... ..	مقدمة
١٥٦	... ..	الفارابى
١٥٧	... ..	ابن سينا
١٥٨	... ..	الغزالى
١٥٩	... ..	ابن رشد
١٦٠	... ..	ابن خلدون

## الباب الثاني

### الدولة ونظم الحكم

#### تمهيد

#### مقومات الدولة

صفحة	
١٦٣	مقدمة ... ..
١٦٣	مقومات الدولة بالنسبة للإقليم ... ..
١٦٣	١ - الموقع الجغرافي ... ..
١٦٤	٢ - الموارد الطبيعية ... ..
١٦٤	مقومات الدولة بالنسبة للرحبة ... ..
١٦٥	١ - عدد السكان ... ..
١٦٦	٢ - الكفاية ، وبالأخص الكفاية الصناعية ... ..
١٦٧	٣ - الروح المعنوية ... ..
١٦٧	مقومات الدولة بالنسبة للهيئة الحاكمة ... ..
١٦٧	١ - الحكم الدستوري ... ..
١٦٨	٢ - الأداة الحكومية ... ..
١٧٤	تعليق ... ..

#### الفصل الأول

#### الدولة

١٧٩	المبحث الأول : تعريف الدولة وبيان عناصرها ... ..
١٧٩	تعريف الدولة ... ..



صفحة	
١٨٢	عناصر الدولة
١٨٢	الرعية
١٨٣	الإقليم
١٨٤	الشخصية المعنوية
١٨٥	هيئة منظمة حاكمة ذات سيادة
١٨٧	المبحث الثاني : أصل الدولة
١٨٧	النظريات التيقراطية
١٨٧	نظرية التفويض الإلهي
١٩٠	نظرية العناية الإلهية
١٩١	نظرية القوة والتغلب
١٩٢	نظرية العقد الاجتماعي
١٩٧	نظرية التطور العائلي
١٩٧	نظرية التطور التاريخي
١٩٩	المبحث الثالث : أشكال الدول
١٩٩	الدولة البسيطة والدولة المركبة
٢٠١	أشكال الدول من حيث السيادة
٢٠٤	المبحث الرابع : وظيفة الدولة
٢٠٤	مقدمة
٢٠٤	الوظائف الأساسية للدولة
٢٠٥	أسباب اتساع دائرة نشاط الدولة
٢١٠	نطاق نشاط الدولة
٢١١	المذهب الفردي
٢١٤	المذهب الاشتراكي
٢١٨	المذهب الاجتماعي
٢١٩	نعلق

**Figure 1**

المبحث الخامس : سلطان الدولة ... .. ٢٢١  
 ← السيادة ... .. ٢٢١  
 نظرية الحقوق الفردية ... .. ٢٢٢  
 نظرية التضامن الاجتماعي ... .. ٢٢٥

## الفصل الثاني

## الحكومة

المبحث الأول : تمهيد : لمحة تاريخية عن أشكال الحكومات ... ٢٢٩

المبحث الثاني : الحكومة من حيث خضوعها للقانون ... ٢٣٣

الحكومة الاستبدادية ... ٢٣٣

الحكومة القانونية ... ٢٣٤

المبحث الثالث : الحكومة من حيث الخضوع للرئيس الأعلى ... ٢٣٦

الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية ... ٢٣٦

كيفية انتخاب رئيس الجمهورية ... ٢٣٧

الفرق بين النظام الملكي والنظام الجمهوري ... ٢٣٨

المبحث الرابع : الحكومة من حيث مصدر السيادة ... ٢٤٠

الحكومة الفردية ... ٢٤٠

الملكية الاستبدادية ... ٢٤٠

الملكية المطلقة ... ٢٤١

الدكتاتورية ... ٢٤٢

الحكومة الأرستقراطية ... ٢٤٣

الحكومة الديمقراطية ... ٢٤٤

## الفصل الثالث

### النظام الديمقراطي

صفحة	
٢٤٩	المبحث الأول : أوليات ... ..
٢٤٩	تمهيد ... ..
٢٥٠	← تحليل معنى الديمقراطية ... ..
٢٥٤	معنى الحرية الفردية في ظل الديمقراطية ...
٢٥٥	التطور التاريخي للديمقراطية ... ..
٢٦٠	صراع الديمقراطية والدكتاتورية ... ..
٢٦٣	المبحث الثاني : خصائص الديمقراطية ... ..
٢٦٣	الشعب في الحكومة الديمقراطية هو صاحب السيادة
٢٦٤	تقوم الديمقراطية على احترام الحقوق والحريات
٢٦٥	تروى الديمقراطية إلى تقرير المساواة بين الأفراد...
٢٦٦	تروى الديمقراطية إلى تحقيق الحرية السياسية ...
	الديمقراطية نظام سياسي وليس نظاماً اجتماعياً
٢٦٦	أو اقتصادياً ... ..
٢٦٧	الديمقراطية الأصلية فردية ... ..
٢٦٨	الديمقراطية هي حكومة الأحزاب ... ..
٢٦٩	المبحث الثالث : صور الديمقراطية ... ..
٢٦٩	الديمقراطية المباشرة ... ..
٢٧٠	مزايا النظام الديمقراطي المباشر ... ..
٢٧٠	عيوب النظام الديمقراطي المباشر ... ..
٢٧٢	الديمقراطية النيابية ... ..
٢٧٢	أركان الحكم النيابي ... ..

٢٧٧	...	...	...	الديمقراطية شبه المباشرة
٢٧٧	...	...	...	مزايا النظام شبه المباشر
٢٧٩	...	...	...	عيوب النظام شبه المباشر
٢٨١	...	...	...	مظاهر النظام شبه المباشر
٢٨٥	...	...	...	المبحث الرابع : الأسباب الحقيقية لمحنة الديمقراطية
٢٨٥	...	...	...	تحليل عام
٢٨٧	...	...	...	محنة الديمقراطية في ضوء الاعتبارات العملية
٢٩٢	...	...	...	الاتجاهات الديمقراطية الحديثة

### الباب الثالث

مبادئ عامة عن بعض القواعد الدستورية  
المتبعة في حكم الدول

### الفصل الأول

مبادئ دستورية عامة

٢٩٩	...	...	...	...	أوليات	المبحث الأول :
٢٩٩	...	...	...	...	الدستور	
٢٩٩	...	...	...	...	هل لكل دولة دستور؟	
٣٠٠	...	...	...	...	أساليب نشأة الدساتير	
٣٠٣	...	...	...	...	أساليب نهاية الدساتير	
٣٠٨	...	...	...	...	أنواع الدساتير ومميزاتها	المبحث الثاني :
٣٠٨	...	...	...	...	الدستور العرفي والدستور المكتوب	
٣١٠	...	...	...	...	الدستور المرن والدستور الجامد	

صفحة	
٣١١	أمثلة الدساتير المرنة ... ..
٣١٢	أمثلة الدساتير الجامدة ... ..
٣١٣	الارتباط من الدستور الملون والدستور الجامد ...
	مشكلة الجمود المطلق لبعض الدساتير في ضوء
٣١٤	الاعتبارات السياسية والقانونية ... ..
٣١٨	المبحث الثالث : فضائل الدول من الوجهة الدستورية ... ..
٣١٨	مبدأ فصل السلطات ... ..
٣٢٠	أنواع الدول من الوجهة الدستورية ... ..

## الفصل الثاني

### السلطات العامة في الدولة في ضوء النظام البرلماني

٣٢٧	المبحث الأول : السلطة التشريعية ... ..
٣٢٧	أهمية البرلمان ... ..
٣٢٨	نظام المجلس الفردي ونظام المجلسين ... ..
٣٣٣	أزمة المجالس العليا في القرن العشرين ... ..
٣٣٥	المبحث الثاني : السلطة التنفيذية ... ..
	الأعمال التي تدخل في دائرة اختصاص السلطة
٣٣٥	التنفيذية ... ..
٣٣٦	رئيس الدولة في النظام البرلماني ... ..
٣٤١	الوزارة ... ..
٣٤٨	حق الحل ... ..
٣٤٩	المبحث الثالث : السلطة القضائية ... ..
٣٤٩	طرق اختيار رجال القضاء ... ..

صفحة

٣٥٢	...	...	...	عدم قابلية رجال القضاء للعزل
٣٥٣	...	...	...	علاقة السلطة القضائية بالسلطة التشريعية
٣٥٣	...	...	...	علاقة السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية
٣٥٦	...	...	...	المبحث الرابع : أزمة النظام البرلماني
٣٥٦	...	...	...	الانتقادات الموجهة إلى النظام البرلماني
٣٥٩	...	...	...	توجيهات في كيفية معالجة العيوب البرلمانية

### الفصل الثالث

#### تطور نظم الحكم في مصر

٣٦٣-	...	...	...	...	المبحث الأول : مصر في ظل النظام التركي
٣٦٥	...	...	...	...	المبحث الثاني : مصر في عهد محمد علي وخلفائه
٣٧٣	...	...	...	...	المبحث الثالث : مصر في عهد الاحتلال
٣٧٩	...	...	...	...	المبحث الرابع : مصر في عهد الاستقلال
٣٧٩	...	...	...	...	تعاقب الوزارات
٣٨٥	...	...	...	...	المبحث الخامس : عبر الماضي ودروسه

## المراجع

### ١ - مراجع عربية

#### (١) مراجع عامة :

- ١ - انتصار الحضارة :  
تأليف جيمس هنرى برستيد - ترجمة الأستاذ أحمد فخرى . ١٩٥٥
- ٢ - قصة الحضارة :  
تأليف ول ديوارنت - ترجمة الأستاذ محمد بدران . . . . . ١٩٥٥
- ٣ - مباحث الفلسفة :  
تأليف ول ديوارنت - ترجمة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني . . . . . ١٩٥٥
- ٤ - التطور الكبير :  
تأليف فردريك لويس ألن - ترجمة الدكتور عبد المنعم البيه . . . . . ١٩٥٥
- ٥ - العلم يدعو للإيمان :  
تأليف أ. كريس موريوسن - ترجمة الأستاذ محمد صالح الفلكي . ١٩٥٥
- ٦ - أديان العالم الكبرى :  
نقله عن الإنجليزية وخلصه الأستاذ حبيب سعيد . . . . . ١٩٥٥
- ٧ - عشرون قرناً :  
تأليف الأستاذ حبيب سعيد . . . . . ١٩٥٥
- ٨ - علم الاجتماع ومدارسه :  
تأليف الدكتور مصطفى الخشاب . . . . . ١٩٥٥

- ٩ - تاريخ النظم القانونية والاجتماعية :  
تأليف الدكتور صوفي أبو طالب . . . . . ١٩٥٥
- ١٠ - من مشكلات الشرق الأوسط :  
تأليف الدكتور أحمد عبد القادر الجمال . . . . . ١٩٥٥
- ١١ - تكوين العقل الحديث :  
تأليف جون هرمان راندل - ترجمة جورج طعمة . . . . . ١٩٥٥
- ١٢ - الفكر الإنساني في طفولته :  
أحمد سليم سعيدان . . . . . ١٩٥٥
- ١٣ - الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة :  
بحوث ودراسات ، جمع وتقديم الأستاذ محمد خلف الله . . . . . ١٩٥٥
- ١٤ - الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين :  
تأليف الدكتور أحمد سويلم العمري . . . . . ١٩٥٤
- ١٥ - تطور الفكر السياسي :  
تأليف سباين - ترجمة الأستاذ حسن جلال العروسي . . . . . ١٩٥٤
- ١٦ - هذه هي القومية :  
تأليف أرنولد جنيب وآخر - ترجمة الأستاذ محمود الفيتاني . . . . . ١٩٥٣
- ١٧ - روح الشرائع :  
تأليف مونتسكيو - ترجمة الأستاذ عادل زعيتر . . . . . ١٩٥٣
- ١٨ - السلطة والفرق :  
تأليف برتراند رسل - ترجمة الأستاذ محمد بكير خليل . . . . . ١٩٥٣
- ١٩ - المذاهب الاقتصادية الكبرى :  
تأليف جورج سول - ترجمة الدكتور راشد البراوي . . . . . ١٩٥٣



- ٢٠ — الدراسة المثل لنوع الإنسان :  
تأليف ستوارت شير — ترجمة الأستاذ محمود الدسوقي . . . . . ١٩٥٣
- ٢١ — بعض الحركات الفكرية في الإسلام :  
تأليف مصطفى الحاج . . . . . ١٩٥٣
- ٢٢ — السياسة والحكم :  
تأليف الدكتور أحمد سويلم العمرى . . . . . ١٩٥٣
- ٢٣ — اليهود في تاريخ الحضارة الأولى :  
غستاف لوبون — ترجمة الأستاذ عادل زعير . . . . . ١٩٥٠
- ٢٤ — المدنية العتيقة :  
تأليف فوستيل دى كولنج — ترجمة الأستاذ عبد العزيز بيوى ،  
والدكتور عبد العزيز الدواخلى . . . . . ١٩٥٠
- ٢٥ — الشرق الأوسط في مؤلفات الأمريكيين :  
جمع محمد خلورى . . . . . ١٩٥٠
- ٢٦ — حياة الحقائق :  
تأليف غستاف لوبون — ترجمة الأستاذ عادل زعير . . . . . ١٩٤٩
- ٢٧ — العقل والدين :  
تأليف وليم جيمس — ترجمة الأستاذ محمود حسب الله . . . . . ١٩٤٩
- ٢٨ — النظم الاجتماعية والسياسية عند قدماء العرب والأمم السامية :  
تأليف الأستاذ محمد محمد جمعة . . . . . ١٩٤٩
- ٢٩ — أزمة الضمير الأوربي :  
تأليف بول هازار — ترجمة الأستاذ محمد نجيب المستكاوي وآخر . . . . . ١٩٤٨

- ٣٠ - السياسة :  
تأليف أرسطوطاليس - ترجمه عن الفرنسية الأستاذ أحمد  
لطفى السيد . . . . . ١٩٤٧
- ٣١ - إرادة الاعتقاد :  
تأليف وليم جيمس - ترجمة الأستاذ حسب الله . . . . . ١٩٤٦
- ٣٢ - الرسالة الخالدة :  
تأليف الأستاذ عبد الرحمن عزام . . . . . ١٩٤٦
- ٣٣ - حضارة العرب :  
تأليف غسٹاف لوبون - ترجمة الأستاذ عادل زعتر . . . . . ١٩٤٥
- ٣٤ - تاريخ النظم السياسية :  
تأليف الأستاذ زكى عبد المتعال . . . . . ١٩٣٦
- ٣٥ - قادة الفكر :  
تأليف الدكتور طه حسين . . . . . ١٩٣٠

( ب ) كتب قانونية :

- ١ - الوسيط في القانون الدستوري :  
تأليف الدكتور عبد الحميد متولى . . . . . ١٩٥٦
- ٢ - النظم الدستورية العامة :  
تأليف الدكتور أحمد عبد القادر الجمال . . . . . ١٩٥٤
- ٣ - المقصل في القانون الدستوري :  
تأليف الدكتور عبد الحميد متولى . . . . . ١٩٥٢
- ٤ - شرح القانون الدستوري :  
تأليف الدكتور مصطفى كامل . . . . . ١٩٥١

- ٥ - القانون الدولي العام :  
تأليف الدكتور على صادق أبو هيف . . . . . ١٩٤٨
- ٦ - القانون الدولي العام :  
تأليف الدكتور سامي جنيبة . . . . . ١٩٣٦

( ج ) بحوث :

- ١ - أصول حضارة الإسلام :  
ليوبلدفايس - ترجمة الأستاذ محمد محمود غالي
- ٢ - الإسلام حرية وإنسانية :  
تأليف الدكتور محمد يوسف
- ٣ - الدستور الإسلامي :  
للدكتور محمد عبد الله العربي
- ٤ - الجماعة البدائية وأصول الأجناس :  
للدكتور فلور - منشور بمجلة تاريخ العالم
- ٥ - مشكلة فلسطين :  
بحث للدكتور أحمد عبد القادر الجمال - منشور بمجلة كلية التجارة . ١٩٥٣

( د ) دائرة المعارف الإسلامية .

## ٢ - مراجع أجنبية

### A. General :

1. ALBRIGHT, W. F., *From the stone Age to Christianity*, 1946.
2. ATTERBARY, G. S. & OTHERS, *Introduction to Social Sciences*, 2 vol. 1951.
3. BENEDICT, R., *Race & Racism*, 1942.
4. BUXTON, H. L. D., *Peoples of Asia*, 1925.
5. FINKE, R. W., *Human Types*.
6. \* *Religions belief & Personal Adjustment*, 1948.
7. GERTH H. & MILLS, *Character & Social Structure*, 1954.
8. GIBB, *The Arabs* 1940.
9. \* *Modern Trends in Islam*, 1947.
10. GRUNERBAUM, *The History of Zionism*, 1947.
11. \* *Medieval Islam*, 1946.
12. KADDURI & LEBESNY, *Law in the Middle East*, 1955.
13. LASSWELL H. & KAPLAN, *Power & Society* 1951.
14. LINTON R., *The Cultural Background of Personality*, 1947.
15. LOWIE, R. H., *An Introduction to Cultural Anthropology*, 1936.
16. \* *Primitive Society*, 1949.
17. MORTE & DAVY, *Des Clans aux Empires*, 1923.
18. PLESSIER, *Etat Juif et Monde Arabe*.
19. WEBSTER H., *History of Civilization*, 1947.
20. *Les Religions du Monde*, sous la Direction du Prof. Clément, 1930.
21. *Social Forces in the Middle East*, Ed. by Fisher, 1955.
22. *Notes & Queries on Anthropology*, by the Committee of the Royal Anthropological Institution of G. Britain & Ireland, 1954.
23. *Encyclopedia Britanica*, 1953.
24. *Encyclopedia of Social Sciences*, 1937.

*B. Law :*

1. BURDEAU, *Manuel de Droit Constitutionnel*, 1947.
2.    "   *Le pouvoir politique de l'Etat*, 1943.
3. BARTHÉLÉMY, *Précis de Droit Constitutionnel*, 1938.
4. CARRÉ DE MALBERG, *Contribution à la théorie générale de l'Etat*, Paris, 1920.
5. DICEY, *The Law of Constitution*, 1921.
6. DUGUIT, *Traité de Droit Constitutionnel*, 1929.
7. LAFERRIÈRE, *Manuel de Droit Constitutionnel*, 1947.
8. LASKI, *Democracy in Crisis*, 1938.
9. W. WILSON, *Congressional Government*, 1884.





# الباب الأول

دراسات في المجتمع

---

بسم ما يأتي :

تمهيد .

الفصل الأول : المجتمع الفطري الأول .

الفصل الثاني : المعتقدات الدينية وأثرها في المجتمع .

الفصل الثالث : فلسفة العصور القديمة والوسطى وأثرها في

تطور الفكر الحديث .





## تمهيد

---

بسم ما يأتي :

- المجتمع غاية الانسان .
- السلطة والطاعة والتعاون .
- تداخل الحضارات .
- تعليق .



## تمهيد

المجتمع غاية الإنسان - السلطة والطاعة والقانون - تداعيل  
الحفارات - تملق .

### المجتمع غاية الإنسان :

الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته ، لا تظهر مواهبه ، وما حبه به الطبيعة من مزاي إلا في كنف الجماعة . الإنسان لا يحب العيش في عزلة ، بل يصبو دائماً إلى الحياة مع غيره من البشر يتصل بهم ، ويتبادل معهم الإحساسات والمشاعر المختلفة . تلك هي إحدى غرائز النفس البشرية <sup>(١)</sup> ، أعني بذلك غريزة حب الاجتماع La Sociabilité ، فالطبيعة البشرية إذاً هي الدافع إلى الاجتماع .

الإنسان في وجوده المادى والمعنوى أثر اجتماعي ، وظاهرة من ظواهر الاجتماع ، لا يوجد إلا إذا التقى الإنسان ، فإذا وجد فالجماعة كلها متعاونة متظاهرة على نشئته ، وتربية جسمه وشعوره وعواطفه . وهل التربية المادية والمعنوية إلا قالب يصاغ فيه الفرد على صورة الجماعة التي ينشأ فيها ؟ يتعلم بهذه التربية اللغة التي يتكلمها ، وليس هو الذي يحدث هذه اللغة ، وليس من الممكن أن تعرف الفرد الذي أحدث لغة من اللغات ، بل ليس من الممكن أن توجد اللغة إلا إذا كانت هناك جماعة تحدثها ، لأنها محتاجة إليها . ثم يتعلم الفرد الدين الذي ينظم

(١) من أقوال أرسطو Aristotle المأثورة عنه « إن الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي ، وإن الذي يبقى متوحشاً يحكم النظام لا يحكم المصادفة ، هو عمل التحقيق لإنسان ساقط ، أو لإنسان أسى من النوع الإنساني ، وإن الإنسان الذي يكون بطبيعته كذلك لا يستروح إلا الحروب ، لأنه غير كفء لأي اجتماع كجوارح الطير » .

حياته الروحية ، وليس هو الذى أحدث هذا الدين ، بل ما من سبيل إلى وجود الدين ، إذا لم تكن هناك جماعة تحتاج إليه . وقل مثل هذا فى النظم الاجتماعية والسياسية ، وقل مثله فى جميع الأوضاع والأحكام . فالفرد إذاً ظاهرة اجتماعية <sup>(١)</sup> .

المجتمع وإن كان حالة توارثها الإنسان عن أسلافه ، والشخصية الآدمية وإن كان لها أكبر الأثر فى تعديل شكل المجتمع وتغيير نظمته ، والفعل والإرادة وإن كانا قد تدخلتا لتنظيم المجتمع وتقرير أوضاعه ، وفقاً لحاجات الجماعة وما ترتضيه مشاعرهم <sup>(٢)</sup> ، غير أن المجتمع نشأ تلقائياً من اجتماع الأفراد منذ اللحظة الأولى لتحقيق الهدف الذى يتمثل فى حب البقاء ، وضمان الحصول على مقومات الحياة المادية والمعنوية . فالمجتمع إذاً غاية الإنسان .

إذا كان المجتمع هو غاية الإنسان ، فإن اجتماع الإنسان بأقرانه أثار منذ القدم النزاع حول الوسائل التى تمكن كل فرد من الحياة . ولما كانت القوة فى المجتمع الفطرى الأول هى التى تضع حداً لكل نزاع ، لذلك قيل بحق أن الحروب الخاصة كانت الطابع المميز للمجتمعات البدائية .

وصف أحد الفلاسفة هذه الحال بقوله <sup>(٣)</sup> : « مجتمع يستطيع فيه كل فرد أن يعمل ما يريد ، ولا يستطيع أى فرد أن يعمل شيئاً مما يريد ، مجتمع لا تجدد فيه رئيساً ورؤوساً ، بل كل الناس فيه رؤساء ، مجتمع فيه كل الناس أحرار ، وهم فى الواقع صبيد » <sup>(٤)</sup> .

هذه الحال لم تدم طويلاً ، فقد وجد الإنسان بعد تجارب قاسية ، أن من الخير أن يخفف من أنانيته ، ويحد من استعمال القوة .

(١) الدكتور طه حسين - قادة الفكر ص ٨ - ١٠ .

(٢) تختلف الجماعات الإنسانية من حيث التكوين ، ومن حيث الطابع ، ويظهر هذا التباين واضحاً للبيان عند مقارنة الحشود الإنسانية وطبائعها . فالجماعات التى استوطنت أرض الصين قديماً يتباين تكوينها وتختلف طبائعها عن تلك التى أقامت بمصر الفرعونية . أو تلك التى استقرت ببلاد الإغريق ، وأقامت نظام الحكومة الجماعية .

(٣) الأستاذ بوسويه Bossuet .

(٤) راجع ٤ ١٩٣٢ ، *Gaston May, Introduction à la Science du Droit* .

هكذا بدأ النظام يحل محل الفوضى ، وهكذا حل القانون محل القوة ، وعلى أساس هذا النظر نبئت القواعد القانونية في المجتمعات الأولى ، وظلت تترعرع حتى تبوأَت مركزها السامى في العصر الحديث .

إن بعض الفلاسفة يتأدى في نظرتهم المتشائمة إلى الطبيعة البشرية ، ويتجاهل التطور الذى تطوره الإنسان . من هؤلاء توماس هوبز الإنجليزى Hobbs<sup>(١)</sup> . فقد عاب هذا الفيلسوف على أرسطو Aristotle وصفه الإنسان بأنه « حيوان اجتماعى بطبعه » . إن هذا الفيلسوف الإنجليزى الميغض للبشر ، يرى أن الإنسان للإنسان عدو ممين *Homo Homini Lupus* وأن الحال الطبيعية لبني البشر هي الحرب والقتال ، وأن الخوف من هذه الحالة هي التي دفعت الناس للاجتماع ، وأن الخوف وحده هو الذى يحفظ المجتمع من التفكك والانحلال . والخوف عند هوبز هو الذى دفع الناس إلى التنازل عن بعض حقوقهم لسلطة قوية تسيطر على الكافة .

على أساس هذا النظر نشأ المجتمع عند هوبز ، ولذلك أخضع الأفراد لسلطان قوى تجب طاعته مهما فعل .

لعل خير تعليق على رأى هوبز هذا ومذهبه « أنه مذهب مادی في العلم النظرى ، لإحساسى وارتيايى في نظر المنطق ، قلدى وأنانى في نظر الأخلاق ، وأخيراً حكم مطلق في نظر العلم السيامى »<sup>(٢)</sup> .

كذلك من الفلاسفة الذين لا يقلدون الإنسان حق قلده باروخ اسبينوزا<sup>(٣)</sup> Spinoza

---

(١) توماس هوبز Hobbs (١٥٨٨ - ١٦٧٩) فيلسوف إنجليزى كان تلميذاً ومعاوناً لفيلسوف الإنجليزى بيكون F. Bacon ، وتقوم أبحاثه على التحليل الاستنتاجى ، ومن أهم مؤلفاته الإنسان المدنى *De Cive* ، وهذا الكتاب يبحث في الحرية والدولة والدين ، كما ألف أيضاً كتاباً في الطبيعة البشرية وآخر في علم المنطق .

إذا كان هوبز قد نادى بتركيز السلطة في يد رجل الأمر ، وإعطائه من كل مسئولية ، فإن لهذا الرأى دوافع ، فقد كان هوبز مريباً للحك الإنجليز يوم نادى بمذهب هذا .

(٢) من تعليق ليفيكتور كوزين على مذهب هوبز .

(٣) باروخ اسبينوزا B. Spinoza (١٦٣٢ - ١٦٧٧) من عائلة إسرائيلية برتغالية الأصل ، =

إذ يرى هذا الفيلسوف أن الإنسان الطبيعي وحش لا يميز الخير من الشر، إن إنسان اسبينوزا هذا رغم ارتقائه إلى الحياة المدنية يظل فاقد الوعي في المجتمع ، تقوم السلطة العامة عوضاً عنه بما يجب أن يفعله أو ما لا يفعله .

بهذه الحجة ، حجة عجز الفرد تجاه الجماعة ، يقدم اسبينوزا لإنسانه بلا قيد ولا رحمة ، قرباناً للسلطان الذي يدبر أمر الرعايا عن طريق الترغيب أو طريق الإرهاب .

إن اسبينوزا رغم تجاهله تطور الإنسان وارتقائه إلى الحياة المدنية ، لا يجازى هوبز في آرائه الاستبدادية إلى نهاية المطاف — فقد اجتهد أن يبرهن أن السلطة لا يمكن أن تكون قوية إلا إذا احترمت ، ولا يمكن أن تكون محتزمة إلا إذا كانت ضمن الحدود المعقولة ، ولا يمكن أن تكون كذلك إلا إذا تركت للناس حرية الرأي والفسكر .

إن هوبز واسبينوزا لم يكونا وحدهما من المتشائمين ، بل شاطرهما في ذلك الأمر آخرون .  
في رأينا أن هذه الآراء تعوزها الدراسة السليمة للنفس الإنسانية ، وينقصها الدليل العلمي المقنع .

#### السلطان والطاعة والقانون :

أيا كان الدافع الذي أدى إلى قيام المجتمع ، فإن المجتمعات البدائية الأولى تطورت تطورات متعاقبة ، متباينة تختلف من جماعة إلى أخرى إلى أن اتخذت الشكل الذي يطلق عليه اسم « الدولة » .

---

— ولد في أمستردام ، ولا شجبه المشيخة اليهودية نظراً لآرائه الحرة اضطر لهجر وطنه والزوج إلى مدينة الهاي واستبدل اسمه وقضى حياته فقيراً .

نشر إسبينوزا في حياته كتابي مبادئ الفلسفة الديكارتية ، واللاهوت السياسي ، ثم قام إثنان من أصدقائه في العام الذي توفى فيه بنشر كتابه « الأخلاق » وهذا الكتاب مقسم إلى خمسة أقسام تبحث في الله ، وماهية الروح ، وماهية الشهوات ، والرق ، والحرية الإنسانية ، أما فلسفة إسبينوزا فتقوم على رفض المذهب التجريبي رفضاً باتاً ، ومن رأيه أن العلم الحقيقي لا يدرك إلا بالفعل المجرد بداهة ويرتق بالتعليل الهندسي .

إذا كانت الدولة تعتبر بحق أرقى نظم الجماعات وأفضلها إلى اليوم ، فإنه لا يمكن اعتبارها بوضعها الحال نهاية التطور أو خاتمة المطاف ، إذ أن سنة الحياة التطور والتبديل ، وطبيعة الكائن البشرى التغيير والتعديل ، بغية الوصول إلى خير النظم وأفضلها ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف لا يستقر الإنسان على حال . غير أن قيام الدولة معناه قيام السلطان والطاعة والقانون ، إذ أن هذه أمور من مستلزمات الحياة السياسية للجماعة .

### (١) السلطان :

حاجة الجماعة إلى سلطان يرعى شئونها ويعمل على تحقيق الأهداف المشتركة ، ومنها تحقيق تبادل المنافع على أكل وجه ، أمر قديم صاحب نشوء المجتمع نفسه . تختلف السلطان باختلاف الزمان والمكان ، غير أن قيامه أقام مشكلة أبدية — مشكلة حكم الإنسان لأخيه الإنسان — فلمن يجب أن يكون السلطان ؟ مصلحة المجتمع تقتضى بأن تكون الأيدي التى يوكل إليها بالسلطان هى الجديرة به .

لكن ما هى هذه الأيدي الجديرة به ؟ لا شك أن منطق القول يحتم علينا حصر السلطان فى الأكفاء الأخيار . ولكن كيف يؤقن هؤلاء الأخيار ؟ مشكلة تضاربت بخصوصها الآراء . وحتى إذا أمكن الوصول حقيقة إلى الأخيار الصالحين لهذه المهمة العسيرة ، فإن الأعين البصيرة القديرة ليست دائماً يقظة ، بل إن الحكمة مهما كانت يقظتها يلوذها الإغواء ، أضف إلى ذلك أن جواذب السلطان لا تكاد تقاوم . من هنا كانت مشكلة السلطان مشكلة أبدية .

قد يكون المفيد أن نذكر أنه ليس هناك أى دليل عن أن السلطة فى أى مجتمع من المجتمعات أو حضارة من الحضارات ، قد نشأت على اتفاق حريين الناس (عقد اجتماعى) كما يقرر هوبز Hobbs ولوك Locke وروسو Rousseau — لأن الصورة التى نشأت عليها مجتمعات البشر تختلف على ما يبدو عن ذلك أشد الاختلاف . لم يذكر لنا التاريخ أن السلطة والكيان الاجتماعى لأى مجتمع كان وليد اتفاق حريين من ضمتهم المجتمعات البشرية ، سواء أكان على رأس هذه المجتمعات ثلة من الأفراد ، كما كان الحال فى المجتمع الإغريق القديم ، الذى كانت مدنه

دولا مستقلة . أو كانت مجتمعات يحكمها ملك باسم الآلهة ، كما كان الشأن في حضارات مصر وبابل القديمة ، أو كانت مجتمعات إقطاعية ، كما كان الحال في مجتمعات أوروبا في القرون الوسطى . بل يميل إلينا أن هذه الحضارات كانت على النقيض من ذلك نتاجاً خالصاً لسياسة القوة وحدها . فكان يقوم من حين إلى آخر أفراد أو جماعات من الناس توفيق في التسلط على أفراد القبيلة أو المجتمع سواء عن طريق القوة ، أو عن طريق التهديد باستخدامها . وقد تكون الفئة في ذاتها أقلية ، ولكنها أشد عزماً من الأغلبية ، وتستطيع أن تفرض على المجتمعات التي تسودها ما شاءت من النظم المختلفة ، سواء في ذلك النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

يرى لنا التاريخ أنه كيفما كان سبيل أصحاب السلطان إلى تولي الحكم والسيطرة ، فإن جهودهم كانت تنجأ أول ما تنجأ عادة إلى تأمين نفوذهم ، والاحتفاظ بالسلطان لأنفسهم ولخلفائهم من بعدهم .

لما كانت القوة المادية غير قادرة وحدها أن تحمي هذه الأوضاع وتحافظ عليها ، إذ كانت هناك دائماً طبقات محكومة تتحين الفرص لتقابل عنف حكامها بعنف مثله . لذلك استغل الحكام قديماً الوازع الديني — أرقى عواطف البشر — وحول عما وجد له ليسخر بعد ذلك لخدمة المصالح السياسية وعترتها ، فقامت نظم الكهنوتية والملك المثلوث وغيرها من نظم الاسترقاق ، وقد علا هذه النظم طابع التقديس وجللتها هالة الإيمان بالأديان ، واستحدثت للناس قصصاً وأساطير تبرز ألوهية الملوك ، وتناولت هذه الأساطير في براعة وحذق حتى خالها الناس حقائق — بل بلغ الحال بالمصريين القدماء أن اعتبروا فراعنتهم تجسداً للإله ذاته — وكانت الطبقات المحكومة في كل عصر وبيئة تلقن أن النظام القائم بين أفرادها ، هو وحده النظام الذي اختاره الله أو ارتضته الآلهة ، وأن كل محاولة لتعديله أو إصلاحه ، جناية كبرى وإثم عظيم لا يغتفر<sup>(١)</sup> .

(١) أصول حضارة الإسلام ، ليوبلد فايس ، ترجمة محمد محمود غالي .



### (ب) الطاعة :

إذا كان قيام السلطان لا يتحقق إلا بالطاعة ، وتنفيذ الأوامر والنواهي ولو همراً ، فإن لهذه الطاعة حدوداً ، وإن اختلف الناس في بيان معالمها الدقيقة . غير أن خطوطها الكبرى وضحها نتائج الثورات التي انتهت بتقرير حقوق الإنسان ، وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم .

إذا كانت حقوق الإنسان وضمان حرياته أصبحت من الناحية النظرية على الأقل محل احترام السلطان في عدد كبير من المجتمعات في الوقت الحاضر ، فإن هذا الكسب لم ينله الإنسان دفعة واحدة أو بسهولة ، فقد مرت الشعوب بتجارب قاسية ، وذاق الإنسان أهوالاً كثيرة بسبب بطش السلطان وجبروته ، عهد نعقد أنها ذهبت إلى غير رجعة . ولعل في قول لويس الرابع عشر عاهل الفرنسيين « الدولة أنا » ، وفي قول خليفته لويس السادس عشر : « هذا الشيء قانوني لأنني أريده » ما ينبئنا عن مدى غرور حكام هذه العهود البائدة ، واستهانتهم بالمواطنين ، وبكل معيار قانوني أو خلقى .

لذلك كان من الطبيعي ما دامت هذه الحال الـ"يبدى المحكومون رضاً صادقاً بحالم ، أو إدعائاً لما يتطلبه منهم أصحاب السلطان . فكانوا إذ يثورون في بعض الأحيان حين لا يستطيعون على آلامهم صبراً يسامون صنوف العنف والاضطهاد ، وكان يقدر لهم عادة بعد هذه الثورات الظفر بقدر من الإصلاحات التي تصبح بمرور الزمن من النظام الاجتماعي المتوارث .

إذا كان الثورات وتقرير حقوق الإنسان قد غيرت النظرة إلى السلطان ، وجعلت الحاكم مسئولاً على أفعاله ، فإن فكرة الحق الإلهي ، وعدم مسئولية السلطان أمام الشعب ، ظل لها شأن يذكر في بعض البلاد إلى عهد قريب — فأبناء السماء من أسرة المانشو حكموا الصين ثلاثة قرون انتهت عام ١٩١١ « وكانت مسئوليتهم أمام الخالق وحده » ، ولم يخلص الصين من طغيانهم إلا قيام « سن يات سن » بثورته المعروفة . كذلك عيد سكان بلاد الشمس المشرقة الميكادو واعتبروه نصف إله ، وظل معبودهم هذا يتمتع ببعض هذه المكانة ، إلى نهاية الحرب العالمية

الثانية . كذلك لم يتخلص الشعب الروسى من القيصر نقولا سليل الطغاة إلا بثورة سنة ١٩١٧ الحمراء . أما سلطان آل عثمان « عبد الحميد » فقد كانت نهايته على يد مصطفى كمال فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . كذلك قضت هذه الحرب على آخر أباطرة الألمان القيصر غليوم وعلى حقه الإلهى المزعوم . كما قضت ثورة سنة ١٩٥٢ المصرية على حكم أمرة محمد على وعلى الفساد السيامى .

### (ج) القانون :

القوانين بمعناها الواسع هى الروابط الضرورية التى تنتزع من طبيعة الأشياء . وحاجة المجتمع إلى قوانين تنظم شئونه وتجبرى وفق أحكامها المعاملات حاجة قديمة ، فبلدون القانون يصبح المجتمع الإنسانى مسرّحاً لشريعة الغاب . لذلك وضحت منذ البداية حاجة المجتمع إلى قوانين ونظم تتفق وطبائع الشعوب وتتطور وفق الحاجة ، ولا غرابة فى ذلك « فالإنسان إذا كان بطبيعته حيواناً اجتماعياً فهو كذلك حيوان نطاش ، أى أنه يستشعر ضرورة القواعد المنظمة »<sup>(١)</sup> هذه الغريزة الإنسانية كانت من بوعث قيام القواعد القانونية ، لتحل محل القوة التى كانت قضع حداً للنزاع فى المجتمعات البدائية<sup>(٢)</sup> .

### تراميل الحضارات :

يمتاز تاريخ البشرية بنمو الحضارات وانحلالها ، وقد تقتصر هذه الحضارات حيناً على إقليم من الأقاليم ، أو جنس من أجناس البشر ، كحضارة قدماء المصريين مثلاً . وقد تكون نتيجة جهود مشتركة لمجموعة مختلفة الأجناس فتتسع دائرتها بذلك ، حتى تشمل بقاعاً شاسعة الأرجاء ، والحضارة الغربية مثل قائم على ذلك . لا ندرى على وجه التحديد كيف بدأت هذه الحضارات كلها على اختلافها وتنوعها . فلكل حضارة من الحضارات عدتها من الأساطير والخرافات التى نحاول أن نستبين على ضوءها بدء نشوئها ومولدها ، ولكن هذه الأساطير والخرافات لا تستطيع

(١) MONTES ET DAVY, *Des clans aux empires*, 1903, p. 17

(٢) تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، للدكتور صوفى أبو طالب ، ص ١٧

أن تثبت هذه الظواهر الاجتماعية أو هذه الحضارات إلا بعد قيامها وتماها ، لأن الأساطير والخرافات ليست سوى تبرير أملكه الرغبات المستكنة فى نفوس البشر ، محاولة بذلك تفسير أحداث وقعت وانقضت زمانها وبعد عهد الناس بها <sup>(١)</sup> .

إذا نحنا هذه الخرافات والأساطير جانباً ، فانا لن نجد حيثئذ دليلاً تاريخياً صادقاً يرشدنا على وجه التحديد كيف بدأت حضارة من هذه الحضارات أو الزمن الذى بدأت فيه . لأن أى حضارة من الحضارات تنبذ لنظر المؤرخين عند قيامها كائناً حياً سوى الحلقة ، وتكون بذلك قد تركت وراءها بعض مراحل تطورها ، فى خلال ماضى يستعصى على التعريف الدقيق .

فاذا حاول المؤرخ أن يمتد بنظره إلى ما وراء نصبح حضارة ما واستوائها ، فقد يستين صورة هذه الحضارة فى مراحلها الأولى ، ولكنه سوف يعجز عن أن يتبين توقيت ميلاد هذه الحضارة أو طريقة نشوئها على وجه محدد . لعل هذا العجز عن التقصى التاريخى راجع إلى أن الحضارات بوجه عام لا يمكن أن تولد كما يولد الأفراد ، بل أنها تنساب فى غير تمايز لإحداها فى الأخرى دون أن تكون بين كل منها مرحلة انتقال محددة .

قد نستطيع حقاً فى أحيان كثيرة أن نتبين نسبة حضارة ما ، فتردها إلى أصولها ، إذا تناولنا بالتحليل ما تركت من أساطير وعادات وخرافات ، وما خلفت من تراث فكرى شاركت فيه غيرها من الحضارات التى عاصرتها أو سبقتها ، ولكننا لا نستطيع أن نحدد أو نعين فترة انتقال بين حضارة سلفت وأخرى تلتها . ويصدق هذا القول على جميع الحضارات ما هو قائم منها وما اندثر وزال ، وصنين فيما يلى ما يثبت هذا القول :

#### الحضارة الغربية :

بدأت الحضارة الغربية فى الوجود وأبرزتها فى مراكب الزمان تطورات استطالت أحقاباً طويلة ، فشرائع الغرب وقوانينه الاجتماعية نتاج امتزاج بطىء خلط من المؤثرات الفكرية مختلف أشد الاختلاف ، ولعناصر من الحضارات متباينة أشد

---

(١) أصول حضارة الإسلام « ليوبلدايس » ترجمة محمد محمود خال .

التباين . فلم يكن ما ورثته عن إمبراطورية روما وما خلفته لها المسيحية هو كل ما أثر عليها وحدد اتجاهها . لكن هذين المؤثرين اختلطتا بما ورثته من تقاليد قبلية عن القوط والكلت ، وما ورثته من مخلفات انحدرت مع الزمن من أعماق سميقة ، قد يرجع الأصل في عناصرها إلى منطقة أواسط آسيا .

### حضارة الرومان :

ليست حضارة الرومان ذاتها أكثر وضوحاً أو تحديداً من سابقتها ، لاننا حين نرجع بها إلى أصولها الأولى ، نرى أنها كانت امتزاج فكري معقد متشابك يرجع بعضه إلى من نزلوا بإيطاليا من أقوام قبل الإيطاليين أنفسهم ، ممن كانوا يدعون أترميسكين Etruscans ، وكان هؤلاء كذلك عنصراً مركباً أشد التركيب ذا حضارة بدأت في غالب الأمر في آسيا الصغرى . . بينا يرجع بعض أصول حضارة الرومان إلى اليونان ومن تبقى منهم أيضاً في آسيا الصغرى ، وإلى حضارة أخرى سميت حضارة المناوين Minoan ، ( كما جرى اصطلاح المؤرخين على تسميتهم بهذا الاسم ) . وحضارة المناوين هذه حضارة مبهمة معقدة تركزت في جزيرة كريت ، واستمدت جذورها من تراث المصريين وحضارتهم على أصح الأقوال .

### حضارة الهندوس :

ما قيل عن حضارة الرومان نستطيع أن نقوله كذلك عن حضارة الهندوس التي تمتد بها سدم الماضي إلى الشمال حتى أواسط آسيا وراء جبال بامير ، وإلى الجنوب حيث الدرافيون Dravidians وهم قوم يكتنف الغموض نشأتهم ومنبت حضارتهم ، وقيل أن حضارة الهندوس تمتد في أحشاء الماضي حتى تصل إلى السامرين في أرض الجزيرة عبر موهنجدارو Mohenjodaro .

### الحضارة العبرية :

نستطيع أن نقول ذلك أيضاً عن حضارة إسرائيل ، التي ترجع في أصولها إلى أحقاب من الزمن لا تحصى ، إلى صحارى بلاد العرب وإلى سهول الجزيرة الخصبة ،

كما نستطيع أن نتبين أنها اتصلت اتصالاً واضحاً وثيقاً بحضارة الكلدانيين والبابليين  
والمصريين والحيتيين . والحيتيون قوم يحوط حضارتهم غموض مطبق وإلهام كثيف .  
نستطيع أن نرجع الحضارة الصينية كذلك في أصولها إلى ما قبل التاريخ ،  
ونستطيع أن نتبع ما نشأ عنها في اليابان من حضارة التار - البولنيزين Tartaro-  
polynesian .

لا تخرج حضارات بابل وإيران وآشور عما قرناه فيما سبقت الإشارة إليه  
من حضارات . بل إن القول لينسحب على كل ما شاهد البشر من حضارات ،  
وكم في تاريخ البشرية ، من حركات تفوق الحصر انفردت كل منها بلون خاص  
تميزت به واستقلت فدعوناها لذلك حضارات ومدنيات .

واضح إذن أننا أوغلنا في التنقيب والبحث فيما سلف من حضارات البشر ،  
فلن نجد توقفاً معيناً نستطيع أن نحدده بدءاً لحضارة ما ، أو تاريخاً لمولدها ، ولا أن  
نعين حداً فاصلاً يميز بين حضارة ولت وأخرى أشرق عليها التوروتبتد في الوجود .

تعلية :

لم نرم بما ذكرناه عن الحضارات دراسة تفصيلية لها ، ولكننا أردنا أن  
نبين التداخل والتطور الذي انتاب الحضارات المختلفة ، وفي اعتقادنا أنه إذا أردنا  
أن نتبين الماضي على حقيقته فلا بد لنا من دراسة حالة المجتمع الفطري الأول ،  
والعوامل التي أدت إلى تطور نظمته المختلفة . فالمعرفة الوثيقة بالماضي لها شأن  
عظيم في الفكر الحديث ، إذ لا يمكن أن تبدأ أى حركة من حركات الإصلاح  
أو دعوة من الدعوات السياسية أو الدينية أو الاجتماعية أو القومية ، دون أن نرجع  
بعض الرجوع إلى الماضي .



# الفصل الأول

## المجتمع الفطرى الأول

---

بسم ما يأتى :

المبحث الأول : كيف وجد الانسان؟

المبحث الثانى : شكل المجتمع الفطرى الأول .

المبحث الثالث : العلاقات المختلفة فى العهد الفطرى الأول .





## البحث الأول

### كيف وجد الانسان ؟

كيف وجد الانسان ؟ - خلاصة ماورد في الأديان - نظرية داروين -  
أين وثق ظهر الانسان الأول ؟

---

### كيف وجد الانسان ؟

إن الإنسان بما غرز في طبيعته من قوى النظر والاستقراء والاستنتاج ، كلف منذ وجوده على هذه الأرض بفهم سر الوجود الذى يعيش فيه ، وإدراك ذاته المفكرة ومصيرها . فهو الكائن الأرضى الوحيد الذى شغلت باله هذه المسائل الضخمة واستهوته حلولها المختلفة .

إن الاجابة على ما سبق في نظر البعض ، تختلف بين الدين والعلم ، وبين دين وآخر ، وبين عالم وآخر .

### مقدمة ماورد في الاديان :

تذكر الأديان أن آدم أبو البشر وأن الله خلقه من طين وعلمه الأسماء كلها . وأن آدم وحواء هبطا إلى هذه الأرض من الجنة . بدليل قوله تعالى لآدم وحواء «إهبطا منها بعضكم لبعض عدو» يختلف المفسرون في الجنة المقصودة . يقول أئمة الإسلام أنها في السماء ، وأن الجنة المقصودة هى جنة الخلد ، والخلد ليس للأرض ولا بشيء مما عليها . وتقول التوراة أن الجنة التى أسكن الله فيها آدم وحواء على الأرض ، وأنها على مقربة من عدن ، ولذلك سميت جنة عدن .

تروى الكتب المقدسة ما حدث بعد هبوط آدم وحواء على الأرض ، وقصة قابيل وهابيل ، وطفوان نوح ، وغرق كل من على الأرض إلا من أسكنهم نوح فلكه ، وأن الحياة بدأت تعود إلى الأرض بعد انحسار الطوفان . . . بدأ النبات ينمو ، وبدأ تناسل الإنسان والحيوان ، وبدأ عصر جديد من عصور التاريخ الإنساني<sup>(١)</sup> .

نظرية داروين :

يدعى دارون Darwin أن الإنسان تطور من سلالات حيوانية سبقتة ، كانت القردود آخرها ، فقد قدم دارون رسالة بلجيلة ورد بها ما يأتي :

« حسبكم أن تدرسوا الطريقة التي تنشئ بها الطبيعة ، وينشئ بها الإنسان صوراً جديدة من الكائنات الحية في عالم اليوم ، ليكون لكم من هذا تفسير معقول للطريقة التي بلغت بها الأرض في غضون تاريخها الماضى الطويل هذا التعدد العظيم في نباتها وحيوانها وإنسانها ولغاتها البشرية » . الخلاصة أن دارون سعى إلى إقناع النوع البشرى بأن جنة عدن ما زالت باقية ، وأتينا نحن المقيمين فيها لا نزال قادرين على دراسة طريقة الخلق ، والرد على السؤال الخالص بكيفية وجود السلالات البشرية .

يقرر دارون أن الأرض التي يعيش عليها حوالى ٢٠٠٠ مليون رجل وامرأة وطفل ليس بينهم إثنان متشابهان تشابهاً كلياً . وفي كل عام يولد حوالى ثلاثين مليوناً من الأطفال ، كل منهم مختلف عن الآخر اختلافاً واضحاً ، ولا تستطيع الطبيعة أن تخرج صورة طبق الأصل من أى كائن حى ، بل يعتبر كل ميلاد جديد تجربة جديدة في الخلق .

جعل تشارلز دارون من هذه الحقيقة دعامة تستند إليها نظريته في التطور ، كما استند إلى دعامة ثانية هى عامل المنافسة ، فعالم الأحياء يسير على سنة من

---

(١) من مقدمة تكوين العقل الحديث ، تأليف جون راندال ، الجزء الأول ص ١٠ و ١١

التنافس لا تتبدل ، وأن جميع الكائنات الحية تنقرض ما عدا الصالح منها للبقاء <sup>(١)</sup> .

(١) شارل دارون Ch. Darwin (١٨٠٩ - ١٨٨٢) .

ولد شارل دارون في مدينة شروسميري ، وفي صباه لم يكن يهتم إلا بالصيد والكلاب حتى قال له والده يوماً ستكون عاراً على عائلتك وعلى نفسك .

ثم حاول أن يتعلم الطب فلم يفلح ، ثم انتقل إلى كبريدج حيث كان يمضي أكثر أوقاته في جمع الحشرات المختلفة ، وتعرف أثناء ذلك بالعالم اللباني هنسلو ، ثم تنقل بعد ذلك ، واستقر أخيراً في مدينة دارون قرب لندن .

أهم مؤلفاته وفلسفته :

من أهم مؤلفاته الكتب الآتية :

أصل الأنواع ، تسلسل الإنسان ومظهر التأثيرات في الإنسان والحيوان .

وتدور فلسفته حول مذهب التطور Transformisme وقد استمار بعض أفكاره عن فيلسوف طبيعي فرنسي هو « لامارك » .

وتتلخص نظريته فيما يأتي :

جميع الأنواع الحيوانية والنباتية الماضية والحالية متسلسلة بطريق التطور والتعاقب من ثلاثة أواربة أصول ، وربما كانت من أصل واحد إذ يقول : « إن المقارنة تذهب بي إلى أبعد من ذلك أي إلى الاعتقاد بأن جميع الحيوانات وجميع النباتات تسلسل من نوع واحد » .

والتنوع الإنساني لم يسلم بحسب نظرية دارون من قانون التطور فهو متسلسل من قرد وسار في سبيل الارتقاء إلى أن صار كما هو الآن .

يبد أن دارون قرأ أنه لا يبحث عن مصدر القوة العقلية .

تعليق على رأى دارون :

إن العلم جاء بأكثر من دليل على فساد نظرية التطور ، فالعلم الحديث الذي أشرق على العالم منذ ثلاثة قرون كشف عن عجيب ما صنع الصائم ، وكشف في النبات وهو صنوف لا عداد لها ، وكشفه في الحيوان وهو أجناس لا حصر لها ، وكشفه في الإنسان أسمى حيوان .

ورغم ما أثبتته العلم الحديث فلا زالت هناك فتنة خيالة تقول بالخلق والتخلق ، ومن هذه البقية العلم

الإنجليزي جويليان هكسلي J. Huxley الذي ألف كتاباً أسماه الإنسان يقوم وحده Man Stands Alone

وهو في ذلك يسير على درب سارعليه جده من قديم . فجله توماس هكسلي T. Huxley ١٨٢٥ - ١٨٩٥ ،

صاحب دارون وناصره في القرن الماضي - وقد انبرى لهذا العالم الضال عالم آخر هو كريس موريسون

C. Morrison الذي ألف كتاباً أسماه « الإنسان لا يقوم وحده Man Does not Stand Alone »

أراد بذلك أن يقول إن الإنسان يقوم في هذه الدنيا وبمه الله . وقد أثبت هذا العالم بأدلة علمية قاطعة

فساد الرأى القاتل بالخلق والتخلق .

: خرج دارون من هذا كله أن التطور أو الخلق ما زال مستمراً في عالم الإنسان ، لأن كل طفل يولد في العالم يحمل معه مجموعة جديدة من السمات الجسدية والصفات العقلية ، وإن بعض هذه السمات والصفات يرفع من شأن أصحابه ويؤهلهم للفوز في الكفاح المستمر ، بينما بعض الصفات يحط من شأن أصحابه ، وما من يتصف به إلى الانقراض .

### أين ومتى ظهر الإنسان الأول ؟

لا يعرف أحد بالضبط في أى مكان وجد الإنسان الأول ، فهناك من الأدلة ما يجعلنا نعتقد أن ظهور الإنسان كان لأول مرة في أفريقيا ، كما أن هناك أدلة أخرى تدعو إلى الاعتقاد بأن الإنسان الأول ظهر في أواسط آسيا .

على كل ، فأيا كان مكان ظهور الإنسان الأول فمن المؤكد أنه ظهر في زمن بعيد اختلف العلماء على تحديده ، فبعض الجيولوجيين يعتقد أن الإنسان ظهر في العصر المعروف باسم البليوسين Pliocene ، أى منذ ملايين السنين . وهناك آخرون يقررون عن طريق الكشف الأثري أن الإنسان ظهر في أواخر الدورة الجيولوجية الثالثة Ere tertiaire أو منذ الدورة الجيولوجية الرابعة Ere quaternaire أى منذ حوالي خمسمائة ألف سنة على الأقل .

يرى بعض العلماء ان الإنسان في نشأته الأولى لم يكن يختلف كثيراً عن الحيوانات الأخرى التي عاش بينها — وإن كانت هذه أقل منه ذكاء — وترى هذه الفئة من العلماء أن التقدم الذي رفع الإنسان إلى مستوى أعلى من مستوى الحيوانات التي عاش بينها لا يكاد يدرك ، إذ أن هذا التقدم كان بطيئاً جداً ، وظل التقدم بطيئاً لمئات الألوف من السنين إلى أن وصل الإنسان إلى عتبة الحضارة <sup>(١)</sup> .

(١) انتصار الحضارة — جيمس هنري برستل . ص ١٣

## المبحث الثاني

### شكل المجتمع القطري الأول

شكل المجتمع القطري الأول - الأسرة والزواج في المجتمعات البدائية .

#### شكل المجتمع القطري الأول :

لم تكن الجماعات القطرية الأولى في بداية الأمر حشوداً ضخمة ، بل كانت عبارة عن شرازم صغيرة العدد ، نظراً لما كان يسببه الاحتشاد من خطر المجاعة بين قوم كان همهم الأول الحصول على الغذاء وجمع الأقوات . كان الصيد في البداية الوسيلة الوحيدة لجمع القوت ، ويخيل إلينا أن النزاع والنضال المستمر بين الشرازم المختلفة ، أو بين هذه الشرازم والوحوش الضارية ، كان طابع هذه الحقبة من الزمن<sup>(١)</sup> .

كان الرجل في هذا الزمن عاجزاً عن حماية نسائه ولأولاده بمفرده ، كما لم يكن قادراً على الإيقاع وحده بالحيوانات الضخمة . لذلك كان يشترك عدة أفراد في جماعة واحدة ، ويضمون إليهم عدداً من النساء والأطفال .

لما اهتمت الجماعات البدائية على نحو ما إلى معرفة النار ، استمتعوا بها في

---

(١) يقسم العلماء عصور ما قبل التاريخ إلى ثلاثة عصور : العصر الحجري القديم *Paléolithique* حيث كان يعيش الإنسان على جمع الثمار من الأشجار وصيد الحيوان ، وقد صنع الإنسان في هذا العصر أدوات يستعين بها في صيد الحيوان - العصر الحجري الحديث *Neolithique* حيث اعتمد الإنسان في حياته على الزراعة وبدأ في صنع الآلات اللازمة للزراعة وأخيراً العصر الذي يطلق عليه عصر استئصال الماعز وينتهي هذا العصر ببدء العصور التاريخية ، وفي هذا العصر استعمل الإنسان الأدوات المصنوعة من النحاس والبرونز والحديد .

بادئ الأمر حيث وجدوها ، ثم تعلموا استبقاها ، ثم كيفية إبقاها والتجمع حولها . هكذا كانت النار ملتحق الجماعة ، وهي بجمعها إياهم حولها قد زادت الألفة بينهم . كذلك اتخذت النار مساجاً للقوم من الوحش الضارية وعنواً للنساء على تربية الأطفال الصغار . . . ومن الشراح من يقرر بأن المرأة القائمة على النار في الأصقاع الباردة في العصور القديمة ، كانت من مظاهر الحياة الاجتماعية وقتئذ ، وأنها المثال الأول لذلك النمط من الكاهنات المعروفة « بالفستال » Vestals عند الرومان الأقدمين .

### الأسرة والزواج في المجتمعات البرائية :

قامت المرأة بوظيفتها في المجتمعات البدائية ، فقد كانت بمثابة حلقة وصل بين الأجيال ، تصل الجيل بالجيل . ورغم أن فهم الرجال كان وقتئذ لعاطفة الأبوة ضعيفاً ، فإن نفوس هؤلاء القوم لم تكن خالية تماماً من الشعور بما للفرد من امتهاز وحقوق خاصة .

لا يمكن الجزم بأنه كانت هناك فوضى جنسية أو إباحية بين الرجال والنساء في هذه المجتمعات ، فقد اختلف العلماء حول ذلك الأمر .

فالعالم باخوفن Bachofen ، يرى أن الإنسان الأول كان يعيش في حالة إباحية جنسية <sup>(١)</sup> ، وترتب على ذلك اختلاط الأنساب . لذلك نسب الابن لأمه ، الأمر الذي جعل مكانة المرأة مرموقة في المجتمعات ، وأدى ذلك إلى نشوء الأسرة الأمية Famille Maternelle . وكان أفراد تلك الأسرة يخضعون خضوعاً تاماً لأُمهم ، ولم تكن تربطهم بأيهم أية صلة . ثم حدث تطور مرجعه الأفكار الدينية فاخص الرجل بامرأة معينة ، واكتفى بزوجة واحدة Monogamous ، وترتب على ذلك قيام نظام الأسرة الأبوية Famille Paternelle .

(١) يشاطر باخوفن Bachofen رأيه هذا ماك لنان Me Lennan ومورجان Morgan وابوك Lubbock

وكوهلر Kohler وبوست Post وبرنسن W. Robertson Smith

ترى فئة أخرى من الشراح أن الأسرة في طور تكوينها ، قد مرت بزواج المشاركة Polyandre ، ثم ارتقت منه إلى نظام تعدد الزوجات وزواج الواحدة .

من رأى البعض أن هذا القول لا يطابق الواقع ، إذ أن كثيراً من الطيور وبعض الحيوانات الثديية الراقية إنما تسكن إلى أليف واحد على الدوام ، وليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد أن الزواج الإنساني البدائي كان ذا صبغة مختلفة وخصوصاً أن الزواج بواحدة هو النوع العادي من الزواج ، حتى في أحط أنواع الجماعات البشرية<sup>(١)</sup> .

---

(١) من هؤلاء العلماء وسترمارك Westermarek .

## المبحث الثالث

### العلاقات المختلفة في العهد الفطري الأول

الصوتية بين الأفراد في المجتمع الواحد :

كانت القوة هي أساس العلاقات في المجتمع الفطري الأول ، وتقدير الحق كان مرجعه قوة الشخص أو ضعفه . كما كانت القوة هي الوسيلة الوحيدة لفض كل نزاع . . . . ولا تقدمت الجماعات وصار لها رؤساء أصبحت القوة من الأمور غير المرغوب فيها داخل المجتمع الواحد ، وحل التضامن بين أفراد الجماعة محل القوة . لم يكن التضامن قاصراً على اشتراكهم في المسؤولية ، بل شمل كل مرافق حياتهم وعبادتهم ، بل إن هذا التضامن أخذ مظاهراً قد تبدو غريبة اليوم ، فمثلاً إذا ارتكب أحد أفراد الجماعة فعلاً ضاراً بالغیر ناصرته الجماعة في عدوانه ، وشعارهم في ذلك « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » .

الواقع أن هذا التضامن كان أساسه الحياة المشتركة التي يعيشونها ، فقد كانت تربطهم رابطة الدم ، إذا كانوا من أصل واحد كما هو الحال في الأسرة ، أو تربطهم رابطة المصالح المشتركة كما هو الشأن في القبيلة ، أضف إلى ذلك رابطة الدين الذي يدينون به .

عمود المجتمع بالمجتمعات الأخرى في العهد الفطري الأول :

أما فيما يختص بعلاقة الجماعة بغيرها من الجماعات ، فقد ظلت القوة هي المثل الأخير فيما يتعلق بفض المنازعات بين الجماعات المختلفة . ولعل بعض السبب في ذلك يرجع إلى حياة العزلة والاعتماد على النفس التي كانت طابع الجماعات الفطرية . فقد كانت كل جماعة تنظر إلى الجماعات الأخرى نظرتها إلى عدوها .



وليس غريباً ، والحال هذه ، على المجتمعات الفطرية أن تعتبر الأجنبي عنها عدوها ، فهو لا يشاركهم دينهم ولا يقاسمهم شظف الحياة وحلوها ، ولا تربطه بهم رابطة المصلحة المشتركة ، وما دامت هذه هي الحال فقد كان يحل قتل الغريب ، كما يحل قتل الوحش الضار ، ويباح هتك عرضه وسلب ماله <sup>(١)</sup> .

قد يستغرب البعض أن تكون القوة أساس العلاقة بين الجماعات الفطرية ، والواقع أن استعمال القوة كان يلائم تكوين الجماعات الفطرية السيامي والاجتماعي . بل أننا لا نعدو الحقيقة إذا قررنا أن القوة ما زال لها شأنها في المضمار الدولي اليوم . كل ما في الأمر أن القوة أصبحت اليوم وسيلة لفض المنازعات بين الدول إذا فشلت الوسائل السلمية ، بعد ما كانت وسيلة لفض المنازعات بين الجماعات المختلفة في المجتمع الفطري ، فكل ما حدث هو حلول الدولة محل الجماعة . وإذا كان يحلو للبعض أن ينكر هذه الحقيقة أو يقلل شأنها ، بحجة قيام المنظمات والمواثيق الدولية الحديثة ، فإن حروب القرن العشرين والاستعداد لحرب شاملة مدمرة ، وهو ما يحدث الآن خير دليل على أن من يدعى هذا الادعاء إما واهماً أو متعامياً ، والاتجاه إلى القوة ليست دليل سقوط الإنسان ، بل القوة من بقايا خصاله التي لاحقتها عند صعوده ، وتدرجه في مدارج الحضارة ، وليس لدينا دليل على تخلص الإنسان من خصاله هذه حتى الآن .

---

(١) راجع تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، الدكتور صوفي أبو طالب ، ص ٤٩ وما بعدها .



## الفصل الثاني

### المعتقدات الدينية وأثرها على المجتمع

بسم ما يأتي :

( ١ ) أوليات .

(ب) المعتقدات الدينية في شرق آسيا ، وأثرها في المجتمعات الآسيوية .

المبحث الأول : المعتقدات الدينية في الهند ، وأثرها في المجتمع الهندي .

المبحث الثاني : المعتقدات الدينية في الصين ، وأثرها في المجتمع الصيني .

المبحث الثالث : المعتقدات الدينية في اليابان ، وأثرها في المجتمع الياباني .

(ج) الأديان السامية الثلاثة وأثرها في المجتمع .

المبحث الرابع : العقيدة الموسوية ، وأثرها في المجتمع .

المبحث الخامس : النصرانية ، وأثرها في المجتمع .

المبحث السادس : الإسلام ، وأثره في المجتمع .



## (١) أوليات

أهمية دراسة معتقدات الأسلاف الدينية - القوة الإلهية وفكرة البشر  
عنها - أهمية الدين عند الأقدمين - العناصر الدينية والماتلية في  
المعتقدات الدينية - تشابه المعتقدات الدينية - كيف كان الدين  
سبباً في تكوين وحدات سياسية ودينية كبرى ؟ - كيف كان الدين  
سبباً في قيام فكرة مسئولية الحاكم أمام الله وحده ؟

### أهمية دراسة معتقدات الأسلاف الدينية :

العلاقة وثيقة بين ما يدين به شعب ما ، وبين الحالة الاجتماعية لهذا الشعب .  
لذلك إن تأملنا نظم الأقدمين ، دون أن نفكر في معتقداتهم ، نجد هذه النظم غامضة  
وشاذة غريبة لا تفسير لها . « لماذا وجد البطارقة Patriciens والسوقة Plebéiens ،  
والأولياء Patrons ، والموالى Clients والنساء والوضعاء ، ومن أين أتت تلك الفوارق  
التي تولد مع الناس ولا تمحي ؟ وكيف تفسر الغرائب في القانون القديم ؟ ...  
وماذا كان يراد بالحرية التي كانوا يتكلمون عنها دائماً ؟ . . وكيف حدث أن  
أنظمة تبعد كل البعد عن كل ما نفهمه اليوم استطاعت أن تظل قائمة وأن تسيطر  
زمناً طويلاً ؟ وما هو المبدأ الأعلى الذي جعلها تسيطر على نفوس الناس ؟ ولكن  
لنضع المعتقدات الدينية قبالة هذه النظم ، فسرعان ما تصبح الوقائع أكثر جلاء  
ويعرض تفسيرها من تلقاء نفسه . أما إذا ما ارتقينا إلى العصور الأولى للجنس  
البشرى ، أى إلى الزمن الذى أسس فيه الإنسان أنظمته ، وأخذنا في الاعتبار  
الفكرة التي كونها الإنسان وقتئذ عن الكائن البشرى ، عن الحياة ، وعن الموت ،  
وعن الحياة الأخرى ، وعن الجوهر الإلهي ، فإنا نلاحظ صلة وثيقة بين هذه الآراء ،  
وبين قواعد القانون العتيقة ، بين المشاعر المشتقة من هذه العقائد ، وبين النظم السياسية<sup>(١)</sup> .

(١) من كتاب المدينة العتيقة La cité antique ، فوستيل دي كولنج ، ترجمة عباس بيوى

لذلك كان من الطبيعي أن نبدأ دراستنا بدراسة المعتقدات التي كان يدين بها الأقدمون ، وأثرها في المجتمعات التي سادتها ، وذلك لكي نتمكن من تفهم النظم الاجتماعية والسياسية على أكمل وجه .

طبيعي أننا لن نعنى كثيراً بالجانب الدينى الخالص في هذه المعتقدات ، إذ ذلك أمر يخرج من نطاق بحثنا ، إنما ما نعنيه هو التعريف بهذه المعتقدات وبيان أثرها على المجتمعات .

#### القوة الإلهية وفكرة البشر عنها :

مثلت المعتقدات دوراً أساسياً في التاريخ على الدوام ، ويتوقف مصير الأمم عادة على المعتقدات التي تسيرها ، فالتطورات الاجتماعية وقيام الدول وسقوطها ، وعظمة الحضارات وانحطاطها قد نشأ عن عدد قليل من المعتقدات .

اختلفت معتقدات البشر منذ أقدم العصور حول القوة التي أقامت الأرض ، ونظمت الكون ، وإذا كان البشر قد اختلفوا قديماً في تكييف هذه القوة <sup>(١)</sup> ، فإن إلهاماً بالفطرة جعلهم يسمون بوجودها ، كما أن هذا الإلهام الفطري جعلهم يستلهمونها ويستمدون منها العون ، ويمجدون في الإيمان بها ، ملاذاً من رهبة المادية ، وسلوى وعزاء عما هم فيه من قسوة الحياة وآلامها . وتبعاً لاختلاف تكييف القوة الخالقة المنظمة عبد الناس قوى كثيرة ، إما عبادة أصيلة ، وإما لاتخاذ عبادتها زلفى وتقرباً إلى تلك القوة القاهرة الخفية .

عبد القوم في مذاجهم الأولى الأشباح والأرواح ، وبعض أنواع الحيوان والطير والحمام والكواكب والماء والنار ، وكل ما توهموا فيه القوة . بل عبد بعض الناس بعضاً ، ثم قتلوا من عبدوا حين تبين لهم قصوره عن القدرة التي ظنوها فيه <sup>(٢)</sup> .

(١) فكرة الإلهية من أقدم الأفكار التي آمن بها الإنسان ، وإن اختلف تصور الناس لإيها ، وإن اختلفت مظاهر التوسيد والشرك واختلفت صورها . وفكرة الإلهية ليست من إنشاء الأديان الكتابية التي ظهرت أول ما ظهرت في الشرق الأوسط ، حول البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، بل ترجع إلى أقدم الحقب ، وتتحدث عنها الكتب التي بقيت من أقدم العصور منسوبة إلى كهنة مصر الفرعونية ، وإلى حكماء الهند والصين ، وإلى فلاسفة اليونان في العصور اللاحقة لهذه الأيام في القدم .

(٢) الرسالة الخالدة ، للسيد عبد الرحمن عزام ، ص ١٣ - ١٦

أنت إذا وقفت عند آلهة الإغريق ، أو عند آلهة الفرس ، أو عند آلهة الأقوام الأخرى التي لا تعرف التوحيد وتنادى بتعدد الآلهة ، رأيتها تجعل لكل قوة ولكل معنى في الكون إلهاً . فللخير إله ، وللشر إله ، وللحب إله ، وللحرب إله ، وللآلة مجتمعين رئيس يسميه كل قوم باسم يختارونه .

يرى البعض أن العلة التي أدت هؤلاء المشركين إلى شركهم إنما مصدرها خوفهم من الغيب المحجوب عنهم ، وفيما يمكن أن يصيبهم هذا الغيب به من ضرر .

فهم يلمسون هذا الغيب ، في كل ما حولهم ويعجز منطقهم عن تأويل ما يصيبهم منه ، مع أنه قد يكون بعض الظواهر الطبيعية المألوفة التي تتكرر بين الحين والحين . فالصواعق ، وكسوف الشمس ، وخسوف القمر ، والأوبئة ، والنصر والهزيمة في الحرب ، والسعادة والبؤس في الحب ، هذه وأمثالها أمور يحلها العلم اليوم ، ويقف على أسرار الكثير منها ، وإن ظل بعضها غامضاً أمامه ينتظر أن يجد له في قوانين الطبيعة وفي سنن الكون تأويلاً وتفسيراً . ولكنها لم تكن كذلك قبل أن يهتدى العلم إلى أسرارها ، فلم يكن بد أن ينسبها الإنسان إلى قوة خارقة فوق الطبيعة لها إرادة كإرادة الإنسان ، ومن المستطاع التوصل إليها . إذا غضبت لتخفف من بأسها ، ومن غضبها . كان هؤلاء المشركون يرون هذه القوة الخارقة الكبرى ، أبعد مثلاً من أن تكون بينهم وبينها صلة مباشرة . فلا بد في نظرهم من وسطاء يشفعون عندها لتسكن من غضبها ، حتى لا تعصف بالإنسان وتورده موارد الهلاك . هؤلاء الوسطاء يشاركون الإنسان بعض مظاهر الضعف ولو بمقدار ، ثم يكون لهم من صفات هذه القوة الخارقة الكبرى ما يمكنهم من الاتصال بها والتأسي رضاها . هؤلاء الوسطاء هم آلهة الخير والشر والحب والحرب وسائر هذه المجموعة التي كانت تسكن الأوب في اليونان ، وتسكن ما يشبه الأوب في البلاد الأخرى . لكن ما هو السبيل إلى كسب هؤلاء الوسطاء ، لينذلوا وساطتهم لدى القوة الخارقة الكبرى ؟ السبيل أن يتوصل إليهم بالأدعية والنور وبالقرايين ، وكل ما يمكن أن يتوصل به المرء إلى ذوي الجاه والسلطان من بني الإنسان . بذلك يستطيع أن يستلن قلوبهم ، وأن يتدخلهم إلى القوة الخارقة الكبرى زلفى . وكلما أوغل المرء في أدعيته

ونذوره وقربانيته ، كان أدنى إلى النجاح في استمالة هؤلاء الوسطاء وكسب عطفهم ورضاهم ، تمهيداً لكسب القوة الخلارقة الكبرى ونوال عفوها ورضاهها <sup>(١)</sup> .

لما ارتقت مدارك الإنسان ، أدرك أنه ليس في حاجة إلى هذه الرقبي تلتمسها عند الآلهة الوسطاء . فقد ثبت مثلاً أن جماعة الكهنة عند قدماء المصريين كانوا من الموحدين ، غير أنهم أخفوا عن الشعب توحيدهم هذا ، وحرصوا على أن يظل الشعب يعبد أوثانه ، كما حرصوا على أن يكونوا كهنة هذه الأوثان والقابضين لما يقدم إليها من نذور وهدايا ، مؤمنين بأن الشعب لا يستطيع أن يسموا بقله ، إلى المكان الذى سمو إليه ، ليتمكن من الاتصال المباشر بالقوة العليا ، قوة الألوهية الخالقة المدبرة ، التى تصرف مصائر الكون .

هكذا أقام المبتدعون والمفسدون والكهنة أنفسهم قوماً على الآلهة ، واتخذوا سلطان هذه الآلهة سلطاناً لهم ، ثم تأمر ذبوا الأغراض ، ففسادوا على تفصيل الناس ، وابتهاجوا بوضعهم في أسر مجموعة من الخرافات والأباطيل . كان الكهنة وأمثالهم من القوام والوكلاء هم في الواقع الآلهة المتصرفون في الجماعات البشرية . إذا كان هذا تفكير البشر ، وإدراكه لحقيقة هذه القوة العظمى القاهرة في مراحل البشرية الأولى ، فإن هذا الفكر والإدراك لم ترتفع كثيراً في عهود الحضارة ، إذ ظل قومٌ في اليهود الحديثة يعبدون العجل والقط والصنم وغير ذلك .

استمرت هذه الحال أجيالاً طويلة ، وتركت أثرها في العقل الباطن للبشر ، ولا يزال هذا الأثر باقياً إلى وقتنا الحاضر ، وإن اختلف باختلاف تقدم الشعوب وراقبها ، وإنك ترى هذه الظاهرة كامنة عند أفراد قد تحسب أنهم تخلصوا منها تمام التخلص .

لم تنفش الغمة — وأعني بذلك الشرك بالله — إلا بنزول الأديان السماوية ، التى نادى بالإيمان بالله وحده لا شريك له . فقد قاوم النبي العربي الشرك بقوة إيمان لا غالب لها ، لأن الله ناصرها ، فقد أراد النبي العربي ألا يبقى التوحيد وقفاً على طائفة من ذوي الثقافة الخاصة دون العامة ، كما كان الشأن في عهد الفراعنة ،

(١) من مقدمة الدكتور هيكل ، لترجمة كتاب العقل الحديث ، للإستاذ راندل ، ص ١٠ - ١٤



فدخل الكعبة وحطم الأصنام التي كانت قائمة في داخلها وعلى جوانبها ، وكانت موضع التقديس والعبادة من العرب جميعاً . فنقل بذلك الإنسانية خطوة واسعة في تفكيرها ، إذ انتقل بجهاذه وفعله هذا التوحيد إلى قلوب العامة ، فزال خوفهم من الغيب المحيط بهم ، وعلموا أن الله الواحد الأحد سنناً لا تحوّل لها ولا تبدّل ، وأنهم في غير حاجة إلى وسطاء بينهم وبين الخالق ، لأن هذه السنن تنتج نتائجها لا محالة ، فلا الشمس ينبغي لها أن تترك القمر ، ولا الليل سابق النهار ، ولا ينتج الخير شراً ، ولا تزر وازرة وزر أخرى .

لم يكن النبي العربي أول من نادى بالتوحيد ودعا إليه ، بل سبقه في ذلك الرسل أصحاب الكتب المقدسة ، كما نادى بالتوحيد الحكماء في بلاد كثيرة من قبله ، ولكن أحداً لم يجاهد في سبيل التوحيد جهاده ، وقد كلل جهاده هذا بالنصر .

أهمية الربيع عند الأقدمين <sup>(١)</sup> :

كان الدين عند الأقدمين ، أهم شأناً مما هو عادة عند شعوب العالم الحديث . فقد كان الدين في رأيهم يشمل كل ما يحسون أنه أحق الأشياء وأزورها لهم ، وكان جزءاً أساسياً من نظامهم الاجتماعي والسياسي ، فكافة الشؤون الكبرى التي تتناولها حياة الشعوب كان لها مظهراً دينياً .

حقيقة كانت المعتقدات والعبادات تبلى وتتغير من حين إلى آخر ، وتفقد ما لها من قيمة ، وفي البوسع تتبع بعض هذه التقلبات والتطورات . غير أن تاريخ الدين في مجموعة يتصف بانبعث أفكار جوهرية متشابهة ، ومن ثم يصعب اعتبار الدين مجرد شيء ابتكره الكهنة أو الحكام وفرضوه دون أساس . إذ لا بد للدين أن يسد إلى حد ما حاجات البشر التي لا غنى لهم عنها ، حتى يكون مقبولا منهم .

يرى بعض الشراح أنه إذا كان للدين في نفوس القدماء منزلة لا تدانيها منزلة ، فبعض السبب في ذلك راجع إلى أنهم لم يبلغوا في تطوّرهم العقلي المرحلة التي تجعلهم يفرقون عندها بين الدين والأخلاق . فمن رأى فوستيل دى كولنج « أن الدين

(١) راجع بحث من جهود الإنسان الأول لتشخيص حاجة الروحانية في دين يدين به ، للذكور ستانلي كوك ، منشور بمجلة تاريخ العالم المجلد الأول .

كان سيّداً مطلقاً للحياة الخاصة والحياة العامة ، وأن الدولة كانت جمعية دينية ، وأن الملك كان حبراً والقاضي كاهناً ، والقانون نصاً مقدساً ، والوطنية إحساناً ، والنقي حرماناً » ، كذلك كانت الحقوق القطرية تشتق من الشريعة الدينية على الدوام . رغم أن ما لدينا من شواهد خاصة بالأديان القديمة يرجع إلى عصور موعلة في القدم ، فإن هذه الشواهد لم تصل في الراجح إلى منشأ الديانات <sup>(١)</sup> ، ومع ذلك يمكن الجزم بأن الدين كان منذ خمسة آلاف عام منظماً تنظيماً حسناً ، وله سمات يمتاز بها وأسس يرتكز عليها .

انتهى إلينا أقدم دليل مباشر من الأدلة الخاصة بالديانات القديمة من مصر وبابل ، وكلاهما بلد يدين برفاهيته وطبيعة دياناته لنظامه السياسي القديم . وكان دينا القطرين متشابهين في أشياء كثيرة ، لذلك كان بين مصر وبابل وحدة ملحوظة في الديانة .

أما ديانة الهند القديمة <sup>(٢)</sup> وديانة فارس <sup>(٣)</sup> فإنه وإن كانتا يوماً ما أوثق ما تكون اتصالاً ، لكنهما سرعان ما تباعدتا لاختلاف الأرض والمناخ والمزاج <sup>(٤)</sup> . بما سبق يتضح لنا بجلاء طابع الدين عند الأقدمين وأثره في نظمهم الاجتماعية والسياسية .

العناصر الدينية والعاطفية في المعتقدات الدينية <sup>(٥)</sup> :

خلود الآلهة في التاريخ يكتفي لإثباته ملازمة هذه الآلهة لاحتياجات النفس ، وإذا حدث أن البشر غيروا آلهتهم في بعض الأحيان ، فإنهم لم يستغنوا عنها

(١) الشواهد التي عرفها عالمنا ناقصة وكلها من نوع واحد .

(٢) كما تعرفها أسماء الركيفية Reg-Vida

(٣) كما ترد في الاباتاق Avesta

(٤) يرى بعض العلماء أن اشتداد الحرارة في الهند ينال من نشاط الإنسان ويشجع على التشاؤم والزهدة ، مما يجعل الناس في الهند ينظرون إلى الأشياء نظرة تختلف عن نظرة أهل فارس حيث يتمتع المناخ ويحظ شأن الحياة ، وحيث الناس أكثر جليداً وانصرافاً إلى الحقائق العملية وأكثر قابلية للتكيف .

(٥) حياة الحقائق ، لفتنات لوبين ، ص ٢٤ و ٢٥

قط . فالتناس قد شادوا القصور للآله قبل أن يقيموها للملوك ، وما احتياج الناس الراسخ إلى الدين ، إلا مظهراً من مظاهر الطبيعة الإنسانية .

الروح الدينية عنصر جوهري من عناصر الأديان ، وهي ذات شأن كبير في تكوين المعتقدات الدينية ، بل والسياسية في كثير من الأحيان .

الروح الدينية تبعث في نفس الإنسان غمافة الأمر الخفي ، والأمل في الأمر الخفي ، وعبادة الأمر الخفي .

إذا كانت الروح الدينية لم تفصل بالإنسان إلى إجابة قاطعة فما يختص بالحياة ونشأة الكون الخ . . . فان هذه الروح سلكت بالإنسان طريقاً ، قادت به بعد جهود دامت عدة قرون إلى المعارف التي ننعم بها اليوم ، والروح الدينية لبست الأساس الوحيد للمعتقدات الدينية ، فلهذه المعتقدات دعائم أخرى من العناصر العاطفية منها الخوف ، والرجاء ، والاحتياج إلى التفسير .

الخوف هو أكثر تلك المشاعر تأثيراً ، وخوف الإنسان من القوى الماثلة التي يحس إحاطتها به أمر طبيعي ، كرجائه في نيل حمايتها بالصلوات والهبات ، كما أن الأمل في استئلتها ، من المشاعر الطبيعية التي تتفق وطبيعة الإنسان .

لا يبدو الخوف والرجاء في الأديان البدائية وحدها ، بل هو موجود كذلك في الأديان السماوية الكبرى ، ففي الإسلام والنصرانية ، نار جهنم ، ونعيم الجنة .

كذلك كان لعامل الاحتياج إلى التفسير شأناً مهماً في تكوين الآلهة في الديانات البدائية . وإذا عدت الأزمنة الحديثة لم نجد حوادث طبيعية ، فكل حادثة كانت تعزى إلى عزائم الآلهة .

أسلافنا إذا كانوا يعرفون المبدأ القائل بأن لا معلول بلا علة ، لكنهم كانوا يجهلون تسلسل السنن الطبيعية ، لذلك افترضوا وجود موجودات خارقة للعادة خفية قادرة خلف الحوادث مسببة لها .

كان تدخل تلك الموجودات يكفي للرد على ما يمليه حب الاستطلاع في الإنسان ، وعلى الأسئلة الكثيرة التي كان العلم غير قادر على الجواب عنها ، فحدث ما كان من تأليه جميع قوى الطبيعة . فكانت الآلهة تسير الشمس وتنضج الثمر

وترسل الصواعق ، وما كانت تفسيرات كهذه إلا ذات نفع عيم في الأزمنة التي لم يستطع البشر خلالها أن يتمثل غيرها .

من بين العوامل النفسية في تكوين الأديان ، حب البعث في عالم آخر ، وتنجلي الرغبة في الخلود في أقدم الديانات . والرغبة في الحياة بعد الممات رغبة قوية في قلب الإنسان ، وفي هذه الرغبة سر قوة المذهب الروحي الذي يبعث الأمل في حياة ثانية <sup>(١)</sup> .

العناصر النفسية التي ذكرناها ، كتأليه قوى الطبيعة والخوف والرجاء والخيال والاحتياج إلى التفسير وحب الخلود بعد الموت ، عوامل أساسية لجميع المعتقدات ، ويجدها في جميع الأديان .

#### نشأة المعتقدات الدينية :

تطور العقل البشري كثيراً في غضون الأجيال ، وبلغت ضروب المعارف من كثرة النمو ، ما لوبعت معه أسلافنا لشق عليهم أن يهضموا الاكتشافات التي تراكت مع القرون .

لكن الذكاء ، رغم تقدمه لم يؤثر كثيراً في المشاعر التي هي أساس طبيعتنا ، ولذلك لم تتغير هذه إلا قليلاً جداً ، فالحب والحقد والحسد والخ ... أمور ظلت كما كانت عليه في فجر الإنسانية ، وهي وإن أمكن ضبطها أكثر من قبل على ما يحتمل ، باقية على الدوام .

إذا كانت المشاعر قد تغيرت قليلاً مع القرون ، فإن النفسية الدينية ظلت كما كانت عليه ، ولذلك نجد مشابهات وثيقة بين الأديان .

تبدو وحدة مظاهر النفسية الدينية بوضوح في أديان الأمم القديمة . كالإغريق والمصريين والمندوس على الخصوص . أي لدى تلك الأمم التي كانت صلات

---

(١) الرغبة في الحياة بعد الممات لم تكن أمراً مرضوياً فيه على الدوام ، فقد قص أوبيروس في الأوديسة أن أوديس نزل إلى جهنم ليشارويريزياس فلقى أشيل وحاول أن يميزه بموته فاجاب طيف هذا المجاهد يقول « تمزيتك باطلّة ، أفضل أن أظل على الأرض عبداً لأقفر فلاح على أن أكون حاكماً لقوم من الأشباح ، راجع المرجع السابق لستاف لوبيش ، ص ٢٧

بعضها بعض قليلة فلم يكن لبعضها كبير تأثير في البعض الآخر لهذا السبب . وعلى العموم تجدد عند هذه الأمم تأليه جميع قوى الطبيعة وعبادة النبات والحايوان والوثنية والإشراك وقدرة الصيغ السحرية وعبادة الأجداد الخ . . .

كيف لآله المريع سبباً في تكوير وهرات مياسية ومينية كبرى ؟

ظلت قدرة الآلهة محدودة زمناً طويلاً ، وتشير بعض القصص إلى حدود القدرة التي كان الإنسان يعزوها إلى آلهته آنئذ ، فالإنسان وإن كان يخشاها كثيراً ويضرع إليها في الغالب ، كان يجرؤ على مقاتلتها في بعض الأحيان <sup>(١)</sup> .

إن المبدأ القائل بقدرة الآلهة المحدود لم يكن خاصاً في دين بعينه ، بل نجده في كافة الأديان البدائية القديمة .

كان المعتقد القائل بآله ذات قدرة محدودة نتيجة واجبة لتعدد الآلهة ، فإما كان لأى من هذه الآلهة نفوذ مماثل لنفوذ بقيتها ، فقد كان هناك مثلاً تحت الثالوث المؤلف من أنوى الآلهة : جويتروجونون ومنيرفا <sup>(٢)</sup> ، آلهة صغيرة ذات قدرة محدودة . لعله من المفيد أن نذكر أن بعض المدن بفضل شهرة آلهتها اكتسبت مركزاً خاصاً . فقد ذاع مثلاً صيت بعض الآلهة المحليين كآمون في طيبة ، وشماس Sippar في بابل <sup>(٣)</sup> ، ولما كان الرئيس الأعظم للمدينة أو الإله الأعظم لا يطيق منافسين له ، فقد نشأ عن ذلك تطورات لها أهميتها ، فقد اعترف بعض

(١) راجع أقاصيص أوبيروس من حصار تروادة .

(٢) هذا الثالوث يمثل الآلهة العظام العالم الإغريق الروماني القديم .

(٣) من السهل أن ندرك مبلغ الفرق الكبير بين إله محل محدد المقام والسلطان وبين إله تابع بصورة من الصور لإله قوى عظيم ، وقد كانت آلهة الطبيعة كآلهة القمر والشمس والنهار والمطر مثلاً ما يستطيع الناس كلهم أن يروها ويتصلوا بها . وبين ثم كان في وصفها أن توجد عبادات الشعوب المنتشرة فوق مساحة كبيرة ، كما كان في الإمكان تحقيق هذا الاتحاد عن طريق عقائد معينة تتعلق بما كان بين مختلف الآلهة المحليين من صلات ، ولهذا فإن تاريخ التطور السياسي الأول ، واتحاد سلطان دولة المدينة إلى ما وراء حدودها ، هو أيضاً تاريخ ما طرأ على الدين من تطور أدى إلى الاعتراف بوجود آلهة لها صفة عامة إما لأنها من آلهة الطبيعة ، وإما لأن المعاني التي تدل عليها خصائص هذه الآلهة يمكن أن تتصف بها سائر الآلهة بدرجات متفاوتة .

الرؤساء والآلهة المحليين بسيادة الحاكم الأعظم أو الإله الأعظم ، فتركز الدين لهذا السبب .

بهذه الطريقة كان القطر يصبح كله وحدة سياسية ودينية كبرى ، مؤلفة من وحدات صغرى<sup>(١)</sup> ، ويفسر هذا التطور كيف أصبح لبعض الرؤساء والآلهة في بعض الأحيان ، وظائف خاصة بعد أن كانت وظائفهم جميعاً متشابهة بعض الشبه أو كله . وكانت الوحدات المحلية بطبيعة الحال تسترد استقلالها السياسي والديني ، كلما تفككت وحدة النظام الكبرى .

كيف طلع الدين سبباً في قيام فكرة مسئولية الحاكم أمام الله وعباده ؟

من الاعتقادات الشائعة بين الشعوب الساذجة أن الفوضى الأخلاقية تؤثر في نظام الطبيعة ، كأن القوانين التي ينبغى على الناس أن يتبعوها ليدرجوا في معارج الرقي ، والقوانين التي تلتزمها الطبيعة في خلال تطورها واحدة لا يختلف بعضها عن بعض ، أو كأن القوانين الإلهية وقوانين الطبيعة تؤلف جميعاً نظاماً واحداً . هذه العقيدة مما تمتاز به مراحل الفكر الأولى ، وقد كانت ذات شأن خطير في نمو الأفكار .

لقد كانت وحدة الجماعة في المجتمع القديم تنطوي على التضامن في المسئولية ، فكان الجميع يصلهم الضرر من سيئات الفرد الواحد كما ينتفعون بحسناته . وكانت

---

(١) أدت هذه التطورات الدينية إلى اندماج الجماعات وتكوين ما يطلق عليه المدنية أو الامارة وقد اتخذ ذلك الأمر أحد صور ثلاث :

(أ) إيجاد ديانة جديدة تفي فيها ديانات الجماعات وتتخذ لها رئيساً يجمع السلطين الدينية والمدنية وكان يطلق عادة على هذا الرئيس ملكاً أو كاهناً أما Roi-Prêtre Dieu

(ب) الاتحاد عن طريق سيادة جماعة معينة على باقي الجماعات ويترتب على ذلك حصر السلطان في أيدي تلك الجماعة وتخضوع الباقين لهم .

(ج) اجتماع عدد من الجماعات في مكان محدد وتكوين مدينة لم Polس وفي هذه الحالة تتنازل هذه الجماعات عن بعض حقوقها للمدينة في مجموعها ويصبح للمدينة شخصية مستقلة عن الجماعات المكونة لها .

راجع النظم القانونية والاجتماعية ، للدكتور صوفي حسن أبو طالب ، ص ٩٠ .

للجماعة مصلحة في تشجيع ما تحس به وما تجد أنه طيب لها ، ومن ثم كانت الزعة الفردية لديها ضعيفة نسبياً ، لكن الاتجاه كان يرى بصفة عامة إلى إلقاء التبعة على أفراد معينين ، ومن هنا نشأت فكرة رجال الدين الذين يمثلون غيرهم . وقد كان على هؤلاء في بادئ الأمر تبعات ، وكان لهم امتيازات إضافية . وكان هؤلاء هم وحدهم الذين يتصلون بالعالم غير المنظور اتصالاً وثيقاً خاصاً . ولما كان الحكام في ذلك الوقت من الكهنة ورجال الدين ، فقد كان من الطبيعي أن ينفردوا بهذه الامتيازات .

لذلك كانت فكرة « الرجل المقدس » أو الملكية الإلهية ، ونعني بها تلك القدسية الخاصة التي تخضع على الرئيس أو الحاكم ، هي الأساس الذي قامت عليه كثيراً من الأفكار الخطيرة البعيدة الأثر ، ففي بابل كان الإله هو سيد المدينة وملوكها ، أما الرئيس البشري فكان وكيله أو نائبه على الأرض ، يستمد سلطانه منه ويحتفظ بكل ما في يده وديعة عنده للإله — كذلك كان من المعتقدات ذات العواقب الخطيرة أن البلد والشعب كليهما ملكاً للإله — وكان الإله بوسيلة ما يعلن اسم الملك . عن هذا الطريق تمكن الملوك والحكام من ضمان شرعية مراكزهم ، وتسكهم بأن مسئوليتهم لا تكون إلا أمام الإله .

---

## (ب) المعتقدات الدينية في شرق آسيا وأثرها في المجتمعات الآسيوية

المعتقدات الدينية في الهند وأثرها في المجتمع الهندى  
المعتقدات الدينية في الصين وأثرها في المجتمع الصينى  
المعتقدات الدينية في اليابان وأثرها في المجتمع اليابانى

### المبحث الأول

#### المعتقدات الدينية في الهند وأثرها في المجتمع الهندى

- ١ - البوذية : مقدمة - مؤسس البوذية - تطورات البوذية
- ٢ - الهندوسية : نشأة الديانة الهندوسية - من تعاليم الهندوسية -  
مؤثرات البوذية في الهندوسية - النهضة الدينية في الهند -  
دين المنبوذين .
- ٣ - خلاصة القول في المعتقدات الدينية الهندية وأثرها في المجتمع  
الهندى - نظام الطبقات في الهند - تعليق ومقارنة .

#### ١ - البوذية (١) :

مقدمة :

يرى البعض أن البوذية ديناً لما يقرب من خمس مائة مليون شخص ، غير أن  
هذا الرقم في اعتقادنا مبالغ فيه (٢) .

(١) راجع كتاب أديان آسيا ، لوليم ياتون .

(٢) يستند هذا الإحصاء إلى أن بلاد الصين كلها بوذية ، والواقع غير ذلك إذ يتقاسم الصين أديان  
ثلاثة كما سنرى فيما بعد .



والبوذية بصفة عامة تقوم على أربعة حقائق هي :

١ - الوجود الحسى ضلال وغرور .

٢ - الرغبة تنتج الألم والحزن .

٣ - الحزن والألم يمكن ملاحظتهما عن طريق الحياة الفضلى المفكرة .

٤ - للوصول إلى « الترفانا »<sup>(١)</sup> لا بد من المرور بأطوار أربعة ، تتفاوت من حيث التقشف والزهد وإنكار النفس والتغلب على الشهوات والرغبات .

وتنقسم البوذية إلى مذهبين كبيرين هما :

(أ) المذهب الشمالى :

وهو منتشر في الصين واليابان والتبت ونيبال وجاوة وسومطرة .

(ب) المذهب الجنوبي :

وهو منتشر في بورما سيلان وسيام ، وأتباعه أقل عدداً من أتباع المذهب الأول ، غير أنه أقرب من المذهب الأول إلى البوذية الصحيحة ، إذ لم يدخله إلا القليل من العناصر الغريبة أثناء تطوره التاريخي .

مؤسس البرهمية :

ولد سقياموني مؤسس البوذية في أوائل القرن السادس قبل الميلاد ، وكان ابن أحد ملوك الهند الوسطى « راجا » . وكلمة بوذا ليست اسم مؤسس البوذية ، بل معناها المستنير أو العالم وهو اللقب الذى خلع عليه . ورغم أن مؤسس البوذية كان سليل عائلة عريقة ، وكان المستقبل الباهر والعيش الرغيد ينتظره . غير أن نفسه ظلت قلقلة ، وظل يفكر في مسائل لا يرى لها حلاً ، فقد ظل عقله ينقب عن معنى الحياة ومشكلة الآلام البشرية وأسبابها الخ . . . . لذلك لم يطل به الأمر ، ولجأ

---

(١) الترفانا عبارة عن الاندماج في الله والبقاء فيه .

إلى حياة الزهد والتششف ، لعل الغشاوة تزول عن عينيه بعد أن يتحرر من العالم وهمومه ، وينصرف إلى التأمل . لذلك غادر أسرته ولجأ إلى بعض المعلمين من النساك ، فخلق عنهم تعاليم البراهمة ، غير أساليب هؤلاء القوم لم ترقه . لذلك تركهم مع بعض أصدقائه إلى غابة هادئة للتأمل وترويض النفس . وبعد أن قضى سنة كاملة في التأمل العميق ، أذل نفسه خلالها لإذلالاً شديداً . اتضح له أن إذلال النفس لم يجده نفعاً ، وساورته الأفكار أن يعود إلى موطنه ويعدل عن سعيه ، وبعد بضعة أيام أشرق عليه نورينيه أن شقاء الحياة وعناءها وضجرها ، تنبعث من رغبات النفس ، وأن الإنسان يمكنه أن يكون سيد رغباته ، وأن في مقدوره الإفلات من هذه الرغبات بقوة الثقافة الروحية الداخلية بحجة الآخرين . عندئذ حمل بوذا رسالته هذه إلى قومه ، ولقد حدثته نفسه أن يحتفظ بهذه الرسالة لنفسه ، لأنه خشى أن يقصر الناس عن فهم رسالته قبل أن يختبروا طور التدريب والمران الذي اختبره هو . وقيل أن الباعث الذي دفعه لأن يكون مبشراً هو محبته للبشرية ، ورغبته في أن يشاطره الناس ما وصل إليه . والبوذيون يشكرون الله في غير انقطاع ، لأجل هذا الصنيع الذي أتاه بوذا وأنكر فيه ذاته .

ظل بوذا أربعين عاماً يجاهد في نشر دعوته ، وتثبيت النظام الذي وضعه متقللاً من مكان إلى آخر . وقد كان لأخلاق بوذا الشخصية ، أكبر الأثر في الدين الذي أسسه ، فقد كانت رقة نفسه وهدهدها ومحبتها للإنسانية ورغبته في إنكار ذاته لتخفيف الآلام والأوجاع الخ . . . لها أكبر الفضل في نشر تعاليمه .

أما الفضل في انتشار البوذية الواسع فيرجع إلى إمبراطور شهير يدعى «أسوكا» بسط سلطانه على بلاد الهند كلها عام ٢٥٠ ق . م . وشجع البوذية بكل قواه ، فكان لها كما كان الإمبراطور قسطنطين للمسيحية .

تطورات البوذية :

تطورت البوذية في شمال بلاد الهند وحادثت عن أصولها ، وأخذ القوم هناك يبتكرون عدداً من الآلهة ذكوراً وإناثاً . واستحالت عقيدة بوذا القائمة على

إنكار وجود الله ، إلى عقيدة تعدد الآلهة الوثنية ، وهكذا اضطربت العقائد ، وبعثت كثيراً عن الأوصاف التي أرادها بوذا نفسه .

أنكر بوذا الصلاة ، ولكن أتباعه أخرجوا ما لم يبتدعه أى دين آخر ، وهو الصلاة الآلية القائمة على مجرد التكرار ، فكانوا ينقشون بعض الألفاظ السحرية على عجلات للصلاة يديرها الهواء أو قوة اندفاع الماء ، وفى كل مرة تلف العجلة لفها ، وترتفع الكلمات المنقوشة نحو السماء تردد صلاة هى مجرد تكرار .

## ٢ — الهندوسية Hinduism :

نشأة الديانة الهندوسية :

الهندوسية هى دين غالبية سكان الهند ، وليس للهندوسية مؤسس يمكن الرجوع إليه كمصدر لتعاليمها وأحكامها . ولكنها دين التطور ، تجمع بين ثناياها وثنية ساذجة ، وآراء فلسفية سامية ، وزهد صادق — كل هذه العوامل تجعل من الصعب الإلمام بالدين كله جملة واحدة . ولذلك سنحاول فيما يلى التمشى مع التطور التاريخى لفكرة الدين عند الهندو<sup>(١)</sup> .

مند عهد بعيد يرجع إلى عام ١٥٠٠ ق . م . أخذ قسم من الجنس الاوى يستوطن الأقاليم الغربية فى بلاد الهند . وذهب قسم آخر إلى بلاد فارس<sup>(٢)</sup> ، أما دين أولئك المستوطنين فنجدته فى أناشيدهم المقدسة المسماة فدا<sup>(٣)</sup> Vedas ، وآلهتهم الطبيعة والسماء وإله المطر وإله النار وما شاكلها . الهندوسية دين فرح متلهم يعيش أتباعه فى ربيع دائم ، وفى بعض أناشيدهم دعوة إلى الوجدانية .

يتجه الليل عند الهندو إلى التفاضل بين آلهتهم المختلفة ، والتضكير فى كل منها بدوره كأنه أسمى من غيره . ولا تزال فكرة تعدد الآلهة هى الغالبة حتى اليوم فى الهندوسية ، ورغم أن دين الكتب المقدسة Vedas قد اندثر من بلاد الهند ،

(١) راجع كتاب أديان آسيا للطم باتون .

(٢) أى أنهم من السلالة عنها التى أنتجت أجناس الكلكت والهيريتون والسلاف .

فان الكتب ذاتها ما برحت موفورة الكرامة تتلى بعض آياتها في العبادة والحفلات .

تشير كلمة Vedas إلى الكتب القديمة التي يرجع تاريخها إلى ثمانمائة عام قبل الميلاد . من هذه الكتب تطور ونشأ العنصر الكهنوتي ، وارتقت الناحية الفلسفية في الدين . غير أن هذا الدين الآري الساذج استحال بعد فترة من الوقت إلى دين قوامه الذبائح والطقوس ، حتى أنه يقال أن كتب البراهمة شملت من مصطلحات « الذبائح » أكثر مما جاء في كتب اليهود أو أية مؤلفات دينية أخرى . لتعليل ذلك أمر بسيط فواء الطقوس الدينية ، الرغبة في التملص من الخطيئة والتصالح مع القوة السامية في الكون أنبأ كانت . ومع تطور فكرة الذبائح تطورت الفكرة عن الله ، فهو الآن في نظرهم جوهر الكون . والاسم الذي يطلق عادة على هذا الجواهر غير الشخصى هو براهما Brahma ويسمى أيضاً Paramatma أو الذات السامية .

من تعاليم الهندوسية :

علاوة على الكتب الهندية المقدسة وما احتوته من الأحكام والأناشيد ، فهناك مبادئ ثلاثة تؤثر أعمق الأثر في العقلية الهندية .

#### المبدأ الأول : تجوال الأرواح :

يعتقد الهندو أن الأرواح جائلة متنقلة في أطوار شتى من الوجود ، وفي طريقها إلى هدفها الأخير تنقل من جسد إلى آخر سواء أكان إنساناً أو حيواناً — هذا المبدأ يعرف عادة بتناسخ الأرواح ، وهو متأصل تأصلاً عميقاً في قلب الشعب الهندى .

#### المبدأ الثانى : الأعمال Karma :

يعتبر هذا المبدأ متمماً لمبدأ تجوال الأرواح ، وهو لا يعمل فقط حقيقة أدوار الميلاد المتكررة التي تنقل فيها الروح ، بل يبين أيضاً شرائط هذا الميلاد وما يستتبع ذلك من عدم المساواة الصارخة في المصير البشرى . يقوم هذا المبدأ على أن كل عمل يأتيه الإنسان له ثمرته حتماً ، وأن كل شيء يقابله الإنسان في كل طور من أطوار الوجود المتكررة تقررر الأعمال التي يأتيها في الوجود السابق وهى بمثابة كفارة .

عرف الهنود الآريون ، كما عرف العبرانيون فيما بعد ، أن الجزء في هذه الحياة الحاضرة لا يتسجم مع العمل ولا يتكافأ معه . لذلك ابتكر الهنود نظرية تناسخ الأرواح لحل هذا الإشكال . فجسد الإنسان وأخلاقه ومولده وثروته وسعادته وآلامه — هذه كلها جماع الجزء الذى تستحقه أعماله التى أتاها في وجود سابق ، صالحة كانت أو شريرة .

الأعمال التى يأتينا الإنسان في وجوده الحاضر ، صالحة كانت أو شريرة ، تهيئ طوراً جديداً للتفكير والاستغفار . كأن كل إنسان مربوط إلى عجلة تدور دورات متتابعة لتقرير مصيره المحتوم في نهاية الأمر . والإنسان لا يمكنه أن يوقف أو يعدل عملية التطور هذه ، ولا يمكن لأى إنسان آخر أن يعينه في ذلك . ولتاموس « تجوال الروح » الآن — أو على الأقل كان له من قبل — قيمة أدبية خاصة إذ ينطوي على مسئولية أدبية ، ولكنه يسلب الحياة معناها ويجردها من كل أمانها الاجتماعية ، فكل فضيلة وكل تفضية للذات يجب أن تتجه إلى خلعة النفس وخيرها دون سواها <sup>(١)</sup> .

### المبدأ الثالث : الانطلاق :

معناها محاولة النفس الإفلات من دورات تجوالها ونتائج أعمالها . فالحياة الشخصية في عرف القوم شر وخلداع ، أما الحياة الحرة فهي استجلاء طلعة « براهما » التى لا تكتسب إلا بالاندماج فيه . وهدف الحياة الأسمى هو الانطلاق من دورات الوجود المتوالية والاندماج في الكائن الأسمى .

### مؤثرات البوذية في الهندوسية :

في بعض بلاد الهند الشمالية قامت البوذية حوالى ٥٠٠ ق . م وترعرعت ، ولعل نهوضها في تلك الفترة من الزمن يرجع إلى تمرد القوم على إجراءات الكهنة ، وسوء

---

(١) من نقائص « الكريما » أن الذاكرة لا تتخطى الفترة القائمة بين وجود وآخر . وقد قيل في تقرير ذلك « أن ما يزرعه الإنسان يحصد » ولكنه من المتعذر أن نرى القية الأدبية في عقاب يحل بحياة عن أعمال في حياة سابقة لها إن لم يكن هناك شعور يقرن الحياتين معاً .

استعمالهم لسلطتهم ، ولو أن هذا ليس من الأمور المؤكدة على وجه التحقيق .  
لم يعن بوذا بالله ، إنما عنى قبل كل شيء بطريق الحياة السوي ، والواقع أن  
ما تضمنته الهندوسية من فضائل كدعة النفس وبساطة الحياة والتواضع ، ترجع  
في الأكثر إلى مؤثرات بوذا . وإليه أيضاً يرجع الفضل في احترام حياة الحيوان ،  
فإن فكرة الامتناع عن ذبح الأبقار وأكل لحمها التي يعتنقها كل هندوسي ، يرجع  
تاريخها على الأرجح إلى ذلك العصر البعيد من الزمن .

كان للاحتكاك بين البوذية والهندوسية أثر آخر على الأخيرة ، إذ أن ما انطوت  
عليه البوذية من أمور لا تشبع حاجات الإنسان الدينية كانت حافزاً للهندوسية  
لأن تخرج فكرة « المظاهر المتجسدة للآلهة » Incarnations وهي فكرة لم تظهر في  
الوجود إلا حوالي سنة ٥٠٠ ق . م ، أي بعد غزو البوذية لبلاد الهند . قامت  
هذه الفكرة على أن Vishnu الإله الحافظ و Siva الإله المدمر — كونا بالاشتراك  
مع « برهما » ثالوثاً بدت مظاهره المتجسدة في أوضاع شتى . وكان من نتيجة  
ذلك أن عبد Siva إله الدمار تحت اسمه وأسماء أخرى بالاشتراك مع زوجته Kali  
التي تعتبر رمز الفساد <sup>(١)</sup> .

كما ظهرت في أواخر هذه الفترة مؤلفات تكلمت عن إله اسمه « كرشنا »  
وصيغته بألوان مختلفة ، وقد كان لأقاصيص غرامه أعمق الأثر في إفساد حياة  
الملايين من الهنود .

النهضة الدينية في الهند :

في الهند نهضتان بارزتان هما :

( الأولى ) تعاليم Vedanta : ففي الخمس مائة عام ما بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ ق . م .

لم يعرف إلا القليل عن تاريخ الهندوسية ، لكنه ظهر في القرن التاسع زعيم ديني  
يدعى « سنكارشا » نادى بما ظنه المبادئ الطاهرة النقية المنطوية تحت الأناشيد

---

(١) مع ذلك فقد نشأت في جنوب الهند جماعة عمدت إلى كتابة مؤلفات دينية حول اسم سيفا ،  
وهذه المؤلفات من أنبل ما أخرجته بلاد الهند من الكتب الدينية .

الدينية التي تضمنتها كتبهم المقدسة وأطلق على نظامه اسم Vedanta ، وهي الفلسفة التي يشغف بها الهندي المثقف في هذا العصر. ويرى هذا الزعيم الديني أن الكون ليس حقيقة غامضة مبهمة وحسب ، بل هو وهم وخداع وطيف زائل وأن نفوس الأفراد مندمجة في الحقيقة في براهما ، وأن هذا الطيف الزائل ( أى العالم ) هو الحجاب الوحيد الذى يحول دون تحقيق هذا الاندماج . والخلاص يجرى عن طريق هدم هذا الحجاب وتبديد هذا الخداع المضلل والطيف الزائل . وقد تملكته هذه الفلسفة عقل الهندوسى ، واحتلت هذه الفكرة — فكرة وهمية الكون وزواله — مكانة سامية من تفكيره .

( الثانية ) فلسفة الخشوع والتعبد Bhakti : التي ظهرت في الفترة ما بين ١٤٠٠ وعام ١٨٠٠ ب . م . وتقترب بأسماء ثلاثة من كبار الزعماء الذين أسسوا مذاهب السكيين ، فقد أدخلوا في الفلسفة الهندوسية التي تدين بكائن أسمى غير شخصي فكرة الإله الشخصي الذى يليق التعبد والخشوع له . ولعلمهم تأثروا في ذلك بالآراء الإسلامية التي كانت قد ظهرت في الهند في ذلك العصر . ونبغ بين دعاة هذه الفلسفة قديسون أظهروهم « تولس داس » الذى عاش في القرن السادس عشر ، والذي نقل الأقاصيص الدينية المقدسة إلى لغة عامة الشعب فتناولتها العامة ، وراحت تنشدتها في قرى الهند ، وتتلوها في كل مكان وتمثلها في الأعياد والمواسم .

كان أولئك القديسين بما أدخلوا على الديانة الهندوسية فكرة الإله الشخصي الذى يليق التعبد والخشوع له ، أسمى من مثلوا فكرة الإيمان بالله في بلاد الهند ، وهم ينتمون إلى طبقات مختلفة ، وكثيرون منهم من عامة الشعب الذين خلوا من المواهب سوى الإلهام الديني . وكان بعضهم من المصلحين حقاً الذين نبذوا الأوثان وفوارق الطبقات ومجرد الطقوس الظاهرية ، وأحسوا بوجود الله إحساساً غريباً ، وآمنوا بالله سام ، ولو أنهم في بعض الأحيان قالوا بأفكار فجعة ، وعزوا بعض الأفكار الروحية المتعلقة بالله إلى أشباح ورموز غير لائقة .

### دور الهندوسية :

بما تجدر ملاحظته أنه رغم التطورات المتعددة التي تعاقبت على الدين في الهند ، فإنه لم يكن للمنبوذيين ثمة نصيب من هذا التطور ، إذ لا تشابه بين دينهم وبين العقائد التي سبق وذكرناها ، فدين المنبوذيين في مجموعه أشبه بعبادة الأرواح التي اعتنصت بها الأقوام القطرية الساذجة . وأعظم الآلهة شأنًا في قرية المنبوذيين ليس « سيفا » Siva أو « فشنو » Vishnu ، بل ربما كومة من الآجر تمثل شيطان القرية الذي يمنح الخصب للماء ، ويحمي المحصول من الآفات ويرعى القرية ، وقد يكون للمنبوذ فكرة غامضة مبهمّة عن كائن سام عظيم ، ولكنه إلى جانب ذلك يؤمن بجحمة من الأرواح الشريرة . وحالته الاجتماعية والدينية في أحط الدرجات ، والهندوسية المحافظة لا تعنى به كثيرًا .

بذلت في السنوات الأخيرة جهود متوالية لرفع شأن أولئك المنبوذيين وتحسين حالهم ، وقامت جماعات في بلاد الهند للإصلاح ارتقت قبول المنبوذيين في عضويتها رغبة في تطهير الهندوسية من هذه اللونة اللاصقة بها ، والقضاء على فكرة التمييز بين الطبقات .

بين تلك الجماعات جماعة Brahma Samaj وهي طائفة تؤمن بالله وتكاد تكون منفصلة عن الهندوسية الأصلية . ورغم أنه يعوزها العزم والقوة ، غير أنها أدت بعض الخدمات النافعة إلى طوائف المنبوذيين . وهناك جماعات أخرى على غرار هذه الجماعة ، تعمل على أداء بعض الخدمات لهذه الطائفة .

### ٣ — خلاصة القول في المعتقدات الدينية الهندية وأثرها في المجتمع الهندي :

#### نظام الطبقات في الهند :

لنظام الطبقات في الهند ارتباط شديد بالبراهمة — والبراهمة كما يؤخذ من مدلول اسمهم يتصلون في طبائعهم بالعنصر الإلهي ، فهم كهنة الأمة لا تجوز الذبائح إلا في حضرتهم وعلى أيديهم . وهم شعب مختار يقضون حياتهم تحت شروط صارمة



وفى مظاهر عابسة . ولحق أن تطور البراهمة قد استغرق أجيالا طويلا ، ونشأ عنه مساوئ شنيعة ، ولكن لباب الفكرة يتلخص فى إنشاء كهنوت ملكى لا يتدنس بلمس الخلائق الوضيعة ، كهنوت مفروض عليه الحياة المقدسة الطاهرة .

البراهمة هم أسمى الطبقات ، أما الطبقات الأخرى فكانت فى الأصل ( المحاربين والتجار والخدم ) . وقد كان المحاربون فى أول الأمر أسمى الطبقات وأرقاها ، ولكن البراهمة حلوا محلهم ، ويرجع التمييز بين الطبقات فى الهند إلى العصور السحيقة ، ولعله راجع إلى رغبة الغزاة الآريين القدماء فى حفظ سلالتهم نقية ، لا يندسها الامتزاج بالسكان الوطنيين فى بلاد الهند . مما تجدر ملاحظته أن الطبقات الثلاث العليا السابق ذكرها كانت تمثل الأقسام الثلاثة الأصلية للهيئة الاجتماعية فى عصورها الأولى ، أما الطبقة الدنيا فقد شملت الخدم ، ويحىء بعد هذه الطبقات الدنيا المتبوذون Outcasts وهم فى الأصل فريق من سكان البلاد الأصليين ، حالت وضاعتهم دون اعتبارهم حتى بين الطبقة الدنيا من الخدم والأجراء .

على أساس هذا التقسيم الطبقي يتفاوت الناس هناك من حيث الثراء والمركز الاجتماعى والحريات العامة والخاصة . بمعنى أن الكهنة البراهمة هم أكثر أفراد المجتمع امتيازاً ويستأثرون بالسلطة والنفوذ والجاه معتمدين فى ذلك على أفراد الطبقة الثانية ، الذين يدافعون عنهم ويحافظون على هيبتهم الاجتماعية . ووظيفة الطبقة الثالثة مزاوله الزراعة وصيد الحيوان والقيام بالتجارة والصناعة ، أما الطبقة الرابعة فليس لها من وظيفة اجتماعية إلا خدمة الطبقات السابقة ، لا سيما الطبقة الأولى . وقد حرمت الطبقتان الثالثة والرابعة من الحرية السياسية ، وليس من حق أفرادها الوصول إلى كراسى الحكم ، ولا سيما طبقة العميد الذين يحرم عليهم وضعهم السياسى مزاوله أى حق سياسى أو مدنى <sup>(١)</sup> .

حدد الدين البراهمى النظام الطبقي ورسم حدوده . وقد ذكرت «قوانين مانو» وهى من أقدم التشريعات فى الهند هذا النظام على أنه من وحى الإله براهما نفسه ، فلا بد أن ينصاع له المجتمع — هذا النظام كما سبق ورأينا ينطوى على فكرتين

---

(١) الدكتور مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، ص ١٤

أساسيتين : أولها جمود الوضع الاجتماعى ، فلا يتغير الوضع الطبقي من الأصول إلى القروع ، وثانيهما الخضوع لما يفرض الدين على أفراد كل طبقة من التزامات ووظائف اجتماعية . فكأن هذه التشريعات قد جعلت من الهند مجتمعين ، مجتمع حر يقوم على أكتاف مجتمع مسترق<sup>(١)</sup> . وهل هناك دليل أوضح من هذا على عدم المساواة .

نظام الطبقات هذا بما انطوى عليه من الحظر الدينى فيما يختص بامتزاج الناس بعضهم ببعض ، والإحساس الحاد القوى بالميزة الاجتماعية واللونية يعتبر من الحوائل التى تحول دون تقدم الهند — ولعله من المفيد أن نذكر أنه ما زال إلى الآن فى أحياء كثيرة من بلاد الهند يعتبر مجرد لمس المنبوذ دنساً ورجساً فى نظر آخر من أبناء الطبقات . وفى أحياء أخرى يلحق الدنس والرجس بالشخص إذا مر به المنبوذ على بعد بضعة أمتار كما أن هناك قواعد صارمة تمنع المواكلة بين أبناء الطبقات المختلفة أو تناول طعام لمسته أيدي أحدهم . والخطر كل الخطر فى مخالفة هذه القواعد . أما الزواج بين أفراد من طبقات مختلفة فقد حرم من زمن بعيد ولا يزال هذا الحرمان قائماً إلى اليوم .

من ذلك يتضح أن لنظام الطبقات فى بلاد الهند أكبر الأثر على حياة الشعب الهندى ، فهو يقضى باقصاء خمسين مليوناً من المنبوذين عن الحياة العامة لإقصاء تاماً . وهو ظل قائم يتبع المرء من يوم مولده إلى يوم حتفه ، فالهندى له أن يفكر ما شاء له التفكير ، ولكنه يوم يعتدى على قواعد نظام الطبقات يصبح لساعته طريداً محضراً لا يقام لوجوده وزن بين أسرته وأصدقائه والذين عاش بينهم .

نظيره ومقارنه :

يرى البعض أن فى البوذية كثيراً من الحق والخير ، ويرى آخرون أن فيها كثيراً من الأوهام والخيال ، غير أن هذا كله لا يعنيننا فى شيء بقدر ما يعنيننا أن بوذا قد أحس بحاجة العالم إلى مثل فقضى زمناً طويلاً فى صمت وتفكير وعانى نزاعاً روحياً فعلياً ، وعاش حياة مجردة عن حب الذات ، صبوراً ، رفيقاً .

(١) الدكتور مصطفى الخشاب ، المرجع السابق ، ص ١٤

لكن ما أعظم الفارق بين صمت بوذا عن بعض الأمور الخطيرة — فقد صمت بوذا ولم يذكر شيئاً عن الله . وبين الأديان السامية الثلاث ( اليهودية والمسيحية والإسلام ) ، فقد قادت هذه الأديان البشرية إلى الله . بينما اتخذت البوذية المتأخرة بوذا إلهاً ومعبوداً .

في رأينا أن كل دين يقوم على إنكار الله يعرض نفسه للانهار ، إذ أن البشر لا يرضون نظاماً تنفى فيه كل فكرة عن أصل الحياة ومصير البشر ، فإذا خلت السموات من ربها بادر البشر على التوالى ملأها بآلهة من مبتكرات الخيال .

مما تجدر ملاحظته أن مؤسس البوذية بينا رفع الإنسان إلى درجة سامية لا يدانيه فيها أحد ، نجده من ناحية أخرى يخفضه إلى مرتبة منخفضة لنظرة المتشائمة إلى الحياة ، وإقامته نظام التبتل ، وامتنان الجسد البشرى .

أما بالنسبة للديانة الهندوسية ، فإن الهندوسى يعتبر هندوسياً متى ولد في طبقة من الطبقات المعروفة ، وحافظ على تقاليدها وقواعدها . ولأن كثيرين من المثقفين يعتدون على هذه القواعد الوضعية ويتملصون منها . يؤمن الهندوسى بنظام الطبقات ويحترم أسفاره القديمة Vedas ويوقر البراهمة ، ويحسب البقرة مقدسة وتسلط على عقله معتقدات تناسخ الأرواح وانطلاق النفس أخيراً من قيود هذا التجوال . والهندى إن كان مثقفاً مهذباً ينكر تعدد الآلهة ولا يؤمن بها ، وإن كان وطنياً متحمساً ومن رجال أحزاب الإصلاح يرتاب كثيراً في صحة نظام الطبقات . وإن كان برهمنياً فهو يؤمن بالأوضاع الأولى للديانة الهندوسية ويحفظ الطقوس والمراسم القديمة ، ويعبد الإله « سيفا » أو الإله « فشنو » ، ويلبس الأسفار المقدسة أو بعض المذاهب الفلسفية الهندوسية . أما إن كان قروياً عادياً فيحفظ الطقوس ويعبد « راماً » أو « كرشنا » أن « سيفا » أو زوجة الإله سيفا . وإن كان متبوءاً فالله شيطان القرية .

رغم تأثير الفلسفة البوذية في الديانة الهندية ، ورغم ما أعلته من مبادئ إنسانية ومن دعوة إلى الحرية والأخاء والمساواة . ورغم أنها أكثر تطوراً وتقدماً من البراهمية ، فإنها لم تنجح في تقرير حقوق وواجبات المواطنين بصفة حاسمة ، ولم تترك أثراً عملياً في المجتمع الهندى القديم ، فقد اشتركت مع البراهمية في صيغ

كل الأفكار بالزعات الصوفية . واعتبرت الحياة شراً من الشرور يجب التخلص منه ما استطاع الفرد إلى ذلك سبيلاً ، وزينت العالم الآخر واعتبرته الخير الأعظم والمطلب الأسمى . هذا ما يدعونا أن نقرر أن الديانات والفلسفات الهندية في مجموعها لم تهتم بخلق المواطن الصالح بل وجهت مزيد عنايتها إلى الحصول على قديسين وتنشئة أجيال من المتعبدين المتنسكين . وهى بذلك صرفت الأفراد عن التفكير في حقوقهم وواجباتهم الاجتماعية والسياسية وأبعدتهم عن التفكير في الدولة . وجعلتهم ينظرون إلى هذه الأمور وما إليها نظرهم إلى شيء لا يعتد به . وقد أساءت هذه التعاليم إلى المهند القدامى فظلوا يجهلون المقومات الأساسية للنظم الاجتماعية الصالحة والحكم السياسى الأمثل وظلوا يرسفون فى العبودية والفقر والمرض أجيالاً طويلة <sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع الدكتور مصطفى الخشاب ، المرجع السابق ص ١٥

## المبحث الثاني

### المعتقدات الدينية في الصين وأثرها في المجتمع الصيني

مقدمة - الدين في بلاد الصين - العبادة في بلاد الصين قبل عصر  
كنفوشيوس - كنفوشيوس - تعاليم كنفوشيوس - التاوية -  
البوذية الصينية - خلاصة القول في المعتقدات الدينية والنظم  
الاجتماعية في الصين .

مقدمة :

يختلف الشعب الصيني اختلافاً كبيراً عن الشعب الهندي ، فالهندي يمتاز  
بالانغماس في الأشياء الروحية والتفكير العميق في الله . أما الصيني فيحسب  
طبيعته لا يهتم إلا قليلاً بهذه الشئون . في بلاد الصين يقطن شعب بقى مدى  
الأجيال في عزلة عن العالم من فجر التاريخ إلى العصر الحديث ، وقد كان لهذه  
العزلة أثرها في تكوين أخلاق قومية بارزة ، وشعب ذى طبع عملي ، فخور بتاريخه  
الاجتماعي والقوي ونظمه الخاصة . وإذا كانت الصين منذ القدم مهد الفنون  
ومهد الحضارة ، فانها الآن وقد غزاها علم الغرب تدأب بعزم متوثب ، وهمة فنية  
في اقتباس علم الغرب وفنه حتى تدرك ركب الحضارة الحديثة .

تختلف الفلسفة الصينية اختلافاً جوهرياً عن غيرها من فلسفات الشرق ،  
في أنها فلسفة إنسانية مخاطب المجتمع وترى إلى خلق أجيال من المواطنين الأحرار ،  
وهي من ناحية أخرى فلسفة عملية لا ترتبط بالدين ولا تهتم به <sup>(١)</sup> . وإذا كان الدين  
هو الذي يشرع للمجتمع في الهند ، فان العقل هو الذي كان يشرع في الصين  
القديمة ، ولذلك كانت الفلسفة الصينية أكثر مطابقة لمقتضيات الحياة وظروف الاجتماع .

(١) راجع الدكتور مصطفى الخشاب ، المرجع السابق ص ١٦

بعد هذه المقدمة يجب أن نذكر شيئاً عن دين الصين — فـا هـو دين الصين ؟  
الإجابة على هذا السؤال ليست من الأمور الهينة ، ففي الصين أديان ثلاثة هي :  
الكنفوشية والبوذية والتاوذية ، ومن العسير أن نقول أن بعض أهلها كنفوشيون ،  
والبعض الآخر بوذيون ، وغيرهم تاوزميون . ذلك لأن الصيني قد يكون كنفوشياً  
وبوذاً وتاوذاً في وقت واحد . أضف إلى هذا أن الكنفوشية هي في الحقيقة  
نظام ديني عرفته الصين قبل أن يظهر كنفوشوس في الوجود بأجيال كثيرة ، كما أن  
التاوذية ليست لها علاقة بالفلسفة التي نادى بها مؤسسها .  
وفيما يلي شرح موجز لهذه الأديان :

العبادة في بلاد الصين قبل عصر كنفوشوس :

كان دين الصين قبل عصر كنفوشوس قائماً على ثلاثة أوضاع ، عبادة شنتاي  
الإله الأسمى ، وعبادة الأسلاف ، وعبادة الأرواح .

ففي « عبادة شنتاي » نرى مثلاً روحية سامية . وتاريخ هذه العبادة يرجع  
إلى العصور الأولى من التاريخ الصيني . فبعد فجر التاريخ كان وراء الإجراءات  
الدينية التي مارها الصينيون ، تلك العقيدة العظيمة عن إله سام عظيم . عقيدة  
أحيطت في بعض الأحيان بسجف من الغموض والإبهام ، ولم تظهر ثمارها في  
الحياة القومية ، ولكنها ظلت رغم ذلك عالقة بالآذهـان .

كان للامبراطور وحده حق عبادة شنتاي — نائباً عن شعبه — وقد أدى ذلك  
بطبيعة الحال إلى إبعاد فكرة الألوهية السامية عن محيط العبادة العملية .

أما « عبادة الأرواح » فلم تغب قط عن بلاد الصين ، كما لم تنفصل أبداً عن  
أسمى ما فيها من عبادات . فإلى جانب عبادة الإمبراطور للإله شنتاي ، ترى  
لوحات تمثل الأباطرة السابقين ، ولوحات غيرها تمثل الشمس والقمر والنجوم  
والغيوم والأمطار والرياح ، موضوعة إلى جانب لوحة الإله العظيم أو في مقام منخفض  
عنها . الواقع أن في قبول آلهة أخرى على هذا النحو ، ولو كانت خاضعة للإله  
الأسمى وأقل منه شأنًا انحدار إلى الوثنية . يؤكد ذلك أن الكنفوشية منذ توفى  
زعيماها مالت إلى ضروب شتى من الوثنية ، ولو أنها في الظاهر تعيب الوثنية وتنهيا .

أما عبادة الأسلاف فهي في نظر الكثيرين من العلماء ، الدين الحقيقي لشعب الصين . يرجع تاريخ هذه العبادة إلى العصور الخوالي وما زالت عبادة شائعة مأثورة في عصرنا هذا . يحرص الصيني الحرص كله على هذه العبادة ، فقد يباح لك أن توجه الملام إلى أى شيء في الصين ، إما أن تمس عبادة الأسلاف بسوء ، فهذا ما لا يرضاه الصيني ويصدك عنه في جفاء . الأرجح أن هذه العبادة بدأت أولاً كضرباً من ضروب التكريم للميت بعد الوفاة ، ثم استحالَت إلى عبادة الأبطال الحكماء من رجال الشعب ، وأخذت هذه العادة تنتشر بين القبائل ، وقد ساعد على انتشارها أن روابط الأسرة في بلاد الصين قوية بطبيعتها ، لذلك أصبح بمرور الزمن جميع الأسلاف موضع التوقير والعبادة .

هذه هي الخيوط الثلاثة التي يتكون منها نسج الدين في بلاد الصين . عبادة شنتاي ، وعبادة الأرواح ، وعبادة الأسلاف .

#### كنفوشيوس<sup>(١)</sup> :

يعتبر كنفوشيوس مفتاح الدين الصيني ، والواقع إنه لم يبتكر الكثير مما ينسب إليه . وكنفوشيوس ليس قوة دينية ، إنما تمثلت في حياته وكتاباتهِ وجهة النظر الصينية العادية في الحياة والدين . فكنفوشيوس هو المثال الذي يحتذى به الرجل الصيني ، وله في نفوس القوم مكانة التوقير والاحترام .

انصرف كنفوشيوس منذ حداثته إلى الدرس والبحث ووجه كل اهتمامه نحو دراسة آداب القدماء ، ولا بلغ أشده عين في وظيفة حكومية وأخذ يتقلب في المناصب المختلفة . كان خلال تلك السنوات يفكر تفكيراً عميقاً في أحوال بلاده ، ويكون فلسفته الاجتماعية والسياسية . في نهاية الأمر هجر وظيفته الحكومية وانقطع إلى التدريس ، فأقبل عليه نفر من الشباب من كل ناحية لينهلوا من معين حكته . ولم يلبث طويلاً حتى ذاع صيته وعلا شأنه ، ولا بلغ صيته مسامع الملك والحاكم في « شو » دعاه إلى مجلسه فلقى دعوته<sup>(٢)</sup> .

(١) راجع أدیان آسیا ، لولیم باتون .

(٢) يقال أنه عند زيارته للعاصمة التي بالفيلسوف « لاوز » فهره هذا من اعتداده بنفسه وعلى القدرة التي يدهها على إمكان إصلاح العالم بتعاليمه .

قضى كنفوشيوس بعد ذلك سنوات عدة في الدرس والبحث وتأليف أسفار في الآداب القومية القديمة . ولا استفاضت حكمته عينه أحد النبلاء ويدعى « لو » في وظيفة رئيس القضاة بالمدينة ، ثم انتقل منها إلى منصب رئيس الوزراء ، وأطلق النبيل يده في تنفيذ آرائه في مقاطعة « لو » . يقول تلاميذه أنه أصاب في ذلك فوزاً مئيداً ، ولكن منافسيه أوقعوا بينه وبين الحاكم ، وحالوا بين الحاكم وبين الأخذ بنصائح كنفوشيوس الحكيم ، فاضطر هذا إلى اعتزال وظيفته ، وكرس بقية حياته للتدريس ودراسة الآداب القديمة . ووضع أسفاراً عدة في أواخر حياته ، وخلفها تراثاً لبلاده وتوفي عام ٤٧٨ ق . م .

#### تعاليم كنفوشيوس :

تتلخص تعاليم كنفوشيوس في خمسة أمور رئيسية دعوناها علاقات وهي :  
علاقة الأمير بالرعية ، وعلاقة الأب بالابن ، وعلاقة الأخ الأكبر بأخيه الأصغر ، وعلاقة الزوج بزوجته ، وعلاقة الصديق بصديقه . فان روعيت وحسنت هذه العلاقات ، حسن حال الدولة .

على أنهم في بلاد الصين يعلقون أهمية كبرى على رابطة البنوة ، فان الرجل قد يذبح ابنه ، ولا يعتبر في فعلته هذه إلا متطرفاً في استخدام الحقوق الأبوية ، أما إذا قتل الابن أباه ، فهذه جريمة فظيعة يعاقب عليها القانون بأقصى العقوبة ، ويقال أن التشدد في رعاية هذه الرابطة كان لخير البلاد .  
إنما هذه الفضيلة في نظرنا ذات ناحية واحدة ، وليس هناك ما يقابلها في واجبات الآباء نحو أبنائهم .

أما الدولة فقد انحصرت تعاليم كنفوشيوس بشأنها حول علاقة الدول بأبنائها ، والصفات التي ينبغي أن تتوافر في مليكها وحاكمها ، فاذا صلح حال الإمبراطور ، صلح حال الدولة والشعب .

استمد كنفوشيوس مبادئه هذه من تاريخ السلف ، وأراد أن يوطد حياة الأمة على هدى هذه المبادئ التي أثبت التاريخ صلاحيتها . أما عن علاقة الفرد بالخالق فلم يذكر بشأنها إلا القليل ، إذ كان اهتمام كنفوشيوس متجهاً في الأصل



إلى علاقة الإنسان بالإنسان ، أما العلاقة بين الفرد وخالقه فلم يعبأ بها كثيراً . سلم كنفوشيوس بعبادة الإله « شنتاي » القديمة ، وكذلك عبادة الأسلاف وأباح شيئاً من عبادة الأرواح . ولكن عقله الكبير المفكر امتن هذه العبادة وخیل إليه أن عبادة القوى غير المنظورة من الأمور غير الضرورية إذا قيس بمهام الإنسان الأخرى . ومن أقواله المأثورة « لم تتمكن حتى الآن أن تؤدى واجبنا نحو الإنسان ، فكيف تؤدىها نحو الأرواح » . أما عن الحياة بعد الموت فقد أبى أن يصرح بشيء بشأنها . ولحق أن هذا الرجل جدير بالإعجاب ، لأنه يأبى الخوض فى أمور لا يلزمها .

التأزمية :

سبق أن ذكرنا أن الكنفوشية هى أكثر الأديان ذبوعاً فى بلاد الصين ، رغم أن هناك دين آخر يدعى « التأوزمية » .

ولد مؤسس هذا الدين « لاوتز » حوالى سنة ٦٠٤ ق . م ، فكأنه كان معاصراً لكنفوشيوس وأكبر منه سناً ، وقد كان لاوتز بعيد النظر ثاقب الرأى .  
مما تجلر ملاحظته أن « لاوتز » كان فيلسوفاً بينما كان « كنفوشيوس » سياسياً ومصلحاً أديباً .

نلاحظ فى دين « لاوتز » هذا فكرة أسامية ذهب العلماء مذاهب شتى فى تفسيرها . ولنا لنذكر أن الفكر اليونانى قبل عصر المسيح ، نشط التعبير عن المبدأ المسيطر على الكون فقال بعضهم أنه « العقل » وذهب آخرون إلى أنه « الطبيعة » . وقال اليهود أنه « الحكمة » — وقد شغف « لاوتز » الذى عاش قبل هؤلاء وأولئك بنفس هذا التفكير النظرى حول المبدأ المسيطر على الكون وأطلق عليه اسم Tao <sup>(١)</sup> .  
الظاهر أن المثل الأعلى فى تعاليم « لاوتز » هو أن يسمح الإنسان للطبيعة أن تسيره كيفما تشاء ، فلا يركن إلى جهاد بلا جدوى .

من تعاليمه أن يمازى الشر بالخير . وهذا عكس ما دعا إليه كنفوشيوس ، ومع ذلك فإن « لاوتز » هذا لم يؤثر إلا أثراً ضئيلاً فى بلاد الصين ، وذلك لأن

(١) ترجم العلماء هذه الكلمة الصينية ، فقال يفهم أنها العقل ، وقال آخرون أنها الطبيعة .

رسالته الوحيدة كانت الدعوة إلى هجر الناس للعالم بينما انصرف كنفوشيوس في دعواه إلى إصلاح المجتمع .

مما تجدر ملاحظته أن التاوزمية لم تعد اليوم إلا مزيجاً من الخرافات ، تدور حول قوى الطبيعة وتكريمها عند وضع أسس المغازل أو حفر القبور ، ولعل لباء الكنفوشية وقطعها كل علاقة بمثل هذه المظاهر ، هو الذي حمل هذه الخرافات الوثنية ، على الالتجاء إلى الديانة التاوزمية .

#### البوذية الصينية :

وفدت البوذية إلى بلاد الصين عند بدء العصر المسيحي على يد المرسلين الهنود ، وبفضل الحجاج الصينيين الذين ذهبوا إلى الهند وعادوا منها حاملين الرسالة البوذية . ولما استوطنت البوذية الصين طرأت عليها بعض التغييرات ، فبوذية الهند لا إله لها ، ولكنها حين انتقلت إلى الصين مالت إلى الاعتقاد بفكرة كائن مطلق يتمثل في شخصيات مختلفة بوذا أحدها . أشهر تلك الشخصيات في بلاد الصين هي من يدعونها « كوان ين » وهي عندهم آلهة الرحمة يرفعون إليها الابتهالات في المعابد البوذية .

وفكرة « الزفانا » لا وجود لها في البوذية الصينية ، إذ حلت محلها فكرة الفردوس والصلوات ، والابتهالات دائمة في البوذية الصينية بينما لا وجود لها في البوذية الهندية التي شرعها بوذا نفسه . وفي بعض رقايع الصين استعملت عجلة الصلاة الآلية التي يستعملها أهالي التبت .

من ذلك يتضح أن البوذية عند انتقالها إلى بلاد الصين ، أمتست مادية وابتعدت عن روح مؤسسها وإن كانت قد تمسكت بطقوس جافة .

وهذه القول في المعقرات الدينية والنظم الاجتماعية في الصين :

منذ التاريخ القديم سادت في الصين عبادة الإله « شنتاي » وعبادة الأسلاف أيضاً ، ثم جاء كنفوشيوس فأقام بالأسفار المقدسة التي كتبها وتعاليمه وأخلاقه مجموعة من التقاليد ما زالت باقية حتى اليوم . فقد قبل العبادة القائمة في عصره ،

ومزجها بتعاليم أدبية اجتماعية اقترنت باسمه ترى كلها إلى سلام الأمة ورفاهيتها .  
وتضيف البوذية إلى هذا كله شيئاً كثيراً من السحر والشعوذة والخرافات المزروعة  
بشيء من الدين الحقيقي . أما التاووزمية فهي — ما خلا الفلسفة التي لا يفقهها  
إلا نفر قليل من العلماء — نوع من أنواع السحر والسفسطة .

هذه الأديان الثلاثة متشابهة وكلها رسمية ، فالبوذية والتاووزمية معترف بها ،  
ومن دلائل هذا الخلط الديني الغريب أنه على الرغم من الاعتراف الرسمي بالتاووزمية  
والبوذية ، نجد الكنفوشية تذيب مرة كل أسبوع في كل هيكل كنفوشي ، نداء تنعى  
فيه البوذية والتاووزمية حاسبة إلهامها عبادة وثنية .

أما فيما يتعلق بالكنفوشية فانها تستمد مادتها من الأخلاق ، فقد كان مطلب  
كونفوشيوس الأول هو إصلاح الأخلاق الاجتماعية ، إذ أدرك منذ اللحظة الأولى  
مدى الفوضى التي كانت تسود المجتمع الصيني « وعزا ذلك إلى ضعف البواعث  
الأخلاقية وانتشار التيارات الفلسفية الشكية التي أثارها مفكرون سابقون . ورأى  
ألا سبيل للقضاء على الفوضى الأخلاقية إلا بإصلاح نظام الأسرة في المجتمع  
لأن أساس المجتمع هو الفرد ، والأسرة . فكانه كان أول مبشر بالنظرية القائلة ، بأن  
الرقى الذاتي هو أساس الرقى الاجتماعي » (١)

لعل كونفوشيوس كان قاسياً على الحكام وقتئذ فكان يوجه نظرهم بشيء من  
العنف من أن إلى آخر إلى ما فيه صيانة حقوق الشعب ورعاية مصالحه ، وذلك  
لأن هدفه الأسمى كان القضاء على الفوضى والارتقاء بمستوى الأوضاع الاجتماعية  
التي كانت موجودة وقتئذ .

لم يتردد كونفوشيوس بالمناداة ببعض المبادئ الاشتراكية ، لما رأى ظلم الحكام  
واستبدادهم ، فتأدى بتوزيع الثروة في أوسع نطاق ، ودعا إلى التكافل الاجتماعي  
بحيث يكون الفقير في كنف الغني الخ . . . حتى يسعد المواطنون جميعاً بحياة  
اجتماعية هادئة ، دعامتها الفضيلة والعدالة والمساواة .

(١) راجع علم الاجتماع ومدارسه ، لكتنور مصطفى الخشاب ، من ١٧ و ١٨

كان من رأى كونفوشيوس أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق المساواة ، كما كان من رأيه أنه لا سبيل لتحقيق المبادئ الاشتراكية إلا إذا اتحدت شعوب العالم في « جمهورية عالمية واحدة » .

لعل من تفكير كونفوشيوس هذا تترك أنه قد سبق جماعة الرواقيين الذين كان من رأيهم أن الإنسان وطنه العالم أجمع « فهو مواطن عالمي » ، وكذلك سبق الفلاسفة المحدثين الذين نادوا بضرورة قيام حكومة عالمية تنسق مصالح الدول المتضاربة . من ذلك يتضح أن فكرة « العالمية » ليست إذن من وحى السياسة المعاصرة ، ولكنها قديمة قدم التفكير الاجتماعي والسياسي <sup>(١)</sup> .

---

(١) علم الاجتماع ومدارسه ، الدكتور مصطفى الخطاب ، ص ١٩

## المبحث الثالث

### المعتقدات الدينية في اليابان وأثرها في المجتمع الياباني

مقدمة - أديان اليابان - الشنتوية - عبادة الميكادو - علاقة  
الشنتوية بالبوذية - البوذية اليابانية - تعليق على الشنتوية من  
الناحية الاجتماعية .

مقدمة :

اليابان من شعوب الأرض الفتية ، فتاريخها المعروف لم يبدأ إلا منذ القرن الخامس بعد الميلاد ، وحضارتها مشتقة في الأصل من حضارة الصين .

وحين نصف اليابان كأمة فتية ناهضة حتى بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، فإن الذي يدور في خلدنا هو تلك السرعة الفائقة التي طفرت بها إلى مقام الزعامة في شئون التجارة والحرب ، مما جعلها تقف على قدم المساواة مع الدول الكبرى قبل الحرب العالمية الثانية .

نشأت اليابان الحديثة عام ١٨٦٨ وقد استطاعت منذ ذلك التاريخ أن تعيد النظر في أسس التعليم وتقييمها على أحدث الأسس ، ثم زجت بنفسها في مضمار التجارة وأصبحت إحدى الأمم الصناعية الكبرى في العالم . غير أنها لم تسلم من الأحوال التي تصحب النظم الصناعية عادة ، وخصوصاً في شعب شرق . وفي تاريخها الحديث أثارت حروباً ضد روسيا والصين كأن الفوز فيها حليفها ، وانضمت إلى الحلفاء في الحرب العالمية الكبرى ، وأثارت حرباً أخرى ضد الصين بعد ذلك ، وفي الحرب العالمية الثانية هزمت وكانت نتيجة ذلك اضمحلال قوتها الحربية . ورغم ذلك يتنبأ البعض بأنها ستصبح في القريب دولة لها قيمتها في الشرق الأقصى .

### أديان اليابان :

في اليابان ثلاثة أديان — غير المسيحية — وواحد منها فقط أصيل نشأ في تربتها . حقيقة كان للكنفوشية الصينية أثر كبير في تشكيل الأفكار اليابانية والآراء الأخلاقية بها ، غير أن أثر الكنفوشية الآن أصبح مقصوراً على الطبقات المتعلمة . لذلك لم يعد لها اليوم أثر كبير هناك ، أما الدين الأصيل في بلاد اليابان فهو الشنتوية Shintoism وهو من نوع الثقافة القديمة المشتقة من الأساطير العريقة في القدم ، وهو اليوم الأداة المختارة للتعبير عن الروح القومية الحية في بلاد اليابان . ورغم ذلك فإن البوذية المأخوذة عن الهند ، وأن تكن قد اصطبغت بألوان وميزات جعلتها بوذية يابانية أوبوذية شرقية ، فإن أثرها كبير في بلاد الشمس المشرقة ، وستكلم فيما يلي عن أديان اليابان هذه في شيء من الإيجاز :

### الشنتوية Shintoism :

هذا الاسم لفظ ياباني للكلمة الصينية التي معناها « طريق الآلهة » والشنتوية دين لا ينتسب إلى مؤسس معين خلافاً للبوذية والكنفوشية . ولعل الشنتوية كانت في أدوارها الأولى ضرباً من ضروب عبادة الأرواح ، التي اختفت عندما تطور الدين<sup>(١)</sup> . نجد في الشنتوية عبادة الطبيعة وخصوصاً قوى الطبيعة المنتجة ، وهي من خصائص الأديان الفطرية الأولى . ففي اليابان توقير خاص للآلهة الشمس ويسمونها Amaterasu ، ومن آلهتهم أيضاً Inari وهو إله الأرز الذي تكثر معابده في الأقاليم التي تنبت الأرز بكثرة في بلاد اليابان ، ويطلقون لفظ Kami على كل إله أو شيء يسمو فوق القرد كالسماء مثلاً أو سلطان الحكومة .

مما تجدر ملاحظته أن في عناصر الشنتوية الأولى خير تعليل لقوة سلطانها إذ بين تلك العناصر توقيرهم للسلف من القبائل أو زعماء الجماعات السالفة . كان هذا الأمر من المميزات البارزة في الشنتوية في عصورها السالفة ، غير أن هناك

(١) دليلاً على ذلك التماويل الحشية والأوراق التي تعلق عادة فوق أبواب المنازل وقطع القماش التي ترفرف فوق الآبار والأشجار المقدسة وجبال القش التي تمتد فوق أبواب الهياكل .

فارق بين توقيهم للسلف من القبائل وبين عبادة الأسلاف في بلاد الصين .  
فتى الأخيرة تنجس الفكرة إلى الاكبار من شأن الأسرة أو الأب والأم والسلف بصفة  
عامة ، وإحلالهم موضع التوقير والعبادة ، أما في الشنتوية فالفكرة متجهة إلى الجماعة  
أو القبيلة وهدفها توقير الياباني لقييلته وأبطاله وأسلافه .

#### عبادة الميكاو :

كان رجال قبيلة « يمتو » أشد الناس أحياء لتوقير السلف ، وكان زعيمهم  
المعروف « بالميكادو » مركز دينهم وعباتهم . ثم زعموا أن الشمس تمت إليهم بصلة  
القربي ، ومنها انحدر الميكادو ، فحسبوه ممثل الشمس وأله السماء على الأرض — ولا صار  
رجال هذه القبيلة فيما بعد سادة اليابان كانت عبادة أسلاف القبائل هي الزائفة ،  
ولذلك كانت خير مهاد لانتشار عبادة الميكادو . وقد فعل رجال « يمتو » كثيراً  
في تبسيط هذه العقيدة وتقريبها إلى أذهان العامة بأن أدخلوا عليها آلهة صغرى ،  
هم زعماء القبائل التي دانت بالطاعة والولاء لحكم الأسرة الفاتحة .

كان لهذا الجمع بين الآراء السياسية والدينية أثره الكبير ، فتجسدت عنه توقيراً  
يكاد يبلغ حد العبادة لشخص الإمبراطور ، على أنه بعد الحرب العالمية الثانية  
تنازل الميكادو عن ألوهيته ، وأسمى شخصاً عادياً .

أما المميزات الخاصة البارزة في الدين الياباني فهي أن الشنتوية ليست ديناً محكم  
الأوضاع ، ولا تقاس بالهندوسية في أسرارها ولا بالكنفوشية في مبادئها الأخلاقية ،  
ولكنها منظوية على طراز معين من الوطنية الدينية المتطرفة . فالإمبراطور والدولة  
كانا في نظر الياباني قبل هزيمة اليابان هما كل شيء والفرد لا شيء . وكانوا  
يستغيثون تضحية الذات في سبيل الإمبراطور بل يرجون بها كسوف عظيم .

#### عموزة الشنتوية بالبوذية :

منذ عهد بعيد جداً اندمجت الشنتوية في البوذية ، فقد قدم كهنة البوذية إلى اليابان  
سنة ٥٥٢ ق. م . من كوريا وتبعهم آخرون من بلاد الصين . وكان هؤلاء أثر  
عميق في البلاط الملكي . غير أن عامة الشعب ظلت قرنين ونصف متشبثة بالشنتوية

القديمة ، إلى أن برز زراهب بوذى ابتكر نظاماً ابتلع فيه الشنتوية . وفي هذا النظام أدمج كل آلهة الشنتوية حاسماً لإياها مظاهر متجسدة لبوذا ، واشترط أن يكون هذا شأن الأباطرة ( الميكادو ) في المستقبل أى أن يدعوا ضمن هذه الآلهة الصغرى .

عقب هذا التبدل نهضة ، استيقظ فيها الشعور القوي وبلغ أوج قوته في ثروة سنة ١٨٦٨ فأظهر الشعب صدىً عن كل أجنبي غريب ، وزحزح البوذية الدخيلة عن منزلتها العليا . فأزيلت التماثيل البوذية من الهياكل ، وأوقف الكهنة البوذيون عن ممارسة وظائفهم وعادت الشنتوية ديناً قوياً في المرتبة الأولى . وطبيعياً أن يعقب هذا شيء من رد الفعل ، فرفعت البوذية رأسها مرة ثانية وخفض جناح الشنتوية ، ولكن آثار تلك النهضة لم تضعف ، وبقيت عاملاً قوياً خطراً في تكييف حياة الشعب .

تميل النزعة الحديثة في دوائر اليابان إلى اعتبار الشنتوية مجرد نظام قوى تنسجم فيه المشاعر القومية ، لا ديناً بالمعنى الصحيح . وما يجدر ذكره أن كهنة الشنتوية لا يندرون العزوبة ، ويقومون علاوة على أعمالهم ومهنهم العادية بوظائف الكهنوتية ، ذلك لأن واجباتهم الدينية ضئيلة .

#### البوذية اليابانية :

سبق أن تكلمنا عن البوذية عندما تكلمنا عن أديان الهند والصين . أما بالنسبة لليابان فالبوذية منتشرة بها ، وتمثل في طوائف عديدة ، بعضها يمتاز بالتسامح وبعضها يتصف بالتعصب ، وبعضها يميل إلى الزهد والتصوف .

تطورت إحدى تلك الطوائف تطوراً يغاير البوذية الشمالية ، وهي طائفة الشنتوية التي تعد أكبر وأنشط الطوائف البوذية اليابانية . ويشاطر أتباعها البوذيين الشماليين وجهة نظرهم ، من حيث اعتبارهم بوذا جوهراً لهياً حالاً في الكون وتمثلاً في أوضاع مجسمة شتى ، وثقافتهم مأخوذة عن « اميدا بوذا » وهم يزعمون أن « اميدا » هذا هبط على الأرض في العصور الأولى في شكل راهب ، وأخضع نفسه لضروب من الإذلال والقهر ، حتى استطاع أخيراً أن يرقى إلى الحالة المحيطة التي نزل منها .



تعلية على الشنتوية من الناحية الاجتماعية :

يرى البعض أن الشنتوية من الوجهة الاجتماعية والأخلاقية لا تعتبر ديناً ، لأنها لا تعبر الأخلاق اهتماماً كبيراً ، وذلك أمر طبيعي طالما أن الشنتوية لا تقيم للفرد وزناً — حقيقة بالشنتوية فكرة عن كرامة الفروسية Bushido ولكن اقتصار الفروسية على طبقة معينة يجعلها عديمة الجدوى ، كبداً أدنى أخلاق لعامة الشعب .

ولعل ذبوع الكنفوشية والبوذية في اليابان قد حجب ما في الشنتوية من قدر قليل من الآداب والأخلاق . على أننا نلاحظ ناحية واحدة قد يكون فيها بعض الشيء من الصفة الأدبية ونعني بها النظافة — فإن الدنس مصيبة ، والرجس خطيئة ، والطهارة الجسدية هي على الأقل قداسة . وكل شيء يندس الجسد أو الثياب مستقبح ممجوج ، وقد لعبت النظافة الطقسية دوراً خطيراً في الطقوس الشنتوية ، فجعل الشعب الياباني على عناية خاصة بالنظافة الشخصية ، مما منحبه قوة أدبية إلى حد ما .



## (ح) الأديان السامية الثلاثة وأثرها في المجتمع

العقيدة الموسوية وأثرها في المجتمع  
النصرانية وأثرها في المجتمع  
الإسلام وأثره في المجتمع

### المبحث الرابع

#### العقيدة الموسوية وأثرها في المجتمع

نشأة العقيدة الموسوية - الانتشار اليهودي - الرابطة بين اليهود -  
النصرانية اليهودية - المثل الموسوية وأثرها في المجتمع .

نشأة العقيدة الموسوية <sup>(١)</sup> :

نزلت قبيلة كنعان من شبه جزيرة العرب عام ٣٥٠٠ قبل الميلاد ، واستوطنت فلسطين ، وقد كان الكنعانيون قوماً أشداء يعملون في الزراعة والتجارة — أما القبائل العبرية ( التي يرجع إليها أصل إبراهيم الملقب بأبي الأنبياء ) فقد كانت تقيم في جنوب العراق ، وظلت هناك إلى أن هاجر نفر قليل من آل إبراهيم وذويه ونحلت لوائه حوالي عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد إلى بلاد الكلدانيين ، ثم إلى هضاب فلسطين حيث استقر بهم المقام بعض الوقت <sup>(٢)</sup> .

(١) راجع بحث الدكتور أحمد عبد القادر الجمال عن مشكلة فلسطين ، منشور بمجلة الاقتصاد والتجارة ، المجلد الأول السنة الثالثة .

(٢) ولد إبراهيم بأرض بابل من بلاد العراق في قرية « فدام آرام » .

لم يعترض الكنعانيون أصحاب البلاد على هذه الهجرة ، نظراً لقلة عدد المهاجرين واستعماراً منهم لشأنهم ، كذلك لم يطل إبراهيم وقومه المقام في هذه المضارب بل ظلوا ينتقلون نحو الجنوب ، ولا أجديت الأرض وتزل القحط والغلاء بالناس رحلوا إلى البلاد المصرية ، وكان ذلك في عهد ملوك الرعاة (الهكسوس) .

ورد في التوراة أن فرعون مصر أهدي سارة زوجة إبراهيم ، جارية مصرية تسمى هاجر ، تزوجها إبراهيم لما لم ينجب أولاداً من زوجته سارة ، وقد بلغ به الكبر عتياً . فرزق من هاجر بولده إسماعيل ، وشاء الله بعد ذلك أن يرزق من زوجته سارة بابنه إسحاق .

دفعت سارة زوجها إبراهيم على تغريب ولده إسماعيل وأمه هاجر ، ولعل الغيرة والرغبة في أن يرث ابنها إسحاق أباه إبراهيم ، دون إسماعيل ، كانت الدافع لذلك . أوحى الله تعالى إلى إبراهيم أن يستجيب لرغبة سارة ، فأخذ هاجر وتركها والطفل إسماعيل بمكة ، ورجع إلى أرض كنعان (فلسطين) حيث أقام بعد هجرته من مصر .

أما إسحاق بن إبراهيم فقد تزوج وأنجب توأمين ، هما عيسو ويعقوب ، وكان خروجهما من بطن أمهما بهذا الترتيب ، وبذلك فقد يعقوب البركة التي ينالها الولد البكر . واختلف يعقوب يوماً مع أخيه ، فتوعده هذا بالقتل ، ففر إلى خاله في قرية فدام آرام بالعراق وسقط رأس جده إبراهيم ، وكان يحتجئ بالنهار ويسرى في الليل ، ومن ثم سمي إسرائيل<sup>(١)</sup> .

أقام يعقوب عند خاله بأرض بابل بالعراق عشرين عاماً ، عاد بعدها إلى فلسطين واشترى بأورشليم مزرعة ، وابنى مذبحاً سماه « بيت إيل » وهو بيت المقدس الذي جده سليمان بعد ذلك .

كان ليعقوب أولاداً يسمي إسرائيل من الولد إثنا عشر ولداً ذكر ، منهم شمعون ويهوذا ويوسف وبنيامين . وكانت محبة يوسف سبباً حب أبيه له ، فتأمر إخوته عليه ، وألقوه في البئر . وتروى التوراة والقرآن قصة التقاطه وبيعه في

(١) .راجع دائرة المعارف الإسلامية ، ص ١١٣

مصر الخ ... إلى أن أصبح أميناً على خزائن الدولة المصرية ، وكان ذلك حوالي عام ١٦٠٠ قبل الميلاد .

خلال إقامة يوسف بن يعقوب بمصر ، اشتد الجذب وأحس أهل فلسطين الجوع ، وعلموا أن بمصر طعاماً ، فأرسل يعقوب أولاده إلى مصر ، وتمكن يوسف من إبقاء أخيه بنيامين عنده ، وبعد أن تعرف عليه إخوته ، طلب منهم أن يأتوه بأبيه ، فشد يعقوب وآله رحلهم إلى مصر ، وأقاموا بجهة الصالحية .

لما تولى عرش مصر ملك لا يعرف يوسف ولا فضله ، وخشى أن يكون بنى إسرائيل أعداء له وليلاده ، بسبب كثرتهم وانطوائهم على أنفسهم ، وعدم اشتراكهم في الإصلاحات العامة في منطقة إقامتهم ، أمر بأن يقتل كل ذكر من أولادهم حتى لا يكثر عددهم .

في أثناء هذه المحنة التي مرت ببني إسرائيل ولد موسى ، ولما خشيت أمه أن يقتله فرعون شأنه شأن الذكور من قومه ، صنعت له تابوتاً وضعت فيه وألقته في اليم ، فالتقطته زوجة فرعون ، واسترحمت زوجها فيه ، فتركه لها ونشأ في بيت فرعون ، إلى أن فر من مصر إلى أرض مدين لقتله مصرياً وخشيته على نفسه من بطش فرعون .

عاد موسى بأمر ربه إلى مصر لإخراج بنى إسرائيل من ذل العبودية ، وانطلق بقومه إلى فلسطين ، وقد قيل إنه كان بين ورود بنى إسرائيل إلى مصر وخرجهم منها على يد موسى حوالي ٤٣٠ سنة .

ذكرت الكتب السماوية ، قصة بنى إسرائيل هذه ، وأسهب في وصف ما اتصفوا به من خصال وطباع . فقد لقي هؤلاء القوم من المصريين ألواناً متعددة من العذاب والذل والهوان ، ولما جاءهم متقد منهم « النبي موسى » لقي الأمرين من تصرفاتهم . فقد كانت الوثنية اللاصقة بقلوبهم تغلب عليهم ، وتدفعهم إلى الشرك بالله ومخالفة أوامره ونواهيه . فقد طلبوا يوماً من موسى أن يتخذ لهم إلهاً ، كما لغيرهم من الأقوام آلهة ، وابتهزوا فرصة ذهاب موسى لميقات ربه ليحضر لهم الوصايا ، واتخذوا العجل إلهاً يعبدونه . فلما قضى موسى أجل الصوم وكلمه ربه

وأعطاه الألواح ، عاد إلى قومه ، فوجد القوم قد اتخذوا العجل إلهاً ، فغضب أشد الغضب ولأمهم ، وأوحى الله إليه أن توبة بني إسرائيل لا تتم إلا بقتلهم أنفسهم .  
وقيل أنه قتل منهم في هذا اليوم ثلاثة آلاف رجل .

أمر الله موسى أن يذهب ببني إسرائيل إلى الأرض التي وعدهم أن تكون لهم ميراثاً ، كما وعدهم الله أنه سيطردهم من أمامهم الشعوب التي تقيم في هذه الأرض<sup>(١)</sup> ، لكن بني إسرائيل كانوا بما تتابع عليهم من ظلم الفراعنة وذل الحكام ، قد هان عليهم الهوان ، لذلك خارت قواهم وخشوا الدخول إلى تلك الأرض ليخرجوا منها الحيثيين والكنعانيين ، وتمثل لهم شيخ الموت في كل خطوة ، فلم يشاءوا الامتثال لأمرهم خشية قتال أهل تلك الأرض ، وعصوا موسى جبناً وضعفاً واستسلاماً<sup>(٢)</sup> .  
فأوحى الله إلى موسى أن يدعهم يتبهون في البلاء ويضربون في مجاهلها ويحيطون في نواحيها أربعين عاماً ، حتى يفنى كبرائهم ، ويهلك رؤسائهم ، ويظهر بعلمهم جبل عريز الجانب ، متبع الساحة ، وحينئذ يعودون إلى الغزو ، ويركبون متن الجهاد .

تروى التوراة باقى قصة عصيان بني إسرائيل لموسى ، وتحريم الأرض عليهم ، حتى يقوم بأمر بني إسرائيل يوشع بن نون من سبط يوسف ومعه بنو إسرائيل ، فيعبرون إلى الأرض التي وعدوا بها ، ويقال إن أول بلد ملكوه كان مدينة أورشليم (بيت المقدس) .

(١) حددت التوراة هذه الأرض المورثة في الآية التي تقول : « في ذلك اليوم قطع الرب مع أبرام ميثاقاً قالاً ، لتلك أعلى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات » . ( الآية الثامنة عشر من الاصحاح الخامس عشر ) .

(٢) وردت هذه القصة في القرآن الكريم في قوله تعالى : « وإذا قال موسى لقومه يا قوم أذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء ، ويصلحكم ملوكاً ، وآتاكم ما لم يوت أحدكم من العالمين . يا قوم أدخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ولا تردوها على أديباركم فتقبلوا خاسرين ، قالوا ياموسى إن فيها قوماً جبارين وإنا لن ندخلها حتى يخرجوا منها فإن يخرجوا منها فإنا داخلون . قال رسلنا من الذين يتنازعون أنهم الله عليهم ، أدخلوا عليهم الباب ، فإذا دخلتموه فأنكم غالبون ، وظل الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين . قالوا ياموسى إنا لن ندخلها أبداً ما داموا فيها ، فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون . قال رب إني لا أملك إلا نفسي وأخي فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين » .

الانتشار اليهودي<sup>(١)</sup> :

عنى النبي موسى عناية خاصة بحماية دين اليهودية الناشئة من الوثنية المحيطة به من كل جانب . ولتجنب اليهود القوابة حتى تنشعب نفوسهم بالدين الجديد ، أوصاهم باعتزال الوثنيين والابتعاد عنهم . خالف اليهود هذه الوصايا عقب زوال ملك داود في القرن الحادى عشر قبل الميلاد . فوقع ما توعدهم به الله عز وجل<sup>(٢)</sup> . واجتاح جيش الملك الأشورى « نبوخذ نصر » فلسطين سنة ٥٨٦ ق . م . وساق اليهود أمامه أسرى إلى بابل وغيرها من البلاد<sup>(٣)</sup> .

ظل اليهود في هجرتهم هذه مدة تزيد على القرن ، عمد زعمائهم في أثناءها إلى وضع وتنظيم خطة سياسية تهدف إلى حمل اليهود إلى الرجوع إلى موطنهم لاستعادة عرش ملكهم داود . ولبلوغ هدفهم هذا استغلوا وصايا النبي موسى الخاصة بكرهية الوثنيين ، ففسروها طبقاً لأغراضهم السياسية الجديدة ، ووضعوا طائفة كبيرة من التعاليم والفتاوى فرضوا على أتباعهم السير بموجبها ، وتوعدوا المخالف بالعقاب الرهيب . هذه التعاليم ذات هدف سياسى بحت ، وأقحمت على الكتاب المسمى « التلمود » حتى يؤمن اليهود بأنها جاءت تفسيراً لوصايا النبي موسى .

حالت لليهود الفرصة يوم تزوج ملك الفرس قورس جارية يهودية تدعى أستير ، سطت على مشاعره ، وبما استطاعت أن تناله منه من مال ومراسيم ، أعمل قومها السيف والنار في البلاد التي آوتهم ، ثم رحلوا إلى فلسطين ، وأعادوا بناء أورشليم في السنة السادسة من حكم الملك دارا . لم تمض حقبة أخرى من الزمن حتى وصلت إلى الإمبراطورية الرومانية أخبار دسائس اليهود وحوادثهم ، فجردت عليهم جيشاً أعادهم إلى صوابهم ، وهدم القيصر أدريانوس ما كانوا قد بنوه من معابد

(١) راجع من مشكلات الشرق الأوسط ، الدكتور أحمد عبد القادر الجمال .

(٢) جاء في التوراة « إني أسبح أورشليم كما يسبح الصحن وأسلمهم إلى أيدي أعدائهم » ، سفر

الملوك ٢١ - ١٣ : ١٥

(٣) تاريخ الإسرائيليين ، السيد شاهين مكاريوس .

وغيرها ، قششت اليهود في بقاع الأرض وذهبوا إلى سوريا واليمن ، وجهات أخرى من بلدان البحر الأبيض المتوسط كالليونان وإيطاليا .

تعاقت الأجيال ونشأت دول ودالات دول ، وغزت أمم أمماً أخرى واستوعب بعضها بعضاً ، وتكونت منها شعوب جديدة وممالك مستحدثة ، وتغير وجه الأرض سياسياً واجتماعياً .

أما اليهود فقد ظلوا كما هم ، قابعين في أحيائهم الخاصة أينما حطوا رحلهم ، محافظين على ما جبلوا عليه من طباع ، وما انفردوا به من خصال <sup>(١)</sup> .

يرى لنا التاريخ أن اليهود قد تعرضوا لمحن كثيرة ، فقد قتل الرومان منهم في عهد تيرون آلافاً عديدة جزاء ما ارتكبوه في حق أهالي جزيرة كريت . كما قام في فارس الملوك فيروز وقياذ وأنوشروان في القرن الخامس والسادس باضطهاد اليهود ، وفي سنة ٥٨١ م طردوا نهائياً من فارس ولم يبق منهم إلا فئة قليلة ما زالت موجودة هناك إلى اليوم يتظاهرون بالإسلام ويضمرون اليهودية ، وإلى الآن يطلق الإيرانيون على أفراد هذه الفئة اسم « جديد إسلام » ويعلم الإيرانيون حق العلم أن هذه الفئة تستظل من خير العاملين لصالح اليهود وإن تظاهروا بالإسلام .

يمثل هؤلاء في تركيا طائفة « الدوغم » وهم أيضاً من اليهود الذين انتحلوا الإسلام ، وتظاهروا باعتناقه وتغلغلوا في وظائف الدولة العثمانية ، وتمكن فريق منهم أن يبلغ أعلى المناصب في العصر الحديث ، فكان منهم الوزراء والنواب والصحفيين والأساتذة .

أما في إنجلترا وفرنسا فقد ظلت جماعة الـ Marnes يهوداً بقلوبهم واستغلوا مناصبهم ونفوذهم لخلمة إخوانهم .

تمتع اليهود في بريطانيا بقسط وافر من الحرية والمعاملة الطيبة في مبدأ الأمر ، ولكن سرعان ما لجأوا إلى سياستهم التقليدية ، فضج الشعب البريطاني منهم واضطر الملك « إدوارد » إلى مصادرة أملاكهم عام ١٠٤١ ميلادية . وفي يوم

(١) راجع État Juif et Monde Arabe, p. ٣5

تتويج الملك «ريتشارد» قلب الأسد عام ١١٣٩ ميلادية قام الشعب البريطاني بقتل اليهود ومصادرة أموالهم . وقد هاجر اليهود يومئذ من بريطانيا ، ولم يعودوا إليها إلا في عهد «كروميل» الذي كان من كبار الماسونيين <sup>(١)</sup> .

دخل اليهود فرنسا ، ولكن الشعب الفرنسي وجد بعد فترة وجيزة من استقرارهم في «البلاد» أن ثروة بلاده في أيديهم ونصف مدينة باريس مستودعاً لعروضهم وتجاريتهم ، كما رأى أن جميع أملاكه أصبحت مرهونة لدى الطبقة المرابية منهم . فاضطر الملك فيليب تحت تأثير صراخ الشعب وعويله أن يطرد اليهود من فرنسا ، وأن يصادر أملاكهم ويلقى الدين بجمعها . وقد تم طرد اليهود نهائياً من فرنسا في سنة ١٢٩٤ على يد الملك شارل . وظل الفرنسيين محافظين على كراهيتهم لليهود طوال السنين ، والدليل على ذلك ما حدث عام ١٨٩٤ أثناء نظر قضية «دريفوس» الشهيرة ، فقد كانت الجماهير الفرنسية المتجمعة حول أسوار المعتقل تهتف عالياً : «الموت للخائن . . . نريد رأس دريفوس . . . يسقط يهوذا الخائن» .

دخل اليهود إسبانيا ، وتمتعوا بحرياتهم تامة غير منقوصة ، غير أنهم سرعان ما استولوا على مرافق البلاد ، فاذا بالشعب الإسباني يعمل على طردهم من بلاده . وقد بلغ عدد الذين طردوا من إسبانيا عام ١٦٤٢ ميلادية ما يقرب من ٤٠٠ ألف يهودي ، تسربوا إلى مختلف أنحاء الدولة العثمانية والمغرب الأقصى فاستقبلهم المسلمون بالترحاب .

كان مصير اليهود الذين استقروا في ألمانيا وسويسرا ورومانيا والصرب واليونان وبلغاريا وهولانده وروسيا ، نفس مصير زملائهم الذين استوطنوا بريطانيا وفرنسا وإسبانيا مما اضطرهم إلى ترك هذه الدول والانكماش في عزلة تامة في أحياء خاصة بهم ، وحمل علامة مميزة لهم <sup>(٢)</sup> .

ظل اليهود في الدول التي حلوا بها في جميع أطراف الأرض على حالهم ، تجميعهم من ناحية الرابطة الدينية ، ومن ناحية أخرى ما لاقوه من كره الطبقات لهم وحقد

(١) كانت الماسونية من أكبر الوسائل التي استعملها اليهود في كافة أنحاء العالم لتحقيق أهدافهم .

(٢) الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين ، للدكتور أحمد المرعي ، ص ١٦-٢٦ .



المجتمعات عليهم . لم يلق اليهود الراحة والترحاب والمساواة إلا في بقاع الإسلام ، حيث تصفو النفوس ويسود التسامح . وحيث تحث المثل الإسلامية على التأخي والعدل — وقد اعترف كبار كتاب اليهود أنفسهم بذلك ، فقد قال أحدهم : « كانت إسبانيا في القرون الوسطى ملجأ سعيداً لليهود إذ كان ملك العرب يحكمون ثلاثة أرباع مساحتها . . . ولكن هذا العهد لم يدم طويلاً إذ ما أن ابتدأ القواد والأمراء المسيحيون في غزو البلاد وإقصاء ملك العرب عنها حتى ابتدأ اضطهاد اليهود » .

الرابطة بين اليهود <sup>(١)</sup> :

رغم الاضطهادات المتوالية والمحن المختلفة التي أصابت اليهود ، لم يخف هؤلاء من الوجود ، وإن كان عددهم قد هبط منذ بدء اضطهادهم من أربعة ملايين نسمة إلى مليون ونصف مليون عام ١٧٠٠ ميلادية .

تجنس اليهود في البلاد التي قصبوا إليها بجنسيتها ، وتكلموا لغتها ، حتى ضاعت معالم الذاتية ، فأصبحوا في مصاف غيرهم من المواطنين على قدم المساواة ، وخاصة حينما انتشر دينهم في آفاق جديدة ، واعتنقه أناس من مختلف الأجناس في كافة أنحاء المعمورة .

إذا كان التعصب الديني قد دفع سكان القارة الأوروبية إلى مجانبة اليهود ، فقد ساعد على انتشار هذا التعصب ، ما تعود اليهود من عزلة اجتماعية ، والانفراد بأحياء خاصة بهم ، وعدم اختلاطهم بالمسيحيين من أبناء وطنهم ، حتى إدعى البعض أن اليهود لم يتغيروا عما كانوا عليه منذ أربعين قرناً .

لكن من الخطأ أن نربط بين اليهود المنتشرين اليوم في جميع أنحاء العالم وبين بني إسرائيل . . . فيهود اليوم جميعاً من نسل بني إسرائيل ، إذ أن يهود أوروبا من أصل أوروبي صميم اعتنقوا الدين اليهودي على أيدي مبشرين من اليهود ابتداء من القرن الثالث قبل الميلاد ، ولو كان اليهود جميعاً من سلالة بني إسرائيل كما يزعم البعض لتشابهوا طبقاً لقوانين الوراثة . لكن الذي نشاهده أن من بينهم

---

(١) راجع من مشكلات الشرق الأوسط ، للدكتور أحمد عيد التاجر الجمال .

الشرق ذوي العيون الزرقاء والشعر الأصفر ممن يقطنون أوربا ، كما من بينهم السمر ذوي الشعر المحمد ممن يقيمون على هضبة الحيشة ، كما يقيم السود بجنوب الهند ، والصغرى بلاد الصين ، فليس مما يقبله عقل أن يكون هؤلاء جميعاً من سلالة واحدة .

لا شك أن هذا التباين الواضح والاختلاف الظاهر ظهوراً عظيماً بين فئات اليهود في مختلف أنحاء الأرض ، لا يجعلنا نتصور أن اليهود يمثلون جنساً نقياً لم يدخله عنصر غريب منذ نزل فلسطين ثم نزع عنها إلى بلاد أخرى ، وأنه لم يسمح للدم الأجنبي أن يختلط بدمهم النقي ( كما يزعمون ) ، أو أن ديانتهم خاصة بهم ولم يحاولوا نشرها بين غيرهم من الناس .

لقد انتشر الدين اليهودي في جهات مختلفة من الجزيرة العربية ، في مصر وفي اليمن . كما انتشر أيضاً عن طريق التبشير في شبه جزيرة البلقان . ومن الأدلة على ذلك أن الكتاب القدماء ( من يونانيين ورومان ) يشهدون بقوة النشاط التبشيري الذي قام به اليهود<sup>(١)</sup> بين الوثنيين الذين وجدهم المبشرون اليهود أرضاً خصبة لنشر دينهم ، كما انتشرت اليهودية بين المسيحيين أنفسهم عن طريق الزواج .

كذلك ثبت أنه طوال العشرة قرون السابقة على ظهور الدين المسيحي ، عمل مبشرو اليهود بجد ونشاط على نشر دينهم بين شعوب وأمم لا تمت إلى بني إسرائيل بصلة ، ولم يكن الدعاة أنفسهم دائماً من أصل فلسطيني ، بل كثيراً ما كانوا ممن اعتنقوا الدين اليهودي وتحمسوا له وعملوا على نشره .

من ذلك يتضح أن الدين اليهودي سبق له الانتشار في جهات عديدة قبل قيام الدولة الرومانية ، وأن الظروف والأحداث قد أتاحت لليهود فسحة طويلة من الزمن لكي يتزايدوا ويتكاثروا .

لذلك وجب علينا أن نفرق بين الإسرائيليين من سكان فلسطين ، وبين اليهود الذين اعتنقوا الدين اليهودي ولم يكونوا في يوم من الأيام من سلالة سكان فلسطين . فلقد خلق انتشار الدين اليهودي أجيالاً وطوائف من اليهود ، لا تمت إلى بني إسرائيل بصلة سوى صلة العقيدة ، وبعبارة أخرى فإن انتشار اليهودية قد قضى على

(١) الصهيونية في نظر العلم ، الدكتور محمد عوض محمد ، ص ١٢٧

بنى إسرائيل كسلالة نقية ، إذ أنهم بانتشارهم بين مختلف الأجناس لم يكونوا سوى قطرة في بحر من شعوب وسلالات لا تربطها بالإسرائيليين رابطة جنسية أو سلالية . فهم في شمال أفريقية لا يختلفون عن العرب والبربر ، وفي ألمانيا يشبهون الألمان شعباً واضحاً ولا يختلفون عنهم الخ . . . وهكذا في كل دولة تجدد بين أفرادها يهوداً .

رغم ذلك فإن اليهود يؤلفون فيما بينهم جماعة شديدة التماسك ، وإن كانت العناصر التي تتألف منها هذه الجماعة متنوعة تنوعاً عظيماً . . فاليهود ينقسمون إلى طوائف رئيسية ثلاث هي الآتي بيانها :

#### الطائفة الأولى — طائفة سفروم :

هؤلاء هم الذين انتشروا في أقطار الشرق العربي والمغرب وإسبانيا — وفي هذه الأقطار لم يلق اليهود أى نوع من أنواع الاضطهاد . لذلك مزجوا ثقافتهم بالثقافة العربية ، وعاشوا بين المسلمين في هدوء لا يشوبه اضطراب أو اضطهاد سوى ما قد يتعرض له البلاد عامة في أيام المحن والأزمات . ولم يكد الحكم الإسلامى يزول من شبه جزيرة لإيريا حتى أدرك اليهود الفرق المائل بين حكم المسلمين وحكم الذين خلفوهم حتى اضطروا إلى الهجرة ، ففتحت لهم الدولة العثمانية أبوابها ونزل أكثرهم ببلاد البلقان والأناضول والتجأ فريق منهم إلى الشام — وما زال يهود البلقان إلى الآن ينسبون أنفسهم إلى العرب أو البربر .

#### الطائفة الثانية — اليهود القوقازيون أو الخزر :

ربما كان هؤلاء مجرد شعبة من الطائفة الأولى ، إذ أنهم يقطنون بلاد القوقاز ، ولعل هذا هو الطريق الذى انتقل به الدين اليهودى إلى الهند والصين .

#### الطائفة الثالثة — الأشكنازم :

يرجع وجودهم في أوروبا وفي حوض الرين الشمالى بالذات إلى ما قبل ميلاد المسيح بقرنين أو ثلاثة قرون ، وقد تفرعت هذه الطائفة إلى مجموعات ، فمنهم من استوطن بولندا ، ومنهم من أقام بروسيا الخ . . . ورغم ما لاقاه هؤلاء من الاضطهاد فقد تكاثروا حتى أربى عددهم على تسعة أعشار يهود العالم .

### العنصرية اليهودية<sup>(١)</sup> :

نشأت العنصرية منذ فجر التاريخ ، وكثيراً ما توسل بها الزعماء والغزاة والقادة لتحقيق مآرب وأهداف لا تتفق وعصرنا الحاضر ، وقد أصبحت العنصرية في العصور الحديثة سبباً مباشراً لأعظم ما ابتليت به الإنسانية من ظلم ، ولأشد ما عانته من فتنه . فقد كانت هذه العنصرية سبباً في انفجار بركان الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ كما قاست ألمانيا كثيراً من العنصرية العاشمة . هذه العنصرية التي تفتقت عن التشدد بفكرة « ألمانيا فوق الجميع » ، وكانت نتيجةها حرباً عالمية ضروس أتت على ألمانيا وحلفاءها ، وعلى فكرة العنصرية ذاتها<sup>(٢)</sup> .

إذا كانت فكرة العنصرية قد أدت إلى عواقب وخيمة كما سبق ورأينا ، فإن أشد أنواع العنصرية عتواً هي العنصرية اليهودية ، التي يثشد الساسة الصهيونيون تركيزها بين اليهود كمبدأ دولياً في القرن العشرين ، مستغلين في ذلك ما اتصف به اليهود من بغض لغيرهم ، ومن ترفع عن مخالطة غير اليهود ، وتحفظهم بعنصريتهم الواضحة ، ويتقاليدهم الموروثة ، وقد عمل زعماء اليهود سراً على إذكاء العنصرية ، وهذه التقاليد في نفوس أجيالهم المتعاقبة ، وطبعها بطابع لم تقو على تغييره التقلبات السياسية والثورات الاجتماعية على مر العصور .

يقول بعض الكتاب في ذلك « إن روما سحقته الدولة اليهودية ، ولكنها لم تنل من العنصرية اليهودية ، إذ أن جميع الدول التي قهرتها روما قد زالت ، واندثرت الإمبراطورية الرومانية نفسها — أما اليهود والعنصرية اليهودية فخالدان على أنقاض الذين توهموا الانتصار عليهما » .

---

(١) راجع مشكلات الشرق الأوسط ، الدكتور أحمد عبد القادر الجلال .

(٢) لعل ما أتيد من وقت قريب في جنوب أفريقية بخصوص العنصرية ، وما لاقاه الهنود والسيود وكيب ناصرت الأمم المتحدة هذه الفئات المهضومة الحقوق ، يبين لنا بوضوح شرور العنصرية ونفاسها — هذه العنصرية التي ابتليت بها بعض الجماعات لا تجد لها أثراً في الشرق العربي طوال تاريخه الحافل بأدلة السامع والمطالع والتناوب بين جميع الفئات والأجناس والطوائف والأديان . وقد اعترف كتاب اليهود أنفسهم بهذا الأمر مراراً في كتاباتهم .

من أسباب العنصرية اليهودية المتطرفة ، العقيدة الدينية المتأصلة في نفس كل يهودى ، واليهودى يستمد هذه الروح التعصبية ، وهذه النفسية المتعالية من آيات التوراة التى جعلت اليهود يعتقدون أنهم « شعب الله المختار » .

من أسبابها أيضاً تعاليم التلمود وهى عبارة عن مجموعة كبيرة من المعتقدات والآمال وقصص وتقاليد وقواعد دينية بجانب مجموعة من الوصايا المختلفة المتباينة ، توصى اليهود باتباع خلق معين عندما يتعامل اليهود بعضهم مع بعض ، وتوصيهم بقواعد أخرى تتبع في معاملاتهم مع « الجويم » أى الغرباء .

حشرت في هذا الكتاب وأغنى « التلمود » الإرشادات والفتاوى التى وضعها الحاخامون والزعماء أيام أسرى إسرائيل في بابل وغيرها ، وينقسم إلى قسمين : الأول : يسمى المشناه ، وهو مجموعة تقاليد زعماء اليهود السابعية وما أصدره من فتاوى وأحكام قضائية .

والثانى : الغمارا ، وهو مجموعة تعليقات وتفسيرات علماء اليهود لتلك التقاليد والفتاوى لخدمة حركة اليهود السياسية .

فرضت هذه الفتاوى والتعاليم على اليهود الطاعة العمياء ، منكرة مخالفها بأقسى العقوبات <sup>(١)</sup> .

المثل اليهودية ، وأمرها في المجمع <sup>(٢)</sup> :

كان الدين الموسوى زمان ظهوره ، ثورة روحية على المثل العتيقة ، كما انحصر في الوعظ وحض الناس على عمل الخير .

---

(١) دال الكاتب الروسى « ديستوفيسكى » في مذكراته سنة ١٨٧٧ على وجود العقيدة التى يؤمن بها كل يهودى على وجه الأرض بأن اقتبس من التلمود هذا القول :  
أيها اليهودى . . . اعتزل باقى الأمم وأبق على شخصيتك بينها واعلم أنك أنت الوحيد عند الله ، آمن بالنصر على العالم أجمع ، وآمن بأن كل شيء سيخضع لك . . . فاستغل . . . وعش . . . وانظر . . . وانتظره .  
هناك الكثير من أمثال هذه « الآيات » في التلمود ، وللكثير من الأقوال في كتابات اليهود ترمى جميعها إلى بث عقيدة واحدة في أذهان اليهود وتثبيتها في نفوسهم حتى أصبحت من أهم القواعد والدعائم التى يتصف بها معظم اليهود في آفاق الأرض .  
(٢) راجع دراسات سياسية ( الشرق الأوسط ) للدكتور أحمد سويلم المسمى ص ٢٢ وما بعدها .

كانت اليهودية باعتبارها ثورة في ذلك الزمن القديم الذي يسلفنا بآلاف السنين ، خطوة أولى في اتجاه جديد في الحياة ، وصاحب رسالتها ينقل عن الرب الرسالة لإبلاغها لقومه ، وهكذا رسمت تعاليم معينة محددة يتعين مراعاتها . وهي تجعل من الرسالة حقيقة واقعة وليس هناك حلقة مفقودة هي الروحانيات والخيالات ، بل الرسالة دعوة واقعية ينقل داعيها من الرب الرسالة <sup>(١)</sup> .

يعتبر الدين الموسوي الناس أخوة بلا تمييز ، فحياة الفرد لازمة وضرورية لمعاونة حياة الآخرين ، والرب هو الذي ينظم حياة الفرد وتعاون الناس ، وهكذا تعتبر الإنسانية في نظر اليهودية وحدة ، وهي مجموعة واجبات وخدمات يؤديها الناس في سبيل الوحدة والتوحيد ، ثم هي في الوقت نفسه سبيل تحقيق مصالحهم ، ولا تقوم الوحدة والتوحيد في الدين الموسوي إلا بالعدالة وتعاون الجار وبتحاب الناس ، وقد نبذ هذا الدين الكراهية والحقد .

تؤمن اليهودية أن هذا العالم صالح ، وأن في وسع الإنسان بلوغ الكمال ، وأن له إرادة حرة مختارة تجعله مسئولاً عن أعماله . ثم هي ترفض كل وسيط بين الله والإنسان ، ولا تعترف بأية قوة في الكون تعمل الشر ، فالإنسان في نظرها حر ، ليس خاضعاً للشيطان . كما أن خيرات الحياة المادية ليست في حد ذاتها شريرة ، فالثروة قد تكون بركة وقد تكون لعنة . وقد خلق الإنسان على صورة الله ، لذلك تحسبه اليهودية مخلوقاً كريماً كسائر أعمال الله ، ولهذا السبب عيته تحسب الناس كلهم أخوة .

الرسالة اليهودية تنص بالحض على خلق مستقيم معين ، وليست لشعب معين ، فالنبي موسى هو نبي إسرائيل ، ولكن ليس لإسرائيل وحدها بل هو للناس كافة بوجه عام ، وهناك بعض العبارات اليهودية تؤكد هذا المعنى .

وأهم ما ورد في الرسالة الموسوية فكرة التوحيد ، فالرب واحد ولا تشاركه جبروته وسلطانه قوة أخرى .

<sup>(١)</sup> يروى الأستاذ بيك Beek أستاذ العلوم العبرية بجامعة برلين في كتاب أديان العالم بعض العبارات المقدسة في العبرية يفيد ما قلنا وهي :  
« وهكذا خاطبني الخلود قائلا لا تقل إلى صغير السن لأداء الرسالة ، ستذهب إلى كل مكان أبث بك إليه وصفتي ما أمرك بقوله » .

اليهودية وإن كانت من أشد الديانات استمساكاً بفكرة التوحيد ، غير أنها في الواقع أكثر من مجرد عقيدة عقلية جرداء ، وهى أقدم الديانات السامية ، ولدت بعدها ديانتان ساميتان قويتان سادتا أكثر أقطار الأرض ، وقد عملتا على إذاعة بعض المبادئ اليهودية فى أوضاع معدلة . لذلك لا نرى اليهودية تتجسد هاتين الديانتين<sup>(١)</sup> ، وتنبذ اليهودية عبادة الأوثان والشرك بالله وتؤمن بالله للبشرية قاطبة .

الفرد فى الدين الموسوى وحدة فى ذاته ، وعليه أن يخدم ربه بكل قواه ، وأن الرب خالق العالم هو أقوى ما فى الوجود ، وهو فوق كل العوالم ، وأن الخلود حقيقة ثابتة — والإنسان فى اعتبار دين إسرائيل هو ذلك الكائن الراقى بوجه عام بلا تحديد لفرد معين ، وهو فى نظر الدين وحدة إنسانية يحبوها الرب بمكانته « إعلم أن الرب بسببك خلق العالم » وهكذا يثبت الدين الإسرائيلى فى الفرد روح احترامه لنفسه ، باعتباره جزءاً من قوة الرب ، وباعتباره أيضاً وحدة تتبع الرب ، وتستمد منه قوتها<sup>(٢)</sup> .

جعل الدين اليهودى الرب القاضى المطلق على العالم بلا تمييز بين أرض وأخرى ، وهو العليم بما فى النفوس والصدور ، واعترف بضعف الإنسان وأخطائه . وفى المثل الموسوية ما يفيد أن الرب يخلق الروح طاهرة ثم تتلوث بعد ذلك بالذنوب ، والمعاصى ولكن الفرد لا يفقد حريته أو إنسانيته جزاءً لما يرتكبه من ذنوب بل يكفر عنها ويطلب المغفرة والصفح ليعود طاهراً نقياً من جديد .

(١) منها « إبنى جعلتك نبي الشعوب . . . وانظر أننى أرسلك اليوم لتهدى الشعوب والممالك » وقد تكررت عبارات كل الشعوب وقبائل الأرض وكافة أنحاء العالم على ألسنة أنبياء إسرائيل يوم يوجهون خطاياهم إلى قلوبهم وإلى سائر الأقوام ، وإذن هى دين عام . لا غرابة فى ذلك فاليهودية تعتبر أهل الأرض أولاد نوح الذين أنقلوا من الطوفان ولم تكن أرض كنعان إلا مركز العالم بعد أن انحسر الطوفان عن الدنيا ونجها من نجسها — راجع الدكتور أحمد سويف للمصرى ، المرجع السابق ، ص ٣٣

(٢) تميز إحدى الصلبوات الإسرائيلية القديمة عن ذلك فتقول ما معناه « رب إن الروح التى منحتنى لإياها طاهرة نقية وهى نفخة منك فى نفسى » .

## المبحث الخامس

### النصرانية وأثرها في المجتمع

الظروف المحيطة بنشأة النصرانية - العالم اليهودي والنصرانية -  
كيف انتشرت النصرانية ومعارضة الوثنية لها ؟ كيف أصبحت  
النصرانية دين الدولة الرومانية الرسمى ؟ - اتجاهات النصرانية  
وتطورها وأثر ذلك على المجتمعات التي سادتها - كيف حولت  
النصرانية هدف الحياة ؟

#### الظروف المحيطة بنشأة النصرانية :

كانت الديانات القديمة في بادئ الأمر من العبادات المحلية ، التي لا تهدف  
إلى الانتشار ، فكان لكل شعب آلهته ، كما كانت له لغته وقوانينه وعاداته وفنونه ،  
وقد كان من التدينس للأمة أن يعبدوا الأجانب .

كان للرومان والإغريق فضل كبير في ظهور المسيحية وانتشارها ، أما بالنسبة  
للرومان فقد بزغ فجر المسيحية في وقت كانت فيه دولة الرومان تمتد من الرين  
غرباً إلى الفرات شرقاً . وإذا كان السلام الذي يسود الإمبراطورية وقتئذٍ سلاماً  
رومانياً Pax Romana أساسه القوة والبطش ، فإن الشرائع الحكيمة والإدارة الحازمة  
والعصرية السياسية ، كان لها أكبر الأثر في التمهيد للدين الجديد .

أما الإغريق فقد كان لهم دور له أهميته في التمهيد لظهور الدين الجديد ، إذ أن  
العقلية اليونانية الباحثة المنقبة ، والتفكير الحر والآداب الإنسانية الرفيعة ، كان  
لها أثرها في تهيئة الناس لقبول النصرانية .

رغم ما امتاز به الرومان واليونان ، فقد كان هناك شيء يعوز البشر ، لأن  
انحلالاً روحياً كان قد انساب إلى نفوس الناس ، فالآلهة القديمة قد نزلت من فوق



عروشها ، كما خلت الهياكل من ذلك الإيمان الساذج الذى اعتمد به القوم يوماً ما .

ليس معنى هذا أن العالم الوثنى كان قد فقد كل إحساس دينى ، فاننا نلمح فى القرنين الأول والثانى من تاريخ الإمبراطورية تطوراً فى النهوض الدينى ، إذ اتجهت أبصار الناس إلى الإله الواحد ، وكأنما كانت هذه الحالة هى التى أرشدت العالم الوثنى إلى المسيح ، كما أرشدت الشريعة اليهودية ، اليهود إليه . أن الوحداية التى مالت إليها تلك الفلسفة القديمة عجزت عن الحلول محل عقيدة تعدد الآلهة ، وفشلت فشلاً ذريعاً فى إحياء عالم كان على وشك الفناء الروحى ، ولم ترد الناس إلا لهفة وشوقاً نحو الإله الحق الذى جهلوه .

كان عامة الشعب قد غرقوا فى خرافات وخزعبلات شتى . فلكل مدينة لها آلهتها ، ولكل حرقة أو تجارة ربها وحاميها ، ولحوادث الحياة مثل الميلاد والزواج آلهتها أيضاً . ونشطت بين البسطاء والجهلاء شعوة السحر والمنجمين والعرافين ، وكان أغلب هؤلاء من العنصر اليهودى . فضلاً عن هذا كله فقد اقتنع عامة الشعب بأن الاحتفاظ بالعبادات والنظم الدينية القديمة من مقتضيات بقاء الدولة وحفظ الأمن فيها ، فان حاد الناس عنها حاقت بهم المصائب والنكبات . وقد كان لهذه الفكرة أثرها فى اضطهاد المسيحية فيما بعد .

غير أن أهل رأى لم يعملوا شيئاً يذكر لنا هضبة الآراء السائدة بين عامة الشعب ، إذ أنهم اعتقدوا أن الأديان القديمة تمثل دور رجال الشرطة ، وحسبوا هذه الظاهرة الدينية ضرورة لا غنى عنها للعامة .

حاول الأباطرة لأسباب سياسية تقوية العبادات القديمة وتحويلها إلى عبادة الدولة ، وعلى رأسها الإمبراطور . ثم تطورت الفكرة وصارت فى النهاية عبادة الإمبراطور نفسه . وفشت هذه العبادة فى جميع الأنحاء ، ونصب لها كهنة رسميون تحت إشراف الدولة ، وافتقرت هذه العبادة بمظاهر رسمية ، وقد كانت تلك العبادة وطنية أكثر منها دينية <sup>(١)</sup> .

(١) من مقدمة عشرون قرناً ، للأستاذ حبيب سميد .

### العالم اليهودي والنصرانية :

كان هذا حال العالم الوثني عند بزوغ فجر المسيحية ، ولكن كان هناك عالماً آخر ، له شأن مع النصرانية عند نشأتها ، ذلك هو العالم اليهودي . فرغم أن دولة اليهود في فلسطين تعاقب عليها الغزاة وخضعت سياسياً لهؤلاء الغزاة <sup>(١)</sup> ، فقد ظلوا حريصين على شعائريهم ونظمهم الدينية ، وكانت الأسر الكهنوتية الوراثية هي الطبقة الأرستقراطية في البلاد ، وكانت وظيفة رئيس الكهنة مطمع الزعماء ، نظراً لما يتبعها من نفوذ سياسي ومغمم مادي ، وقد شارك رئيس الكهنة في وظيفة إدارة الهيكل وتصريف الشؤون الدينية هيئة من المستشارين أطلق على مجلسهم اسم مجلس « السنهدريم » .

أساس اليهودية كما هو معلوم الأسفار المقدسة ، وما استنبطه الشراح والأخبار من أحكام لا عد لها ولا حصر ، ورغبة في تفهيم الناس أحكام الناموس الديني قامت المجامع الدينية المحلية بشرح الناموس ، وهكذا قلت قيمة الهيكل في حياة الشعب اليهودي ، إلى أن انهار الهيكل وتحطم عام ٧٠ ب . م . دون أن يترتب على ذلك طبعاً انهيار الديانة اليهودية .

في عهد المكابيين انقسمت اليهودية أحزاباً دينية ، فالحزب الأرستقراطي السياسي انضم إليه أسر زعماء الكهنة وعرف « بالصلوقيين » وكانت أكثر نظرياتهم مستقاة من اليهودية القديمة ، فتمسكوا بالناموس دون الأحاديث والأحكام المستنبطة . رغم نفوذ هذه الطائفة السامية فلم تحظ بحب الشعب الذي رأى التشكك بالناموس كما شرحته التقاليد والأحاديث ، وما أضيف إليه من أحكام مستنبطة ، وكان الذين يؤمنون بهذا الوضع هم « الفريسيون » أي الانفصاليون ، ومن هذا العهد بدأ فضال رهيب بين الصلوقيين والفريسيين .

ومن فئة الفريسيين هذه نجد أكثر أتباع المسيح الأولين ، فقد كان منهم رسول المسيحية الأول « يولس » وغيره .

---

(١) فتح الفرس دولة اليهود وبن بعده الإسكندر ثم خضعت لبطالمة مصر وبن بعدهم الأسرة السلجوقية في أنطاكية .

الواقع أن رجاء الفريسيين في مجيء مسيح كان كبيراً جداً ، وكان الباعث له الشعور القوي بالإيمان بالله ، وقد بلغ هذا الشعور ذروته في قترات الظلم والاضطهاد فقد صار هؤلاء يأملون تدخلا من الرب ، يحقق السلطة الرومانية الغاشمة ، ويقيم ملكوت الله الذي تبعث فيه اليهودية من جديد ، تحت حكم ملك من نسل داوود .

« ولذا كانت فلسطين موطن اليهودية ومهد المسيحية ، فقد كان لشتات<sup>(١)</sup> اليهود في أرجاء الإمبراطورية أثر عظيم في تاريخ المسيحية . بدأ هذا الشتات منذ الغزو الأشوري والبابلي ، وازدادت هجرة اليهود من فلسطين في حكم البطالسة وفي أوائل عهد الإمبراطورية الرومانية . وقيل أن عدد المهاجرين من اليهود يعادل خمسة أو ستة أضعاف اليهود الذين بقوا في ديارهم . وكانت لهم جاليات كبيرة العدد في الأسكندرية ومدائن سوريا وآسيا الصغرى ، وقلما خلت منهم مدينة من مدن الإمبراطورية كلها . وبسبب تعصبهم لعنصريتهم لم تتوثق بينهم وبين الشعب الوثني الروماني روابط المودة ، على أنهم كانوا موضع احترام الحكام والولاة لبراعتهم في التجارة ، وكانوا شديدي الرغبة في اكتساب الدخلاء إلى دينهم بالحث والدعوة إليه . وكانت يهوديتهم بسيطة خالية من التعقيد الفريسي الفلسطيني ، فنادوا بالله وأعلن ذاته في أسفاره المقدسة ، ودعوا إلى التمسك بالأخلاق الكريمة والإيمان بالخلود والعقاب والثواب وبعض الطقوس الأخرى . . . قال كثير من الوثنيين إلى دعوتهم هذه ، وأقبل عليها كثيراً من الدخلاء الذين عدوا فيها بعد نواة دعاة المسيحية الأولين »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) تأثرت يهودية الشتات بالفلسفة الإغريقية وخاصة في مصر ، فترجمت أسفار العهد القديم إلى اللغة اليونانية بمدينة الأسكندرية وهي المبدأ بالترجمة السبعينية ، وامتزجت أيضاً في الأسكندرية بأراء العهد القديم الدينية والآراء الفلسفية اليونانية وخاصة الأفلاطونية والرواقية . كان أشهر أولئك الشراح الاسكندرانيين وأجدهم أترا العلامة الهيرودي « فيلو » الذي اعتقد أن الكتاب المقدس أحكم الكتب جميعاً ووحى إلى صادق ، وأن موسى أكبر الحكماء والمعلمين إطلاقاً ، ولكنه يطرق الاجتهاد والتأويل والتخريج وفق بين آراء الكتاب المقدس وبين أفضل الآراء والمذاهب في الأفلاطونية والرواقية .

(٢) من مقالة عشرون قرناً ، للأستاذ . حبيب سميد .

كيف انتشرت النصرانية ؟ محاربة الوثنية لها <sup>(١)</sup> :

عمل الرسل ومنهم - يولس - على نشر الدعوة في أرجاء الإمبراطورية الرومانية ، فغرسوا في أماكن متفرقة جماعات مسيحية قليلة العدد . هكذا انتقل هذا الدين من أورشليم إلى حواضر الإمبراطورية الرومانية ، وبدت الجماعات المسيحية في أول الأمر أشبه ما تكون بالمنتديات أو الهيئات الدينية الكثيرة التي كانت منتشرة في الإمبراطورية الرومانية وقتئذ <sup>(٢)</sup> . وقد استطاعت الكنيسة المسيحية أن تدوم بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية وأن تربط العالم القديم بالحديث ، لم يكن الطريق سهلاً ليناً ، فقد اصدمت أولاً باليهودية ثم بالعالم كله ، وقد كان العالم رومانياً في ذلك العهد ، وفي هذا التضال العنيف بين الكنيسة والإمبراطورية ، كان الظفر للأقوى روحياً لا مادياً .

كانت الإمبراطورية وثنية ، وسرعان ما كشرت الوثنية أنيابها للمسيحية ، فشب الحريق في روما عام ٦٤ ب . م . وألصقت التهمة بالمسيحيين ، ووقع اضطهاد قاس لاقى منه اتباع المسيح الكثير .

أثبت التحقيق في هذه التهمة براءة المسيحيين من تهمة الحريق ، ولكنهم على أى حال وجدوا مذنبين « لكراهِيتهم الجنس البشرى كله » ، وإنه لعجيب حقاً أن يبدو دين المحبة في نظر الرومان دين الكراهية ، والأعجب من ذلك أن يكون الرومان هم الذين يتلقون بهذا الحكم .

من ثم نرى الوثنية تقف أمام المسيحية وجهاً لوجه . وكانت الدولة في نظر العالم الوثني القديم أخير الأسمى والمثل الأعلى ، وفي خلعها والولاء لها تمثلت كل الفضائل الأدبية ، وكان واجب الرجل أن يعيش ويموت في سبيل هذا المبدأ . لذلك استعار العالم الروماني عبادة الإمبراطور من بعض العبادات الشرقية القديمة ،

---

(١) حشرون قرناً ، المرجع السابق ذكره .

(٢) مع ملاحظة الفارق بين هذه وتلك فإن هذه الهيئات الدينية عصففت بها أحداث التاريخ ولم يخلد بين تلك الهيئات الدينية غير الجميع اليهودى والكنيسة المسيحية ، وكان الفضل في بقاء الأول راجع إلى الزمرة القوية اليهودية المتعقدة ، أما الثانية فقد بقيت نظراً لما انطوت عليه من قوة دينية .

وجعلت الوثنية هذه العبادة أسمى مظاهر الإخلاص والولاء . ففى الإمبراطور الرومانى تجسست فكرة الدولة ، وكان المذبح الذى أقيم للعبادة رمزاً للقوة الأدبية العليا فى الدولة . على أن هذه العبادة حسبها المسيحيون وثنية لا يمكن أن تأتلف مع دينهم الجديد . وذلك لأن أسمى الأشياء فى نظرهم لم يكن قصر العظم الرفيع الشأن ، ولا الإمبراطورية الرومانية القاهرة ، ولا الشعب الرومانى النبيل ، بل كان شيئاً آخر ، ليس من هذا العالم . فقد جاءت المسيحية بنظرية جديدة فى التاريخ ، نظرية سفهت كل قيم الأشياء الأرضية إذا قورنت بالأشياء السماوية ، وأعطت ما لقيصر لقيصر ، ولكنها أعطت أيضاً ما لله لله . هذه النظرية الجديدة قد جعلت المسيحية دين عالمى ، بينما أغلقت اليهودية على نفسها الباب دون العالم الخارجى ، ونحصنت بمواعيدها وعقائدها التى جعلتها وفقاً عليها دون سواها .

لهذا السبب كانت المسيحية خطراً على الدولة فى العرف الوثنى القديم ، ذلك لأنها حطمت أسس الدولة القديمة التى زعمت أن لها الحق فى تنظيم أحوال الفرد الداخلية والخارجية بما لها من قوة لا منازع لها فيها ، وقوضت أركان تلك الفضائل التى استندت إلى أن الدولة هى المثل الأعلى للخير الأسمى . وما ثورات نيرون الصاخبة ، وما أحقاد الجحاهير الوثنية العمياء نحو المسيحيين ، إلا مظاهر غريزية رسمت أوضاعها الفكرة السياسية القديمة عن الدولة ، حين أحست أن وجودها معرض للخطر .

بهذا المعنى كان المواطن المسيحى الرومانى عدواً للدولة ، فاتهم بالخيانة العظمى بسبب آرائه ومعتقداته ، واستوجب الموت فى نظر القانون . ومن خطئ رأى أن نعتقد أن الاضطهاد استمر دون انقطاع فى خلال هذه الفترة الطويلة<sup>(١)</sup> ، فذلك أمر يخالف الواقع .

منع الإمبراطور سيفروس اعتناق المسيحية بقوة القانون عام ٢٠٢ م . على أن يمكن القول مع هذا كله أنه إلى أواسط القرن الثالث لم يكن الاضطهاد عاماً شاملاً لجميع المسيحيين . وكان للكنيسة المسيحية فى أرجاء الإمبراطورية الرومانية فسحة من الزمن للرقى والتقدم بالرغم من المشاحنات العنيفة التى هزت

(١) مشرون قزاً ، المرجع السابق ، ص ١٠-٣٥

أركان بعض الجماعات في رقاع مختلفة . وإذا كان الاضطهاد لم يكن عاماً فانه يمكن القول كبداً عام أن اعتناق المسيحية كان في القرن الأول يعرض المرء للموت على أية حال ، إذا كان اعتناق المسيحية في حد ذاته كافياً لإقامة التهمة على أى فرد . وظل المبدأ سارياً حتى في الفترات التي تهاون القوم خلالها في تنفيذه .

نظمت الإجراءات ضد المسيحيين لأول مرة في عهد الإمبراطور تراجان (سنة ١١٢ م) فكانوا يضطهدون ويحكم عليهم لتهم خاصة ، لا بسبب مسيحيتهم . وظل هذا القانون معمولاً به إلى أواخر القرن الثالث . على أن هذا القانون ، وإن بدت عليه في ظاهره مسحة التسامح ، فانه انطوى على فكرة خبيثة . وذلك لأنه أباح الحرية للمسيحي إذا ارتضى أن يقدم قرباناً لتمثال الإمبراطور ، أما إذا أبى فانه يعرض نفسه لحكم الموت ، فكأنما جثمت وراء هذا اللين الظاهري قسوة . وكانت التجربة رهبة سريعة ، فان كثيرين من ذوى العزائم الخائرة استسلموا إليها . وظن بلىنى حاكم أحد الولايات ، وهو الذى أشار بوضع هذا القانون ، أن فيه القضاء على المسيحية ، ذلك لأن المسيحي إذا امتنع عن تقديم القربان لتمثال الإمبراطور ، يحكم عليه بالموت ، لا بسبب مسيحيته ، ولا بسبب سلوكه الشخصى ، بل بتهمة الخيانة ، دون تعرض للعقيدة .

كيف أصبحت النصرانية ديرة الدولة الرومانية الرسمية ؟

كانت القرون الثلاثة الأولى من تاريخ المسيحية كما سبق وذكرنا ، عصر جهاد ناضلت فيه المسيحية ، اليهودية ، والوثنية ، والآراء الغريبة ، وقد قضى هذا الجهاد على ألوف من زعماء الكنيسة المسيحية وعلمائها .

وقد توج فوز الكنيسة في هذا العراك بقانون أصدره الإمبراطور قسطنطين في سنة ٣١٣ م أباح فيه لجميع رعايا الإمبراطورية — وبينهم المسيحيين — أن يعبدوا من يشاءون ، ورد إليهم كنائسهم المصادرة وأموالهم . وقيل أن ذلك الإمبراطور شهد في أحد أمسية انتصاراته الحرية صلياً من نار يرسم في الجو ، وقد نقش فوقه هذه الألفاظ « في هذا انتصارك » ، وحلم أيضاً أن المسيح يأمره أن يتخذ الصليب شعاراً لإمبراطوريته يحارب تحت لوائه .

سواء أكان هذا القول صحيحاً ، أم حديثاً كنسياً متواتراً ، فإن ذلك السيامى أعند على الكنيسة مزاياء عديدة ، على أنه لم يتعرض للوثنية بسوء ، وظل هو نفسه رئيس كهنة الوثنية على الرغم من اعتناقه المسيحية فى آخر سنة من حياته (٣٣٧ م) . ما انفكت الوثنية مع هذا كله العدو للدود للمسيحية ، لا لأن أغلبية شعوب الإمبراطورية فى أوائل القرن الرابع كانت باقية على الوثنية وحسب ، بل لعامل جديد آخر ، ذلك لأن قوة روحية جديدة اختمرت فى العالم الوثنى هى التى عرفت فى التاريخ بالأفلاطونية الحديثة . وقد حاولت هذه المدرسة أن تبدل الأديان الوثنية القديمة وتخلق منها فلسفة حديثة مجددة ، وتخلق على الوثنية ثوباً قشياً من الجدة والرواء . وكان من آثار هذه الأفلاطونية الحديثة أن ارتد الإمبراطور بوليانيوس — خليفة قسطنطين — عن المسيحية وعاد إلى عبادة الآلهة القديمة . وقد أراد إحياء الوثنية لتناهض المسيحية ، على أنه لم يضطهد الدين المسيحى ، وأباح الحرية لكل نوع من العبادات . وفى عهد خلفاء بوليانيوس هذا عادت المسيحية إلى مكائتها التى أحلها فيها قسطنطين ، وصارت دين الدولة الرسمى . لم تقو الوثنية على الوقوف فى وجه المسيحية ، وما حل القرن الخامس حتى كان نجم الوثنية قد أفل كعنصر من عناصر الثقافة ، وغدت الإمبراطورية كلها مسيحية لحماً ودماً . بذلك تم للكنيسة الظفر ، وانتقلت من هيئة سرية مضطهدة ، إلى كنيسة لها الحول والطول ، تستندها الإمبراطورية كلها وتعضدها قوات الدولة .

كان الفوز مبنياً . ولكن للفوز أخطاره ومساوئه . فع تنافر الحرية حظيت الكنيسة بالكرامة والسلطان ، ولكن تسربت إليها المطامع والأهواء . وكان من أشد الأخطار فرض الدولة مطالبها على الكنيسة . فالدولة وإن كانت قد تبدلت من عدو إلى حليف ، ولكنها طالبت فى نظير ذلك ببسط نفوذها على الكنيسة ثمناً لهذا التحالف . لم تكن الدولة الرومانية قد ألقت من قبل أن ترى قوة أخرى إلى جانبها تقاسمها السلطان والنفوذ . زعمت الدولة أن من حقها الإشراف ، لا على السلطة الزمنية فقط ، بل على السلطة الروحية التى تقوم بالعبادة الرسمية ، وزعمت أنها فى هذا لا تطلب شيئاً جديداً ، بل أنها تطلب بما كان لها من حق على العبادة الوثنية <sup>(١)</sup> .

(١) عشرون قرناً ، المرجع السابق ، ص ١٠-٣٥

على كل فقد انتهى هذا النزاع في النهاية بانتصار الكنيسة المسيحية ، غير أن هذا الانتصار الشامل لم يدم طويلا إذ انقسمت المسيحية إلى كنيستين : الكنيسة الشرقية ومركزها اليونان ، والكنيسة الغربية ومركزها روما . لا يرجع سبب الانقسام إلى اعتبارات سياسية ودينية فقط ، بل ينحيل إلينا كذلك أن بعض مطامع الأساقفة كانت سببا في هذا الانشقاق .

انماهاات النصرانية وتطورها وأثر ذلك على المجتمعات التي مادتها<sup>(١)</sup> :

يرى بعض الشراح إطلاق اسم الديانة التركيبية على النصرانية ، لما كان من تبنى النصرانية لمعتقدات سابقة .

فقد كان على النصرانية منذ خروجها من عالم بلاد اليهود الضيق ، لتتغل في الحياة الإغريقية الرومانية ، أن تلتأم أفكار البعثات الجديدة واحتياجاتها ومشاعرها بحكم الضرورة ، وقد وفقت لذلك بما استعارته من عناصر الفلسفة اليونانية والديانات الشرقية التي كانت ذات حظوة كبيرة في ذلك الحين .

يرى بعض العلماء أن النصرانية في قرونها الخمسة الأولى تحولت بتلك الإضافات ، فأصبحت مع الزمن مزيجاً من جميع المعتقدات الشرقية ، ولا سيما معتقدات مصر وفارس التي كانت كثيرة الانتشار في العالم الوثني ، ومعظم ما ننظره في النصرانية من الطقوس والشعائر والرموز والكفاح بين الخير والشر ، هو من الديانات الشرقية .

من الطبيعي أن يتطور الدين النصراني بحسب نفسية الأمم التي اعتنقته ، وظل هذا الدين عدة قرون مزيجاً من عناصر متباينة أشد التباين ، وما بذله علماء اللاهوت من الجهود لتعيين عقائده ذهب أدراج الرياح ، وما فتئت الانقسامات والاحاديات تزيد ، وما استطاع مؤرخة نيقية ( لازنيق ) الدين أن يصل في سنة ٣٢٥ م إلى صوغ النصرانية صوغاً واضحاً . والواقع أن هذا المؤتمر لم يجتمع ، إلا ليناهض أريوس الذي أنكر كون الابن إلهاً كالأب ، وقد انتهى المؤتمر مع ذلك إلى النتيجة المهمة القائلة بتأليه يسوع .

(١) حياة الحقائق لفستاف لوبون ، ص ٦١-٧٥



لم تثبت العقائد النصرانية ثباتاً حقيقياً ، إلا بعد أن تم التسليم بسلطان البابا تسليماً نهائياً في القرن الخامس عشر .

أجل حاول أساقفة روما في القرن العاشر انتحال حق السيطرة على الكنيسة ولكنهم لم يوفقوا لهذا إلا في أحوال شاذة ، والبابا إينوس الثالث وحده تقريباً ، هو الذى أباح لنفسه حرم الملوك .

جعلت الحملة الصليبية الأولى من أولئك الأساقفة رؤساء للنصرانية إلى حد ما ، ولم يخضع الملوك لمثل هذه الوصاية زمناً ، وما كانت المؤتمرات الدينية لتقول بهذا على إطلاقه ، فقد قاوم مؤتمر بال أوامر البابا أوجين الرابع في القرن الخامس عشر فأعلن هذا البابا حله ، وعندئذ خلع ذلك المؤتمر هذا البابا ، متوجاً آخر في مكانه .

نال البابوات في نهاية الأمر ما كانوا يحلمون به منذ زمن طويل من التفوق ، فكان هذا مصيبة على الكنيسة . فقد أسفرت مزاعم البابوات وسوء أعمال الاكليروس عن نشوب ثورة الإصلاح الديني ، وعن اشتعال الحروب الدينية التي خربت أوروبا مدة خمسين سنة .

أن ما كان يأتي به رجال الدين من الخصومات المتصلة ومن أفانين الطمع ، ومن الازدراء الشامل ، كان كاف لتسويغ قوة لوثر وكالفين ، بنقد سلطان البابا وبطرح العقائد المشكوك فيها ، وبالوقوف عند حد نصوص الكتاب المقدس .

إذا كانت ثورة الإصلاح الديني تعتبر شؤماً على الكنيسة ، فانها بعد ذلك بدت خيراً لها ، إذ اضطرت الكنيسة إلى تحسين حالها وتوحيد أمرها ، فلما عقد مؤتمر ترانت الديني في سنة ١٥٥٠ اعترف بسيطرة البابا الشاملة وقرر العقائد في أدق جزئياتها ، فتألف من مقررات هذا المؤتمر دستور الكنيسة منذ ذلك التاريخ .

كف مولت النصرانية هرف الحياة <sup>(١)</sup> ؟

جاء الدين النصراني بآمال واسعة ، فقد وعد الضعفاء والمحرومين والبائسين

(١) راجع المرجع السابق ، لستاف لويث ، ص ٦١-٧٥

من هذه الحياة الدنيا بجنة ذات نعيم أبدي ، حيث يتساوى الفقير والغنى ، وحيث لا ينال أقباء الدنيا ، أكثر مما يناله الضعفاء من امتيازات .

تم النصر للدين النصرانى منذ لاحت تلك الحياة السعيدة أمراً يقينياً ، فتحول العالم . من الممكن ملاحظة أن العيش فى حياة آخرة مشتملة على جهنم والجنة ، مما قال به أكثر الأديان القديمة ، كأديان مصر وفارس على الخصوص ، ولكن هذا كله كان على وجه مبهم .

النصرانية ، حين فتحت للنفس أمل السعادة الأبدية ، كان أول ما أسفرت عنه تحويل هدف الحياة ، فبينما كانت الحياة الدنيوية أهم ما يعنى به الإغريق والرومان ، صارت الحياة الآخرة الغاية الوحيدة لآمال النصرانى ، الذى كان يعد الدنيا عمراً للحياة السماوية . لذلك ملكت السعادة الأبدية أفكاره . والنصرانى لكي ينال هذه السعادة ويتجنب جهنم ، رضى بأسوأ زهد ، رضى بالفقر وبالرهبانية .

من ذلك يتضح لنا لماذا أقبل الناس على النصرانية بحماس ؟ أما القياصرة فقد اعتنقوها فى نهاية الأمر لأغراض سياسية .

كان اعتناق أولئك البرابرة للنصرانية ذا خير عظيم لهم ، فكان له من الشأن فى تطورهم ما لا يتفق لأية حضارة رفيعة ، فما كان لغير الوعيد بجهنم والوعد بالسما ، ما تخرج به بعض الزجر تلك الأخطا التى تسيطر اندفاعاتها الغريزية عليها ، وما تتحول به إلى مجتمعات ثابتة .

من نتائج امتزاج النظام الدينى بالنظام السياسى أن زادت قوة الدين وقوة الدولة معاً ، فقد اتفقت السلطان الزمنية والروحية عدة قرون مع اضطرابهما أحياناً ، ثم عد القياصرة والملوك أنفسهم وكلاء الله فى نهاية الأمر .

## البحث السادس

### الإسلام وأثره في المجتمع

الإسلام ثالث الأديان الكبرى - رسالة الإسلام - أسباب صرخة  
انتشار الإسلام - تقهقر الإسلام - طابع حضارة الإسلام - ارتباط  
المجتمع الإسلامي بالشرعية الإسلامية وبسبب ذلك - السلطان في  
الإسلام - مقارنة بين نظم المجتمع الإسلامي والنظم الأخرى من  
التواحي المختلفة .

#### المسود ثالث الأديان الكبرى :

الإسلام كما نزل به الوحي على الرسول شيء باهر ، فالدين الإسلامي دين سهل  
بسيط ميسور لا حرج فيه ولا غموض ، وليس فيه ما ينفّر منه غير المسلم . على أن  
الإسلام لم يسلم عند المسلمين من أن يلصق به قاصرو العقول من الشوائب  
والإسرائيليات<sup>(١)</sup> ما ليس منه ، ولذلك حق القول بأن الإسلام محجوب بالمسلمين .

الإسلام ثالث الأديان الكبرى التي يتم بعضها بعضاً ، وهو وثيق الصلة باليهودية  
والنصرانية<sup>(٢)</sup> بشكلهما الصافي الأول ، فقد ورد به ذكر للأنبيا ومريم البتول  
والمسيح ، وبه إشارات عديدة إلى العقائد اليهودية ، كما شمل عدداً من قصص  
التوراة .

---

(١) الإسرائيليات غرافات ومبالغات دسها المنافقون من اليهود ( بنى إسرائيل ) - الذين أسلموا  
أو تظاهروا بالإسلام على الأصح - في الفقه والتاريخ ، وإذا كان علماء الإسلام قد أدركوا حقيقة  
هذه الإسرائيليات منذ القدم ، فقد خدع بها نفر من المسلمين وبالأخص الجبهة الذين تلاحم مثل هذه  
الحرافات حقولهم .

(٢) ورد في القرآن الكريم « ... ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم مسلمين ... » .

حاول البعض أن ينال من الإسلام بحجة أن في الإسلام نخبة من المبادئ أصلها من اليهودية أو المسيحية ، وكون الإسلام يشمل بعض المبادئ التي ترجع أصولها إلى التوراة أو الإنجيل حقيقة ليس هناك ما يدعو إلى إنكارها ، كما أنه ليس في هذه الحقيقة ما يحط من قدر الإسلام — وما جاء القرآن إلا مصداقاً لما بين يديه من التوراة والإنجيل — والدين التوحيدي الذي جاء به خاتم الأنبياء ، وعقيدة التوحيد التي يقول بها القرآن ليس فيها شيء مجهول في ديانات التوحيد الأخرى ، وقد نزل القرآن لإتمام ما لم يكن تاماً في الدين اليهودي والدين المسيحي لا لنقصهما ، لذلك كان من الطبيعي أن تمتد جنود بعض المبادئ التي جاء بها الإسلام إلى اليهودية والمسيحية . وإن كان مما لا ريب فيه أن القرآن حاج اليهود والنصارى حجاجاً قوياً في مواضع كثيرة ، وصحح لهم كثيراً من عقائدهم وسلوكهم ، التي كانوا يظنونها ديناً ، وأبان لهم عن وجه الحق فيها .

رسالة المصوم :

كانت رسالة الأديان السماوية إلى أن جاء الإسلام قاصرة على الدعوة إلى الأخلاق الفاضلة ، أما الإسلام فقد جاء على خلاف المؤلف . جاء نظاماً اجتماعياً ، لا مجرد دين لاهوتي ، جاء عبادة ودنيا ، دين وسياسة ، لذلك انفرد بين الأديان بهذه الميزة .

الدين الإسلامي شأنه شأن الأديان الأخرى التي جاءت بها الرسل ، يقوم أول ما يقوم على الاعتقاد والإيمان بالله ، وعلى ما يتبع هذا الاعتقاد من إيمان بأفعال الله ، وإيمان بالأنبياء والرسل الذين بعثهم لهداية عباده .

أقام الإسلام دعائم العدالة ، والعدل كما صوره الدين الإسلامي حق طبيعي للبشر جميعاً ، لا فرق في ذلك بين الأجناس المتباينة أو الأديان المختلفة ، ولا يتقيد بزمان أو مكان وتتساوى لديه تيجان الأباطرة بقلانس السوق . يضاف إلى عدالة الإسلام التسامح الديني الكبير الذي كان فريداً في نوعه ، فلم تعرف دولة الإسلام مذابح من نوع مذبحه سانت بارتلمي ، كذلك لم تكن دولة الإسلام تسمح بقيام فظائع كفظائع محاكم التفتيش ، أو معارك من النوع الذي صحب

حركات الإصلاح الديني في أوروبا<sup>(١)</sup> ، لذلك حق القول بأن التسامح وهو ما جاء به الدين المسيحي ، والذي هو أعظم ناموس للمحبة بين شعب وشعب ، هو ما يجب أن يتعلمه أهل الغرب من أهل الشرق .

كذلك رفع الإسلام شأن المرأة ، ووضعها في مكانة تليق بها ، كما منع وأد البنات ، وإذا كان الإسلام قد أبقي على عادتين قديمتين من عادات العرب ، وهما تعدد الزوجات والرق فإنه جعل للأولى حداً ولثانية شروطاً من حسن المعاملة ، فما خلق الله شيئاً أحب إليه من تحرير رقبة ولا حلل شيئاً أكره إليه من الطلاق .

« من الخطأ أن نظن أن ما جاء به الإسلام من تشريع كان هدفه الأوحى تنظيم الجانب الاجتماعي من حياة الأفراد ، وأنه قد اعتبر الجانب الفردي والروحي من حياته في مرتبة ثانوية ، إذ أن الأصول الأولى لحضارة الإسلام إنكارها الشديد على الشيوعية — مثلاً — ما أتت به من نظم نظرت فيها إلى الفرد على أنه عضو في جماعة ، وعلى أنها قد جردت حياة الفرد من كل خطر أو أثر في ذاتها مستقلة عن كيان المجتمع أو الجماعة . وبهذا كان الفرد في نظر الإسلام قطب الرمح في كل أصوله وتشريعاته<sup>(٢)</sup> . وما كان للإسلام أن يضع الفرد في غير هذا الموضوع ما دام الهدف الأسمى لكل دين وشرع أن يخلق في الفرد إدراكاً عقلياً سامقاً ، ونظرة خلقية متسامية بطوعان له القدرة على أن تستبين خير السبل ويهديانه صالحي العمل ، وبغير هذا الاهتمام بالجانب الروحي في الفرد وتربيته تفقد الأديان كل مبررات قيامها وبقائها ، ويصبح وهماً كل ما ترسمه للناس من غايات وأهداف فلا معنى للتقدم الروحي ، ما لم يتصل هذا بحياة أفراد البشر ويرتبط بها<sup>(٣)</sup> .

أما من الناحية السياسية فقد كان الشرع الإسلامي المنبع الأول للحكم الديمقراطي الحق ، إذ أن ديمقراطية أثينا كانت ذات طابع خاص يجعلها أقرب إلى

(١) إذا قيل أن هذا كان في العصور الوسطى فإلى القول بخصوص النطاق التي اقترفتها الجنس الأيوس الأوربي في القرنين التاسع عشر والعشرين في أواسط أفريقية وشمالها وفي الهند وغيرها من بلدان آسيا ، لم يقع هذا كله في القرون الوسطى ولا في الجاهلية الأوربية ، بل جرى في عصر التنوير والحضارة والحرية ، عصر عنجهية التليد الغربي .

(٢) ستقارن في موضوع آخر بين النظم المختلفة والنظام الإسلامي .

(٣) أصول حضارة الإسلام للمستشرق ليوبولدشيس ، ترجمة محمد محمد غالي .

النظام الأرستقراطي ، لأن الذين كانوا يسهمون في الحياة السياسية في المدن اليونانية القديمة كانوا إما أرقاء ينهضون بأعباء الحياة الاقتصادية أو أحراراً لم يصلوا إلى مرتبة المواطن ، وهكذا كانت ديمقراطية أثينا تمحصر مقاليد الحكم في أقلية محدودة ، وهكذا لم تنهض الحرية في الأمم القديمة كما قال - روسو - إلا على أكتاف العبودية .

حقيقة كان للكتب السماوية التي نزلت قبل القرآن نصيب متدرج في التمهيد للديمقراطية وذلك ، بالدعوة إلى الفضائل الخلقية اللازمة لإسعاد المجتمع البشري ، وقد كانت هذه الدعوة في ذاتها خير تمهيد للديمقراطية - أما الإسلام فقد جاء علاوة على ما سبق بدعوة صريحة إلى نظام ديمقراطي سليم ، هو نظام الشورى ، كما فرض الإسلام تلك المبادئ الأساسية التي في سبيلها انفجر بركان الثورة الفرنسية وهي مبادئ الحرية والأخاء والمساواة . هكذا قدس الإسلام الحرية وكفل المساواة وخطا بهما خطوات ، ووصل بهذه المبادئ إلى مكانة لم تبلغها الحضارة الحديثة <sup>(١)</sup> .

#### أسباب سرعة انتشار الإسلام :

يعتبر ظهور الإسلام وانتشاره السريع من الحوادث الفذة في تاريخ الإنسانية ، فقد انتشر الإسلام في بقاع الأرض بسرعة ، خلافاً للأديان الأخرى التي كان انتشارها بطيئاً إلى أن هب لها القدر عاهلاً انتحل الدين وعمل على نشره بما أوفى من قوة وجبروت ، فقد نصر النصرانية البطل قسطنطين ، وشد أزر البوذية أسوكا العظيم ، وأخذ يناصر المزدكية قياكسزوا الجبار ، أما الإسلام فقد نصره الله ، ونصر الله كبير ، حتى قيل بحق أن العرب فتحوا في ثمانين عاماً أكثر مما فتح الرومان في ثمانمائة عام . كذلك خفقت راية الإسلام عالية بعد قرنين من ظهوره من جبال البرانس إلى جبال الهمالايا ، ومن هضاب القارة الآسيوية إلى أواسط القارة الأفريقية .

---

(١) الدستور الإسلامي ، بحث للدكتور محمد عبد الله العرفي .

تعجب البعض كيف أمكن لأعراب منقسمين إلى عشائر، ويعوزهم الكثير من العتاد الحربى يزعمون فى وقت قصير جيوش الرومان التى تفوقتهم مراراً من حيث العدد والعدة ؟ وقال آخرون إن انتصارات العرب لم تكن نتيجة لقوتهم الذاتية ولا لحمتهم لنشر الدين الجديد ، بقدر ما كانت نتيجة لضعف خصومهم واختلاف كلمتهم .

والحقيقة أن هناك عاملين ساعدا على انتشار الدين الجديد وهما <sup>(١)</sup> :

( الأول ) وجد الإسلام فى كل مكان انجبه إليه أئماً استولى عليها انحمول ، وتفشت فيها البدع ، وانتشر بين ربوعها الظلم والعسف ، فنذ القرن السادس الميلادى كانت الفرق المسيحية ( الكنيسة ) فى الشرق الأوسط — المارونية ، والنسطورية ، والقبطية ، والحبشية ، واليعقوبية — تثبت أقدامها ، وأخذت الشقة تتسع بينها وبين الكنيسة العامة يوماً بعد يوم ، وما أشرف القرن الثامن الميلادى على الانتهاء حتى كانت الكنيسة العامة ممزقة الأوصال — وقام ستار حديدى بين الكنيسة البيزنطية أو الأرثوذكسية فى الشرق وبين الكنيسة الكاثوليكية فى الغرب ، واعتبرت كل كنيسة من لم يذهب مذهبا خارجاً عن الدين يجب اضطهادها وعقابه .

كذلك استبدل أئمة اللاهوت بديانة المسيح — وهى ديانة سمحة فى أصلها تدعو إلى عبادة الله وحده ، وما المسيح إلا كلمته ورسوله — عقائد عويصة ، فأصبح القوم فى الواقع إلا قليلهم مشركين يعبدون زمرة من الشهداء والقديسين والملائكة . هكذا استحوالت المسيحية النقية إلى عقائد تنكرها النصرانية الحقة ، بل كانت مسيحية بيزنطية مما لا يشرف المسيحيين ، بعيدة كل البعد عما جاء به عيسى بن مريم عليه السلام ، من إخماء وسلم ورحمة .

شعر الناس أن الحياة المسيحية فقدت مثلها الحقة ، فأخذ بعضهم يحاقد فى سبيل الإفلات من عالم لا يحتمل ، وامتألت صحارى مصر بطلاب العزلة الذين ييغون الوصول إلى الله .

(١) راجع من مشكلات الشرق الأوسط ، الدكتور أحمد عيد التناذر الجمال .

تبع الفساد فى العقيدة والفرقة فى الدين والاضطهاد للخارجين عن المذهب  
الرسمى ، الاخلال فى الأخلاق والفساد فى الإدارة ، والظلم فى المجتمع ، هذا  
الظلم الذى كان الفنى يستطيع تجنبه بفضل جاهه وماله .

لم تكن الحال فى فارس خير منها فى العالم المسيحى ، فقد كان ملك الفرس يقوم  
على رجل له كل الحقوق هو كسرى ، وعلى جماعة لهم من هذه الحقوق ما يسمح  
كسرى بمنحه ، وإذا كان حكم آل ساسان قد دام أربعة قرون فإنه كان قائماً  
على القهر والاستبداد ، لا على مبادئ العدل والحرية والمساواة والأخاء . أضف  
إلى ذلك أن فارس أخذت بالديانات الثنوية — فضلاً عن المجوسية — التى تجمع  
فرقها المختلفة على القول بالهين ، النور والظلمة ، أحدهما للخير والآخر للشر ،  
متعامين عن أنه ليس هناك إلا إله واحد<sup>(١)</sup> . وقد كان من هذه الفرق الضالة  
« المزدكية » التى كانت تدعو إلى الإباحية المطلقة ، إذ ذهب مؤسسها « مزدك »  
فى جرائته إلى أن « أحل النساء وأباح الأموال وجعل الناس شركة فيها كاشتراكهم  
فى الماء والنار والكلاء »<sup>(٢)</sup> .

ليت الأمر اقتصر على ذلك ، بل أن فريقاً من الذين ادعوا العلم بالدين اتخذوه  
صناعة ووسيلة لظلم العباد واسترقاق الناس ، لذلك كره الناس ذلك الدين فى الباطن  
كرهاً شديداً ومقتوه مقتاً عظيماً .

كان العالم إذن شرقيه وغريبه ، بحاجة إلى دين جديد ، ولولا هذه الحاجة  
الملحة ما نزل الوحي ليوحي إلى محمد رسول الله بهذا الدين الجديد وهو الإسلام ،  
فان ذلك الأمر وهو خرق لقوانين الطبيعة لا يكون إلا حين تدعو الحاجة العاجلة  
والضرورة المطلقة<sup>(٣)</sup> .

لذلك تقبلت الشعوب المختلفة الإسلام التى قبولاً حسناً ، إذ أنه أزال الفساد  
والخرافات . وكان ثورة على المجادلة الجوفاء فى العقيدة ، وحجة قوية ضد تمجيد  
الرهينة باعتبارها أساس التقوى ، كما منح الرقيق رجاء ، والإنسانية إخاء ، ووهب  
الناس إدراكاً بالحقائق الأساسية التى تقوم عليها الطبيعة البشرية .

(٣٠٢١) من بحث الدكتور محمد يوسف ، عن الإسلام حرية وإنسانية .



(الثاني) يرجع انتشار الإسلام الواسع كذلك إلى أنه ، لم يكتف بتنظيم العبادات كما كان الشأن في كثير من الأديان ، بل نظم الجانبيين الروحي والاجتماعي ، فنظم العلاقات والمعاملات والحقوق والواجبات بين أفراد الأسرة وأفراد الأمة ، وجعل هدفه الأول المجتمع وصلاحه ، حتى أن العبادات نفسها قد تكون وسائل هذا الإصلاح .

#### تقهقر الإسلام :

لم يدم لمعان الإسلام طويلاً ، إذ بدأ التقهقر يحل كل محل التقدم منذ القرن العاشر الميلادي ، وانتهت دولة العرب بتغلب الفرس عليهم عام ١٠٧١ ميلادية ، كما سقطت بغداد في أيدي المغول عام ١٢٥٨ م فاضمحلت القوة الإسلامية . ثم تولى الأتراك زعامة الأمة الإسلامية ، واستولوا على بيزنطة وبلاد البلقان والمجر وشمال أفريقية والشرق الأدنى ، وهكذا صار لهم من فارس إلى مراكش ، إلا أنهم بعد ما فشلوا أمام أسوار فيينا عام ١٦٨٣ تراجعوا القهقري . ولا أشرق عهد النهضة الحديثة على أوروبا ، لم يكتف الأوروبيون بدفع المسلمين عن بلدانهم ، بل أخذوا يفتحون بلاد الإسلام قطراً قطراً .

لم تخسر الدولة الإسلامية دياراً كانت تسودها فحسب ، بل الإسلام نفسه أصابته نكسة جعلته يتقهقر سريعاً ، وقد كان هذا الحدث مستغرباً ويدعو إلى التأمل . قيل أن تقهقر الإسلام عجل به أن المسلمين فقدوا القوة المادية والسيادة السياسية ، ولكن هذا القول لا يمثل في نظرنا إلا جزءاً يسيراً من الحقيقة ، إذ أن الأسباب الحقيقية لكل انحطاط تكون أسباباً داخلية قبل ما تكون أسباباً خارجية ، لذلك نعتقد أن السبب الحقيقي في تقهقر الإسلام يرجع إلى أن القوة الروحية الدافعة كانت قد خمدت ، واكتفى المسلمون بالتشدد فترة طويلة بالأعمال الحميدة العظيمة التي قام بها أسلافهم ، وانصرفوا إلى الخرافات والأباطيل ، ففقد إيمانهم قوته وصفاته ، وحلت الخرافة عندهم محل الدين ، والحمية الجاهلية محل العقيدة الصحيحة ، والحسد والكراهية محل الحب . هكذا لم يكن تأخر المسلمين بسبب الشريعة الإسلامية كما يدعى البعض ، بل بسبب الجهل بالشريعة .

« هكذا تخرجت الحال تخرجاً شديداً . فبينما الجهود العربية تتضائل والشعوب العربية تصبح فريسة للخرافات المتزايدة ، حتى فقد الأمل في إنقاذها ، اكتشفت الشعوب الغربية ( اللاتينية ) سراً من أسرار المعرفة ، ذلك السر الجديد هو العلم التجريبي الذي خلق في غضون بضعة قرون ثقافة جديدة ، بل أحدث ثورة في العالم كله ، في العالم الروحي وفي العالم المادى معاً . ولم يكن للشعوب التي تتكلم العربية نصيب من هذا التقدم ، إذ تقلمت الأمم الغربية بخطى واسعة جداً ، على حين وقف العرب . . . إن الإسلام ، وهو ينهض نهضته العظيمة رفع العرب إلى اللدونة ، أصبح محبوباً بالمسلمين في الحاوية » <sup>(١)</sup> .

#### طابع حضارة الإسلام :

لئن قامت الحضارات ونشأت رويداً رويداً من تراث الماضي ، بما حوى من ضروب الرأي وتيارات الفكر ، واستغرقت في تبلورها إلى شكلها الخاص وكيانها المحدد آماداً طويلة من الزمن ، فقد اتفردت حضارة الإسلام وحدها بانبعجائها إلى الحياة دون سابق عهد أو انتظار . وقد جمعت من فجر نشأتها المقومات الأساسية لحضارة شاملة . فقامت في مجتمع ، له نظراته الخاصة إلى الحياة ، وله نظامه التشريعي الكامل ، وله نهجه المحدد لعلاقات الأفراد بعضهم ببعض داخل هذا المجتمع . لم يكن قيامها ثمرة تقاليد زرع بها الماضي ولا وليد تيارات فكرية متوارثة ، ولكن هذه الحضارة كانت وليدة حدث تاريخي هو تنزيل القرآن الكريم ، وكان مردها إلى رجل فد في التاريخ هو محمد رسول الله . فلقد أدرك الذين آمنوا بالإسلام واتخذوه قاعدة حياتهم أن الدين الجديد يتطلب منهم هجرة بائدة إلى ما جاءهم به عما توارثوه من عقائد في الحياة وما ألفوه من مناهج السير فيها . فكان قبولهم لما جاء به — وهم أهل بادية — بداية حدث جديد في حياة البشر وتاريخهم ، إذ أنهم أدركوا أن الإسلام ، وقد جاء نظاماً شاملاً للحياة ، قد افتتح حقاً حضارة جديدة ، وما كان دوره ليقصر على التمهيد لغيره من الحضارات .

(١) الشرق الأوسط في مؤلفات الأمريكيين ، جميع مجلد خوروى ، ص ٤٤

لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن الإسلام قد قطع كل صلة بين حضارته وبين الماضي ، فذلك فهم لا يقبله العقل أو يستسيغه ، لأن كل كائن عضوي لا يمكن أن يوجد دون أسلاف وآباء . والحضارات في ذلك كائنات عضوية دون شك ، ولن ندهش إذن حين نرى أن ما جاء به الرسول — على ما هو عليه من جدة في النظر إلى الكون والحياة ومن استحداث نظام اجتماعي — يتضمن كثيراً مما جاءت به الأديان من قبله ، ولا سبيل إلى القول بأن حضارة الإسلام قد وصلت إلى تمام شكلها ونمائها دفعة واحدة ، لأنها لا بد أن تنمو وأن تتطور كما تنمو الكائنات الحية وكما تتطور ، لهذا كان من الطبيعي أن تتصل حضارة الإسلام خلال الزمن ببعض العناصر والمقومات الخارجة عنها ، والتي جاءت من حضارات أخرى .

ارتباط المجتمع الإسلامي بالشرعة الإسلامية وبعب ذلك :

هناك ألوان شتى من النظم عرقها البشرية ، منها نظام الرق ، ونظام الإقطاع ، والنظام الرأسمالي ، والنظام الاشتراكي ، والنظام الشيوعي ، فأى واحد من هذه النظم ، النظام الإسلامي ؟ الراجع أن النظام الإسلامي ليس واحداً من هذه النظم ، وإن كان هناك أحياناً بعض التشابه بين بعض أوضاعه ، وبين بعض أوضاع نظام أو أكثر من تلك النظم التي عرقها البشرية في تاريخها .

لعل السبب الأساسي في تفرد المجتمع الإسلامي بنظامه الخاص هو أنه مجتمع ، من صنع شريعة وجدت كاملة منذ نشأتها ، هذه الشريعة هي التي أوجدت المجتمع ، وأقامته على أسسه ، وفي ظل هذه الشريعة تم نمو الجماعة الإسلامية .

أما النظم الاجتماعية التي عرقها أوربا وغيرها من قارات العالم ، فقد نشأت نشوئاً ذاتياً وفق مقتضيات مختلفة ، وثمره للصراع الداخلي بين الطبقات ، مما كان له أثره في طبيعة القوانين التي سادت هذه المجتمعات ، كما كان لهذه العوامل أثرها كذلك على شكل الحكومات والأفكار الاجتماعية في هذه المجتمعات .

لذلك كانت الأحكام والقوانين التي تنطبق على نشأة النظم الاجتماعية المختلفة وتطورها غير منطبقة على المجتمع الإسلامي ، لاختلاف نشأته عن نشأة تلك النظم ، واختلاف القانون التي يحكم نموه وتطوره .

فالشرعية هي التي صنعت المجتمع الإسلامي وحددت له مبادئه ، وهي التي وجهته وطورته . وما تجدر ملاحظته أن مهمة التشريع <sup>(١)</sup> في المجتمع الإسلامي كانت دائماً مربوطة بأصل ثابت هو الشريعة الإسلامية ، ومع أن الفقه الإسلامي كان تلبية مستمرة لبروز الحاجات في المجتمع ، إلا أن نمو الفقه لم يكن طليقاً لأنه كان دائماً مقيداً بأصل ثابت هو الشريعة .

لذلك كانت الشريعة دائماً سياجاً واقياً للأحكام التي تسود المجتمع الإسلامي ، ولذلك ظل الطابع الأصيل للمجتمع الإسلامي واضحاً مميزاً — بينما كانت المجتمعات الأخرى في وسعها دائماً أن تنمو وفق المؤثرات الواقعية ، غير متقيدة بأصل ثابت ، لأن المسيحية مثلاً لم تكن يوماً ما نظاماً اجتماعياً ، وذلك لخلوها من الأحكام المنظمة للمجتمع وفق نظرية محددة .

هذه هي القاعدة على وجه الإجمال ، فإذا دلّ التتبع التاريخي للمجتمع الإسلامي على أن المجتمع كان ينحرف من حين إلى آخر عن قواعده الأساسية التي وضعها الشريعة الإسلامية ، متأثراً بمبادئ غريبة عليه أو منساقاً مع التطورات البشرية ، فإن ذلك كله لم يضعف من قوة القواعد الأساسية ، التي ظلت من القوة بحيث تشد إليها المجتمع الإسلامي شداً قوياً . وقطعه بطابع خاص وتحدد طريق نموه وتطوره ، وتجعل لهذا النمو والتطور تاريخاً خاصاً ، لا يتدرج تحت تاريخ التطور الاجتماعي في أوروبا .

#### السلطانة في المصوم :

الإسلام دين وشرع ، فقد وضع حدوداً ورسم حقوقاً ، وحكمة التشريع لا تكفل إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود ، وصون نظام الجماعة تلك القوة مركزة في النظام الإسلامي في السلطان أو الخليفة .

الخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم ، ولا هو مهبط الوحي ، ولا من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب والسنة ، نعم شرط فيه أن يكون مجتهداً ، بحيث يتيسر له أن يفهم من الكتاب والسنة ما يحتاج إليه من الأحكام .

(١) التشريع هو المظهر البارز لتطور المجتمع لأنه تلبية مستمرة لهذا التطور .

لا يجوز لصحيح النظر أن يخلط تخليفة عند المسلمين ، بما يسميه فلاسفة الغرب Theocratiques أى سلطان إلهي ، فإن ذلك عندهم هو الذى ينفرد بتلقى الشريعة عن الله ، وله حق الإثارة بالتشريع ، وله فى رقاب الناس حق الطاعة ، لا بالبيعة بل بمقتضى الإيمان .

كما تجدر ملاحظته أن تطور الفكر فى الغرب أدى إلى الفصل بين السلطة الدينية والسلطة المدنية ، فترك للكنيسة حق السيطرة على الاعتقاد والأعمال فيما هو من معاملة العبد لربه ، وحوّل السلطة المدنية حق التشريع فى معاملات الناس بعضهم لبعض ، وحق السيطرة على ما يحفظ نظامهم الاجتماعى ، وقد اعتبر ذلك منبأ للخير .

يرى بعض الشراح أن الإسلام يحتم قرن السلطين الدينية والمدنية فى شخص واحد ، وأن معنى ذلك أن السلطان هو مقر الدين وواضع أحكامه وينفذها ، والإيمان آلة فى يده يتصرف بها فى القلوب بالإخضاع ، وفى القول بالإقناع ، وما العقل والوجدان عنده إلا متاع ، وقد بنوا على ذلك أن المسلم مستعبد لسلطانة بدينه ، والواقع أن ذلك كله خطأ وبعد عن فهم معنى أصل من أصول الإسلام ، فليس فى الإسلام سلطة دينية ، سوى سلطة الموعظة الحسنة ، والدعوة إلى الخير . وهى سلطة خوفاً الله لأدنى المسلمين ، وإذا قيل أنه لم يكن للسلطان الدينى هذا الحق ، أفلا يكون للقباضى أو للمفتى أو لشيخ الإسلام ؟ الواقع أن الإسلام لم يجعل هؤلاء أدنى سلطة على العقائد وتقرير الأحكام ، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهى سلطة مدنية قررها الشرع الإسلامى ، ولا يسوغ لواحد فيهم أن يدعى حق السيطرة على إيمان أحد أو عبادته لربه <sup>(١)</sup> .

فما بين نظم المجتمع الاسودى والنظم الأخرى ، من التوامى المختلفة :

تقرر الدراسات الاجتماعية أن البشرية مرت فى أطوار متتابعة بالنظم الآتية :

الشيوعية الأولى ، فنظام الرق ، فنظام الإقطاع ، فالنظام الرأسمالى ، فالنظام الاشتراكى .

(١) راجع الإسلام والنصرانية ، الشيخ محمد عبد ، ص ٥٨ وما ينطفا .

أما الشيوعية الأولى ، فهي مجرد فرض لا دليل عليه . فرض يقوم على تصور مرحلة في تاريخ الإنسان ، خرج فيها من حالة الحيوانية ، وعاش أفراد الجماعة عيشة شيوعية كاملة يشتركون في الملكية وفي الجهد الذى يبذلونه ، وفى التمتع بشمرة هذا الجهد المشترك ، واستمرت هذه الشيوعية الكاملة مدة اعتماد الإنسان فى معاشه على الصيد ، وانتهت هذه الشيوعية عندما عرف الإنسان الأول الزراعة واستتناس الحيوان ورعى الماشية ، التى أخذت قطعانها تزايد وتحتاج إلى من يرعاهما . وهنا عدلت القبايل عن تقاليدھا فى قتل الأسمى واستخدمتهم رقيقاً لرعى الماشية ، وبذلك ظهر عهد الرق .

عهد الرق هو العهد التاريخى الذى نملك وسائل إثباته التاريخية . فى ذلك العهد كان سكان الإمبراطورية الرومانية يتكونون من طبقتين : طبقة الأحرار ، وطبقة العبيد ، وتؤلف نحو ثلاثة أرباع الإمبراطورية .

« كانوا يعاملون معاملة طابعها القسوة ، فهم يعملون نهائياً فى الإقطاعيات ، فاذا جن الليل كبلوا بالسلاسل ، وألقي بهم فى الكهوف التى يقضون فيها الليل ، ويقوم عليهم حراس أشداء غلاظ القلوب ، وكانت العقوبات التى توقع عليهم تتراوح بين الجلد والصلب . وهذا خلاف استخدامهم كوسيلة لتسليط السادة الأحرار ، وذلك باقامة المبارزات الوحشية ، أو مجملهم على مقاتلة الأسود . وكان ذلك كله يجرى فى حفلات يقبل عليها الأحرار فى شغف » <sup>(١)</sup> .

ثم زال عهد الرق تدريجياً وحل محله نظام الإقطاع ، بعدما تعددت ثورات العبيد على سوء المعاملة ، وقل إنتاجهم فى الحقول .

« نظام الإقطاع عبارة عن أسلوب من الإنتاج ، الصفة المميزة له هى التبعية الدائمة Serfdom ويرفونه بأنه نظام فى ظله يلتزم المنتج المباشر نحو سيده أو مولاه بأداء مطالب اقتصادية معينة . سواء أكانت تلك المطالب تؤدى على هيئة خدمات يقوم بها ، أم على شكل مدفوعات ( أو استحقاقات ) يؤديها نقداً أو عيناً . ولتوضيح ذلك نقول : إن المجتمع الإقطاعى كان ينقسم إلى طبقتين : الأولى وتشمل

(١) من كتاب النظام الاشتراكى ، للدكتور راشد البراوى .

ملاك الأعبادات الإقطاعية . والثانية وتتكون من المزارعين على اختلاف مراتبهم ففهم الفلاحون والعمال الزراعيون والعبيد . وإن كان عدد الأخيرين ظل يتناقص باطراد وبسرعة . فهؤلاء الفلاحون — أى المنتجون المباشرون — لهم الحق في حيازة مساحة من الأرض يعتمدون عليها بوسائلهم في كسب معاشهم ، وإنتاج ما يلزمهم من أسباب العيش ، كما يمارسون في بيوتهم الصناعات البسيطة التي تتصل بالزراعة ، ولكنهما مقابل ذلك يلتزمون بأمور عدة ، مثل الخدمة الأسبوعية في أرض الشريف مع آلانهم وواشيئهم ، والخدمة الإضافية في المواسم الزراعية ، وتقديم الهدايا في الأعياد والمناسبات الخاصة . وعليهم كذلك أن يطحنوا غلالهم في المطاحن التي يقيمها الشريف ، وأن يعصروا كرومهم في معصرته . وكان الشريف يمارس أمور الحكم والقضاء ، أى أنه يشرف على تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية بالنسبة إلى أهل منطقته ، كما أن المفروض فيه أنه مسئول عن حماية هؤلاء الفلاحين ، ودفع العدوان عنهم . ومن هنا نجد أنفسنا أمام تبادل في الالتزامات <sup>(١)</sup> .

من ذلك يتضح أن خليط من نظام الرق ونظام الإقطاع كان يسود الدولة الرومانية عند ما أشرق فجر الإسلام ، أما الجزيرة العربية فقد كانت وقتئذ خليط من نظام البداوة الأولى ونظام الرق ، ولم تكن قد عرفت بعد شيئاً من نظام الإقطاع . في مثل هذا الجو وجدت المبادئ التي تحكم المجتمع الإسلامى .

لما كان النظام الاجتماعى الإسلامى من صنع الشريعة الإسلامية ، وليس من صنع العوامل التاريخية والاقتصادية كما هو الشأن في النظم الأخرى — والتي يتحدث عنها الماركسيون كما لو كانت نظماً عالمية ، ويعطونها صفة الجبر التي لا فكاك منها — لذلك نعتقد أن نظرية التطور التاريخى للنظم الاجتماعية على الترتيب الذى تفرضه الماركسية ، لا ينطبق إطلاقاً على المجتمع الإسلامى .

فهذه الإقطاع بخصائصه المعروفة فلم يكن له وجود في المجتمع الإسلامى ، حقاً وجدت ملكيات كبيرة في الوطن الإسلامى نتيجة لسبب أو لآخر . وبالرغم من وجود الملكيات الكبيرة في بعض الأحيان فلم يقع في المجتمع الإسلامى أن كانت

(١) من كتاب النظام الاشتراكى ، الدكتور راشد البراوى .

علاقات الإنتاج أو حقوق الملاك على النحو الذى سار عليه نظام الإقطاع فى أوروبا .  
من هذا كله يمكن الجزم بأن المجتمع الإسلامى لم يمر بهذا العهد إطلاقاً .

كذلك الحال بالنسبة لعهد الرق فنجد ساد الإسلام ، المجتمع الإسلامى لم يعد للرق خصائصه التى عرف بها فى المجتمع الغربى ، إذ حددته الأحكام الإسلامية بتقرير مبدأ التكافل الاجتماعى ، إذ من خصائص مبدأ التكافل الاجتماعى التسوية بين الأفراد فى الحقوق ، ومن مقومات هذا المبدأ الاجتماعى إزالة الحواجز بين السادة وبين العبيد .

من ذلك كله يمكن القول أن عهد الرق وعهد الإقطاع ، لم يكونا أبداً أحد الأطوار التاريخية التى مر بها المجتمع الإسلامى .

عرفت المجتمعات الغربية بعد نظام الإقطاع النظام الرأسمالى ، عرفته يوم بدأت بلور الحرب الصليبية ، ذلك لأن قوى إنتاجية جديدة ظهرت وصارت أصبغ لتقدم الجماعة . هذه القوى الإنتاجية الجديدة ما كانت لتستطيع أن تجمد مجال نشاطها وعملها واسعاً أو على الأقل ممكناً طالما استمرت العلاقات الاقتصادية قائمة من نواحيها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على النحو السابق .

حيأت الحروب الصليبية الفرصة أمام أوروبا للاتصال التجارى مع الشرق وخلقت فرصاً واسعة أمام مدن جنوب أوروبا ، هذا النشاط التجارى كان عاملاً حاسماً فى ازدياد القوة الاقتصادية للمدن التجارية وبالتالي أهلها : أى الطبقة البرجوازية . ولم يقف السبب فى ازدياد ثرائهم عند حد التجارة الخارجية ، بل إنهم كانوا يستغلون حاجة أمراء الإقطاع إلى الأموال ليسدوا بها نفقات حروبهم وحياتهم الخاصة ، فيقرضونهم مقابل فوائد باهظة .

أهم من هذا كله أن هذه المدن استطاعت أن تشتري حريتها من الأمراء الإقطاعيين سواء كان الأخيرون من العلمانيين أو من رجال الدين . وأكثر من هذا فقد نشطت الحرف ، وتنوعت منتجاتها عن ذى قبل ، وبهذا صارت الصناعة البدوية مصدراً — وإن كانت أقل أهمية وخطراً من التجارة — لتجميع الأموال ،



وبالتالى لزيادة. نفوذ الطبقة الرجوازية . وهى الطبقة التى كان لها الأثر الفعال فى العمل على هدم النظام الإقطاعى <sup>(١)</sup> .

هذا فيما يختص بالمجتمع الغربى ، أما فيما يختص بالمجتمع الإسلامى ، فلم يكن مولد النظام الرأسمالى فى أوروبا أثر على خط سير المجتمع الإسلامى ، ولا الأسس التشريعية والنظم الاقتصادية التى تضمنتها الشريعة قبل مولد النظام الرأسمالى فى أوروبا بحوالى ثمانية قرون .

إذا كانت توجد مشابهات بين بعض النظم الإسلامية وبعض خصائص النظام الرأسمالى كحق الملكية الفردية وحق الاستئثار الفردى وحق الإرث فان هذه الأمور لم يقتبسها المجتمع الإسلامى من النظام الرأسمالى الغربى ، إذ تضمنتها الشريعة الإسلامية قبل مولد النظام الرأسمالى .

على كل فإن الملكية الفردية والاستئثار الشخصى والإرث وما إليها ، تقوم فى الإسلام على أسس أخرى غير الأسس التى تقوم عليها فى النظام الرأسمالى ، فثلا الملكية الفردية ليست سوى وظيفة اجتماعية فى النظام الإسلامى ، وليست مطلقة من كل قيد ، كما أن حق الجماعة فيها ثابت .

هذه المشابهات الظاهرية الجزئية ، التى توجد بين النظام الإسلامى والنظام الرأسمالى ، يوجد مثلها أو أكثر منها بينه وبين النظام الاشتراكى والنظام الشيوعى ، وهذا وحده كاف للدلالة على أن النظام الاجتماعى فى الإسلام ليس واحداً من هذه النظم ، لوجود بعض خصائص متفرقة فيها مجتمعة فيه ، وذلك فرق أنه سابق عليها .

على كل فسنذكر فيما يلى بعض الموازنات الموضوعية بين النظام الإسلامى والنظام الاشتراكى ثم بينه وبين النظام الشيوعى بصفة إجمالية .

لقد عجز النظام الرأسمالى عن مجارة التطور الاجتماعى فى أوروبا « لقد كان دعاة النظام الرأسمالى — وبخاصة فى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر — يعلنون على أنه يقوم على مبدأ المنافسة الحرة ، وهى منافسة تنسجم فيها مصالح الأفراد والجماعات .

---

(١) من كتاب النظام الاشتراكى ، الدكتور راشد البراوى .

أخذ النظام الرأسمالى يسير فى طريق تطوره ، وإذا بهذه المنافسة يتضاءل شأنها تدريجياً ، وإذا بالحياة الاقتصادية قد أصبح طابعها الاحتكار - وهو نقىض المنافسة - أما ذلك الانسجام الذى تحدث عنه الكتاب فقد وضع مكانه التعارض بين المصالح ، وارتفعت الأصوات تندد بهذه الظاهرة . الأمر الذى حمل الدول على التدخل وقامت منازعات وحروب كانت مظهراً للتطور الرأسمالى الاحتكارى <sup>(١)</sup> .

فهذه الأسباب انجذبت بريطانيا مثلاً إلى الاشتراكية ، كما انجذبت روسيا إلى الماركسية - وعلى كل فكل ما تضمنته الشيوعية من مبادئ إنما جاء وليداً لتطورات تاريخية ، أما المبادئ التى جاءت فى النظام الإسلامى فى هذا الاتجاه فهى ذاتية أصيلة تضمنتها الشريعة الإسلامية يوم وجدت ، أى أنها كانت قوة دافعة للتطور الاجتماعى لا نتيجة تبعية له .

إن الاشتراكية قد تلتقى مع الإسلام فى نقط كثيرة ، فى الجانب الاقتصادى تلتقى معه مثلاً فى محاولة ضمان حد أدنى لائق للأفراد من حيث العمل الخ . . . وتوفيره لم يوصفه حقاً من حقوقهم الأساسية - كذلك تلتقى معه فى أنها لا تدعو إلى القضاء المطلق على الملكية الفردية ، وفى التقريب بين مختلف طوائف المجتمع .

أما النظام الشيوعى فتصطدم فكرته بفكرة الإسلام من أساسها . ومع أن الشيوعية قد تلتقى بالإسلام فى عمارته للطغيان الرأسمالى ، وفى توفير الضروريات لكل فرد ، وفى أصل ملكية الجماعة للمال . . . إلا أن التصادم بين طبيعتها وطبيعة الإسلام كلى وعنيف وعميق .

النظام الشيوعى يقوم على النظرية القائلة بأن وسائل الإنتاج كلها مشتركة بين المجتمع ، ولا حق للأفراد بصفاتهم الفردية أن يملكوها ويتصرفوا فيها حسب رغائبهم ويتمتعوا بها وحدهم . والأفراد لا يتألون إلا مكافأة على ما يقومون به من خدمات لمصالح المجتمع المشتركة . . . إن المجتمع يهيء لهم مرافق الحياة وهم يقومون بأعمالهم مقابلها .

هذه النظرية تنظم الاقتصاد بأسلوب يخالف أسلوب النظام الرأسمالى اختلافاً أساسياً . هذا النظام الاقتصادى لا وجود فيه للملكية الشخصية ، فضلاً عن

(١) من كتاب النظام الاشتراكى ، الدكتور راشد البراوى .

أنه ليس لأحد أن يجمع المال ثم يوظفه بنفسه فيما شاء من وجوه الإنتاج والاستثمار . هذا الاختلاف بين النظام الرأسمالى والشيوعى فى النظرية والمبادئ قد أحدث بينهما الاختلاف فى مناهجهما ، فلا يمكن أن يسير دولاب النظام الرأسمالى فى عمله بدون المصارف وشركات المساهمة ، وما إليها من الدوائر المالية الأخرى . لكن وضعية النظام الشيوعى وشتونه الاقتصادية ، لا مجال فيها لمثل هذه الدوائر ولا حاجة إليها .

فالرأسمالية والشيوعية على طرفى نقيض ، فالرأسمالية إن كانت تمنح الأفراد حريتهم الشخصية وحقوقهم القطرية ، ليس فى مبادئها ونظرياتها شيء يعث الأفراد على القيام بخدمة مصالح المجتمع المشتركة ويجبرهم على ذلك عند الحاجة لإجباراً ، بل هى تنشئ فيهم عقلية تحب إليهم ذواتهم وتحملهم على محاربة مصالح المجتمع فى سبيل مصالحهم الشخصية ، حتى يختل التوازن فى توزيع الثراء بين الأفراد ، قترى فى جانب أقلية ضئيلة ممن سعد حظهم قد أصبحوا من الممولين أصحاب الملايين ، ويضعون أيديهم على موارد ثروة الجماعة كلها ، وهم لا يزالون يجذبون إلى أنفسهم ثروتها بفضل قوة ما عندهم من الأموال الطائلة والثروات المدخرة . وبالجانب الآخر نرى الجمهور ، وعامة أفراد المجتمع لا تنفك حالتهم الاقتصادية تضمحل يوماً فيوماً ، حتى لا يبقى لهم من نصيب فى توزيع الثروة إلا قليلاً . لا ريب أن أموال الممولين الوافرة كثيراً ما تحدث بمظاهرها الخلابنة تألقاً فى مضمار التمدن والحضارة يعجب الأنظار ويأخذ الأبواب فى بده الأمر . ولكن لا يكون من عاقبة توزيع الثروة غير المتزن إلا اختلال العالم الاقتصادى .

تريد الشيوعية أن تعالج هذا الداء ، ولكنها تختار لغاية صحيحة ، طريقاً ليس من الصحة فى شيء . غايتها أن تقيم القسط والتوازن فى توزيع الثروة — ولا ريب أن هذه غاية صحيحة — ولكنها تختار إليها طريقاً ليس فى حقيقة الأمر إلا محاربة للقطرة الإنسانية ، فحرمان الأفراد من الملكية الشخصية ، وجعلهم خداماً عاملين للمجتمع ، لا يقف ضرره عند القضاء على الاقتصاد فحسب ، بل هو مبيد — على نطاق أوسع — لحياة الإنسان المدنية قاطبة ، فانه يزهد فى شئون الإنسان

الاقتصادية وأوضاعه المدنية روحها وقوتها الحقيقية الباعثة على الجهد والاجتهاد . وذلك أن الذي يبعث الفرد على استنفاد قوته في السعي والجهد في مضمار التقدم والاقتصاد ، إن هو في الحقيقة إلا مصلحة الشخصية . إن هذه أثره فطرية أودعتها الطبيعة في الإنسان ، وما في وسع فلسفة من الفلسفات أن تنزعها من سويداء قلبه وأعماق فكره . وبصرف النظر عن الشذاذ Abnormals نجد أنه لا يبذل ولا يستطيع أن يبذل رجل من عامة الرجال قواه العقلية والفكرية واليدوية كلها إلا في عمل يجد من نفسه ميلا إليه ورغبة فيه لمصلحته الذاتية ، أو ما يعود على ذاته أو لمصالحه بشيء من النفع ، فإن فقد من نفسه هذه الرغبة ، وعلم أنه مهما استنفد من جهوده لا يحصل على شيء فوق ما حدد له من المنافع والفوائد ، اضمحلت قواه الفكرية والعملية ولم يشتغل بعمله ، إلا كما يشتغل الأجير الذي لا تكون له رغبة في عمله إلا بقدر ما يجعل له من أجره .

أما وجه نظر الإسلام الاقتصادية فتتلخص في أن هناك ارتباط شديد بين مصلحة الفرد الشخصية ، ومصلحة الأفراد الجماعية ، فمن الواجب أن يكون بينهما الموافقة والمعاونة دون المزاخمة والمصارعة . فإن كان الفرد يجذب إلى نفسه ثروة الجماعة ، عاملا على ما يخالف المصلحة العامة ، ولا يراعى عند ادخارها وإنفاقها إلا مصلحة الذاتية ، لا يقف ضرره عند مصلحة الجماعة فحسب ، بل لا بد أن تعود على نفسه مضاره ومغباته في آخر الأمر . وكذلك إن كان نظام الجماعة يضيع مصلحة الأفراد في سبيل المصلحة العامة ، فالضرر في ذلك ليس قاصراً على الأفراد وحدهم ، بل على الجماعة أيضاً في آخر الأمر . ففي رفاة الأفراد رفاة الجماعة ، وفي رفاة الجماعة رفاة الأفراد . ورفاة الأفراد بالجماعة معاً — هي في أن يكون هناك تناسب متزن سليم ، يجتهد الفرد لمصلحته الذاتية من غير أن يضار من جراء اجتهد أحد غيره ، ويكسب كل ما يقدر على كسبه بشرط أن يكون فيما يكسب حق لغيره ، وهو ينفع الآخرين وينتفع بهم ، ولا يكتفي للمحافظة على توزيع المنافع وتداول الثروة أن ينشأ في داخل الأفراد طائفة من الأوصاف الخلقية ، بل لا بد لذلك في الوقت نفسه أن يكون نظام الجماعة منظماً لاكتساب المال واستهلاكه تنظيماً صحيحاً ، لا يجعل تحته أن يكسب الفرد ثروته بطرق تجر إلى

غيره الضرر، أو تبقى الثروة المكتسبة بالطرق المشروعة متجمعة في موضع من المواضع بل لا يد من تداولها بين مختلف الأفراد .

إن النظام الاقتصادي الذى يقام بنائه على هذه النظرية ليس من غايته أن تصبح طائفة من الأفراد متمولين أصحاب الملايين ، ويتألم غيرهم ولا يجحدوا حتى ما يكون به على حياتهم . وكذلك لا يريد هذا النظام أن يتمول أحد من الأفراد ، ولا يقول يجعل الأفراد جميعاً قسراً وقهراً ، في حالة مستوية واحدة على الرغم مما فطروا عليه من التفاوت ، بل هو يريد بين هذا الإفراط ، وذاك التقريط ، أن تستوفى الحاجات الاقتصادية لأفراد الجماعة أجمعين . والحق أنه إذا حاول كل فرد اكتساب المال في ضمن حدوده الفطرية ، وبدون أن يجرى إليه غيره شيئاً من الضرر ، ثم راعى الاقتصاد والتكافل في إنفاقه ، لا يمكن أن ينشأ في المجتمع ذلك الاختلال الاقتصادي الذى يوجد اليوم في نظام الرأسمالية <sup>(١)</sup> .

من هذا كله نخرج من بحثنا هذا أن النظام الذى ساد المجتمع الإسلامى ، ليس هو الرق أو الإقطاع ، كما أنه ليس النظام الرأسمالى أو الاشتراكى ، أو الشيوعى ، بل هو نظام من نوع خاص .

---

(١) من بحث السيد أبو الأعلى الموددى ، عن الفرق بين النظام الإسلامى والرأسمالية والشيوعية .



## الفصل الثالث

فلسفة العصور القديمة والوسطى  
وأثرها في تطور الفكر الحديث

---

بشمل ما يأتي :

تمهيد .

المبحث الأول : العصر القديم .

المبحث الثاني : العصور الوسطى .

المبحث الثالث : الفلسفة العربية .





## تمهيد

إن الفكر الإنساني من حيث تطوره وتاريخه ، من أدق الموضوعات وأكثرها أهمية ، فالحروب والثورات ، والتاريخ السياسي والاقتصادي ، وسائر جوانب التاريخ الإنساني على اختلافها وتعددتها تتأثر كلها إلى حد كبير أو صغير بتاريخنا الفكري . ذلك التاريخ الذي نقل الإنسان خلال الأجيال والقرون من حالته البدائية البسيطة التي كان عليها في المجتمع القطري الأول ، إلى حالته المركبة الحاضرة ، والذي جعل منه القوة التي تسيطر على الوجود ، وتنشئ في كل حقبة جديداً .

إن الإنسان اليوم يواجه كل يوم صوراً جديدة ، فقد تعدلت أوضاع الحياة من حولنا ، فقد أدى مثلاً الانتقال من الزراعة إلى الصناعة ، ومن القرية إلى المدينة ، إلى رفع شأن العلم وإلحط نوعاً من منزلة الفن ، وأقل نجم الملكية والأرستقراطية ، وانتشرت النظم الديمقراطية كما أنهارت النظم الرأسمالية على قول الكثيرين ، وقامت على أنقاضها النظم الاشتراكية بصورها المختلفة ، كما تحررت المرأة ، وحلت النزعة الأبيقورية في بعض بقاع العالم محل نزعة التزمت ، كذلك تقلت موازين الحياة المثيرة ، وخفت موازين حياة الملوء والرضا .

إن هذا التغير المستمر في حياتنا نتيجة تطور الفكر الإنساني ، وكل تغير مستقبل سيكون هو الآخر نتيجة تطور جديد . إن الفكر البشري ، على اختلاف ضروبه ، لا يمكن فصل حاضره عن ماضيه . ففكر العصر الحديث وفلاسفته ، إنما يعرضون ثمرة الفكر البشري مجتمعاً كوحدة متماسكة منذ بدء البشرية التي نعرفها ، بل ولأي لا نعرفها ، ذلك لأن أقدم ما نعرفه من الجماعات البشرية التي ساهمت في الفكر الإنساني ، إنما تأثرت حتماً بفكر من سبقها أو عاصرها من الجماعات التي لم نعرفها بعد .

الفكر السياسي ، نوع من الفكر الإنساني ، غير أنه يفوق كل ضروب الفكر الإنساني ، وذلك لاعتبارات كثيرة ، منها عراقة هذا الضرب من الفكر ، بل قبل

أنه أسبق صور الفكر جميعاً ، فحيثما تعدد الناس في مجتمع ، كان حتماً أن يتأمر أحدهم ، أن يؤمره عليهم . بل ربما كانت هذه الخطوة الفطرية أسبق من تفكير الجماعات الفطرية في الآلهة ، أو أنها على الأقل كانت الخطوة التالية للرسالات الدينية الأولى ، ولربما كان هذا هو السبب في تأليه الملوك والحكام قديماً ، وما تناقلته الأجيال المتعاقبة عن نظرية التفويض الإلهي ، كأساس لسلطة الملوك والحاكمين .

إن الفكر السياسي أكثر أنواع الفكر الإنساني نسبية ، بسبب اتصاله الوثيق بكيان الفرد وحياته وحقوقه العامة . « فلا شك في أن الناس إذ خلقوا متفاوتين في القوة بمختلف صورها ، وإذا فرضت عليهم الحياة الفطرية الأولى حكم الأقوياء الجامح ، لم يكن ليشغل بالهم تنظيم العلاقات الجارية فيما بينهم بقدر ما شغلهم التفكير في علاقتهم بالأقوياء المتسلطين عليهم وعلى أراقتهم وحرمانهم . وبخاصة إذا لاحظنا أن ذلك النوع من الحكم لم يعرف بالطبع حدوداً يلتزمها ، أو قواعد يرعها . بذلك لم يكن الفكر السياسي أعرق صور الفكر الإنساني فحسب ، بل كان كذلك أكثرها غوراً في مشاعر الناس ، وأغناها نصيباً من عناية واهتمام الجماعات الشعبية المتعاقبة ، ومن ثم زادت مادته ، وتكاثرت نظرياته ، وتضاعفت لكل ذلك اعتباريته » <sup>(١)</sup> .

إن الفكر السياسي يتأثر كذلك بمؤثرات ليس لها مثيل في أي نوع من أنواع الفكر الإنساني ، إذ أن الحاكمين وخصوصاً في العصور السالفة كان لهم أثر كبير في اتجاهات الفكر السياسي فالحاكم بسيفه وذهبه ، وعده ووعيده ، قد خلق في مجال الفكر السياسي قديماً تيارات متنوعة وليس « هويز » المثل الوحيد لدعاة الفكر السياسي الملكي ، ولم يكن سقراط أول أو آخر ضحايا الرأي الحر والتفكير الطليق .

والآن وقد تبينا أهمية الموضوع ، فلنبدأ القصة من أولها ، ولنرجع خطوات إلى الوراء ، حتى نقيّن تطور الفكر الإنساني منذ بدايته .

(١) من مقدمة الدكتور عثمان خليل عثمان ، لترجمة كتاب تطور الفكر السياسي ، لجورج سيابن ،

# المبحث الأول

## العصر القديم

مقدمة - الفلسفة الشرقية - الفلسفة اليونانية - سقراط - أفلاطون -  
أرسطو.

مقدمة :

كان للفلسفة في العصور القديمة مركزان هما :

( أ ) مركز قديم جداً وجد في آسيا ، ودعيت حركته بالفلسفة الشرقية .

( ب ) مركز ثان ولو أنه قديم ، غير أنه أحدث من الأول . وقد وجد هذا المركز أولاً في المستعمرات اليونانية في آسيا الصغرى وإيطاليا ، وكان ذلك حوالي ٦٠٠ ق. م. ثم حلت أثينا محل آسيا الصغرى ، وظلت هذه المدينة مركزاً للثقافة والفلسفة حتى بدء الميلاد المسيحي ، ثم انتقل مركز هذه الثقافة إلى مدينة الإسكندرية ، وظل الحال كذلك لحين سقوط الإمبراطورية الغريبة ، ودعيت هذه الحركة بالفلسفة اليونانية .

وفيما يلي بيان على قدر من الإيجاز لكل من هاتين الفلسفتين :

### ( أ ) الفلسفة الشرقية :

قبل أن تظهر فلسفة الإغريق في الوجود ، شاهدت القارة الآسيوية تكوين كثيراً من المبادئ الفلسفية ونموها ، واتخذت مسرحاً لها أرض الفراعنة ، وبلاد فارس والهند والصين<sup>(١)</sup> . فقديماً ظهرت في بلاد الشرق طوائف من الحكماء

(١) يحلو لكثير من المفكرين أن يجعلوا بداية الفكر الإنساني فلسفة اليونان القديمة باعتبارها أول صورة للتفكير الإنساني المنظم ، رغم أن الفلسفة الشرقية السابقة في الظهور على فلسفة اليونان كانت =

والفلاسفة ، عاجلوا موضوعات خطيرة لا تقل شأناً عما عاجله فلاسفة اليونان ،  
ففى مصر الفرعونية وجدت فلسفات على جانب كبير من الرقى ، كما عرف القراعة  
نظم الحكم ، وسنوا من التشريعات المختلفة (سياسية واقتصادية واجتماعية ) ما أعانتهم  
على الاحتفاظ بأعباء الحكم أجيالاً وقروناً طويلة<sup>(١)</sup>

وفى الهند القديمة صوراً مختلفة من العقائد والأديان التى أضفت على العادات  
والثقائيل وأساليب التفكير والعمل ألواناً متنوعة تلائم هذه النزعات والعقائد وذلك  
وأثر هذه الحالة واضحاً فى النظم السياسية والاجتماعية والإدارية .

وفى الصين عاجلت طوائف من الفلاسفة وأهل الحكمة عدداً لا يحصر من  
مشكلات السياسة والاجتماع والأخلاق ، وكانوا فى تفكيرهم واقعين حتى قبل  
بحق أن حكماء الصين وصلوا إلى أرقى ما وصلت إليه الفلسفة الإنسانية حتى  
عصرهم<sup>(٢)</sup> .

أما القرس ، فقد كانت فلسفتها تقوم على ملهـب زوراستر الفيلسفى، الذى  
يدور حول أثينية الوجود . ما هو هذا الوجود ؟ عندهم هو مزيج من عنصرين  
الخير والشر — الفكر والمادة ، الصواب والخطأ ، النور والظلام الخ . . . . . وهذان  
العنصران المتناقضان موجودان منذ الأزل ، والحياة معركة غايتها انتشار الخير على

---

— على جانب عظيم من الأهمية ، فهناك من الأفكار والنظريات التى ردها فلاسفة اليونان وبغيرهم فيما بعد ،  
تتمت أصولها وجلوها إلى الشرق القديم ، مما يوسى بأن بلاد الشرق كانت التربة الأصلية التى نشأت  
فيها بلور الفلسفة ، ثم انتقلت إلى بلاد الإغريق حيث تمهدها المفكرون وأهل الرأى بالرعاية فنمت  
وأقيمت .

(١) لم تقف عل فلسفة مصر الفرعونية كاملة نظراً لأن الكهنة كانوا يتكتمون عقيدتهم غير أنه من  
المحقق أن قدامى المصريين عرفوا نظام المدنية باعتبارها « وحدة سياسية » قبل أن يعرفه اليونان .

وقد كان المصريين القدماء نظرية خاصة بالطبقات التى شغلت قدراً كبيراً . من تفكيرهم فنجدهم  
يعرفون طبقتين فى المجتمع : طبقة قديمة تشمل فرعون ونسله وكهنته ، وطبقة أرضية وهى طبقة عامة الشعب  
وتشمل التجار والزراع والجنـد . . . الخ .

(٢) راجع علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الأول « تاريخ التفكير الإجماعى وتطوره » للدكتور  
مصطفى الحشاش ، طبعة ثانية ، ص ٨ و ٩ .

الشر. وهكذا كان لفارص القديمة فلسفة فريدة في بابها ، ولكنها على كل حال فلسفة ظلت مدة طويلة تسيطر على هذه البلاد .

#### (ب) الفلسفة اليونانية :

الفلسفة بمعناها الحق في نظر البعض تبدأ من أواخر القرن السابع ، ولئن تناول بالبحث المدارس المختلفة الخاصة بهذه الفلسفة ، بل سنقتصر كلامنا على فلاسفة ثلاثة قدماء ، كان لهم أكبر الأثر في تطور الفكر الإنساني ، وهم سقراط ، وأفلاطون ، وأرسطوطاليس .

#### ١ — سقراط (Socrate) (٤٧٠ / ٤٠٠ ق . م) :

##### حياته :

ولد في مدينة أثينا ، وقد اشتغل في صباه نقاشاً ثم تعلق بالفلسفة ، وتعمق فيها ، ثم شرع في تدريسها في محلات أثينا العمومية وبساتينها ، وقد ألف شبان أثينا وقتئذ حوله ، منجذبين إليه بطيبة سيرته وفصاحة بيانه .

انتخب عضواً في مجلس الشيوخ ، وانفرد بالدفاع عن القواد العشرة الأثينيين الذين حاربوا في أرجينوز . وقيل عنه وقتئذ ، أنه أعظم الرجال حكمة وعقلاً ، بل قيل أنه هو نفسه كان يعتقد أن صوتاً خفياً يرشده في جميع ظروف الحياة الخطيرة .

ظن في وقت ما أن سقراط من جماعة السفستائيين (المغالطين) مع أنه كان في الواقع من ألد أعدائهم .

ولا زالت دولة الثلاثين طاغياً في أثينا أنهم سقراط بأنه لا يكرم آلهة المدينة ويطلب آلهة غيرها ، ويفسد أخلاق الشبيبة . فحكم باعدامه عن طريق تجموع شراب مسموم .

##### فلسفته :

جعل سقراط للفلسفة موضوعاً هو الإنسان ، وغرضاً هو تنظيم الحياة الخلقية والاجتماعية . ولم يكتب سقراط شيئاً ، بيد أن تعاليمه تستخلص مما كتبه تلميذاه

زينوفون ، وأفلاطون . فالأول ذكر تاريخ حياته ودحض مطاعن خصومه ، والثاني شرح آراؤه السياسية والاجتماعية ، ولكنه صبغها بأفكاره الشخصية .

ولسقراط أسلوبان : أحدهما جليل خاص بالتعليم ، والثاني نظري يتعلق بالعلم ذاته . وبعد سقراط مؤسس علم الأخلاق ومن أقواله : « إن السعادة غاية أعمالنا وميولنا » . وقد كان سقراط يعتقد بوجود إله واحد أزلي ، ووجود الله ثابت عنده ، بدليل أن لكل معلول علة ، فلكل فعل فاعل ، ولكل فاعل غاية .

٢ - افطوطوم Platon ( ٤٢٧ / ٣٤٧ ق.م. ) :

#### حياته :

ولد عام ٤٢٧ ق. م . وقد اختلف الرواة حول مسقط رأسه فقيل أنه ولد في أثينا ، وقيل أنه ولد في مدينة أجنيا . تلقى أفلاطون العلم في أثينا فتعلم هناك العلوم النحوية والرياضية وفن الموسيقى ، وحفظ كثيراً من أشعار هوميروس ، وتعلم في العشر من عمره على يد سقراط ، وظل ملازماً له نحو عشر سنوات . ولما مات سقراط انتقل أفلاطون مع إقليدس إلى مدينة مغارى شرق برزخ كورنثية ، ثم رحل منها إلى مصر ثم القيروان حيث تعرف بشيودور الرياضي ، ثم قصد بعد ذلك إلى إيطاليا حيث درس الفلسفة الفيثاغورية ، ثم رحل إلى جزيرة صقلية حيث تعرف بديون Dion صهر دينيسيوس الأكبر طاغية سيراكوسه .

حاول أفلاطون وديون التأثير على ذلك الطاغية لينجح سيراكوسة حريتها ، فلم يرق ذلك في عيني الطاغية وقبض عليه ، ثم افتداه بعض الأصدقاء ورحل إلى أثينا عام ٣٨٨ ق. م .

عند عودته إلى أثينا عام ٣٨٨ ق. م . أسس « الأكاديمية » وأخذ يلقى على الطلبة تعاليمه ثم يكتبها في شكل محاورات ، واستمر في هذا العمل حوالي العشرين عاماً ، ثم رحل ثانية إلى صقلية لأن الطاغية دينيسيوس كان قد مات وخلفه ابنه ، فقبول هناك بالترحاب ، ثم عاد بعد ذلك إلى بلاده ثانية ، حيث عاد إلى إلقاء الدروس في الأكاديمية .

### أهم مؤلفاته :

١ — مؤلفات في المحاورات الجدلية ، وتبحث فيها وراء الطبيعة وهي : ثيتيس ( في العلم ) وقراطيليس ( في اللغة ) والسفسطة ( في الوجود ) وبرمينيس ( في المثل والتصورات ) وتياس ( في الطبيعة ) وفيدون ( في خلود النفس ) .

٢ — مؤلفات أخلاقية وأهمها : مينون ( في الفضيلة ) وبرثغوراس ( في السفسطائيين ) ، وأثفرون ( في علاقة الدين بالأخلاق ) .

٣ — مؤلفات سياسية : وهي الآتي بيانها :

الجمهورية ، والسياسي ، والقوانين .

### فلسفته :

تمتاز فلسفة أفلاطون بأنها محاولة ناجحة للتوفيق بين آراء الفلاسفة الذين تقدموه ، ويؤمن أفلاطون بأن السياسة هي تطبيق على للأخلاق ، بمعنى أن الغرض منها الوصول بالناس إلى الفضيلة والسعادة .

« كان أفلاطون في شبابه ، عندما كتب « الجمهورية » يؤمن بحكومة الفلاسفة وبالحكم المطلق المستنير . فالحكم عنده لا يكون إلا لقلّة من العلماء المستنيرين ، وأن من الحماسة أن تغل يد الحاكم الفيلسوف بأحكام القانون . هذا الحاكم الفيلسوف ، أو هذا العالم المستنير ، يقوم سنه في تولي السلطان على الزعم بأنه الوحيد الذي يعرف طريق الخير والعدالة . استبعد أفلاطون من دولته المثالية التي صورها في كتابه « الجمهورية » فكرة القانون ، وأبرز الدولة كمؤسسة تفرض على المواطنين وصاية دائمة بتولاها الحاكم الفيلسوف . هذه الوصاية في نظره هي أسلم صور الحكم ، إذ الحكم عنده للعلم والمعرفة ولا حاجة فيه للقانون .

لما كانت هذه الدولة المثالية التي أشار إليها أفلاطون في « جمهوريته » من الكمال بحيث لا تتلام مع أحوال البشر . لذلك كانت نموذجاً مقروء السماء ويحاول البشر أن يحاكيوه ولكنهم لا يستطيعون أن يبلغوه .

ولما كان البشر لا يعيشون في السماء بل على الأرض ، فقد عدل أفلاطون نفسه عن رأيه بعد أن تقدمت به السن وأنضجته التجارب وقبل حلا وسطاً في كتابه الثاني « السياسي »<sup>(١)</sup> .

أدرك أفلاطون أن هناك فرقاً بين الخضوع لسلطان القانون والخضوع لإدارة مخلوق من البشر مهما انفرد بالحكمة والخير . ولم ير بدأً من المناذرة بمبدأ سيادة القانون ، وأن يقرر أن القانون وحده هو الذى يسود الحاكم والمحكوم<sup>(٢)</sup> . ثم يعلن بعد ذلك إعانه العميق بالقانون في كتابه الثالث « القوانين »<sup>(٣)</sup> .

٣ — ارسطوطاليس Aristotle ( ٣٨٤ / ٣٢٢ ق . م ) :

#### حياته :

ولد أرسطو في استاغيرا Stagira ، من بلاد مقدونيا ، ورحل إلى أثينا وهو

---

(١) يقول أفلاطون في كتابه السياسي ما يلي :

« علينا أن نصور الدولة وما فيها من قوانين موروثة على أنها نوع من المحاكاة للمدينة السابوية . ولا أقل من أن نقرر ما لا شك فيه ، وهوان القانون أفضل من الهوى ، وأن صلاح الحاكم الخاضع للقانون من تلك الإدارة التحكية التي تصدر عن طاغية مستبد ، أو عن حكم الغفواء ، ولا ريب كذلك في أن القانون هو بوجه عام قوة باعثة على الحضارة يصبح الإنسان بدونها — مهما تكن صفته أخطر من الحيوانات المفترسة .

وأيضاً مقدمة الدكتور السهوى ، لترجمة كتاب تطور الفكر السياسي ، ص ١٣ وما بعدها .

(٢) ينصرف ، من مقدمة الدكتور السهوى لترجمة كتاب تطور الفكر السياسي لجورج سباني ،

ص ١٣ و ١٤

(٣) يعلن أفلاطون في كتابه الثالث ، القوانين ما يأتي :

« فلنفرض أن كل واحد منا نحن المخلوقات الحية إن هو إلا دمية بارعة صنعتها الآلهة ، ولستنا ندري أكان غرضها من ذلك اللهو أو الجد . ولكننا نعلم حق العلم أن ما فينا من انفعالات ، هي كالأوتار أو الخيالات التي تجذبنا ، وأنها لتعارضها — فيها بينها — تجرنا إلى أفعال مقبادة ، فتبلغ الحد الثاني يفصل بين الخير والشر . وهنا نجدنا الفعل أن كل واحد منا يجب أن يتمسك على الدوام بمحيط واحد فقط من تلك القوى الدافعة له ، وإلا يدعه يفلت منه بأى حال من الأحوال ويقاوم شد الخيوط الأخرى : هذا المحيط هو الحاكم النقي ، هو حكم العقل المقدس الذى يسمى القانون » .



فى الثامنة عشر من عمره ، حيث تعلمذ على أفلاطون ، وامتاز على أقرانه لذلك لقب « بالقرىء » ودعاه أفلاطون « عقل المدرسة » .

لما مات أفلاطون عام ٣٤٧ ق . م . رحل إلى مدينة « اترنه » ثم إلى مدينة « مثلين » حيث مكث بها سنتين ، ومن هناك استدعاه الملك فيليس إلى مقدونيا ليكون معلماً لابنه الإسكندر ، ولما بدأ الإسكندر الأكبر عام ٣٣٥ ق . م غزو آسيا عاد أرسطو إلى أثينا ، حيث أنشأ مدرسة ، وهى المعروفة باسم المدرسة الأرسطوطاليسية . وعند ما مات اسكندر الأكبر ونقضت اليونان عنها النير المقدونى ، اضطر أرسطو إلى مغادرة أثينا إلى مدينة حنفسيس حيث توفى عام ٣٢٢ ق . م .

#### مؤلفاته :

تعتبر مؤلفات أرسطو كدائرة معارف تتناول جميع العلوم البشرية ، التى كانت معروفة فى الجيل الرابع قبل الميلاد ، فوضع لكل علم كتاباً خاصاً ما عدا العلوم الرياضية .

تنقسم هذه المؤلفات إلى ثلاثة أقسام :

- ١ — العلوم النظرية أو العلمية ومؤلفاته فيها هى : كتاب السماء والأجرام السماوية ، وكتاب تاريخ الحيوانات ، وكتاب النفس ، ويلحق به نبذ فى الأجناس والذاكرة والنوم ، وكتاب الفلسفة الأولى أو ما وراء المادة .
- ٢ — العلوم الأدبية والعملية : وله فيها ، كتب الأخلاق والتدبير المنزلى والسياسة المدنية .

٣ — العلوم العقلية والشعرية ومؤلفاته فيها : كتاب الشعر وكتاب المنطق .

لأرسطو آراء سياسية قيمة ، فهو يرى أن الإنسان حيوان إجتماعى فهو مدنى الطبع ، والغرض من السياسة خير الدولة التى يجب أن تقوم على مبدأ المساواة والحرية . أما الحكومة فوظيفتها تقرير الفضيلة ، ويجب عليها أن تقيم العدل بين الناس وتساوى بينهم فى الحقوق والامتيازات ، فلا إمتياز لشخص على آخر إلا عن طريق الكفاءة . وفى رأيه أن الحكومة الجمهورية هى أفضل الحكومات ، لأنها تضمن النظام والأمن والحرية .

مَثَلُ أرسطو الأعلى كما هو معلوم الحكم الدستوري ، لا الحكم الاستبدادي « حتى لو كان هذا الاستبداد هو استبداد المستبذ الذي يصدر عن الملك الفيلسوف ، فهو إذن من أكبر المنتصرين لمبدأ سيادة القانون . ومن ثم فقد قبل منذ البداية أن يكون القانون في أمة دولة صالحة هو السيد الأعلى » فالقانون هو العقل مجرداً عن الهوى » .

وللحكم الدستوري كما يفهمه أرسطو عناصر رئيسية ثلاثة : أولاً حكم يستهدف الصالح العام ، وبذلك يتميز عن الحكم الطائفي الذي يستهدف صالح طبقة واحدة ، وعن الحكم الاستبدادي الذي يستهدف صالح فرد واحد . وثانيهما أنه حكم قانوني ، أي أن الحكومة تدار فيه بمقتضى قوانين عامة لا بمقتضى أوامر تحكيمية . وثالثهما أن الحكومة الدستورية حكومة رعية راضية ، فتتميز بذلك عن الحكومة الاستبدادية التي تستند إلى محض القوة <sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع مقالة الدكتور السهوري ، ترجمة كتاب تطور الفكر السياسي ، لجورج سباين ، ص ١٥

## المبحث الثاني

### العصور الوسطى

إذا كانت الحرية الفكرية شرطاً أساسياً للفلسفة ، فيمكننا القول أنه منذ عهد الإمبراطور يوستينيانوس عام ٥٢٩ ميلادية ، حتى عصر النهضة في القرن السادس عشر كانت الفلسفة في هدنة ، لأنه في هذه الفترة كانت البشرية خاضعة في الغرب للمعتقد المسيحي من الوجهة النظرية ، وتابعة من الوجهة الأخلاقية للنظام الكاثوليكى المؤسس على ذلك المعتقد .

كان ينبغي في تاريخ الفلسفة تخطى هذه الأجيال ، والبدء بالبحث مباشرة في الأسباب التى مهدت الطريق للفلسفة الحديثة .

لكن من ذا الذى يقتنع بأن الفكر الإنسانى ظل في ركود ومجموع طوال هذه المدة ، فلم يبد منه أى بقطة أو نشاط .

إن من طبيعة الإنسان البحث عن الأشياء وتعليلها وفحصها ، فلا يمكن لأى سلطة في الوجود ، أن تقيد الفكر وتمنعه عن الإنطلاق من عقاله .

يطلق على فلسفة العصور الوسطى اسم الفلسفة الجدلية أو المدرسية ، لأن التعليم كان يقوم به رجال الدين في المدارس المتعددة التى أنشأت بأمر الإمبراطور شرلمان في سائر أنحاء فرنسا . فكانت تدرس فيها المذاهب الفلسفية التى كان مقرها بيزنطة ويغداد وقرطبة .

كان يطلق في القرون الوسطى لقب مدرس Scholastica على كل أستاذ كان يعلم في مدرسة Schola وانتهى الأمر إلى إطلاق لفظ « مدرس » على المعلمين اللاهوتى والفلسفى فقط .

كانت أهم الصفات المميزة لفلسفة هذا العصر هى :

١ - ترتيبية : فكانت المذاهب الفلسفية الكبرى ، تطرح للنقد بحرية وتوضع لها الأجوبة بنظام .

٢ — دنيية : بمعنى أنها كانت تستعين بالعقل والدين ، لتبين أن العقيدة الدينية الموحى بها تتفق تماماً مع الحقائق البدئية العقلية ، ولهذا السبب دعت الفلاسفة خادمة للدين *Philosophia Ancilla Theologiae* :

٣ — خاضعة للسلطة : ذلك لأن الحقائق الدينية فوق متناول العقل ولا يمكن معرقتها إلا بوحى إلهي فيجب إذن التسليم بصدقها بغير جدال لأن الموحى بها هو الله المعصوم من الخطأ .

بيد أن المدرسين كانوا يأتون بالبراهين العقلية المثبتة صحة الوحي وصدقها ، فمن أقوال القديس توما الاكوينى . « لا يعتقد المؤمن إلا إذا علم ما ينبغي أن يؤمن به » . تمكن الانحطاط الاجتماعى والأخلاقى من الدولة الرومانية أيما تمكن ، فأخذ الوهن يدب فيها فى أوائل القرن الخامس للميلاد فاتخذت الأمم المتبربرة فرصة هذا الضعف وغزت تلك الإمبراطورية الغريبة العظيمة ، فطنى عليها سيل القوط والوندال والمغول والهون وغيرهم .

وامتد الغزو حتى أطراف البلقان ، وظلت الإمبراطورية الشرقية قائمة وسط هذا المعترك تتنازعها الانقسامات الداخلية زهاء عشرة أجيال ، حتى جاء دور اضمحلالها ، فسقطت تحت ضربات محمد الثانى العثمانى سنة ١٤٥٣ ميلادية .

فى هذه الأثناء أخذت تتكون أمم جديدة فظهرت فى أوروبا دول فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا .

بينما كان ذلك يجرى فى العصور الوسطى ، ظلت هناك قوة واحدة قائمة فى هذا المعترك ، تلك القوة التى اعترفت بها أوروبا وخضعت لها الأمم المتبربرة على التعاقب هى « الكنيسة » إذ حافظت على التقاليد كما احتفظت فى الأديرة والمدارس الأسقفية على التعليم الفلسفى القديم مع ما لحقه من المسخ والتحريف .

غير أن ذلك كله لم يمنع من مجىء اليوم الذى صار فيه لإحياء ذلك التعليم والنبوض به إلى ذروة المعرفة والنظر الصحيح .

## المبحث الثالث

### الفلسفة العربية

مقدمة - الفارابي - ابن سينا - الفارابي - ابن رشد - ابن خلدون .

مقدمة :

لم يكن النبي العربي أول من نادى بكلمة التوحيد ودعا إليها ، بل سبقه إليها أصحاب الكتب المقدسة ، وذكرها الحكماء في بلاد أخرى لكن أحداً لم يجاهد في سبيل التوحيد جهاده ، ولم ينصره كما نصره ، ولم ينتصر به لبيدعه هو وخطفاده في الخلقين ، كما انتصر هو به ، وكان هذا النصر دافعاً للتفكير الإنساني إلى الأمام أوسع خطوط عرفها التفكير الإنساني في المسألة الإلهية .

لقد ظل الشرك وله الكلمة العليا إلى أن جاء النبي العربي ، فقاوم هذا الشرك بقوة إيمان لا غالب لها ، لأن الله ناصرها ، فاننا لنذكر الآن يوم فتح المسلمون مكة ودخل الرسول الكعبة وحطم الأصنام التي كانت موضع التقديس والعبادة من العرب جميعاً ، فنشعر بأنه نقل الإنسانية خطوط واسعة في تفكيرها ، إذ أراد أن لا يبقى التوحيد وقفاً على طائفة من ذوى الثقافة دون العامة ، كما كان الشأن في عصر الفراعنة ، وفي بلاد أخرى كثيرة ، وأن ينقل هذا التوحيد إلى قلوب العامة وعقولهم فيزول خوفهم من الغيب المحيط بهم ، وليعلموا أن الله الواحد الأحد مستأى لا تحويل لها ولا تبديل ، وأنهم في غير حاجة إلى وسطاء بينهم وبين الله لأن هذه السنن تنتج نتائجها لا محالة ، فلا الشمس يبنى لها أن تترك القمر ، ولا الليل سابق النهار ، ولا ينتج الخير شرّاً ، ولا تزر وازرة وزر أخرى .

هذا عن النبي الكريم ، أما عن جهود المسلمين في التطور الفكري للعالم ، فقد ترجموا كتب حكماء اليونان وفلسفتهم إلى اللغة العربية ، ترجمة استقى منها مفكرو

الغرب وعلماؤه معارفهم ، قبل أن تنقل هذه الكتب اليونانية من أصولها إلى لغات الغرب الحديثة ، أو إلى اللغة اللاتينية .

كذلك كان للجهد الذى بذله المسلمون بعد أن امتدت إمبراطوريتهم إلى الهند والصين شرقاً وإلى مراكش والأندلس غرباً ، أثر عميق فى الفكر الإنسانى وليس يقف هذا الأثر عند ما ترجموا من كتب اليونان ، بل يرجع الفضل كذلك إلى ما أضافوه هم إلى هذا التراث المجيد من تفكيرهم الذاتى فى الفلسفة والتشريع والاجتماع ، إن أسماء ابن سينا وابن رشد والفارابى ومن إليهم ، يذكرها المؤرخون الغربيون ويشيدون بما لآثار أصحابها من فضل على التفكير الإنسانى ، كما يذكر علماء الاجتماع أن ابن خلدون كان أول من وضع قواعد هذا العلم فى مقدمته .

وفى ما يلى موجز لبعض أعلام الفكر عند العرب الذين كان لأعمالهم أثر كبير فى تطور الفكر الإنسانى .

#### ١ - الفارابى (Al Farabi) (٨٧٢/٩٥١ م) :

##### حياته :

هو أبو نصر محمد بن طرخان ، ولد بالفاراب من أعمال خراسان وتوفى بدمشق الشام . وكان فى أول أمره ناطوراً فى بستان بدمشق ، وكان يشغل بالحكمة فى الليل ، ثم تلقى العلم على يوحنا بن جيلان فى أيام المقتدر فأخذ عنه المنطق وبرع فيه واستمر كذلك مدة حتى عظم شأنه وظهر فضله فقربه الأمير سيف الدولة التغلبى .

##### مؤلفاته :

كانت أكثر تصانيفه فى رقايع ولم يصنف فى الكرايس إلا القليل . شرح كتاب المحسنى لبكليموس ، وشرح كذلك أكثر كتب أرسطو ، وله كتب السياسة المدنية والسيرة الفاضلة والمبادئ الإنسانية .

أما فلسفته فقد كانت حلوية على مثال محلى الأفلاطونيين ، وهو أول من قال بنظرية العقل الفعال ، وأنه جوهر منفصل عن المادة . وتجد آراءه الفلسفية فى كتاب المدينة الفاضلة .

٢ - ابن سينا Avicenna (٩٨٠/١٠٣٦) :

حياته :

هو أبو علي الحسين ابن عبد الله بن سينا البخارى المشهور بالشيخ الرئيس . ولد فى قرية خرميثن ، وكان من صغره سريع الذكاء نادرة عصره . وفى سن السادسة عشر تعلم المنطق والهندسة والطبيعة والفلسفة والطب ثم تفرغ للتوسع فى هذه العلوم . وأخذ فى التأليف وهو فى الحادية والعشرين من عمره وارتفعت منزلته وتولى بعض مناصب الدولة وتنقل فى بلاد خراسان وهو موضع الإعجاب ومصدر الاستفادة .

مؤلفاته :

له مؤلفات كثيرة أهمها كتاب فى الطب وآخر فى الفلسفة .

فلسفته :

١ - فى المنطق : شرح كتاب ارسطو ، وكان جل اهتمامه بالتحديد والحكم وقد سار الفلاسفة المدرسيون فى القرن الثالث عشر على طريقته فى تقسيم العلوم الفلسفية .

٢ - فى علم النفس : قال أن فى الإنسان خمسة عقول وهى القوة الفكرية المادية التى توصل الإنسان للمعرفة المطلقة ، والعقل الممكن المتضمن الحقائق البدئية الأولى ، والعقل المتفعل والعقل السليم ، وهو الخاص بفئة من الناس يؤدى بهم إلى التصوف الدينى . وقد استنكر ابن سينا نظرية التناسخ ولم يسلم بأن النفوس لها وجود قبل أن تحمل فى الأجسام ويسلم بخلود النفس وروحانيتها .

٣ - فىما وراء الطبيعية : كان جل اهتمامه متجهاً نحو مسألة نشأة الموجودات ، فقال بصورها من الله .

٣ - الغزالي (١٠٤٨/١١١١) : .

#### حياته :

هو أبو حامد بن أحمد ، ولد بطوس من أعمال خراسان ومات بها بعد أن مثل دوراً مهماً في الحركة الدينية والفلسفية في عصره .

بدأ يدرس العلوم الدينية على العلامة أحمد الرازمي ، وأتمها في نيسابور حيث تلقى علم الكلام مع إمام الحرمين فأنقذه وبرز فيه على أقرانه ، ثم عين مدرساً في نظامية بغداد وهي الجامعة الشهيرة التي تأسست عام ١٠٥٧

ولما هاله أمر المفكرين الأحرار كتب في الدفاع عن الدين الإسلامي مؤلفاته الثلاثة وهي : إحياء علوم الدين ، ومقاصد الفلاسفة ، وتهافت الفلاسفة .

وكان له ميل للتصوف الديني فترك مهنة التدريس عام ١٠٩٥ م . وظل أحد عشر ، عاماً متنقلاً من بلد إلى آخر فرار دمشق وبيت المقدس والأسكندرية ومكة المكرمة وأخيراً عاد إلى طوس باحثاً عن الحقيقة طالباً الحياة الروحية في التأملات الدينية .

#### مؤلفاته :

علاوة على كتبه الثلاث السابق الإشارة إليها ألف كتابه المنقذ من الضلال ، وقد انتقد هذا الكتاب ابن رشد في مؤلفه نبذة عن المدارس الفلسفية عند العرب ، وعلى الخصوص على مذهب الغزالي وله كتاب كذلك في الأخلاق ، وكتب الوسيط في الفقه ومعيار العلم ومشكاة الأنوار ثم كتاب الدرة الفاخرة .

#### فلسفته :

فلسفة الغزالي دينية تصوفية حسب شريعة القرآن ، فلا يسلم بقديم العالم ولا بالانبثاق الفلكي الذي يقول به ابن سينا . ويقول بضرورة العلم وتحكيم العقل في الأمور العالمية بشرط أن تصفو النفوس من الغايات ، وأن خير الطرق للحصول على سعادة الدارين هي الإنقطاع للذكر الله إلى أن تفيض الرحمة ويتكشف سر المكنوت .

وعلم الأخلاق كما ينادى به الغزالي مزيج من العقائد القرآنية واليونانية والمسيحية .



### حياته :

هو أبو الوليد محمد بن احمد بن محمد بن رشد ولد بقرطبة ، درس الفقه والشريعة على الأعشيرة ومذهب الإمام مالك - وقد حاز ابن رشد شهرة عظيمة في الطب والرياضة والفلسفة ، وتغلب أثناء حياته في عدة وظائف رئيسية كما عين قاضى قضاة قرطبة ، وقد بلغ أوج مجده في عهد يعقوب المنصور بالله . ولكن حساد شهرته وشوا به وقالوا عنه يعتنق الفلسفة المخالفة للدين الإسلامى . فعقد المنصور مجلساً من مشاهير قرطبة وحكم عليه بالنفى في مدينة ليسانيا غير أن مدة نفيه لم تطل إذ عفى عنه المنصور .

وكان أشهر تلاميذه موسى بن ميمون فيلسوف اليهود .  
اشتهر ابن رشد في العالم اللاتينى بطبه وفلسفته الأرسطوطاليسية غير أن شهرته في الناحية الثانية هى الغالبة .

### مؤلفاته :

مؤلفاته كثيرة وأهمها كتاب الكليات وهو مؤلف طبي ذو سبعة أجزاء . وكتاب مختصر المحسنى ، وله أيضاً كتاب ممتع في الفقه ، هذا فضلاً عن شرحه لكتب أرسطو وهى على ثلاثة أنواع مطول ووسط ومختصر .

### فلسفته :

كان الفلاسفة العرب يبدلون عنايتهم في إثبات خلق المادة وحلولها من العدم . ووجود إله منفصل عن الكون ويهيمن عليه بأفعاله . وأن الذات العلية علّة الموجدات كلها .

أما ابن رشد فقد خالفهم في وجود العالم وقال بقدمه أى بأزليته . وقد ميز ابن رشد ، كأرسطو ، بين العقل الفعال والفعل المنفعل ، فالأول يتجرد من كل اتصال بالهيولى . والثانى خاص بالأشخاص وقابل للقضاء كسائر القوى النفسية المتغيرة . والمعرفة لا تترك إلا باشتراك العقليين ، فالعقل المنفصل يسعى للاتصال بالفعل

الفعل ، كما تستلزم القوة الفعل وكما يحتاج الهيولى للصورة . متى تم الاتصال أدرك الإنسان معرفة الأشياء وفهمها بالحالة التي هي عليها .

فنظرية الاتصال التي كانت مدار الفلسفة النفسية الشرقية حررها ابن رشد من مظهرها الصوفي الإسلامي . إذ قال أن الاتصال بالله لا يصير إلا بالتعليم ، وبهذا تنزعز النقاب التي تمنع به حقيقة الكائنات وتنجلي له الألوهية بمظهرها الباهر . تؤدي فلسفة ابن رشد إلى المذهب المادى إذ ينكر البعث والحياة الأخرى يقول إن الإنسان بحسبه يعنى ، أما الإنسانية المطلقة فباقية خالدة .

وهو لا يسلم بأن الإنسان مسير فى أفعاله الأخلاقية ، وأن الخير ليس موكولا لإرادة الله بل حرية الإنسان وإلا لما كان للظلم والعدل معنى ، وهو لا يعطى الإنسان الحرية الكاملة فى الإدارة والعمل بل جعلها وسطاً بين الخير والاختيار ، أى أنها من وجهة النفسية مطلقة ولكنها مقيدة بالظروف الخارجية والمؤثرات العرضية . هذا هو رأى الفيلسوف القرطبي ، ومن الواضح أن مذهبه الدينى على نقیض جميع الشرائع السماوية .

٥ - ابن خلدون (١٣٣٢/١٤٠٦) :

#### حياته :

يعتبر ابن خلدون من كبار مفكرى القرن الرابع عشر الميلادى ، وكان رجلا بلاط وسياسة وخدم ملوكاً كثيرين ، وقام بأسفار متعددة ، وكان رجلاً وافر الذكاء ، واقعياً فى اتجاهاته العلمية .

#### مؤلفاته وفلسفته :

استعرض ابن خلدون الكتب القديمة ، وأبان مواضع الضعف فيها ، ووجد أن الحاجة ماسة إلى كتاب جديد شامل لكتابة التاريخ على أساس مبادئ جديدة تقوم على الشرح والتحليل ، وقد أدى به هذا المنهج إلى نوع جديد من الفلسفة هو الفلسفة الاجتماعية . ومن أهم كتبه مقدمته المعروفة بمقدمة ابن خلدون . وقد ورد بها نظريات فريدة أدهشت المفكرين من حيث دقة الشرح ومعالجة مسائل لم يفتن إليها كتاب الغرب وفلاسفته إلا بعده بعدة قرون .

# البابُ الثاني

الدولة ونظم الحكم

---

بسم ما يأتي :

تمهيد . : مقومات الدولة .

الفصل الأول : الدولة .

الفصل الثاني : الحكومة .

الفصل الثالث : النظام الديمقراطي



## تمهيد

### مقومات الدولة

مقدمة

مقومات الدولة بالنسبة للإقليم : الموقع الجغرافي - الموارد الطبيعية  
مقومات الدولة بالنسبة للرعية : عدد السكان - الكثافة - الروح المنسوية  
مقومات الدولة بالنسبة للهيئة الحاكمة : الحكم المستورى - الأداة الحكومية  
تطبيق

مقدمة :

لا تقوم للدولة الحديثة قائمة إلا إذا توافرت لها المقومات التى تكفل قيامها وبقائها - هذه المقومات وإن اختلفت باختلاف الزمان والمكان ، غير أن جوهرها الأصيل لا يتغير ولا يتبدل . . . . . ولن نجد لسنة الله تبديلاً .

مقومات الدولة على نوعين : مقومات مادية ، ومقومات معنوية ، غير أن هذه المقومات بنوعها يجب أن ينظر إليها فى ضوء العناصر اللازمة لقيام الدولة - وأعنى بذلك الإقليم ، والرعية ، والهيئة الحاكمة - وعلى أساس هذا النظر ، يمكن تحديد مقومات الدولة طبقاً للآتى بيانه :

مقومات الرولة بالنسبة للموقع :

١ - الموقع الجغرافى : الموقع الجغرافى من المقومات المادية للدولة ، ويمتاز بدوامه واستقراره خلال العصور والأجيال . وأهمية الموقع الجغرافى وخطره أمر واضح جلى . إذ لا يمكن إطلاقاً رسم الخطوط الرئيسية لأى تنظيم خارجى أو داخلى دون أن يؤخذ فى الاعتبار الموقع الجغرافى وأثره . فأوضاع السياسة الخارجية مثلاً تتأثر إلى حد كبير بالموقع ، فكمن من دول حتم عليها موقعها الجغرافى سلوك سياسات

معينة في المجال الدولى ، ما كانت لتسلحها لو اختلف موقعها الجغرافى . كما أن التنظيم الداخلى من أية ناحية من نواحيه لا يمكن أن يأتى تاماً محكماً إذا تجاهل اعتبارات الموقع الجغرافى .

للموقع الجغرافى أثره في تكييف الدفاع عن الإقليم ، والأمثلة العملية على ذلك كثيرة : فبحر المانش كان له أثره الحاسم في صيانة بريطانيا من الغزو أكثر من مرة ، فقد حسب حساب هذا الحاجز المائى الصغير في العصور القديمة يوليوس قيصر الرومانى ، وفي العصور المتوسطة فيليب الأسبانى ، وفي العصر الحديث نابليون الفرنسى وهتلر الألمانى . وتعتبر جبال الألب الرابطة على حدود إيطاليا الشمالية خير مثل على أثر الموقع الجغرافى في تكييف الدفاع عن الإقليم ، إذ أن جبال الألب بحكم تكوينها الطبيعى الخاص ، تخلق صعوبة كبيرة في سبيل غزو أوروبا الوسطى من ناحية إيطاليا ، وبالعكس تيسر غزوها من بلاد أوروبا الوسطى ، ولذلك كان لهذا الوضع الجغرافى أكبر الأثر في الاستراتيجية السياسية والحربية للدولة الإيطالية<sup>(١)</sup> .

أما الأمة العربية فتتمتع بموقع جغرافى فريد ، موقع يمتد عبر قارتين وحلقة اتصال بين قارات ثلاث ، وهو كتلة متماسكة يحميها من الشمال البحر المتوسط ، ومن الشرق المحيط الهندى ، ومن الغرب المحيط الأطلنطى — موقع يصعب غزوه بشرط أن تكون أقطاره متصلة الحلقات متماسكة البنيان — وقد أبرزت الحربان العالميتان الأولى والثانية أهمية هذا الموقع الاستراتيجى ، والعالم الذى تتنازعه الآن كتلتان تعلم كل منهما حق العلم أن النصر لن يكتب إلا للفريق الذى يأمن جانب هذا الموقع الخطير .

٢ — الموارد الطبيعية : هذه الموارد متعددة ، ومن أهمها مورد الغذاء ، والدولة التى تتمتع بالاكتفاء الذاتى فيه أو ما يدانسه لها ميزة كبرى على دولة تضطر إلى استيراد أكثر غذائها من الخارج وإلا تعرضت للمجاعة .

(١) راجع محاضرة الدكتور محمد عبد الله الربيع عن مقومات الدولة الحديثة ، القاها بالنادى المصرى بالخرطوم يوم ١٩ / ٣ / ١٩٥٦

هذا عن الأقوات ، ويسرى هذا الحكم أيضاً بالمثل على جميع الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج الصناعى ، وعلى الأخص الإنتاج الحربى . فثلاً كان توافر الفحم لدى بريطانيا أكبر عامل فى نهضتها الصناعية : فلما تضاءلت «نزلة الفحم وحل مكانه البترول كقوة محرّكة - تغير ميزان القوى . فتقلت موازين الدولة التى لديها ذخيرة نفطية أو التى تستطيع أن تسيطر على مصادره وتحرم منافسها منه . وخفضت موازين الدول المحرومة من هذه المادة الثمينة فى زمن السلم والحرب .

بما تجدر ملاحظته أنه بعد تصنيع الحرب الحديثة أصبحت السيطرة على المواد الخام الضرورية لإنتاج العتاد الحربى من أول مستلزمات المحافظة على القوة القومية ، ولذلك ليس من عداد المصادقات أن أقوى دولتين فى عالم اليوم ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، هما الدولتان اللتان تتمتعان بما يقارب الاكتفاء الذاتى فى المواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعى الحديث .

من توفيق الله أن البقعة الأرضية التى تحتلها الأمة العربية ، تفيض بموارد طبيعية كبيرة ، فى جوف بقاعها وجبالها الذهب والحديد والنحاس والمغنيز والفوسفات والكبريت والرصاص ، وغير ذلك من المعادن التى لا زالت محسومة فى جوف الأرض ، وفيها أكبر ذخيرة بترولية فى العالم ، علاوة على معدن اليورانيوم الموجود فى الصحارى .

مقومات الروك بالنسبة للربحية :

١ - عدد السكان : وضحت أهمية عدد السكان فى العصر الحديث ، فالدولة قليلة عدد السكان وإن كانت من الناحية القانونية لها نفس حقوق الدول كثيرة عدد السكان ، غير أن كثرة العدد مع توفر بقية عناصر القوة والاستعداد الحربى يجعل الدولة مسموعة الكلمة فى الميدان الدولى ، ذلك الميدان الذى ما زال رغم العهود والمواثيق يحمل القوة المقام الأول .

إذا كان الفقه السياسى فى الغرب يرى أن الكثرة العددية ليست المعيار الوحيد للقوة القومية لأية دولة من الدول ، فإنه من الثابت كذلك أنه ما من دولة تطمع فى أن تصبح أو تظل دولة عظمى إذا لم يكن شعبها فى عداد الشعوب الوفيرة العدد . ذلك

لأنه بغير شعب زاخر العدد لا يمكن إقامة الجهاز العسكرى اللازم لمواجهة حرب حديثة مواجهة تنتهى إلى النصر، كما يتعنر وضع العدد الشكافى من القوات الحاربة فى ميدان القتال فى البر والبحر والجو، وأخيراً يتعنر إعداد القوات الخلفية الأكثر عدداً اللازمة لتكوين القوات الحاربة بالغذاء ووسائل النقل والمواصلات وبالذخائر والأسلحة والعتاد<sup>(١)</sup>.

٢ - الكفاية ، وبالأخص الكفاية الصناعية : هذه لها أهميتها فى ميدان التنافس الدولى ، وفى بناء القوة القومية ، فالموارد أياً كان نوعها ومهما توافرت لا جدوى منها إلا إذا اقترنت بالكفاية الصناعية . فقلوة الجهاز الصناعى من حيث إبداعه وكفايته الإنتاجية وحذق اليد العاملة ، وبراعة المهندس وعبقريته الابتكارى رجال العلم ، ومستوى التنظيم الإدارى ، كلها عوامل يتوقف عليها مدى الكفاية الصناعية فى الدولة ، وبالتالى مبلغ قوتها فى الميدان الدولى .

على أساس هذا النظر لم يكن ثمة مناص من أن تصير الشعوب الصناعية الكبرى هى بعينها الدول العظمى ، وكل تغيير فى مراتب كفايتها الصناعية ، سواء إلى أحسن أو إلى أسوأ يقترن بتغيير مماثل فى مكانتها فى مدارج القوة بين الدول .

للأسف نجد أن أكثر أقطار الأمة العربية محرومة من هذا العنصر ، وأغنى الكفاية الصناعية حرماناً يهدد كيانها ، إذ عمل الاستعمار منذ عهد بعيد على تحقيق هذا الحرمان بأوسع معانيه حتى تكون البلاد العربية سوقاً لتصريف فائض منتجات الغرب الصناعية . غير أنه مما يبعث الأمل فى النفس أن حكومات وشعوب الأمة العربية أدركت هذه الحقائق ، وتوسى اليوم جاهدة لتوفير الكفاية بين المواطنين .

(١) ما تجدر ملاحظته أنه لا يجب أن نتخذ بالقول الذى ينادى به ساسة الغرب بالنسبة للأمة العربية من ضرورة تقييد النسل وإقلال تمداد السكان بحجة أن مستوى المعيشة منخفض فى الأقطار العربية ، وإذا ازداد التعداد ازداد المستوى انخفاضاً . إنه أجم الحق منطق مكسوس ظاهره حق وباطنه إكذ وتفرير . والبلاغ لا يكون بإقلال تمداد السكان على طريق تقييد النسل أو غير ذلك من الوسائل ، بل يكون فى مضاعفة الجهود فى استغلال الموارد سواء المستغلة منها أو التى لم تمسح يد بعد ، فتضاعف بذلك الثروة القوية ويرتفع بالتالى مستوى المعيشة .



٣ - الروح المعنوية : يقصد بها التعبير عن مدى ثبات العزيمة التي يتصف بها شعب ما في تأييده للسياسة التي تهجها حكومته في زمن السلم وزمن الحرب . ومن المسلم به أن الخلق القوي يساهم إلى حد كبير في تكييف الروح المعنوية ، لشعب معين في زمن معين .

الخلق القوي هو ذلك المزاج الذي تتميز به أمة على أمة ، ويتلخص فيما شوهد باطراد في بعض الشعوب من توافر خصائص تمتاز بها ، فنلا ينسب إلى الخلق الروسي الصلابة البدائية ، وإلى الخلق الأمريكي النزعة الزبانية إلى المغامرة والابتكار ، كما ينسب إلى الخلق الألماني الحرص على النظام والدأب على الإنجاز والنزوع إلى السيطرة والرضوخ المطلق لسلطان الدولة . أما الخلق الإنجليزي فينسب إليه وزن الأمور وزناً مجرداً لا يتأثر بالعواطف ولا يتقيد بالقواعد المسنونة .

هذه الخصائص المتباينة تؤثر تأثيراً طليئاً أو سنيئاً على نشاط الأفراد والجماعات التي تتألف منها كل دولة . وهذه الاتجاهات المختلفة في الخلق القوي لا شك تلعب دوراً هاماً في تكييف القوة القومية . ذلك لأن الرجال الذين يعملون باسم الدولة ، والذين يرسمون سياستها ، ويضعون قراراتها ويقومون على تنفيذ هذه القرارات ويوجهون الرأي العام فيها ، هم من نبت هذه الدولة ، نهلوا من ينابيعها ، فتأثروا إلى حد كبير أو قليل بخصائص خلقها القوي .

مقومات الدولة بالنسبة للرؤية الطائفة :

١ - الحكم الدستوري : المقصود بالحكم الدستوري هو ذلك الحكم السليم الذي يقوم على أساس دستور يسود الدولة حاكمها وعكومتها ، ويستهدف الصالح العام ، ويتحقق في ظلّه التوازن والتوافق بين النفي والفقير ، فينال كل منهما حقه العادل ، حكم يقوم على الحرية واحترام الحقوق ، فقد خلق الله الناس أحراراً ، ولم يجعل الطبيعة منهم عبيداً .

من الملاحظ أن الدساتير الديمقراطية الحديثة ، أصبحت تجمع اليوم بين مبادئ الديمقراطية السياسية ، ومطالب الديمقراطية الاقتصادية ، بعد ما ثبت أن

الحریات بأنواعها المختلفة لا تغنى قتيلاً إذا كان المواطن الذى بهم باستعمالها مكبلاً فى أغلال عبودية اقتصادية ، فالحریات ومزايا الديمقراطية تعتبر جوفاء لا حياة فيها ، وحشواً لا جدوى منه ، إذا لم يقترن بها تحرر اقتصادى وتوازرها معايير العدالة الاجتماعية <sup>(١)</sup> ، على اعتبار أن مجتمعاً يقوم على غير هذا الأساس لا بد أن ينشب التناحر بين طبقاته ، ويصبح ولو بعد حين مهدداً بالانهيار والتفكك ، وينعكس فى النهاية هذا التفكك على جهاز الدولة فتختل أداة الحكم .

لذلك نرى الدساتير الحديثة تفرض على الدولة فى سبيل تحقيق الديمقراطية الاقتصادية ، أن تكفل للمواطن الأمن على رزقه ، والطمأنينة إلى حاضره ومستقبله . أما كفالة الأمن ، فلأن الخوف ماحق للحرية ولا يستشعر الإنسان الحرية إلا إذا كان آمناً ، وإلا باع بعض حريته فى سبيل أمنه . أما كفالة الدولة للطمأنينة ، فلأن المواطن المطمئن إلى رعاية الدولة له ، وإلى عونها وحمايتها فى جميع مراحل حياته ، هذا المواطن يكون أقدر على الإنتاج الصالح وعلى الدفاع عن وطنه من ألف مواطن قلق على حاضره متهيّب من مستقبله . والدولة تكفل الطمأنينة للمواطنين بما تهبته لهم من تكافؤ الفرص ، ومن عدالة اجتماعية ، وديمقراطية اقتصادية <sup>(٢)</sup> .

٢ — الأداة الحكومية : من البديهي أننا لا نقصد من الأداة الحكومية تقرير وجودها ، فذلك أمر لا يحتاج إلى تقرير ، إنما ما نعتيه هو أن تكون الأداة

(١) ورد فى دستور الجمهورية المصرية لسنة ١٩٥٦ نصوص هذة تبين هذا الاتجاه نذكر منها ما يأتى :

- م ٤ : التضامن الاجتماعى أساس المجتمع المصرى .
- م ٦ : تكفل الدولة الحرية والأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المصريين .
- م ٧ : ينظم الاقتصاد القوى وفقاً لخطط مرسومة ترى فيها بادية العدالة الاجتماعية ، وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة .
- م ٩ : يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القوى ، ولا يجوز أن يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب .
- م ١٧ : تعمل الدولة على أن تيسر للمواطنين جميعاً مستوى لائقاً من المعيشة أساسه تهيئة النماء والسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية .

(٢) راجع محاضرة الدكتور محمد عبد الله البرقي ، السابق الإشارة إليها .

الحكومية سليمة البنيان وذات كفاية إنتاجية عالية — أداة حكومية قادرة على الاضطلاع بالسياسة الخارجية والداخلية ، وتحقيق الأهداف التي يحددها الدستور . وللاداة الحكومية ناحيتان ، أو قل وجهتان ، تكمل إحدهما الأخرى وتؤثر فيها هاتان الوجهتان هما :

### (١) كفاية الأداة الحكومية في السياسة الخارجية :

براعة الدولة في معالجة المشكلات الخارجية عن طريق الدبلوماسية ، من أهم عناصر القوة والعزة القومية . فالدولة مهما كانت إمكانياتها إذا كانت سياستها الخارجية أو دبلوماسيتها من الطراز الضعيف ، فانها في المدى البعيد لا مناص من أن تبدد إمكانياتها وتعجز عن تحقيق أهدافها الدولية . ذلك لعجزها أولقصورها في استخدام إمكانياتها ، أو لاستخدامها استخداماً ناقصاً ، ولا بد أن تتفوق عليها في النهاية من الدول من لا تدانيها في الإمكانيات ، ولكنها أبرع منها في ناحية الدبلوماسية<sup>(١)</sup> .

إن الدبلوماسية التي من طراز عال تستطيع أن تحسن التوفيق بين أهداف ووسائل السياسة الخارجية ، وبين الموارد والإمكانيات المحدودة ، وتستطيع أن تستخرج مكنون القوى الكامنة في الشعب ، فتنبثق وتتحوّل إلى حقائق سياسية . وتوجيه جهود الشعب تستطيع أن تضفى أثقل وزن على ما لديها من عناصر القوة القومية .

إن أحداث التاريخ تؤيد هذا القول ، فإذا تأملنا مثلاً تاريخ الإمبراطورية البريطانية ، رأينا أن صعود نجمها أو أفولها ، كان يقترن دائماً بالتغيرات التي تطرأ على الدبلوماسية البريطانية ، فترفع أو تنحدر مع ارتفاع وانحدار الدبلوماسية في هذه البلاد — ولنتأمل حال فرنسا أيام ريشليو ، ومازاران ، وتالران — وألمانيا وإيطاليا وأهميتهما أيام بهمارك وكافور — ولنفكر فيما يكونه مصير الولايات المتحدة لولا فرانكلين ، وجيفرسون ، وماديسون — فلا غرو إذن أن صار مفروضاً على

(١) من الدول التي لعبت في ميدان الشؤون الدولية دوراً أكبر بكثير مما تسمح به مواردها رومانيا ، وذلك في الفترة التي بين الحربين العالميتين ، وذلك بفضل براعة وزير خارجيتها Titulesco ، واليونان بعد الحرب العالمية الثانية .

كل دولة أن تعتمد على براعة دبلوماسيتها لتستطيع الاستفادة الكاملة من العناصر المختلفة التي تتألف منها قوتها القومية . تلك العناصر التي تظل مجدبة في الميدان الدول حتى تسخرها الدبلوماسية البارة لخدمة المصالح القومية .

إذا كانت الدبلوماسية البارة تستطيع الكثير ، فلكي تنجح لا بد أن تؤيدها في الدخول أداة حكومية ذات كفاية عالية في استخدام كل ذرة من موارد الدولة وإمكاناتها على الوجه الأكمل .

#### (ب) كفاية الأداة الحكومية في السياسة الداخلية :

يتطلب تحقيق كفاية الأداة الحكومية في السياسة الداخلية ، استقامة أمرين فيها : أولها التنظيم الإداري ، وثانيهما التنظيم المالي .

فبالنسبة للتنظيم الإداري يمكن القول إن الاهتمام به قد تجاوز منذ أوائل القرن العشرين حدود الدول وصار من المسائل التي تعنى بها المحافل الدولية ، ولعل أول هذه الجهود الدولية هو المؤتمر الدولي الأول للعلوم الإدارية الذي انعقد بمدينة بروكسل عام ١٩١٠ ، وقد أعقب هذا المؤتمر عدة مؤتمرات دولية أخرى منها مؤتمر المائدة المستديرة للمعهد الدولي للعلوم الإدارية الذي عقد بمدينة نيس وموناكو عام ١٩٥١ . وما هو جدير بالذكر أن المعهد الدولي للعلوم الإدارية ببروكسل أنشئ بناء على قرار المؤتمر الدولي الرابع المنعقد في مدينة مدريد عام ١٩٣٠ . وقد تقرر في قانون المعهد عند إنشائه أن تكون أغراضه هي الآتي بيانها :

(١) القيام بدراسات مقارنة لاختبارات الدول فيما يختص بالنظام والتشريع الإداري .

(ب) استنباط أفضل الأساليب الإدارية وإمداد الدول الأعضاء بالتقارير والدراسات المنبهة لهذه الأساليب .

(ج) القيام بجميع الأبحاث التي تؤدي إلى ترقية النظم الإدارية .

أما الوسائل التي يستعين بها المعهد على بلوغ غايته فنوجزها فيما يأتي :

(١) عقد مؤتمرات دولية دورية .

(ب) اتصال مكتب المعهد بالحكومات والمعاهد والجماعات العلمية .  
(ج) إنشاء مراكز استعلامات بقصد تزويد الأعضاء بما يلزمهم من الوثائق والبيانات الإدارية .

(د) إنشاء اللجان الفرعية لدراسة مشكلات التشريع الإداري .  
(هـ) نشر الأبحاث الإدارية القيمة ، وإنشاء مجلة دولية للعلوم الإدارية .  
Revue Internationale des Sciences Adm. وقد أنشأت هذه المجلة فعلاً باسم

اشتركت مصر في المعهد الدولي للعلوم الإدارية<sup>(١)</sup> منذ عام ١٩٣٦ . كما قرر مجلس الوزراء عام ١٩٣٦ إنشاء شعبة وطنية للمعهد ، غير أن هذه الشعبة لم تقم لها قائمة ، وأخيراً أعيد تشكيل هذه الشعبة بقرار من مجلس الوزراء عام ١٩٥١<sup>(٢)</sup> .

وضحت أهمية التنظيم الإداري في مصر بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فقد كانت البلاد قبل عقد هذه المعاهدة في شغل شاغل عن التنظيم الإداري ، إذ كانت مطالب البلاد السياسية ( الاستقلال ) هي الهدف الأول . وبعد عقد المعاهدة صدرت عدة تشريعات ترمي إلى تنظيم الحياة الإدارية للدولة في ضوء التطورات الإدارية الحديثة ، وذلك بعد أن لمست الحكومات المتعاقبة فساد نظم الإدارة ، تلك النظم التي وضع قواعدها وأسسها اللورد دوفرين عام ١٨٨٢ وظلت على حالها ، اللهم إلا بعض تعديلات طفيفة أدخلت على النظام الإداري ليس لها أثر يذكر في إصلاح هذا النظام البالي العتيق .

---

(١) راجع التقرير المقدم من السيد محمد مرور والدكتور العربي عن المؤتمر الدولي الخامس للعلوم الإدارية ، منشور بمجلة القانون والاقتصاد عام ١٩٤٣ ، ص ٥ وبها بعضه .

(٢) بما تجدر ملاحظته أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تلقى اقتراحاً من وفد البرازيل يرمي إلى إنشاء مركز دولي لعلوم الإدارة العامة ، ولا تخرج اختصاصات المركز المقترح في مجموعها عن الاختصاصات التي يقوم بها المعهد الدولي للعلوم الإدارية . وفي عام ١٩٤٨ كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي السكرتير العام لجنة الأمم المتحدة وضع تقرير عن الاقتراح وبجاء تنفيذه ، وقد اقترح سيادته إنشاء مراكز للدراسات العليا الإدارية يجتمع فيها كبار الموظفين في الدول المختلفة ، ويدرسون دولياً لإدارة العامة يتلقى الدروس فيها الموظفون الشبان .

لعل من أهم التشريعات الإدارية الحديثة ، قوانين مجالس المديرات التي صدرت عام ١٩٣٤ وعام ١٩٣٦ ، وقانون البلديات الصادر سنة ١٩٤٤ ، كما أدخلت الحكومة المصرية عدة تعديلات على نظم البوليس والتعليم ، وعدلت نظم الوظائف الحكومية والموظفين أكثر من مرة ، وأنشأ ديوان الموظفين ، كما أنشأ قبل ذلك ديوان المحاسبة : ومجلس الدولة .

أدركت حكومة الثورة في مصر أهمية التنظيم الإداري وضرورة إصلاح الأداة الحكومية ، فأنشأت مجلس الإنتاج ، ومجلس الخدمات الأول توكيذاً لضرورة رفع مستوى الإنتاج ورسم السياسة التي ينبغي على أساسها صرح الاقتصاد القوي ، والثاني توكيذاً لضرورة رسم السياسة التي تسير عليها الدولة في رفع مستوى الأفراد والخدمات <sup>(١)</sup> وتحقيق الرغد والرفاهية للمواطنين جميعاً في حدود الإمكانيات المتوافرة <sup>(٢)</sup> ، ورغم هذه الإصلاحات فأننا نعتقد جادين أنه ما زال أمامنا الكثير حتى نصل إلى النظام الإداري السليم الذي ننشده لبلادنا .

من ذلك كله يتضح أن أهمية التنظيم الإداري فاقت أهمية التطورات الدستورية التي استقرت باستقرار الأوضاع الديمقراطية ، بل من الشراح من يرى أن مستقبل مدنيتنا الحاضرة متوقف على حسن تنظيم الأداة الإدارية ، وإقامتها على أسس سليمة تتماشى مع تطور العصر ، ويتحقق في ظلها للمواطنين الحصول على الخدمات الحسوية <sup>(٣)</sup> .

(١) يجري المجلس أبحاثاً فيما يتعلق بسياسة المركزية أو اللامركزية بالنسبة للخدمة الواحدة وسياسة إدارة هذه الخدمات ، وهل تكون حكومية أو أهلية أو مزيجاً منهما وكيف يكون هذا المزيج وغير ذلك من الأبحاث ، وين المنتظر أن ينتهى في وقت قريب من رسم السياسة العامة المتعلقة بهذه الأمور .

(٢) راجع تقرير مجلس الخدمات ، يوليو سنة ١٩٥٥ ، ص ٤ .

(٣) يقرر الأستاذ شارل بيرد ما يأتي :

“There is no subject more important from its minute ramifications of unit costs & accounts to the top structure of the overhead than this subject of Administration. The future of civilized government and even I think of civilization itself rests upon our ability to develop a science and a philosophy and a practice of administration competent to discharge the public functions of civilized society”.

راجع CHARLES A. BRADY, *The Role of Administration in Government*, ١٩٣٧, p. 3.

على كل فالثابت أن كثيراً من الشعوب الديمقراطية عدلت نظمها بأوضاع أقرب إلى الدكتاتورية منها إلى الديمقراطية ، بسبب فساد الأداة الحكومية وارتباكها : لذلك حتى القول أن عالم اليوم أصبح يواجه ما يطلق عليه اسم الثورة الإدارية *Managerial Revolution* <sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للتنظيم المالى ، فالرأى مستقر على أن كفاية الأداة الحكومية مرتبط أشد الارتباط بسلامة التنظيم المالى — والتنظيم المالى دعائمه ، وهذه يمكن تلخيصها بوجه الاجمال فى أمور ثلاثة <sup>(٢)</sup> :

١ — تنظيم الانفاق الحكوى تنظيماً سليماً بحيث يتحقق القيام بخير الخدمات بأقل النفقات .

٢ — تنظيم موارد الدولة المالية تنظيماً من شأنه مواجهة النفقات المطلوبة ، دون أن يكون فى هذا التنظيم عرقلة للاقتصاد القومى أو الإدارى .

٣ — تنظيم رقابة فعالة على الموارد والنفقات .

مما تجدر ملاحظته أن التنظيم المالى ليس حساباً مرقوماً ، بل هو سياسة شاملة وتبدير متصل الحلقات ، إذ يغير تنظيم مالى سليم لا تقوم حكومة صالحة ، وبغير حكومة صالحة لا يقوم تنظيم مالى سليم .

فالدولة ، وهى الشكل الأعلى الذى تتكيف به حياة الجماعات البشرية ، يعوزها لأداء واجبها للجماعة المال الذى تخرج منه أجور عمالها وتقتنى به الأدوات والوسائل المادية اللازمة لتشغيل المرافق العامة الموكولة إليها . ذلك لأن كل جماعة

---

(١) يرى الأستاذ جيمس برنهام ما يأتى :

“... What I am maintaining is simply this : Communism (Lininism-Stalinism) Fascism, Nazism, and to more partial and less developed extent, New Dealism and Technocracy, are all managerial ideologies”.

راجع : JAMES BURNHAM, *The Managerial Revolution*, 1952, p. 12.

(٢) راجع محاضرة الدكتور محمد عبد الله العربى ، عن مقومات الدولة الحديثة ، ألقاها بالنادى

المصرى بالحرطوم فى مارس سنة ١٩٥٦

بشرية إنما يقوم كيانها على تبادل الخدمات بين أعضائها طبقاً لحكم التضامن الاجتماعى العام على تشابه الحاجات واختلاف الملكات وتقسيم العمل . ومن هذه الخدمات ما يستطيع أفراد الجماعة أن يؤديه بعضهم لبعض ، ومنها ما لا قبل لهم بأدائه إلا اذا نابت عنهم الدولة بسلطاتها العامة فى الاضطلاع به ، كالدفاع والقضاء ووقاية الأمن والصحة العامة وغيرها من المرافق ، التى كلما ازدادت الحضارة وارتقى وجدان الجماعة ، كلما ازدادت الحاجة إليها وقوى الشعور العام بوجود اضطلاع الدولة بها . لذلك كان من حكم التضامن الاجتماعى أيضاً أن يتعاون أفراد الرعية فى إيتاء الدولة الموارد المالية التى تمكنها من إنجاز هذه الخدمات العامة ، وإشباع هذه الحاجات المشتركة .

تعيين هذا المال وجبايته وإنفاقه فى ضروب المرافق العامة بحيث تتحقق الخدمات بأقل نفقة وأعز نفع هو هدف كل تنظيم مالى سليم <sup>(١)</sup> .

نظير :

مقومات الدولة التى سبق وذكرناها من الشروط الأساسية لبقاء الدولة إن لم يكن لقيامها ، وإذا كان فى عالم اليوم دول قائمة يعوزها واحد أو أكثر من هذه المقومات ، فإن مصير هذه الدول إن لم تستكمل أوجه النقص هو الفناء القريب أو البعيد . فكيف يتصور أن تقوم الدولة الحديثة اليوم ، دولة القرن العشرين على أساس حكم غير دستورى ، أو تتجاهل تطورات الزمن وتهمل معايير العدالة الاجتماعية ، أو تعوزها الأداة الإدارية السليمة ، أو ينقص جهازها الصناعى الكفاية والخبرة ؟

إذا كان قيام حكم دستورى يوفق بين مقتضيات الديمقراطية السياسية ومطالب الديمقراطية الاقتصادية أصبح اليوم من الأمور المسلم بها . وإذا كانت إقامة الحكم على أسس من العدالة الاجتماعية لم تعد مجال بحث أياً كان نوع الحكم وفلسفته .

(١) راجع Prof. H. C. ADAMS, *Science of Finance*, p. ٤ SS. وراجع كذلك الدكتور العربى ، علم المالية العامة والتشريع المالى ، ص ٦



وإذا كان لزوم الكفاية بأنواعها المختلفة أصبحت موضوعاً متفقاً عليه ، فإن هذه الأمور كلها لا تستقيم إلا إذا وجدت الأداة الإدارية الصالحة . ومشكلة إقامة أداة إدارية سليمة مشكلة حلها ليس بالأمر الهين بل هي « . . . . . » من المسائل التي لا تحل دفعة واحدة ومتصلة إذ إنها مستمرة ودائمة التجدد <sup>(١)</sup> » .

---

---

(١) راجع تقرير لجنة تافت Taft الأمريكية التي شكلت لإصلاح النظام الإدارى فى الولايات المتحدة الأمريكية .



# الفصل الأول

الدولة

L'ÉTAT

---

بسم ما يأتي :

- المبحث الأول : تعريف الدولة وبيان عناصرها .
- المبحث الثاني : أصل الدولة .
- المبحث الثالث : أشكال الدول .
- المبحث الرابع : وظيفة الدولة .
- المبحث الخامس : سلطان الدولة .



## المبحث الأول

### تعريف الدولة وبيان عناصرها

تعريف الدولة - عناصر الدولة : [الرعية - الإقليم -  
الشخصية المعنوية - هيئة منظمة حاکة ذات سيادة] .

تعريف الدولة :

يمكن تعريف الدولة بأنها مجموعة دائمة مستقلة من الأفراد ، يملكون إقليمياً  
معيناً وترابطهم رابطة سياسية ، هي الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية ، وذلك  
حتى يتمكن كل فرد من التمتع بحريته ومباشرة حقوقه<sup>(١)</sup> .

لإيجاد تعريف شامل للدولة بعيد عن كل نقد أمر متعذر ، لذلك يرى الكثير  
من الشراح الاكتفاء بذكر عناصر الدولة المميزة لها ، بدلا من التخطيط بين التعاريف

(١) هناك عدة تعاريف للدولة نذكر منها على سبيل المثال ما يأتي :

عرف بلانتشل ، Bluntschli الملامة السويسري الألمانى الدولة في كتاب Théorie générale  
de l'État « بأنها جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون على وجه الاستمرار على إقليم معين بينهم طبقة  
حاکة وطبقة محكومة » .

ويرى المييد دوبي ، أن الدولة عبارة عن « جماعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاکة وأخرى  
محكومة » ، ويقول دوبي أن الدولة ينشؤها حدث اجتماعي Fait Social ، أما هوريو ويوليد فريق  
كبير من الشراح فيرون عكس هذا الرأي ، فاللدولة في نظره عبارة عن تشخيص قانوني لشعب ما  
personnification juridique . راجع القانون الدستوري لدوبي الطبعة الثانية الجزء الأول  
ص ٣٩٤ وما بعدها . أما الرئيس ولسن فقد عرف الدولة في كتابه The State بأنها شعب منظم  
خاصص القانون يقطن إقليمياً معيناً .

ويرى اسبان أن الدولة هي الترجمة القانونية لفكرة الوطن فقها تلتخص جميع الواجبات والحقوق  
الى متصل بالوطن .

المختلفة أو التقيد بأحدها ، غير أنه قبل ذكر العناصر المكونة للدولة يجب أن نميز بين الدولة والأمة *La Nation* .

فالأمة في نظر بعض الشراح عبارة عن « جماعة من الناس متحدة الجنس واللغة والدين تربط أفرادها على طول الزمان الإحساسات المتشابهة والمنافع المشتركة <sup>(١)</sup> » .

ورغم عدم دقة هذا التعريف فلا زال فريق كبير من الشراح يعتبر الأمة وحدة طبيعية جنسية <sup>(٢)</sup> . أما الدولة فهي وحدة سياسية قانونية . ولا يشترط أن تكون كل أمة دولة ، فقد ظلت الأمة البولندية زمناً طويلاً أمة قبل أن تصبح دولة . كذلك قد توجد الدولة قبل أن يصبح أفرادها أمة موحدة ، فقد كانت هذه حالة إمبراطورية النمسا والمجر قبل الحرب الكبرى عام ١٩١٤

يرى بعض الفقهاء أن اعتبار الأمة وحدة جنسية ، أو تعريفها بأنها جماعة متحدة الجنس واللغة والدين أمر غير مستساغ ، ونحن نشاطرهم هذا الرأي . فالأمة السويسرية ليست متحدة الجنس ولا اللغة . والإنجليز خليط من أجناس شتى ( السكسون والكلت . . . الخ ) كما أن الولايات المتحدة تشمل أجناساً مختلفة كونت رغبتهم في العيش المشترك أمة جديدة هي الأمة الأمريكية <sup>(٣)</sup> . والواقع أنه لا توجد في العصر الحديث أمة يمكن القول بانتسابها إلى جنس واحد ، اللهم إلا بعض الشعوب البدائية التي تعيش في أواسط إفريقيا وآسيا وأستراليا ، فالأجناس قد اقترنت واختلطت <sup>(٤)</sup> .

ولا عبرة بما قد يقال بأن الجنسية لا يقصد بها الجنس *Race* وإنما يقصد بها

---

(١) القانون الدولي العام ، الدكتور علي ماهر ، ص ٢ وما بعدها .

(٢) من الشراح المصريين الذين يؤيدون هذا الاتجاه ، الدكتوران السيد صبرى ، وعثمان خليل .

(٣) لقد قال بهذا الرأي من الشراح المصريين الدكتور متولى -- راجع له شرح القانون الدستوري

ص ٢٠٩ وما بعدها ، ونحن نشاطره رأيه .

(٤) راجع بهذا الخصوص هادون ص ٢ *Haddon, Races of Man* وكذلك جومستاف لوبون *Lois Psychologiques de l'évolution des peuples*

الجنسية Nationalité إذ الجنسية بهذا المعنى يقصد بها « وصف في الشخص يفيد علاقة تبعية بينه وبين دولة معينة <sup>(١)</sup> » .

لذلك يمكن تعريف الأمة بأنها جماعة من الناس استقرت على بقعة معينة من الأرض ، تجمع بينها الرغبة المشتركة في العيش معاً ، أو أن لها أهدافاً مشتركة تعمل على تحقيقها . فالاستقرار على بقعة معينة والرغبة المشتركة في العيش هما العنصران الأساسيان لتكوين أمة . وتصبح بعد ذلك هذه الأمة دولة إذا قامت بينها هيئة حاكمة <sup>(٢)</sup> .

أما العوامل التي تساعد على تكوين الأمة فهي اللغة والجنس والدين ووحدة العادات واثراء المصالح ، ويضيف بعض الشراح الذكريات المشتركة وعلى وجه الخصوص الآلام الماضية المشتركة . وإلجدير بالذكر ، على حد قول المؤرخ الإنجليزي موير Muir « أنه ما من عامل بعينه من تلك العوامل ضروري لتكوين أمة <sup>(٣)</sup> » .

لما كانت الروابط التي تربط بين الأمة والدولة قوية ومثينة ، لذلك اتجهت الشرائع الوضعية إبان القرن التاسع عشر إلى مراعاة الحقائق والاعتبارات الطبيعية . فقد أعقب نمو الروح القومية وقيام حركات الوحدة والتكتل في أوروبا أثناء القرن الماضي ، أن نشأت دولاً جديدة كانت خاضعة لغيرها ، كالأمة اليونانية والأمة البلغارية . وحاول وقتئذ فريق من العلماء والساسة <sup>(٤)</sup> ، أن يجعلوا من فكرة القومية مبدأً دولياً جديداً أطلق عليه مبدأ الجنسيات ، وبمقتضاه يكون من حق كل أمة أن تصبح دولة ، وأن توزيع الدول يجب أن يكون على هذا الأساس فقط . غير أن مبدأ الجنسيات هذا قد نبذ <sup>(٥)</sup> ، لأنه يؤدي إلى قيسام دول كبيرة

(١) أصول القانون الدولي الخامس ، الدكتور حامد زكي ، طبعة ١٩٤٦ ص ٢٩ ، ٢٦٧

(٢) راجع بيزارد ، القانون العام ، ص ٣

(٣) راجع الدكتور متولى ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ وما بعدها .

(٤) حل رأس هؤلاء العلماء منشئى الإطال عام ١٨٥١ وكان غرضه من الأخذ بمبدأ الجنسيات ، المساعدة في تحقيق وحدة الأمة الإيطالية التي كانت مقسمة إلى مدن ودويلات متصددة .

(٥) أراد هتلر قبل الحرب العالمية الثانية أن يستعين بهذا المبدأ لتوسيع رقعة الأراضي الألمانية ، وضم الأراضي المجاورة التي يقطنها سكان من أصل آري ، وقد أدى ذلك كما هو معلوم إلى نشوب الحرب العالمية الثانية .

جداً قد يصبح وجودها خطراً على السلم العالمى ، كما أنه يؤدى إلى تفكك دول يعيش سكانها منذ أمد طويل فى سلام وأمن ، وانقسامها إلى دول صغيرة جداً لا تستطيع الحياة بمفردها .

مما يجدر ذكره أن بعض الشراح الإيطاليين من أنصار النظام الفاشى ، أنكروا على الأمة أى وجود منفصل عن الدولة بحجة ، أنه لا يصح أن تكون الأمة صاحبة أو محل حقوق خارج الدولة ، فهى عاجزة عن القيام بأى تصرف قانونى <sup>(١)</sup> .

فى رأينا أنه لا يمكن تعليق أهمية كبيرة على قول هؤلاء الشراح ، إذ أن الأمر الواقع يكذبه ، ولعل المثل السابق ذكره والخاص بحالة الأمة البولندية قبل اتحادها خير دليل على ذلك .

#### عناصر الدولة :

يشترط لوجود الدولة توفر العناصر الآتى بينها :

١ - الرعية ( السكان ) .

٢ - بقعة معينة من الأرض تقطنها الرعية ( الإقليم ) .

٣ - الشخصية المعنوية .

٤ - هيئة منظمة حاکمة ذات سيادة .

وفيما يلى نبذة عن كل عنصر من هذه العناصر .

#### ١ - الرعية Population :

لا بد لقيام الدولة من وجود مجموع من الأفراد ( الشعب ) ، وقد جرى العرف على أن يطلق على هؤلاء اسم رعية الدولة . أما مسألة عدد الأفراد فمسألة تقديرية <sup>(٢)</sup> ،

(١) من هؤلاء الشراح الفريد روكو Alfred Rocco الإيطالى .

(٢) حاول أوسلوفى كتاب السياسة ، أن يحدد عدد الأفراد الذين تتكون منهم الدولة غير أن رجال الفقه متفقين فى الوقت الحاضر على أن تحديد حد أدنى لعدد أفراد الدولة ليس من العناصر التى يشترطها القانون .



وكل ما في الأمر يشترط أن يكونوا من الكثرة بحيث يمكنهم التنازل والمحافظة على أنفسهم وإدارة شئون دولتهم ، وبذلك تستوى الدول الكثيرة السكان مع الدول القليلة العدد من حيث التمتع بالشخصية الدولية، وما يترتب عليها من حقوق وواجبات.

فهناك دول في الوقت الحاضر لا يتجاوز عدد سكانها بضعة آلاف ، كجمهورية أندورا التي يبلغ عدد سكانها حوالي ستة آلاف نسمة ، بينما هناك دول أخرى يبلغ تعدادها عشرات الملايين ، كالاتحاد السوفيتي الذي يقرب سكانه من مائتي مليون نسمة .

وكثرة السكان أو قلتها عنصر غير هام لقيام الدولة ، كل ما في الأمر أن زيادة عدد السكان تساعد على بسط نفوذ الدولة ، وتجعلها مسموعة الكلمة . وهذا ما حمل الدول أخيراً على تشجيع الزواج والحث على زيادة النسل .

## ٢ - بقعة معينة من الأرض تقطنها الرعية (الإقليم) Territoire :

يشترط لوجود الدولة ، وجود إقليم تسكنه رعيته بصفة مستمرة <sup>(١)</sup> ، لذلك لا تعتبر القبائل الرحالة دولة . وإذا كان العلامة دوجي يرى أنه يمكن اعتبار القبائل الرحالة دولة متى وجدت الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة ، فإن غالبية الفقهاء والشرح تخالف رأي دوجي، ويرون وجوب توفر البقعة المعينة المحددة التي يقيم عليها الشعب . وتعتبر حدود هذا الإقليم الحد الفاصل بين سيادة الدولة على إقليمها وسيادة غيرها من الدول على الأقاليم المجاورة . وتطبيقاً لهذه الفكرة رفض شراح القانون الدولي اعتبار الكنيسة الكاثوليكية دولة رغم الاعتراف لها بالشخصية الدولية قبل إبرام معاهدة لاتران Latran عام ١٩٢٩ والتي بمقتضاها صارت مدينة الفاتيكان Vatican دولة ذات سيادة على إقليم محدد <sup>(٢)</sup> .

(١) G. BURDEAU, *Manuel de droit Constitutionnel*, p. 10

(٢) راجع نيزارد ، اتجاهات القانون العام الحديث ص ٨٩ Nézards, *Tendances du Droit Public* Modern, p. 89

يشمل إقليم الدولة اليابسة والمياه الساحلية ، كما يحددها القانون الدولي العام <sup>(١)</sup> ،  
والطبقات البحرية التي تعلو الأرض والمياه الساحلية ، ويتجه الفقه الحديث إلى  
اعتبار ملكية الدولة على إقليمها حتى سيادة <sup>(٢)</sup> Imperium .

لا يشترط في إقليم الدولة أن يكون قطعة واحدة من الأرض ، بل يجوز أن  
يكون قطعاً متعددة كمجموعة من الجزر مثلاً كما هو الحال في اليابان . كما أن  
هناك دولاً إقليمها غير متصل ، كما كان الحال في ألمانيا قبل الحرب الأخيرة ، وكما  
هو الحال الآن في باكستان . وقد يقع إقليم الدولة في أكثر من قارة واحدة ،  
كما هو الأمر بالنسبة لتركيا إذ يقع إقليمها في كل من أوروبا وآسيا .

لا يشترط في الإقليم مساحة معينة ، فقد تكون المساحة صغيرة كالدولة الألبانية  
أو متسعة الأرجاء كساحه الدولة الصينية ، كل ما في الأمر يشترط أن تكون مساحة  
الإقليم من السعة بحيث يمكن إقامة المرافق العامة اللازمة للأفراد عليه .

استقرار الجماعة في إقليم معين يترتب عليه نشوء رابطة معنوية بين الأفراد ،  
وتظهر هذه الرابطة بجملاء في رغبة الأفراد في العيش سوياً ، وقد أثبت التاريخ أن  
هذه الرابطة تقوى مع مرور الزمن وتخضع الأفراد في الدولة لسلطة واحدة .

### ٣ - الشخصية المعنوية Personnalité Morale :

الدولة طبقاً للرأى الراجح ما هي إلا التشخيص القانوني لأمة ما ، ولذلك فوجود  
الدولة معناه وجود شخص قانوني جديد منفصل عن الأفراد المكونين له ، وهذا  
الشخص القانوني هو صاحب السلطان ، وله القدرة على اكتساب الحقوق والالتزام  
بواجبات .

(١) حددت هذه المياه الساحلية بثلاثة أميال بحرية وهي المدة التي كانت تبذلها المدافع فيما مضى .

(٢) كانت هناك نظرية أخرى تفترض أن حق الدولة على الإقليم هو حق ملكية أى كحق كل فرد  
على ما يملكه Dominium ولكن هذه النظرية أخذت في الإندثار ، وحلت محلها عدة نظريات أهمها  
نظرية حق السيادة التي أشرنا إليها .

على خلاف هذا الرأي دوجي Duguit الذى لا يقر فكرة التشخيص القانونى للدولة ، بل يرى أن الدولة ما هى إلا واقعة اجتماعية Fait Social لا سند لها من القانون .

#### ٤ — هيئة منظمة حاكمة ذات سيادة :

لقيام الدولة بشرط أن يقوم بين أفرادها هيئة حاكمة عليها تتولى المصالح العامة ، وتقوم بشئون الدولة الخارجية والداخلية ، ويخضع لسلطانها وحدها ما على الإقليم من أشخاص وأملاك . لا عبرة بالشكل السياسى الذى تكون عليه الهيئة الحاكمة ، سواء فى ذلك أكانت أوتقراطية أم ديمقراطية ، جمهورية أم ملكية ، ما دامت لها قدرة السيطرة على الإقليم وفرض أوامرها ولو قسراً . ويطلق بعض الشراح على هذه الهيئة اسم السلطان *Souveraineté* . وإذا كانت الهيئة الحاكمة غير خاضعة لأى سلطة أجنبية فالدولة مستقلة تامة السيادة *Etat Souverain* . أما إذا كان هناك إشراف من سلطة أجنبية عليها فاستقلال الدولة ناقص ، كما هو الأمر فى حالة الدول المحمية والدول التابعة . وإن كان هذا لا يحول دون منح هذه الدول الشخصية الدولية<sup>(١)</sup> ، غير أن هذه الشخصية تكون فى هذه الحالة ناقصة . أما إذا كانت هذه الهيئة معلومة السيادة ، وتأتمر بأوامر غيرها فى الداخل والخارج ، فلا تكون هناك دولة أصلاً بل تكون هناك مستعمرة .

هذه هى الشروط الواجب توفرها لقيام الدولة داخلياً ، وهناك شرط آخر لقيامها من الوجهة الدولية ، وهو ضرورة الاعتراف بها . وطبيعى أنه لا بد من بلوغ الدولة درجة من المدنية حتى يمكن الاعتراف بها ، واعتبارها عضواً فى العائلة الدولية ويلاحظ أن هذا الاعتراف لا ينشئ الدولة ، بل هو مجرد إقرار لحالة موجودة سابقة على الإقرار .

---

(١) يرى بعض الشراح أنه يجب أن تكون الدولة تامة السيادة حتى يترف لها بالشخصية الدولية — غير أن الرأى قد استقر على أن الاستقلال ليس شرطاً أساسياً — راجع بهذا الخصوص تشي هايد ، القانون الدول العام ص ١٥ وما بعدها .  
راجع بخصوص الرأى العكس الدكتور السيد صبرى ص ٣ ، حيث يرى وجوب توفر ركن الاستقلال السياسى وإلا انعدم وجود الجماعة كمولة .

يضيف بعض الشراح وعلى رأسهم دسبانية<sup>(١)</sup> شرطاً آخر، وهو أن يكون الغرض الذى ترى إليه الجماعة غرضاً اجتماعياً Un But Social حتى تتوفر لهم صفة الدولة ، فاذا انتظمت جماعة لغرض تجارى ، وتوفرت لها جميع عناصر الدولة من أفراد وإقليم وهيئة حاكمة ، كما فى تحالف المانسن مثلاً ، فلا يمكن الاعتراف لها بصفة الدولة ، لأن الغرض الذى ترى إليه هذه الجماعة ليس اجتماعياً .



---

(١) راجع القانون الدول العالم ، للدكتور سامى جنيته .

## البحث الثاني

### أصل الدولة

#### ORIGINE DE L'ÉTAT

النظريات التيوقراطية - نظرية القوة والتغلب - نظرية العقد  
الاجتماعي - نظرية التطور المائل - نظرية التطور التاريخي .

كثير البحث حول أصل الدولة وتشعبت الآراء وتعددت ، غير أنه يمكن حصر  
الآراء المختلفة في النظريات الآتية ، التي سندكرها بشيء من الإيجاز .

#### النظريات التيوقراطية : Doctrines Theocratiques

##### ( ١ ) نظرية التفويض الإلهي : Théorie du Droit Divin

أصل هذه النظرية ديني ، وهي تبرر سلطة رئيس الدولة وسيادته بإرادة سماوية  
فوق إرادة البشر ، فالخالق هو الذي فرض أسرة أو شخصاً معيناً ليكون له السلطان  
في الدولة ، فسلطة المالك مستمدة من سلطة الإله ، وأعمالهم لا رقيب عليها إلا الله .  
فلا مسئولية أمام أى هيئة أو فرد مهما كانت هذه الأعمال .

لعبت نظرية الحق الإلهي دوراً كبيراً في تاريخ الفكر السياسي ، فقد  
كانت هذه النظرية سائدة قديماً لدى المصريين ، ولدى اليهود الأقدمين وغيرهم  
من الشعوب القديمة <sup>(١)</sup> .

---

(١) من رأى الفقيه بلانتشلي Bluntschli أن الدولة التيوقراطية هي الشكل المعروف للدولة في حياة  
البشرية في حالتها البدائية ، ففي هذه الأزمنة البعيدة نجد أن شعور الإنسان بنضوه لقوى الحياة والقوى  
الطبيعية كان شعوراً حياً قوياً وأكثر قوة من أى زمان آخر في تاريخ البشرية .  
لقد كان المصريون الأقدمون أكثر الشعوب القديمة تدنياً ، ففي مصر الفرعونية كان الملك ( الفرعون ) =

فقد كان الطابع الدينى هو الطابع الغالب فى مصر الفرعونية فى جميع مرافق الحياة ، ودليلنا على ذلك ما هو ثابت من أن العقيدة التى كانت ذاتة لدى المصريين الأقدمين من أن الآلهة هى التى قامت أولاً بحكم مصر بعد أن انتهت من مهمة خلقها . وذلك العصر كان يعد فى نظرهم عصر الآلهة العظام الخالقين للبشرية المنتظمين لشئونها ، ثم يلى ذلك عصر حكم انصاف الآلهة وقد كان ذلك عندهم بمثابة انتقال من عصر حكم الآلهة العظام إلى العصر الذى أصبح فيه الملوك من بنى البشر ، وهم الذين سبقوا مباشرة حكم الأسر الفرعونية .

كذلك كان الشأن فى الدولة اليهودية القديمة ، فقد كانت تقوم على أساس من الشريعة الموسوية ، وعلى أساس الاعتقاد بوجود إله واحد وأنه هو نفسه ملك البلاد ، وأنه السيد الخالد لشعبه المختار ، وأن منه تعالى يصدر التشريع . ولذلك فالتشريع الخاص باليهود (وهو الذى يطلق عليه التشريع الموسوى) يعد أنه تنزيل من الله الذى كلم موسى وحده على رأس جبل سيناء . ثم أصبح بعد موسى رئيس الكهنة (فى اعتقاد اليهود) هو الذى يتلقى أوامر الله ، وينقلها إلى شعبه المختار . وكبير الكهنة هذا — كما يعتقدون — هو من سلالة هارون أخ موسى عليه السلام لذلك كان يعد — من بعد موسى — أنه الأداة الطبيعية للتعبير عن إرادة الله الذى بيده التشريع والحكم معاً .

وحين جاءت المسيحية فصلت ما بين الدين والدولة ، فقد قال المسيح كلمته المشهورة المأثورة : « دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله » . من ذلك نتبين أن طبيعة الدولة — لدى الدين المسيحى — ليست دينية بل بشرية ، كما نتبين أيضاً ذلك

---

== خليفة الإله فى الأرض ، فقد كان الفرعون يلقب « هورس » Horus وهو لقب الإله المعبود فى عهد الأسرتين الأولى والثانية ، وكان يلقب « رع » ، وهو لقب الإله المعبود فى عهد الأسرة الرابعة الفرعونية — ولم تكن نظرية الحق الإلهى المباشر فى مصر الفرعونية أداة استغلال من الملوك للمقائد الدينية أو مجرد وسيلة أو حيلة لتضخيم وتبرير السلطة المطلقة للملوك كما حدث ذلك فيما بعد فى العصور غير البعيدة كمصر لورس الرابع عشر فى فرنسا ، إنما كانت تلك النظرية لدى المصريين الأقدمين نتيجة طبيعية لطروف البيئة الاجتماعية والحياة العقلية فى الأزمنة القديمة .

راجع الوسيط فى القانون الدستورى — للدكتور عبد الحميد حنظل طبعة ١٩٥٦ ص ٢٣

الطابع أو تلك الطبيعة غير الدينية للدولة من كلمة المسيح : « ليست مملكتي في هذا العالم » .

يثبت مما قدمنا أن الفصل بين الدين والدولة هو مبدأ جديد جاءت به المسيحية ، إذ لم يكن ذلك المبدأ معروفاً قبلها . ورغم ذلك نجد بعد انتشار المسيحية أن الدول ظلت في بعض الأقطار محتفظة بقسط من الصبغة الدينية ، فكان رئيس الدولة (ملكاً كان أم إمبراطوراً الخ . . .) يعد في الوقت ذاته رئيساً دينياً ، كما كان الشأن في بيزنطة وفي روسيا . . .

أما الإسلام فلم يفصل بين الدين والدولة ، كما فعل الدين المسيحي ، فالخلافة لدى المسلمين هي كما يقول ابن خلدون : « رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبي (صلم) » .

وفي الإمبراطوريات التركية والعربية كان رئيس الدولة كذلك رئيساً دينياً — ولكن هل يصح القول بأن الخليفة — في الإسلام — يستمد سلطته من الله تعالى ؟ الجواب بالنفي ، فإن أبا بكر، حينما دعي بخليفة الله تعالى نهى عن ذلك وقال : « لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله » .

بما تجدر ملاحظته أن هناك مذهباً يقول به بعض علماء المسلمين<sup>(١)</sup>، وهو أن الخليفة في الإسلام إنما يستمد سلطانه من الأمة ، فهي مصدر قوته وهي التي تختاره لهذا المقام<sup>(٢)</sup> .

(١) منهم العلامة الكاساني الذي توفي بمدينة حلب عام ٥٨٧ هجرية .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ١٨٢

من رأى السيد محمد رشيد رضا في كتاب الخلافة أو الإمامة العظمى ص ٢٤ و ٢٥ أن الإمامة عقد يحصل بالبايعة من أهل الحل والعقد لمن اختاروه إماماً للأمة بعد التشاور بينهم . وما تجدر ملاحظته أن من لم يحق اختيار الإمام (الخليفة) ليسوا عامة الشعب دون قيد أو شرط إنما هم أهل الحل والعقد . ويسهم بعض العلماء أهل الاختيار ويشترط فيهم حسب رأى البعض شروط ثلاثة هي :

(١) العدالة الجامعة لشروطها .

(ب) العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يحق الإمامة على الشروط المبينة فيها .

(ج) الرأي والحكمة المؤيدان إلى اختيار من هو للإمامة أصح وتدير المصالح أقوم وأعرف .

فالأصل في الخلافة لدى المسلمين أن تقوم بناء على اختيار « أهل العقد والجل »<sup>(١)</sup> ، ورغم وضوح ما سبق فقد سادت نظرية التفويض الإلهي أثناء العصور الوسطى . وكانت تستند في مبدأ الأمر في فرنسا دعامة أخرى ، وهي نظرية القوة . فلوك فرنسا كان يستمد من ملكهم حسب القول المأثور : « من الله ومن السيف »<sup>(٢)</sup> وظل الأمر كذلك مدة طويلة إلى أن جاء لويس الرابع عشر وأعلن أن سلطته مستمدة من الخالق ، وهو المسئول أمام الله وحده عن كيفية استعمال هذه السلطة . كذلك أخذت إنجلترا بنظرية التفويض الإلهي ، وعلى أساسها حكم ملوكهم ، وبسببها نشأ النزاع بين هؤلاء الملوك وبين البرلمان .

لم يبق لهذه النظرية أثر في أوروبا أثناء القرن التاسع عشر نظراً لتطور الأفكار الحديثة ، وبقظة الشعوب ، إلا في ألمانيا حيث ظلت فكرة التفويض الإلهي مهيمنة على رؤوس الأباطرة الألمان . فقد أعلن الإمبراطور غليوم عام ١٩١٠ في إحدى خطبه : « إن الملك يستمد سلطته من الإله ولا يقدم حساباً إلا إليه » ، غير أنه بزوال حكم الأباطرة عقب الحرب الكبرى وظهور دستور فيمار الديمقراطي عام ١٩١٩ ، لم يعد لهذه النظرية وجود في ألمانيا .

أساس نظرية التفويض الإلهي هو أن الحاكم كان فيما مضى يجمع بين يديه السلطة الدينية والسلطة الزمنية .

عيب هذه النظرية أنها تطلق يد الحكام في مصائر الدولة دون حسيب أو رقيب ، وهو أمر تأباه العقليّة الحديثة للشعوب التي أدركت حقوقها واكتمل وعيها . وعلاوة على ذلك فإن النظرية بوصفها السابق تخرج بنا عن نطاق البحث العلمي إلى دائرة الروحانيات ، وهذا مالا علاقة لنا به .

#### ( ب ) نظرية العناية الإلهية Théorie du Divin Providential :

أنصار هذه النظرية يرون أن الأقدار قد حددت الأمور والحوادث ، وطبقاً

(١) من كتاب الوسيط في القانون الدستوري ، الدكتور متيل ص ٢٤ : ٢٧

(٢) « Le Roi de France ne tient son royaume que du dieu et de son épée » .



لهذا التحديد والترتيب تقوم أسرة أو فرد معين بأعباء الحكم في الدولة في وقت معين . فالمهم عند القائلين بهذا الرأي أن الأمور التي رتبها الخالق لا يملك البشر تعديلها أو تغييرها . ولا تتناقى هذه النظرية مع فكرة الديمقراطية باعتبار أنها النظام الذي اختاره الله . فالديمقراطية هنا مستمدة من إرادة الخالق .

ويلاحظ أن النظريات التيوقراطية عموماً لا تهتم ببيان أصل الدولة ، اهتمامها بتبرير سلطة الحاکم<sup>(١)</sup> .

#### نظرية القوة والتغلب : Théorie de la Force

أساس هذه النظرية أن السيادة والسلطان كانا عن طريق القوة والقهر ، وأن نشوء الدولة كان على هذا الأساس . فالدولة في بادئ أمرها كانت عبارة عن نظام اجتماعي فرضه رب أسرة طموح على أسرته وقبيلته ، ثم رغبة منه في المجد والسيطرة ، تغلب على القبائل المجاورة وفرض نفسه وحكمه عليهم .

هذه النظرية وإن كانت لا تصلح وحدها أساساً لأصل الدولة ، غير أن المظاهر الدولية الحديثة والاتجاه إلى القوة والقهر تثبت أن لها نصيباً كبيراً من الصحة ، وقد ناصر هذه الفكرة العالم الألماني أوبنهايم<sup>(٢)</sup> والعالم الفرنسي شارل بودان Charles Beudant<sup>(٣)</sup> .

(١) جرى رجال الفقه الدستوري في مصر على تسمية المذاهب التيوقراطية بالمذاهب الدينية ، وقد هاجم بعض الشراح المصريين ومنهم الدكتور متولي هذه التسمية لأسباب لها وجهية ومنها :

(أ) إصطلاح المذاهب الدينية ليس الترجمة الصحيحة للإصطلاح Doctrines Théocratiques الفرنسي إذ الترجمة الصحيحة لهذا الإصطلاح هو « المذاهب التي تنسب مصدر السلطة إلى الله » .  
(ب) نظرية الحق الإلهي وهو المذهب الذي انتشر بعد ظهور المسيحية لا يستند إلى الدين بل يصح اعتباره إيمناً ضد الدين كما قرر بحق التفقيه يلتشلي عن إدعاء لويس الرابع عشر بأنه يستمد سلطته من الله .

وقد أورد الدكتور متولي أسباباً أخرى لتأييد وجهة نظره ، ولاعتقادنا أن ما ذهب إليه سليم رأينا أن نتبعه في رأيه هذا - راجع الدكتور متولي ، المرجع السابق ص ٢٤٣ وما بعدها .

(٢) Oppenheimer, L'État

(٣) راجع Charles Beudant, Le Droit Individuel et l'État

كذلك من رأى الفقيه بلانتشلى Bluntschli أنه بدون القوة لا يمكن لدولة أن يدوم لها وجود، بل ولا أن تظهر فى الوجود . والواقع أنه إذا كان التاريخ يؤيد أن عنصر القوة كان متفوقاً على عنصر التعاقد ( الرضا والاتفاق ) فيما يتعلق بنشأة الدول ، فإنه من النادر أن نجد القوة وحدها هى التى تنشئ الدولة ، وأنه ليستحيل كل الاستحالة أن نجد القوة وحدها تنشئ دولة عظيمة بصورة مستديمة <sup>(١)</sup> . وما تجلر ملاحظته أن نظرية القوة كانت تعد دائماً سنداً للاستبداد ، إذ هى تبرر كل أعمال العنف . إذ تستند هذه النظرية إلى القوة الغاشمة دائماً حين تعتمد إلى انتهاك الحق . وقد كان العلماء الألمان يقولون بهذه النظرية دائماً ، وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى وضع المبدأ الذى يجب أن تسير الحكومات الألمانية والأباطرة الألمان على هده ، وهو مبدأ السلطة المطلقة فى الداخل ، وسياسة الفتح والغزو فى الخارج <sup>(٢)</sup> .

#### نظريّة العقد الاجتماعى : Théorie du Contrat Social

تدعم هذه النظرية الفكرة الديمقراطية ، إذ أن أساس المذاهب الديمقراطية إرجاع أصل السلطة أو مصدرها إلى الإرادة العامة للأمة ، وتقرر هذه المذاهب أن السلطة لا تكون مشروعة إلا إذا كانت وليدة الإرادة العامة للأمة .

ترجع هذه النظرية إلى القرن الثانى عشر ، حيث اتخذت وسيلة لتقييد سلطان الملوك لحساب الكنيسة ( البابا ) وأصلها فكرة التعاقد بين الشعب والملك على أساس شروط معينة لا تجوز مخالفتها ، وإذا خالفها أصبح مجرداً من كل سند قانونى ، وفسخ العقد الذى بينه وبين الشعب .

دافع عن هذه النظرية فى القرن السابع عشر هوبز Hobbes ولوك Locke الإنجليزيان ، غير أن كليهما أظهرهما فى شكل مختلف يتفق ومشاربه ، فقد قصد هوبز Hobbes بنظريته تأييد العرش البريطانى ومقاومة الأفكار الثورية التى كانت

<sup>(١)</sup> يرى الفقيه توكفيل Tocquville أنه « ليس من الصواب ما يراه البعض من أن السلطة المطلقة لتقصر الروس إنما تستند إلى القوة وحدها إنما هى فى الواقع تستند إلى إرادة الروس . أن كل حكومة إنما ترتكز على مبدأ سيادة الأمة مهما بدت أنظمتها عن الحرية » .

<sup>(٢)</sup> راجع الوسيط فى القانون الدستوى ، للدكتور مطبق ، ص ٢٨

منتشرة في إنجلترا وقتئذ ، فقال إن حياة الإنسان الأولى كانت حياة بؤس وحرب وأتانية ، وأن الناس رغبة منهم في المحافظة على أنفسهم ومصالحهم اتفقوا أن يعيشوا تحت حكم سلطة بشرية توفق بين المصالح المختلفة بعضها وبعض . يقول هوبز إن هذا الاتفاق Contrat تم بين جميع الأفراد ، ما عدا شخصاً واحداً هو الشخص الذى اتفق الأفراد أن يكون رئيساً للجماعة . وعليه فهذا الرئيس لم يكن طرفاً في التعاقد وإنما التعاقد كان بين سائر الأفراد الذين قبلوا أن يتنازلوا عن حقوقهم لهذا الرئيس ( الملك ) ، وعلى ذلك فسلطة الملك مطلقة ولا حق للأفراد قبله .

أما لوك Lockes<sup>(١)</sup> وقد كان من أنصار الملكية المقيدة ، فقد كان يرى أن حالة الإنسان الأولى لم تكن رديئة بالقدر الذى يصورها به هوبز ، وإنما أراد الخروج من هذه الحالة الطبيعية إلى حالة اجتماعية أساسها التعاون بين سائر الأفراد ، والخضوع لحاكم عادل . يقول لوك إن الإنسان لم يتنازل عن جميع حقوقه بل تنازل عن بعضها بالقدر الذى يسمح بإيجاد السلطة العامة ، كما أن لوك جعل هذا الرئيس ( الملك ) طرفاً في التعاقد ( العقد الاجتماعى ) بعكس هوبز . واستنتج لوك من ذلك أن الملك إذا أحل بشروط التعاقد أو بعضها فسخ العقد ، وجاز لكل فرد الرجوع إلى حالته الطبيعية السابقة على التعاقد .

لم تبلغ نظرية العقد الاجتماعى شأواً بعيداً من النجاح إلا في القرن الثامن عشر على يد السامسى الفرنسى جان جاك روسو Jean Jaeque Rousseau ،

---

(١) ولد لوك Locke عام ١٦٣٢ في مدينة Wrington بجنوبي الغرب من برستل .

وقد رسل إلى فرنسا عام ١٦٧٢ وأقام فيها إلى عام ١٦٧٩ ولما عاد إلى إنجلترا كان موضع رية عائلة ستوارت الحاكمة فالتجأ إلى هولندا وظل بها حتى عام ١٦٨٨ وفي ذلك العام عينه غلوم دورانج مستشاراً للملكة للتجارة والمستعمرات ومات عام ١٧٠٤

يعتبر لوك الزعيم الحقيقى للمدرسة التجريبية التى انتشرت مذهبها في القرن الثامن عشر في إنجلترا وفرنسا وكانت سبباً في ظهور مذهب ( كانت ) الانتقاد .

من أهم مؤلفاته بحوث في الحكومة المدنية وكتاب اختبار العقل البشرى - *Essai sur l'Enten dement Humain* وقد قصد من مؤلفه هذا الإرشاد إلى الوسائل التى يدرك بها العقل معاني الأشياء ، وما هى حدود المعرفة اليقينية ، وما هى الأسس التى تبنى عليها الآراء السائدة بين الناس .

فقد دافع عن هذه النظرية دفاعاً قوياً بعد أن صاغها في قالب جديد في كتابه العقد الاجتماعي *Le Contrat Social* <sup>(١)</sup>. ويختلف روسو عن هوبز ولوك بخصوص نظرهم إلى الإنسان الأول ، فروسو يرى أن الإنسان خير بطبعه ، وأن الهيئة الاجتماعية هي التي أفسدته ، ويرى أن الأفراد قد اضطروا إلى الخروج عن حياة الفطرة والحرية المطلقة التي كانوا يعيشون فيها في الزمن الأول حتى يتم التناسق بين المصالح المختلفة بعضها وبعض ، فتنازلوا عن بعض حرياتهم الطبيعية لصالح الجماعة حتى يتمتعوا بسائر حقوقهم وحرياتهم في المجتمع . وقد أدى ذلك إلى نشوء السلطة العامة التي تنازل لها الأفراد عن هذه الحريات . ومعنى ذلك أن الأصل في السلطة العامة والدولة ، هو الاتفاق الاجتماعي الذي تم بين جميع الأفراد .

وقد تولد عن هذا الاتفاق إرادة عامة ، هي لإرادة الجماعة أو لإرادة الأمة صاحبة السلطان <sup>(٢)</sup> ، وسلطة الدولة على هذا الأساس لا تكون شرعية إلا إذا كانت مستمدة من سلطة الشعب نتيجة لهذا العقد الاجتماعي . لذلك يرى روسو أن تتمتع الدولة بقدرة من السلطة يكفي لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم ، وأن الدولة يجب أن تكون أول من يحترم هذه الحقوق ، وطبقاً لذلك يعتبر الشعب دائماً أنه صاحب السيادة .

تعليل :

كان روسو معجباً بالديمقراطية أيما إعجاب فقد قال : « لئن كان فيها شعب للأمة لحكم ديمقراطياً . . . » . هذا التحمس معقول . فعند فيلسوف يعرف للإنسان

(١) لبنة من نظرية العقد الاجتماعي . يقول روسو أن هناك حالتين مرت بهما البشرية منذ نشأتها : ( أ ) حالة الحياة الطبيعية *État de nature* ، وهي حياة عزلة وانفراد كان يحياها الأفراد البدائيون ، غير خاضعين لأي سلطان عليهم .

( ب ) العقد الاجتماعي ، وبمقتضاه اتفق الأفراد البدائيون على إنشاء مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا — أي أنهم اتفقوا على إنشاء دولة .

للك يرى روسو أن الجماعة نشأت في اليوم الذي أحس فيه الفرد البدائي أن حياة العزلة أصبحت لا تكفل له سداد حاجاته وإرضاء رغباته أي في اليوم الذي أحس الحاجة إلى معونة بني جنسه .

(٢) طبقاً لنظرية روسو لا يعتبر الملك طرفاً في العقد ، بل يحكم بإرادة الأمة فهو وكيلها ويمكنها عزله متى شئت .

كرامته ، وطبعه القلبي يجب أن تكون الديمقراطية نظرياً على الأقل ، الحكومة الوحيدة الشرعية ، غير أن روسو لم يذهب إلى نهاية اللطاف فقد أعلن أن حكومة على هذا القدر من الكمال لا توافق الناس <sup>(١)</sup> ، وهذا في الواقع قيد يحدحداً غريباً من تطبيق مبدأ السيادة الشعبية .

إن روسو مع اعتقاده بصلاحيه الديمقراطية لشعب من الآلهة ، لا يقنط تماماً من صلاحيتها للناس ، ولذلك يضع شرطاً واحداً خيل إليه أنه حين ، وهو أن تكون الدولة الديمقراطية صغيرة جداً حتى يستطيع الشعب فيها أن يجتمع وأن يتمكن كل مواطن من معرفة الآخرين .

إن روسو يحظر على السيادة القومية كل نوع من النيابة ، إذ يقرر أنه في اللحظة التي ينتخب فيها الشعب نوابه يصبح غير حر ، وغير موجود ، فان منتخب الشعب ليسوا نائبين عنه ولا يمكن أن يكونوا هم ، لأنهم ليسوا إلا مبعوثين فلا يستطيعون أن يقرروا شيئاً تقريراً نهائياً <sup>(٢)</sup> . الواقع أن قول روسو هذا لا يمكن أن يكون سليماً ، فللنيابة مساوئها ، حقيقة ليست النيابة دائماً حتى في أوقات الشدائد من حياة الشعوب الترجمان الصادق لإرادات من استأبوم ، غير أن النيابة ضرورية من الناحية العملية ، وليست الحال الراهنة في السياسة هي وحدها التي تبررها . وما دامت طبيعة الأشياء لم تتغير فلا يحصى عن النواب ، وإنهم على العموم خير من الذين أتابوم .

إن السيادة كما قلدها روسو لا تستغيب ، بمعنى أنها كالحرية ليست قابلة لأن يتنازل عنها . ولكن لمن هذا التجاهل للحقائق العملية ، وإذا كان روسو يحشى النيابة ، فان هناك الثورات لتثبت لمن لا يفهم أن الشعوب لا تنزل عن عرشها أبداً . إن إهدار النظام النيابي كما يريد روسو <sup>(٣)</sup> إنما هو وجود للأحداث الأوضح ما تكون ،

(١) عقد الاجتماع ك ٣ ، ب ٤

(٢) عقد الاجتماع ك ٣ ، ب ٤

(٣) جان جاك روسو J. J. Rousseau (١٧١٢-١٧٧٨) من أعظم مشاهير عصره فآرائه الفلسفية والسياسية التي أبدعها والتي قبلت منذ نحو قرنين من الزمان كان لها أعظم الأثر في حياة الشعوب قاطبة . ولروسو مؤلفات عديدة أشهرها كتاب العقد الاجتماعي وهو مؤلف يبحث في الحقوق السياسية ، كما له =

وارتقاء بحجة عدل محال ، في اضطرابات الأحلام وأخطرها ما يكون من الأوهام<sup>(١)</sup> .  
 مما تجدر ملاحظته أن كثيراً من الشراح درج على المبالغة فيما كان لنظرية العقد الاجتماعي من أثر في انفجار بركان الثورة الفرنسية ، والواقع أن بعض الشراح ينتقد هذه المبالغة ، ويرى أن الثورة الفرنسية إنما كانت ترجع في الواقع وقبل كل شيء إلى تلك الظروف الاجتماعية والمالية التي كانت تسود المجتمع الفرنسي وقت قيام الثورة وقبلها . وأنه لم يكن لمثل نظرية العقد الاجتماعي وغيرها من النظريات والأفكار الحرة أن تحدث أثراً ، لولا سبق وجود تلك الظروف والعوامل التي خلقت من البيئة الفرنسية تربة صالحة لغرس بنور فكرة جديدة<sup>(٢)</sup> .

إن هذه الملاحظة لا تعني إنكار فصل نظرية العقد الاجتماعي ، فلقد كان لهذه النظرية دين شك أثير كبير في التكوين الفكري لرجال الثورة في فرنسا ، وفيها وضعوا من أنظمة دستورية . فقد أخذوا عن كتاب العقد الاجتماعي « مبدأ سيادة الأمة وعدم جواز التنازل عن السيادة . وإن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة للأمة La Loi est l'expression de la volonté générale » كل ما في الأمر هو التنبية إلى عدم المبالغة في تقدير أثر العقد الاجتماعي في قيام الثورة الفرنسية .

بقت هناك نقطة أخيرة وهي أن التاريخ لم يؤيد ما قيل بشأن التعاقد كأساس لوجود الجماعة ، وبذلك تنهار النظرية من أساسها . والحقيقة أن المنطق لا يقبل أصلاً أن الإنسان البدائي كانت له هذه العقلية التي تمكنه من إبرام تعاقد اجتماعي ، كما يتصوره أنصار هذه النظرية . ولذلك قيل عنها بحق أنها أعظم كذبة سياسية ناجحة . وعلى كل ففضلها لا ينكر في مقاومة الحكومات الاستبدادية ، وإحلال الحكومات القانونية محلها ، كما كان لها الفضل الأول في تحقيق سيادة الشعب نهائياً ، واستقرار حقوق الأفراد وحررياتهم .

---

== كتاب آخر مشهور هو إميل ، ويبحث في التربية . ويعتبر روسو من أكبر المهابدين للثورة الفرنسية ، فقد كان له الفضل في شرح المبدأ الذي جعلها قوية مشروعة وباقية .

(١) من مقدمة السياسة لأرسطو طاليس ، ترجمة الأستاذ أحمد لطفي السيد ص ٧٦ - ٨١

(٢) من هذا الفريق من الشراح الدكتور عبد الحميد متولى ، راجع الوسيط في القوانين الدستوري ، ص ٣٢ - ٣٤ ، والواقع أن ما ذهب إليه الدكتور متولى يتفق تماماً مع وجهة نظري .

### نظرية التطور العائلي : La Théorie Familiale

يرى أنصار هذه النظرية أن الدولة ، ما هي إلا أسرة تطورت ونمت فكونت عشيرة Gilan ونمت العشيرة فصارت قبيلة Tribut : ثم تطورت القبيلة فصارت مدينة ، ثم دولة .

يرجع بدء هذه الحالة إلى ما قبل العصر التاريخي ، إلى زواج آدم وحواء وتكوينهما الأسرة الأولى في العالم . فالأسرة هي المجتمع الإنساني الأول الذي عرفه العالم ، وسلطة الأب هي السلطة الأولى في تاريخ البشرية ( وإن كان البعض يقول إن سلطة الأم سبقت سلطة الأب ) ، ومن سلطة الأب هذه نشأت سلطة رب العائلة ، ومن هذه نشأت سلطة شيخ القبيلة ، فربيس العشيرة ، وفي النهاية سلطة الملك . هذه النظرية تبرر سلطة الحكومات وسلطانها إذ ترجعها إلى أصولها القديم ، وهي سلطة الأب التي لا شك في مشروعيتها .

غير أنه يؤخذ على هذه النظرية أن القوم في حياتهم الأولى كانوا يعيشون على الفطرة ، وإذا كانوا قد تكتلوا في جماعات فذلك لكي يدفعوا عنهم أخطار الطبيعة دون أن يختص كل منهم بامرأة ، إذ كانت المرأة في ذلك الوقت مشاعاً بين الرجال في رأى البعض . لذلك لا نستطيع الجزم بصحة هذه النظرية ، لأن الأساس الذي بنيت عليه محل شك <sup>(١)</sup> .

### نظرية التطور التاريخي : Doctrine de l'Évolution Historique

تعتبر هذه النظرية أكثر النظريات قبولاً لدى الشراح المعاصرين ، نظراً لاتساقها مع المنطق ، فالدول قد تدرجت في سبيل النمو ، ونشأت نتيجة تطورات اجتماعية واقتصادية وجنسية الخ . . .

(١) لم تمر كل الدول بجميع الأدوار التي ذكرها أنصار هذه النظرية ، بل إن بعض الدول انتقلت دفعة واحدة من نظام القبيلة إلى نظام الدولة دون أن يمر بدور المدن السياسية ، وبمثل ذلك مصر الفرعونية التي لم تمر بنظام المدن السياسية الذي ويعد في بلاد الإغريق .

فالدولة على هذا الأساس هي نمو طبيعي تطور على مر الزمن حتى وصل إلى الحالة الراهنة . أى أن الدولة هي وليدة عوامل عدة دفعت إجماعاً إلى هذا الشكل الذى نطلق عليه اسم الدولة .

ويلاحظ أن العوامل الطبيعية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية قد أدت إلى اختلاف فى شكل الدولة . وتبعاً لهذا التباين تنوعت أنواع الدول وتعددت أشكال حكوماتها — وتعتبر هذه النظرية فى رأينا أقرب النظريات إلى المنطق فيما يختص بنشوء الدول الحديثة .

أخذ بهذا رأى العميد دوجى ، ورتب على ذلك أن الدولة ما هي إلا حدث إجماعى *Fact Social* لا سند لها من القانون .

وتؤدى هذه النظرية فى نظر الفقيه برتلى *Berthlemy* إلى تقرير مبدأ له أهمية ، وهو أن أفضل النظم لحكم شعب من الشعوب ، هو ذلك النظام الذى يرى أكثر ملاءمة للدرجة تطور الشعب ومستواه من المدنية فى زمن الأزمنة .

لا يفوتنا بهذه المناسبة أن نذكر أن أحد الشراح المصريين يرى أن هذه النظريات السابق ذكرها غير صالحة ، بحجة أن المسألة لم توضع الوضع الصحيح ، « ويرى أن مدار البحث يجب أن يكون موضوعه نشأة دولة معينة بوجه خاص لا نشأة الدول على وجه العموم ، إذ أن نشأة كل دولة طبقاً لنظرية التطور التاريخى أمر يختلف من دولة إلى أخرى طبقاً لظروفها الخاصة .

اختار هذا الفقيه الدولة المصرية لأسباب وأدلة أوردها فى مؤلفه ، وانتهى إلى أن العاشر التوجيه كانت النواة الأولى التى خرجت منها بعد بضعة آلاف من السنين الدولة المصرية فى عهد مؤسس الأسرة الأولى الفرعونية حوالى عام ٣٢٠٠ قبل الميلاد .

نحن وإن كنا نعتقد أنه ليس هناك ما يمنع من أن تكون العشرة التوجيهية هي النواة الأولى التى خرجت منها الدولة المصرية <sup>(١)</sup> إلا أننا نعتقد كذلك أن التطورات والعوامل المختلفة من اجتماعية واقتصادية وإقليمية وجنسية الخ . . . هي التى تفاعلت ، وجعلت هذه العشرة فى النهاية دولة .

(١) راجع الدكتور عبد الحميد متولى — المرجع السابق ، ص ٢٦٤ وما بعدها .



## المبحث الثالث

### أشكال الدول

الدولة البسيطة - الدولة المركبة - دول الاتحاد الشخصي -  
دول الاتحاد الفعّل - دول الاتحاد التناحلي - أشكال الدول  
من حيث السيادة - دولة تامة السيادة - دولة ناقصة السيادة .

الدولة البسيطة والدولة المركبة :

تنقسم الدول من حيث تكوينها إلى قسمين :

( ١ ) دول بسيطة أو موحدة :

هى التى تتولى إدارة شئونها الداخلية والخارجية هيئة واحدة ، فحكومة هذا النوع من الدول واحدة وسيادتها موحدة ودستورها واحد . ومعظم دول العالم من هذا النوع ، ومثله فرنسا ومصر . وتلك الدولة لمستعمرات خارج الإقليم لا يغير من هذا الوضع ما دامت الهيئة التى تتولى شئون الدولة والمستعمرات واحدة . الاختصاص الدستورى للدولة البسيطة يكون كاملا ، إذا كانت كاملة السيادة . أما إذا كانت ناقصة السيادة ، فان الاختصاص الدستورى يتوقف على معرفة المركز القانونى لهذه الدولة بين الدول ناقصة السيادة كما سنبينه فيما بعد .

(ب) دول مركبة :

وهى التى تتكون من اجتماع عدة دول تحت سلطان حكومة واحدة مشتركة ، أو تحت حكم رئيس أعلى واحد ، وهذا النوع من الدول ينقسم بدوره إلى ثلاثة أنواع سنذكرها بإيجاز فيما يلى :

(١) دول الاتحاد الشخصى Union Personnelle :

يكون باجتماع دولتين تحت عرش واحد مع استبقاء كل منهما لكامل استقلالها وسيادتها . هذا النوع من الاتحادات يكون فى الغالب وليد الأحداث التاريخية ،

وفتتح عادة من أبلولة دولتين مستقلتين إلى ملك أو إمبراطور واحد . ومثله اتحاد إنجلترا وهانوفر من ١٧١٤-١٨٣٧ ( حين كان ملك الإنجليز هو في الوقت نفسه مختار هانوفر بمقتضى قوانين وراثته العرش في الدولتين ) .

وقد يكون الاتحاد نتيجة عمل إرادى من جانب الدولتين اللتين تريدان أن تدخلتا باتفاق بينهما في اتحاد شخصى ، ومثله اتحاد البلجيك والكنغو اتحاداً شخصياً تحت رئاسة ملك البلجيك بعد استقلال الكونغو في مؤتمر برلين سنة ١٨١٥ . والدول الداخلة في مثل هذا النوع من الاتحادات تسبق كامل سيادتها الداخلية والخارجية . لا وجود لهذا النوع من الاتحادات الآن نظراً لعدم ملائمة لروح العصر . ويلاحظ أن الاتحاد في هذه الحالة لا يمتد اختصاصه إلى مباشرة السلطة في تلك الدول ، ولذلك يجوز لكل دولة داخلة في الاتحاد أن تختار ما تشاء من النظم الدستورية ، بشرط عدم المساس بحقوق العرش . ولذلك فليس هناك ما يمنع من اختلاف النظم الدستورية في دولة عنها في أخرى متحدة معها اتحاداً شخصياً ، بل ويصح أن تعارض إحداها الأخرى سياسياً إلى حد إعلان الحرب ، وتعتبر الحرب في هذه الحالة حرباً دولية ، وليست ثورة داخلية .

#### ( ب ) دول الاتحاد الفعلى Union Réelle :

يتكون هذا النوع من اتحاد دولتين أو أكثر اتحاداً دائماً تحت حكم رئيس أعلى واحد ، والحكومة فيهما واحدة فيما يتعلق بالشئون الخارجية ، أما في الداخل فتظل كل دولة محتفظة بدستورها وتشريعها وحكومتها ، كل ذلك بطبيعة الحال مع عدم المساس بحقوق الاتحاد .

أصبح هذا النظام في حكم التاريخ ، ومثله السويد والنرويج من عام ١٨١٥-١٩٠٥ فقد أوجد الاتحاد بينهما مؤتمر فيينا سنة ١٩١٥ ، وصار ملك السويد هو ملك النرويج .

(ج) دول الاتحاد التعاھدى Union Fédéral :

يتكون من انضمام عدة دول بمقتضى معاهدة فى شكل اتحاد أو تعاھد لرعاية المصالح المشتركة بينهما ، والاتحاد التعاھدى على نوعين :

١ - الدول المتعاھدة Confédération d'Etat :

يتكون من انضمام عدة دول بعضها إلى بعض بمقتضى معاهدة . وتحفظ كل دولة بالسيادة الداخلية ، وينشئء التعاھد هيئة مشتركة للتشاور فى السياسة العامة واتخاذ القرارات ، وليس لهذه الهيئة سلطة مباشرة على رعايا الدول الأعضاء . ومأموريتها قاصرة على إبلاغ قراراتها للدول لكى تتولى حكوماتها تنفيذها بمعرفتها ، وتسمى هذه الهيئة مؤتمراً أو مجلساً أو جمعية . مآل مثل هذا الاتحاد إلى الزوال دائماً ، ومثله ما حصل لجمهوريات أمريكا الوسطى فقد تفكك الاتحاد بينها ، ونشأ عن هذا التفكك دول هندوراس ، وسان سلفادور ، ونيكاراجوا .  
أما من جهة الاختصاص الدستورى فالدول التى من هذا النوع تملك اختصاصاً دستورياً كاملاً .

٢ - الدولة التعاھدية Etat Fédéral :

تتكون من انضمام عدة دول بعضها إلى بعض فى شكل اتحاد ، ويكون لهذا الاتحاد سلطة خارجية مطلقة . كما تنزل حكومات الولايات الأعضاء عن جزء من سيادتها الداخلية للسلطة المركزية التى تكون لها سلطة مباشرة على الأفراد . هذه السلطة المركزية للدول التعاھدية هى حكومة بالمعنى الصحيح ، ومستقلة عن عن حكومات الولايات ، والذي ينظم العلاقات بينها وبين حكومات الولايات هو دستور الدولة . ومثل هذا النوع من الدول ، الولايات المتحدة الأمريكية .

أنشأل المردة مع حيث السيادة :

تنقسم الدول من حيث السيادة إلى قسمين :

(أ) دولة تامة السيادة :

هى التى لا تخضع فى شئونها الداخلية والخارجية لأية دولة أخرى ، وهذا هو المركز القانونى لمعظم دول العائلة الدولية ، مثل بريطانيا وفرنسا ، ومصر بعد معاهدة

١٩٣٦ . وما تجدر ملاحظته أن السيادة ليس معناها أن الدولة مطلقة التصرف ، بل إن تمام السيادة ونقصها هو في وجود أو عدم وجود رابطة خضوع قانونية تربط دولة بأخرى . وهذه الدولة المستقلة حرة في اختيار دستورها ونظامها الحكومي بعكس الدول الناقصة السيادة .

والدول التامة السيادة لها اختصاص دستوري كامل ، ولهذه الدول أن تختار ما تشاء من أشكال الدولة والحكومة . هذا الحق ثابت لهذا النوع من الدول حتى ولو كان اختيار الوضع الذي يلائمها آتياً عن طريق الثورة ، فليس للدول الأخرى أن تتدخل في أمرها . يرى بعض الشراح أن هذه الحرية المطلقة لكل دولة في اختيار نظامها الدستوري أمر معيب ، يدعى أن هذه الحرية قد تصل إلى أن تكون جريمة ضد الإنسان ، أو أنها قد تعرض دولاً أخرى للخطر .

لذلك ظهر في السنوات الأخيرة اتجاه جديد يرى إلى عدم قبول مثل هذه الدول في الهيئات الدولية ، غير أن هذا الاتجاه الجديد لم يبلغ بعد ملهه المرتقب ، ولم يصبح قاعدة متبعة بصفة عامة .

#### ( ب ) دولة ناقصة السيادة :

هي التي تكون خاضعة لدولة أخرى أو مرتبطة بها ، فليس لها حرية التصرف بمفردها . وأشكال هذه الدول الناقصة السيادة ثلاثة :

١ — الدولة التابعة *Etat Vassaux* : هي التي تربطها بدولة أخرى تسمى الدولة المتبوعة *Etat Suzerain* رابطة خضوع وولاء ، وغالباً ما تحتفظ الدولة التابعة بالسيادة الداخلية ، بينما تترك الشؤون الخارجية أو معظمها في يد الدولة المتبوعة . علاقة التبعية علاقة غير طبيعية ، ولذلك غالباً ما تندمج الدولة التابعة في الدول المتبوعة ، كما حدث لكوريا التي اندمجت في اليابان سنة ١٩٢٠ ، أو تستقل عنها كما حدث للولايات التي كانت تابعة لتركيا . هذا النوع من الدول لا يملك الاختصاص الدستوري الكامل بل المرجع الأعلى في هذه الناحية يكون عادة للدولة المتبوعة .

٢ - الدولة المحمية Etat Protégé : هى التى تضع نفسها أو توضع رغباً عنها تحت حماية دولة أخرى أقوى منها . والحماية على نوعين : حماية اختيارية وتكون باتفاق دولة مع أخرى أقوى منها فتضع الأولى نفسها تحت حماية الثانية . أو حماية استعمارية وهى التى تفرض قهراً على الدولة المحمية .

٣ - الدول المشمولة بالوصاية : هى الدول التى كانت تسمى قبل ميثاق هيئة الأمم المتحدة بالدول المشمولة بالانتداب . ونظام الانتداب هذا أنشئ عام ١٩١٩ بمقتضى المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم لتطبيقه على الولايات التركية والمستعمرات الألمانية التى فصلت من تركيا وألمانيا ، والتى روى أنها لم تكن قد وصلت إلى درجة من المدنية تؤهلها إلى الاستقلال بأمرها . وقد قسم الانتداب إلى ثلاثة أنواع : ( ا ، ب ، ج ) . وقد كان لنظام الانتداب أثره بالنسبة للسيادة الإقليمية ، فوزعت هذه السيادة بين الدول المنتدبة وعصبة الأمم والإقليم ، ثم حل نظام الوصاية بمقتضى المادة ٧٥ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة محل نظام الانتداب وطبق على الدول التى ظلت خاضعة له . وهذه الدول يتم وضع دستورها بإشراف هيئة الأمم المتحدة .

مما سبق يتضح أن الدول ناقصة السيادة بجميع أنواعها لا تملك الاختصاص الدستورى الكامل ، إذ جرت عادة الدول المتبوعة الأجنبية صاحبة السيادة ألا تترك لهذه الدول الناقصة السيادة الحرية فى الشؤون الدستورية . بل تتدخل فى هذه الشؤون ، إما بناء على نص قانونى ، أو اعتماداً على مركزها الممتاز أو قوتها .

## المبحث الرابع

### وظيفة الدولة

#### LA FONCTION DE L'ETAT

مقدمة - أسباب اتساع دائرة نشاط الدولة - المذهب الفردي -  
المذهب الاشتراكي - المذهب الاجتماعي - تعليق .

---

مقدمة :

السلطة الحاكمة أو الحكومة هي أحد أركان الدولة الأساسية ، ووظيفتها رعاية مصالح الدولة والعمل على رقيها وتقدمها ، وتحقيق هذه الرسالة يدعوها إلى التدخل في بعض ميادين النشاط العامة ، حتى يتيسر لها بلوغ الهدف الذي ترمى إليه . ذلك أمر أصبح اليوم متفقاً عليه لا جدال فيه ، أما موضع البحث فهو مدى هذا التدخل الحكومي .

لكي نبين الأمر على ضوء النظريات المختلفة التي تحدد هذا المدى ، يجب التمييز بين الوظائف الأصلية للدول وما عداها . ثم نبحث في أسباب اتساع دائرة نشاط الدولة .

الوظائف الأساسية للدولة :

أجمع الشراح على حصر الوظائف الأساسية في الدولة في ثلاثة أمور هي :

١ - الدفاع عن الإقليم ضد العدوان الخارجي ، فقد ثبت أن القوة ما زالت إلى اليوم الأساس الذي يقوم عليه احترام الحقوق . ولذلك يجب على الحكومات أن تنظم القوات التي تشرف على الدفاع ، كما أن هذه القوات يجب أن تركز في يد واحدة وتدين لها بالطاعة ، حتى لا تتأثر بما قد يسبب تفرقها .

٢ — حفظ الأمن في الداخل ، حتى يطمئن الأفراد إلى أرواحهم وأعراضهم وأموالهم . تحقيق هذه الغاية يستلزم إيجاد قوة أخرى وظيفتها منع الجرائم وتقديم المجرمين إلى الهيئة القضائية التي تتولى محاكمتهم على ما اقترفت أيديهم .

٣ — إقامة مرفق العدل بين الناس ، ويكون ذلك بإنشاء المحاكم التي تحقق العدالة بين القوم ، وتعاقب المجرم الذي يخرج على ما تضمنه الدولة من القوانين . هذه هي الوظائف الثلاث الأساسية التي يجب على كل دولة أن تباشرها ، أما ما عداها فقد اختلفت وتعددت الآراء بخصوصه .

#### أسباب اتساع دائرة نشاط الدولة :

المتبع لنشاط الدولة يلاحظ أن دائرة هذا النشاط تنسع يوماً بعد يوم ، فوظيفة الدولة تمتد اليوم إلى آفاق جديدة لم تكن تمتد إليها في الماضي ، ويرجع السبب في ذلك إلى ما يأتي :

١ — ترتب على الانقلاب الصناعي الذي تم في الغرب خلال القرن التاسع عشر نتائج بلغت ذروتها في القرن العشرين . فقد أثر الانقلاب الصناعي أثراً بالغاً في الحياة البشرية إذ قلب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة رأساً على عقب . وكان من نتائج قيام صناعات عديدة كبيرة ، وتكوين شركات قوية أخذ بعضها الطابع الاحتكاري . وتبعاً لذلك اجتمع عشرات الألوف من العمال والموظفين في المصانع ومكاتب العمل . كما كان من نتائج هذا الانقلاب ظهور طبقة أصحاب رؤوس الأموال التي أخذت تباشر نشاطها وتأثيرها في ميدان العمل أولاً ، ثم في الميدان السياسي ثانياً . كذلك تشكلت العمال وكونوا النقابات دفاعاً عن مصالحهم ، فظهرت المنازعات بين رأس المال والعمل . وانقسمت الأمة الواحدة إلى معسكرين متخاصمين ، واتخذ النزاع بين الفريقين صوراً تتدرج بالخطر في بعض الدول — إزاء هذه الحال الحرجة ، لم يكن هناك مفر من تدخل السلطة العامة لوضع حد لهذا النزاع الخطير المستمر في ضوء ما تمليه المصلحة العامة ، فصدرت التشريعات المنظمة للعلاقة بين رأس المال والعمل — وهكذا أتى

على عاتق الأداة الحكومية مراقبة تنفيذ هذه التشريعات ، والعمل على حفظ التوازن بين رأس المال والعمل .

٢ — عالج طائفة من المفكرين وأهل الرأي في القرنين التاسع عشر والعشرين ، مسائل التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للجماعة ، من نواح جديدة لم تكن محل بحث من قبل ، فقد كان لكتابات كارل ماركس ، وإنجلز ، وتولستوى ، وجوركى ، وإميل زولا ، ولاسكى ، وبرناردشو وغيرهم<sup>(١)</sup> من أهل الفكر والرأى أثر فعال في تطور حياة الجماعة ، فظهرت نظريات ومذاهب جديدة ، حول وظيفة الدولة ومدى تدخلها في أوجه النشاط المختلفة ، وغير ذلك من الآراء التي أدت في النهاية إلى تعديل النظرة إلى الدولة ، فلم يعد أحد ينظر إلى الحكومة على أنها سيادة الرعية ، أى هيئة تسود الرعية وتسيطر عليها ، بل أصبح ينظر إلى الحكومة اليوم على أنها خادمة الرعية . وعلى أساس هذا النظر لا حرج إذن أن يمتد نشاط الدولة إلى ضروب من النشاط مختلفة ، ما دامت تؤدي في النهاية إلى مزيد من الخير والرخاء .

التطبيقات العملية لهذا الاتجاه كثيرة ، حتى إذا تركنا التجربة الشيوعية جانباً ، ولا أدل على ذلك من اتجاهات الحكومة الألمانية في الفترة ما بين الحربين العالميتين وبعد ذلك ، ومشروعات ليون بلوم في فرنسا قبل الحرب العالمية الأخيرة ، وسياسة حكومات العمال في بريطانيا منذ عام ١٩١٩ إلى الآن ، واتجاهات حكومة الثورة في مصر عقب ثورة سنة ١٩٥٢

٣ — على أساس الوضع الذى آل إليه المجتمع عقب انتشار الاتجاهات الاشتراكية ، لم تعد فلسفة قيام الأداة الحكومية بالخدمات العامة فلسفة أساسها الشفقة أو المثالية ، بل أصبح قيام الحكومات بهذا النوع من الخدمات من أشد الضرورات في كل مجتمع يريد لحياته أن تتدهم ، لذلك يربط كثيراً من الدول اليوم بين الإنتاج والخدمة العامة على اعتبار أن التوازن السليم في حياة المجتمع يتطلب

---

(١) كذلك قام روزفلت بمجهودات في هذه الناحية في الولايات المتحدة ، ككل بعضها بالنجاح .



ويتوقف إلى حد كبير على حسن إدراك هذا الأمر والأخذ به <sup>(١)</sup> — وهكذا ألقى تبعاً لهذا الاتجاه على عاتق الأداة الحكومية بعض الأعباء الجديدة التي لم تكن تحملها من قبل .

٤ — تمزج التبرص في الجماعة <sup>(٢)</sup> في العهد الحديث ، دفعها إلى مطالبة حكامها وأولى الأمر فيها بالأوقف جهودهم عند صد الأذى عنهم ، بل أن تسعى إلى اتقائه قبل وقوعه . فكلما ارتقت ونمت فيها فضيلة الخطة للمستقبل ، وأخذ العدة له ، كلما اتجهت همه حكامها إلى إنشاء المصالح العمومية التي تسعى لمنع تسرب بعض العلل والأدواء إلى جسم الجماعة ووقايتها من النكبات القومية الجائرة الانتفاء : كالمصالح القائمة برعاية الصحة العامة ، أو القائمة بانشاء وصيانة أشغال الوقاية من خطر فيضان الأنهر أو طفيان البحار ، والمعاهد الاجتماعية الكثيرة التي تبغى منع الفاقة وأتاعها وجرائرها . وبالحملة فجهود الجماعات المهذبة تؤثر منع الداء على أن تعالجه إذا حل ، وأن تنفي الكارثة على أن تأسوكولمها إذا نزلت . ونتيجة هذا الاتجاه هو اتساع رقعة النشاط الحكومي اتساعاً كبيراً <sup>(٣)</sup> .

٥ — هزت الأزمة العالمية عام ١٩٢٩ اقتصاديات الدول هزاً عنيفاً ، وتعددت لذلك المشكلات المالية والاقتصادية ، وتعرض الكثير من المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية للإفلاس ، وألحت الجماعات على الحكومات أن تنقذها من ورطتها الاقتصادية ، وأن تعالج أزمات البطالة وكساد التجارة وفوضى العملات ، وبدأت الحكومات تتدخل لتعيد التوازن الذي اختل في ظل النظام الحر ، وتتخذ التدخل صوراً متعددة ، فمن حماية جمركية ، إلى تحويل بعض المؤسسات إلى مرافق الخ . . .

في فرنسا مثلاً ، تدخلت الحكومة تحت ضغط الأزمات ، وما أعقب الحروب من مشكلات في كافة النواحي الاقتصادية والصناعية والاجتماعية ، فحولت

(١) راجع تقرير مجلس التلغات في مصر ، يوليو سنة ١٩٥٥ ، ص ٤

(٢) Prévoyance Sociale

(٣) راجع الدكتور العربي ، علم المالية والتشريع المال ، ص ١٧٠ و ١٧١

نظام التوزيع . وتوزيع مواد الإنتاج إلى مرفق عام من مرافق الدولة ، كما تم تأمين مشروعات صناعية وتجارية كثيرة . كذلك تم في بريطانيا الاستيلاء على الصناعات الكبرى . وفي الولايات المتحدة الأمريكية زاد تدخل الحكومة الاتحادية في النشاط الاقتصادي زيادة كبيرة في العشر سنوات الأخيرة .

يلاحظ هذا الاتجاه بجلاء في مصر وخصوصاً عقب ثورة ١٩٥٢ ، فقد أحلت الحكومة سياسة الاقتصاد الموجه محل الاقتصاد الحر ، وفرضت الدولة إشرافها ورقابتها على الاقتصاد القوي<sup>(١)</sup> .

٦ - شهد القرن التاسع عشر والقرن العشرين حروباً متتالية بشعة ، وبالأخص الحرب العظمى ١٩١٤-١٩١٨ والحرب العالمية الأخيرة ١٩٣٩-١٩٤٥ ، وقد عانت البشرية من هذه الحروب الشيء الكثير ، ورغم ذلك انقسم عالم اليوم إلى معسكرين متنافرين ، يحاول كل منهما جذب أكبر عدد من الدول ناحيته استعداداً ليوم يحل فيه البلاء ، وتشب حرب ثالثة لا يعلم إلا الله مصيرها ، ومصير الجنس البشري بعد قيامها .

على أساس هذا النظر كان من الضروري أن تتدخل الدولة في أوجه من النشاط

---

(١) يظهر هذا الاتجاه جلياً من نصوص الدستور المصري لسنة ١٩٥٦ وبالأخص في المواد من

٧ إلى ١٠

فتنص المادة ٧ على ما يأتي : « ينظم الاقتصاد القوي وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة » .

وتنص المادة ٨ على ما يأتي : « النشاط الاقتصادي حر ، على ألا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يمتد على حرياتهم أو كراماتهم » .

وتنص المادة ٩ على ما يأتي : « يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القوي ، ولا يجوز أن يتعارض في طرق استخدامه مع الخير العام للشعب » .

وتنص المادة ١٠ على ما يأتي : « يكفل القانون التوافق بين النشاط الاقتصادي العام والنشاط الاقتصادي الخاص تحقيقاً للأهداف الاجتماعية ورفاه الشعب » .

مختلفة وتفرض إشرافها ورقابتها ، بل تستولى وتؤم كل ماله علاقة بالمجهود الحربى من قريب أو بعيد وخصوصاً إذا أخذنا فى الاعتبار ما يأتى :

(١) الحروب الحديثة أصبحت حروباً صناعية ، فالحربان الأخيرتان استنفدتا من الذخائر من كل نوع ومن آلات الحرب ما تجاوز كل حسابان ، وانقسم القادرون والقادرات على العمل فى كل أمة إلى فريقين لا ثالث لهما : فريق المحاربين ، وفريق صناع الذخائر وآلات القتال ، كما انقلبت صناعات السلم إلى صناعات حرب .

كذلك الاستعداد لحرب ثالثة أو على الأقل الاستعداد لدره أخطارها أدى إلى اتساع رقعة النشاط الحكومى وتدخل الإدارة فى نواح مختلفة — ومن الطبيعى أن الأعباء التى تتحملها الدولة تزيد أو تقل تبعاً لظروف الدول المختلفة ، وسياساتها تجاه الحرب واحتمال نشوبها الخ . . .

(ب) يجب على الدولة فى خلال الحرب الحديثة أن تنشأ مصالح منتظمة للإسعاف الاجتماعى ، فتولى بالمدد والرعاية عائلات الجند وضحايا الحرب من يتأذى وجرحى وذوى عاهات ، وتعمل على إجلاء السكان عن المدن المهددة بالغارات وتموينهم وإيوائهم فى مناطق آمنة ، وتبادر إلى تعمير الأقاليم المغزوة وإيواء المهاجرين منها وهلم جرا .

(ج) تؤدى الحروب الحديثة إلى ارتفاع الأسعار ، ويساعد على هذا الارتفاع نفصوب اليد العاملة التى تحولت إلى الجيش ، ونفصوب المواد الأولية التى استحوذ عليها صنع المتاد والذخائر ، وزيادة الاستهلاك الذى يستلزمه حسن تموين الجيش ، واضطراب وسائل النقل فى البر والبحر والجو ، وانهيار العملة الورقية بسبب الإفراط فى إصدارها ، كل هذه العوامل تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة فى ضروب النشاط المختلفة لمكافحة الارتفاع الجنونى فى الأسعار ، ولتنظيم الاستهلاك ، وقصره على الضرورى الذى لا مندوحة عنه ، وللضرب فى أيدي التفعين الذين يعتبرون

الحرب مغنا للربح الوفير ، ولذلك نرى أن معظم الحكومات أثناء الحرب العالمية الثانية أصدرت طائفة من التشريعات تحول الإدارة سلطة تحديد الأثمان ، وبيع بعض السلع الضرورية مثل الخبز وخلافه من المواد التموينية الضرورية لقوت الشعب .

#### نطاق نشاط الدولة :

أوضحنا فيما سبق الأسباب التي أدت إلى اتساع رقعة نشاط الدولة ، وعلى كل مسألة تحديد دائرة هذا النشاط مسألة تقديرية متروكة لتحديد السلطات التوجيهية في الدولة . ورغم أن الفلسفات السياسية والتيارات الفكرية بهذا الخصوص متضاربة متنافرة ، غير أن جوهر هذه الفلسفات والتيارات لا يخرج عن مذهب ثلاثة هي : المذهب الفردي ، والمذهب الاشتراكي ، والمذهب الاجتماعي وسنبحث هذه المذاهب بشئ من التفصيل فيما بعد .

سيان طبقت الدولة المذهب الفردي ، أو أخذت بالمذهب الاشتراكي ، أو اختارت طريقاً وسطاً وتبع المذهب الاجتماعي ، فان اختصاصات الأداة الحكومية لا بد من تقسيمها بين هيئات تتولى كل منها الأعمال التي من نوع واحد . فهيئة تتولى شئون الدفاع والحرب ، وأخرى تقوم بشئون الأمن العام ، وثالثة تختص بإقامة مرفق العدل ، ورابعة تختص بالشئون المالية ، وخامسة تختص بالشئون الخارجية . وتقتصر وظيفة الأداة الحكومية عند هذا الحد إذا أخذت الدولة بالمذهب الفردي . أما إذا طبقت الدولة المذهب الاشتراكي فان نطاق وظيفتها يتسع ، وتبعاً لذلك يزداد عدد المرافق العامة ، ويتوقف قدر هذه الزيادة على نوع الاشتراكية التي تطبقها الدولة . أما إذا اختارت الدولة المذهب الاجتماعي فان مرافق التعليم والصحة والمواصلات ، وتنمية الثروة الطبيعية والمؤسسات التي تقوم بأعمال البريد والهيئات المستقلة المشغلة بالعلوم والفنون ، كل هذه يجب أن تنضم إلى حظيرة الدولة .

. سنتكلم فيما يلى على هذه المذاهب الثلاثة بشيء من التفصيل :

## المذهب الفردى

### L'INDIVIDUALISM

تاريخ هذا المذهب قديم جداً ، إذ يرجع إلى أقدم مظاهر التفكير السياسى المنظم ، فقد اتجه كثيراً من الكتاب القدامى إلى محاولة التقليل من شأن الدولة والإشادة بفضل الفرد ، واعتبروا الفرد الدعامة الأساسية التى يجب أن تقوم عليها الاعتبارات الخاصة بالحكم والتشريع ، وعلى أساس هذا النظر يتعين على الدولة أن تترك الفرد حراً طليقاً لا تقيده بالقيود والالتزامات . ولذلك يطلق البعض على هذا المذهب اسم مذهب عدم التدخل .

من رأى أنصار هذا المذهب أن الدولة لا يجب لها التدخل إلا لتحقيق الوظائف الآتية : وهى الدفاع عن الإقليم ، وحفظ الأمن الداخلى ، وإقامة مرفق القضاء ، ولا يجوز لها أن تقوم بنشر التعليم ، وإدارة مرفق المواصلات ، أو الاهتمام بالشئون الصحية ، أو مباشرة أعمال صناعية أو تجارية الخ . . . . . ففى قامت الدولة بهذه الأعمال أعتبر ذلك إخلالاً منها بوظيفتها الأصلية وتعدياً على حقوق الأفراد <sup>(١)</sup> . كان من أنصار هذا الاتجاه قديماً شيشرون الرومانى ، فقد ذكر فى جمهوريته نظرية هامة عن « القانون الطبيعى » الذى يجب على الأفراد أن يسيروا بمقتضى أحكامه ووصاياه فى معاملتهم مع بعض . وأوصى رجال السياسة أن يطبقوه نصاً وروحاً فى شئون الحكم والتشريع . إن القانون الطبيعى فى نظر شيشرون مستمد من الحقوق الطبيعية التى للفرد ، وهو ليس من وضع أحد وليس مستمداً من نصوص أو تشريعات إنسانية سابقة . وإن الله هو الذى سن هذا القانون وأصلده وضمن نفاذه وأعجز الإنسان من الإفثات عليه لأن مبادئ القانون

---

(١) شار أنصار هذا المذهب Laisser Faire, Laisser Passer .

الطبيعى تتلاءم مع مبادئ الوجود الطبيعى والاجتماعى <sup>(١)</sup> ، ولذلك كان من رأى شيشرون أن هذا القانون الطبيعى يجب أن يكون دعامة الحكم السامى .  
من القائلين بالمذهب الفردى كذلك الفيلسوف الإيطالى ميكافيل <sup>(٢)</sup> ، الذى أشاد بفضل الفرد ، وأيد الوسائل التى يلجأ إليها الإنسان لتحقيق أهدافه ، فالغاية فى نظره تبرر الوساطة ، وقد طبق ميكافيل نظريته فى الفرد على الحاكم أو الأمير .  
فأمير ميكافيل مناقف مخادع ، رجل قوة ومكر ، وفى سبيل تحقيق أهدافه له أن يستعمل ما شاء من الوسائل بصرف النظر عن مشروعيته واتفاقها على المبادئ الإنسانية المتفق عليها .

انتشر المذهب الفردى فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، وقد كان انتشاره نتيجة منطقية لتدخل الحكومات المتزايدة فى نواحى النشاط المختلفة ، وقد تغالى بعض أنصاره ونادوا بأراء تعتبر فى وقتنا الحاضر بعيدة عن نطاق العقل .  
من هؤلاء العالم الإنجليزى هربرت سبنسر <sup>(٣)</sup> الذى كان من أكبر دعاة هذا المذهب ونشر عدة رسائل بهذا الخصوص <sup>(٤)</sup> .

(١) راجع للمذاهب السياسية ، للدكتور مصطفى الخشاب ، الطبعة الأولى ص ٧ - ٩ .  
(٢) ميكافيل سياسى إيطالى كان له آراء شاذة فيما يتعلق بسلطة الحاكم أو الأمير ، فى ضوء تعليمات ميكافيل الأمير ليس حاكماً عادلاً ولكنه رجل حرب وسياسة ودعاه يتقن أساليب الخداع والتفانى وعمل أساس هذا النظر أقام ميكافيل دعائم الاستبداد وظل له نصيراً فوصفه التاريخ والعلماء بالفتح ما يرضى به مفكر حر .

ومن أهم مؤلفاته كتابه « الأمير » .

(٣) هربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) H. Spencer فيلسوف إنجليزى يعتبر زعيم المدرسة البيولوجية ، وتذهب هذه المدرسة إلى أن الظواهر الاجتماعية ليست مستقلة فى ذاتها وإنما تمثل مظهرًا من مظاهر الحياة العامة ، وهى فى نشأتها وتطورها تسير وفق القوانين التى تسير عليها الظواهر البيولوجية .

وسبنسر من الذين لا يعترفون بضرورة الحكومة ، فهى فى نظره حدث عرضى ، وهى من طبيعة غير أخلاقية لأنها تستند دعائمها من القوة والعنف ونشر الخوف والإرهاب ، فهى بهذا الوصف شر لا بد منه ، لأنها هى وحدها القادرة على حماية الأفراد من الأخطار الداخلية والخارجية .

وسبنسر من أنصار المذهب الفردى ويستنكر تدخل الحكومة أو قيامها بأى نشاط فى ميدان الاقتصاد والصمران - وقد استدل سبنسر ما لسه من فشل الحكومات فى ظروف اقتصادية خاصة فحمل عليها واتخذ من فشلها دليلاً على نقص جهازها الإدارى وسوء تصرفها ودعا إلى الحد من تدخلها .

(٤) هذه الرسائل هى المسماة Social Statics & Man versus the State .

يرى سبنسر أنه إذا تدخلت الحكومة لمعاونة الفقراء والعجزة ، فإن ذلك يتعارض مع وظيفة الحكومة الأصلية . كما أنه يتعارض مع القانون الطبيعي . الخاص بتنازع البقاء وبقاء الأصلح ، فالتدخل لرعاية هؤلاء إنما يضر بالبيئة الاجتماعية ، إذ ستفرض عليها عناصر ضعيفة تعرقل رقى الدولة وتقدمها . لذلك يرى سبنسر أن صالح الجماعة يحتم تضحية هؤلاء الفقراء والعجزة . ويؤيد أنصار المذهب الفردى مذهبه بالوقائع العملية ، فيقولون إن التجارب أثبتت أن الفرد ينال قسطاً كبيراً من السعادة والرخاء يفوق ما يناله لو تدخلت الدولة في شؤنه <sup>(١)</sup> .

للتظيرة الفردية علاقة وثيقة بنظرية العقد الاجتماعى *Contrat Social* ، التى تقضى بأن الفرد لم يقبل تقييد حريته إلا بالقدر الذى يسمح للمجموع من حمايته لا أكثر ، أما إذا تدخلت الحكومة في شؤنه أكثر من هذا القدر فلذلك اعتداء منها على حريته ، تلك الحرية التى وجدت الحكومات للمحافظة عليها والدفاع عنها .

وقد كانت إعلانات الحقوق التى صدرت في عهد الثورة الفرنسية متأثرة بالنزعة الفردية . فقد نصت المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان *Déclaration des droits de l'homme* على أن غرض كل جماعة سياسية هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية الدائمة .

علاوة على ما سبق فقد قيل في تبرير المذهب الفردى أن الدولة إذا تجاوزت وظائفها الأصلية ، كان عملها ضاراً وضعفاً من قوة ابتكار الأفراد ومن شعورهم بالثقة في أنفسهم ، فضلاً عما في ذلك من اعتداء على حريات المواطنين . وقد قيل كذلك إن الدولة مدير سوء الإدارة ، وأن الإدارة الحكومية كثيرة التكاليف ، لذلك يجب أن تقصر الدولة نشاطها على وظائفها الأصلية السابق الإشارة إليها .

هذه هى خلاصة المذهب الفردى ، ويعاب عليه أن وظائف الدولة أكثر اتساعاً وأوسع نطاقاً مما قال به أنصاره ، فتقدم المدنية يدعو الحكومات دائماً إلى التدخل في أوجه النشاط المختلفة لصالح المجموع . هذا القدر من التدخل إنما

---

(١) دافع آدم سميث *Adam Smith* من الناحية الاقتصادية من المذهب الفردى ، راجع نظرياته الاقتصادية المبينة في كتابه *The Wealth of Nations* .

تحدده الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل جماعة على حدة ، فهل يعقل اليوم مثلاً ألا تباشر الدولة شئون التعليم والصحة وقد وضحت أهميتهما ؟ وقد يترتب على تركهما في يد الأفراد لمباشرتهما أضراراً تلحق بالمجموع الذى ما وجدت الحكومات إلا لتحميمه وتحقق رقيه وسعادته . وهل الأفكار التى قالوا بها وبخاصة بوجوب إهمال الحكومات شأن الفقراء والعجزة تحقيقاً لنظرية بقاء الأصلح تتمشى ومقتضيات الوقت الحاضر ، الذى بلغ فيه شعور الرأى العام بالعامل الإنسانى غايته ، وصارت مسائل الفقر والعجز والمرض تشغل أذهان قادة الدول ، وموضع معاهدات واتفاقات دولية بفية تنظيمها ؟

كما يلاحظ أن الوقائع العملية قد أثبتت أن ترك الحرية المطلقة في مسائل الإنتاج إلى تقدير أصحاب العمل قد أدى إلى الاستبداد ، وبذلك أصبح عدم تدخل الدولة لتنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعمال هو إقرار لحالة الشقاء القائمة . الواقع أن قصر وظائف الدولة على أمور الدفاع الخارجى ، والأمن الداخلى وإقامة مرقى العدل ، أمر لم يعد يقره منطق في الوقت الحاضر ، بعد ما أثبتت أن تدخل الحكومات في نواحي النشاط المختلفة قد سار بالمدينة أشواطاً بعيدة ، وكان له نتائج حميدة في سبيل نهضة الشعوب وتقدمها .

أما القول بأن الدولة مدير سىء الإدارة كثير التكاليف ، فهذا قول وإن كان فيه بعض الصديق ، إلا أن فيه تجاوزاً كبيراً . فقد ثبت أن الدول كثيراً ما قامت بأعمال ليست في نطاق وظيفتها الأصلية وأنها قامت بها بصورة مرضية ، بل إن بعض هذه الأعمال كان بمثابة نموذج حسن ، نسج الأفراد على منواله .

## المذهب الاشتراكى

### LE SOCIALISME

عظم معظم الكتاب القدامى شأن الدولة ، واعتبرها البعض الغاية القصوى من الاجتماع الإنسانى ، بل قال بعضهم أنها غاية في ذاتها . ولذلك عمد كثير من هؤلاء الكتاب إلى التقليل من شأن الفرد وشأن الحرية الفردية .



ناصر هذا الاتجاه قديماً الفيلسوف اليوناني أفلاطون . فقد قدم أفلاطون في جمهوريته ، صورة لما يعتقد أنها مثالية للتنظيم السيامى والاجتماعى فى الدولة ، وقد كان غرضه من ذلك تمجيد الدولة واعتبارها غاية فى ذاتها .

يمكن اعتبار أفلاطون أول واضع لنواة النظم الشيوعية والاشتراكية ، غير أن المجتمعات القديمة التى عاصرها أفلاطون لم تكن مستعدة لقبول أفكاره وآرائه ، وقد نهج تلميذه أرسطو على هذا النحو فقد ورد بكتابه « السياسة » ما يفيد أن الدولة نظام طبيعى ضرورى يضمن للفرد تحقيق الكمال المادى والمعنوى وهى أكمل الوحدات السياسية ، وأوضحها غاية وقصداً . فوظيفة الدولة فى نظره إسعاد المواطنين وبدونها لا يمكن أن يسعدوا .

أخذ الرومان عن اليونان هذه الأفكار ونظروا إلى الدولة على اعتبار أنها شخصية حية مستمرة تقف فى ذاتها ذوات الأفراد وشخصياتهم ، بل اعتبر الرومان الدولة وحدة قانونية ، أى شخصية قانونية مستقلة عن الأفراد <sup>(١)</sup> .

أيد فلاسفة الألمان المحدثون هذه الآراء ودافعوا عنها ، وخصوصاً أنهم تأثروا بالنظريات القومية التى انتشرت فى القرن التاسع عشر <sup>(٢)</sup> .

اعتبر الفلاسفة الألمان الدولة أسمى صورة للتنظيم العالمى وأنها النهاية الطبيعية للوحدات السياسية . وينكر هؤلاء الفلاسفة الفردية ويرون أنه لا وجود لها ، لأن الفرد يكتسب وجوده من بقاءه فى الدولة وانضوائه تحت لوأها وخضوعه لنظمها ، وخزجوا من ذلك أن سيادة الدولة يجب أن تكون مطلقة فى الداخل والخارج .

(١) أقام الرومان أهلية الدولة السياسية على أساس نظريتهم « فى التحالف الحكومى والسياسى » ويخلص هذه النظرية أن الشعب قوة سياسية وهو وجهه مصدر التنفيذ والسلطان وأنه زل طائماً مختاراً عن سلطته هذه للإمبراطور ورجال الحكومة لكى يباثروها نيابة عنه فى الحدود المرسومة التى تميزها فنصوص الميثاق السياسى .

(٢) من هؤلاء الفلاسفة فخت وهيجل وصافى ، وثلاثتهم من رسل القومية ومن الفلاسفة التى أثارتها عواطف القويوات المغلوبة على أمرها ويتر هيجل أشد هؤلاء الفلاسفة تحمساً فى تمجيد الدولة والإشادة بنظمها .

لذلك نرى هيجل يقرر أن القواعد الأخلاقية التي يسير الأفراد في معاملة بعضهم بعضاً ، لا تصلح لأن تكون أساساً تعالج في ضوءه علاقات الدول أو الاتفاقات والمعاهدات التي تعقدها فيما بينها <sup>(١)</sup> .

أثرت هذه الأفكار في الشعب الألماني وفي اتجاهاته العملية ، وكان لها أثر يذكر في الشعوب الموالية للألمان .

اعتنقت طائفة من علماء الإنجليز في القرن التاسع عشر <sup>(٢)</sup> مبادئ الفلسفة الألمانية هذه ، غير أنهم لم يجاروا الألمان فيما ذهبوا إليها ، بل اكتفوا بتمجيد الدولة والإشادة بعظمتها والدعوة إلى تقويتها مادياً ومعنوياً . وقد وجه هؤلاء العلماء عنايتهم إلى تجديد الثقة بالدولة بسبب ما أصاب الأفراد من جراء انتشار التيارات الفردية في الشؤون الاقتصادية ، ولا سيما المبدأ القائل *Laisser Faire, Laisser Passer* فقد ضج المواطنون مما أصابهم من جراء تطبيق المذهب الفردي ، ونادوا بالأخذ بالمذهب الاشتراكي ، وشاركهم في ذلك مواطنون كثيرون في دول مختلفة في القارة الأوروبية .

يرمى أنصار المذهب الاشتراكي إلى توسيع رقعة النشاط الحكومي ، ويرون وجوب تدخل الدولة في الشؤون التي يتكر أنصار المذهب الفردي تدخلها فيها . وأنصار هذا المذهب يقدمون الحرية على حد قويم ، ويرون وجوب احترام حريات الأفراد ، ولكن عن طريق تدخل الدولة . وهم يختلفون فيما بينهم على مدى هذا التدخل وأشكاله ، وإن كانوا جميعاً يتفقون على المبدأين الأساسيين اللذين تقوم عليهما الاشتراكية ، وهما إلغاء الملكية وتحقيق المساواة الفعلية . وفي سبيل تحقيق هذين الهدفين اختلفت وجهات النظر ، فالتطرفون منهم ينادون بإلغاء الأسرة والملكية الفردية ، ويرون وجوب ملكية الدولة لجميع رؤوس الأموال من زراعية وصناعية ومعندية ، وأن واجب الدولة إيجاد عمل لكل فرد ، فالدولة في نظر هذا الفريق مكلفة بسداد جميع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والأدبية ، وشعارهم التقليدي « من كل شخص حسب قوته ولكل شخص حسب حاجته » *De chacun selon ses forces à chacun selon ses besoins* .

(١) راجع المذاهب السياسية ، الدكتور الحشاش ٨٥ - ٨٨

(٢) من هؤلاء العلماء جرين Bradley وبرادلي Bozanquet وبوزانكيه .

ونهم أنصار الاشتراكية الجماعية ، ويرون إلغاء الملكية الخاصة فيما يتعلق بأموال الإنتاج ، وشعار هؤلاء لتحقيق المساواة الفعلية هو « لكل شخص حسب عمله » . A chacun selon son travail . لسنا هنا في مقام سرد الأنظمة الاشتراكية ومناقشة أهدافها وأغراضها سواء من الوجهة الاقتصادية أو الاجتماعية ، إذ كل ما نرى إليه هو بيان المدى الذى يقولون به لتدخل الدولة في ميادين النشاط المختلفة ، غير أنه لا بد لنا من بيان حججهم الأساسية ، فهم يقولون إن النظام الفردى يؤدي إلى التزاع بين الأفراد والطبقات ، ونظراً لعجز الفقير والضعيف عن منافسة القوى والغنى ، فإن التوازن يزداد اختلالاً ، إذ يزداد الفقير فقراً والضعيف ضعفاً ، فلا بد من تدخل الدولة لوضع الأمور في نصابها . أما الأرض وهى هبة من الطبيعة ، كالشمس والماء والهواء فيجب أن تكون طبقاً لوجهة نظرهم مشاعاً بين الجميع . يؤيد أنصار المذهب الاشتراكي نظريتهم بوقائع عملية ، فيقولون إنه أننا حلت الدولة مكان الأفراد وتدخلت في ميادين النشاط دل التدخل على النجاح الكبير ، فنقل البريد وملكية الدولة لوسائل النقل وبعض المناجم الخ ، كان عمليات ناجحة إلى أكبر حد . وقد استدلت أنصار المذهب الاشتراكي على نجاح الحكومات في هذه الأعمال بمزايا الاشتراكية ، وطالبوا بتعميم سياسة التدخل المطلق .

يعاب على المذهب الاشتراكي عموماً تعرضه لموضوع الملكية ، فالغاء الملكية يقضى على الدافع للعمل ، كما أن مبدأ المساواة الفعلية يقضى في بعض صوره بمساواة القادر المجتهد بالعاجز البليد المتكاسل ، وعلاوة على ذلك فإنها تكلف الحكومات بأعمال تخرج عن وظيفتها ، لم تخلق الدولة للقيام بها .

بل قيل كذلك في نقد المذهب الاشتراكي إن النظام الاشتراكي وإن كان قد قضى على تحكم الرأسماليين ، فإنه قد أحل محلهم تحكم كبار موظفي الدولة .

رغم جميع هذه الانتقادات فإنه يجب الاعتراف أن الاتجاه العالمي يسير اليوم نحو تطبيق بعض مظاهر الاشتراكية ، فتأخذ كل دولة من هذه المظاهر القدر الذى يلائمها .

## المذهب الاجتماعى

### LA DOCTRINE SOCIALE

يطلق عليه بعض الشراح اسم المذهب الوسط ، وقد ظهر هذا المذهب نتيجة لتطرف المذهبين الفردى والاشتراكى ، ومن مظاهر إيقافه على الأسرة والدين والملكية الفردية وحرية التعاقد ، كما يخول الحكومات من الناحية الأخرى حق التدخل ومباشرة أوجه نشاط متعددة يحرمها عليها المذهب الفردى . وقد أخذ هذا المذهب فى الانتشار عقب الحرب العالمية الأولى ، فطبق فى ألمانيا على نطاق واسع ، كما طبق على نطاق أضيق فى كل من بريطانيا وفرنسا . غير أنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أخذ ينتشر فى معظم دول العالم حتى الرأسمالية منها ، إذ أوجبه الضرورات التى أعقبت الحرب ، والرغبة فى إرضاء طائفة العمال .

تمتلك معظم الحكومات فى الوقت الحاضر مرفق المواصلات ، وتباشر التعليم ، وتعنى بالأمور الصحية ، وتتدخل فى العلاقة بين أرباب العمل والعمال بوضعها تشريعات متعددة لتنظيم هذه العلاقة ، كما أن تأميم الصناعات الكبرى والبنوك الرئيسية صار الآن من الأمور المتفق عليها .

وقد استطاعت الدول التى أخذت بالمذهب الاجتماعى ، أن تحقق نتائج سياسية ، على جانب كبير من الخطورة وفيما يلى أهم هذه النتائج <sup>(١)</sup> .

١ — تحقيق قدر لا بأس به من العدالة الاجتماعية ، فضاقت الفروق الطبقة ، وبذلك خفت وطأة الحسد الاجتماعى .

٢ — أدى تطبيق المذهب الاجتماعى إلى الحيلولة دون انتشار التيارات الاشتراكية العنيفة التى كانت ترمى إلى قلب نظم الحكم فى الدول المختلفة .

---

(١) راجع علم الاجتماع وبنائه — للدكتور مصطفى المشاب ، ص ٢٤١ وما بعدها .

٣ — عزز تطبيق المذهب الاجتماعي الروح القومية والمشاركات الوجدانية بين أبناء الوطن الواحد ، ففوى التضامن وتوثقت الوحدة .

٤ — أنقذ الأخذ بالمذهب الاجتماعي النظام الديمقراطي من الإنهيار ، إذ عرقل انتشار الأفكار الاشتراكية المتطرفة ، وأبقى على أهم مقومات الديمقراطية وهي الحرية السياسية .

لا شك أن المذهب الاجتماعي هو المذهب السليم الواجب الأخذ به ، فهو من جهة يحفظ للأفراد بحريتهم في نطاق صالح الجماعة ، ومن جهة أخرى يؤيد تدخل الحكومات في ميادين النشاط المختلفة ، طالما كان هذا التدخل تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية <sup>(١)</sup> .

تعليل :

إذا كان بحث مزايا ومساوئ المذاهب والنظريات المختلفة الخاصة بوظيفة الدولة يتوقف على عوامل عدة ، فإن هناك حقيقة تكاد تكون ثابتة وهي أن الشعوب أحوج ما تكون إلى المذهب الاشتراكي أو الاجتماعي على الأقل في دورين من أدوار تطورها ، الدور الأول في بداية تكوينها ، والدور الثاني إذا أسرفت في الحضارة أو بلغت منها مرتبة سامية .

فبالنسبة للدور الأول السبب واضح معلوم ، فسواد الشعب يكون في هذا الدور من أدوار التطور بمكانة من الجهل تجعله عاجزاً عن إدراك مصلحته الحقيقية ، لذلك يحتاج الشعب في هذه المرحلة إلى الدولة لكي ترسم له الطريق ، وتمهد له

---

١ : (١) تبصر نظرية التضامن الاجتماعي التي نادى بها الفقيه دوبي ، من أحدث النظريات الاجتماعية الحديثة ، وعلى هذا نظريته هذه يرى دوبي أن وظيفة الدولة من الناحية التشريعية هي وضع القوانين التي تطبق على المجتمع . ولما كانت هذه القوانين تؤدي إلى تقدم التضامن الاجتماعي فهي شرعية ، وتدخل الدولة طالما كان هدفه تحقيق التضامن الاجتماعي ، فهو مشروع في نظر دوبي .

العقبات ، كما هو محتاج في هذه الفترة من قترات تطوره إلى سلطان الدولة لكي  
تلزمه السير في الطريق الصحيح<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للدور الثاني الذي تحتاج فيه الدولة لتطبيق المذهب الاشتراكي  
أو الاجتماعي ، فهذا الدور هو الدور الأخير من تطور الدولة ، حيث تكون قد  
وصلت إلى أسمى مراحل الحضارة ، ففى هذا الدور يشتد النزاع الاقتصادى  
والاجتماعى بين الأفراد والجماعات ، نزاعاً تكون نتيجته دائماً ازدياد القوى قوة  
وهلاك الضعيف — والقوة والضعف هنا أساسها نصيب كل فرد من وسائل الإنتاج ،  
وهذه متنوعة من عمل ومال بكل صنفهما وراتبهما — والكفاح فى هذا الدور  
يفضى إلى دمار الدولة إذا لم تتدخل السلطة العامة لتنظيمه ، بوضع الأحكام الكفيلة  
بتوجيهه إلى المصلحة العامة ، وصون الفريق المغلوب من جور أو جشع الفريق  
الغالب . لذلك تتدخل السلطة العامة بسن التشريعات التى تنظم مشكلات الصناعة  
والتجارة والتشريعات التى ترمى إلى كبح سومات البغضاء بين الطبقات وهلم جرا<sup>(٢)</sup>.

---

(١) قارن بين هذا الرأى وبين ما سبق ونادى به ستوارت مل قديماً بأن الملكية المطلقة ضرورية  
للشعوب والجماعات المتأخرة التى ما زالت فى الدور الأول من أدوار المدنية والتى لم تستكمل نضجها ،  
فهذه الجماعات يلزمها المعامل القوي لكي يمدحها النظام ويرشدنا إلى الطريق السوى .  
(٢) راجع محاضرة الدكتور العرفى ، السابق الإشارة إليها .

## المبحث الخامس

### سلطان الدولة

#### SOUVERAINETÉ DE L'ÉTAT

السيادة - نظرية الحقوق الفردية - نظرية التضامن الاجتماعي .

#### السيادة :

يشترط في الجماعات النظامية أن يخضع أفرادها لسلطة عامة تعرف باسم الهيئة الحاكمة أو السلطان ، ويشترط في هذه الهيئة الحاكمة ألا تخضع لغيرها ، وأن تكون إرادتها هي القانون الواجب النفاذ ، ويطلق عادة على هذه السلطة اسم السيادة Souveraineté ، وللسيادة مظهران :

المظهر الأول : السيادة الداخلية Souveraineté Intérieure  
هي الحق في إصدار الأوامر والنواهي لجميع الأفراد وتنفيذها ، طوعاً أو كرهاً .

المظهر الثاني : السيادة الخارجية Souveraineté Extérieure  
هي الحق في تمثيل الدولة والدخول باسمها في علاقات مع بقية أعضاء العائلة الدولية<sup>(١)</sup> .

الذي يهتما في بحثنا هذا هو السيادة الداخلية أو السلطان الداخلي ، أما السيادة الخارجية فهي من موضوعات القانون الدولي العام .

كثير التساؤل منذ أمد بعيد عن مدى السلطان الداخلي : هل هو مطلق من كل قيد ؟ أم أن هناك قيوداً تحده ، ونطاقاً محدوداً لا يجوز له تجاوزه ؟ . لقد كان

(١) راجع إسمان ١ ، 1938, p. 1, *Éléments de droit Constitutionnel* .

الفلاسفة القدماء من الإغريق والرومان يرون أن السلطان لا حد له ، لأن فكرة السيادة لا تتفق مع فكرة التحديد . وقد أخذ أوستن الإنجليزي بهذه النظرية ، فقال إنه يجب ألا تكون لارادة السلطان حد يحكم القانون ، ولكنه يحده نفسه بنفسه . هذه النظرية تجعل من السلطان حاكماً مستبداً لا حد له لسيادته ، ولا حق لأحد قبله . ويظهر أن هذه الفكرة ما زالت متسلطة على الإنجليز حتى اليوم <sup>(١)</sup> .

كذلك يستفاد هذا الاتجاه من كتابات جان جاك روسو ، إذ ذكر في كتابه العقد الاجتماعي « أن السيادة جوهرها عدم تحديد نطاقها ، فيمكن للسلطة صاحبة السيادة أن تفعل ما تشاء وأن تمتنع عما تشاء » . هذا السلطان المطلق أصبح لا يتفق اليوم ونمو الوعي القوي للأفراد والجماعات ، لذلك أجمع الشراح والفقهاء على وجوب تحديد هذا السلطان وحصره في دائرة معينة لا يتعداها . والآراء والنظريات كثيرة في كيفية التجديد ومناهجها .

وسنتناول فيما يلي بالبحث نظريتين لها قيمتهما في هذه الناحية وهما :

١ - نظرية الحقوق الفردية .

٢ - نظرية التضامن الاجتماعي .

#### نظرية الحقوق الفردية : Théorie des Droits Individuels :

تقرر هذه النظرية أن حقوق الفرد سابقة لظهور الدولة والسلطان ، وأن حماية هذه الحقوق الفردية هي هدف الدولة الأول . ولذلك يعتبر احترام هذه الحقوق هو الحد الذي يجب ألا يتجاوزه السلطان . فالفرد لا يمكنه أن يباشر تشاؤه بغير احترام حقوقه الأساسية بواسطة السلطان ، ولذلك يجب تقييد سلطان الدولة وتحتج احترام هذه الحقوق التي هي أسبق في الوجود من الدولة ذاتها .

هذه النظرية من وضع رجال الثورة الفرنسية ، وقد أخذ بها جان جاك روسو

---

(١) مجلس النواب ومجلس اللوردات والملك ، الثلاثة مجتمعين ، هم في عرف الإنجليز ( السلطان ) وليس لإرادتهم حد ، فهم أصحاب السيادة المطلقة .



في كتابه العقد الاجتماعي ، كما قال بها هيغل Hegle وإسمان Esmein وغيرهم من أئمة الشراح .

انتقد الكثيرون هذه النظرية ، وفي مقدمتهم العلامة دوجي Duguit . وأهم الانتقادات الموجهة إليها ، هي أن الوقائع المادية للتاريخ تكذبها ، فالإنسان كان دائم العيش مع الجماعة ولم يعيش يوماً بمفرده ، كما أنه لن يعيش مستقبلاً بهذه الكيفية ، فهو اجتماعي بطبعه ، فالقول بأسبقية حقوقه على وجود الجماعة أمر يكذبه الواقع .

يضيف دوجي إلى ما سبق قولاً آخر له اعتبره ، وهو كيف يزعم أنصار هذه النظرية أن حقوق الإنسان هي التي تقيّد سلطان الدولة ، مع أن نظرية الحقوق الفردية تقرر أن الدولة هي التي تقرر نطاق الحقوق الفردية .

كما انتقد كاربه دي مالبرج Carré de Malberg هذه النظرية من حيث كونها لا قيمة قانونية لها إلا إذا قررها قانون وضعي له جزاء .

رغم هذه الانتقادات فلا زال الفقه القانوني ينأصرها إلى حد كبير . لذلك سنبين فيما يلي بإيجاز كيف تطورت حقوق الأفراد وصارت حلاً لسلطان الدولة .

يطلق على هذه الحقوق أحياناً « حقوق الشعوب » ، وقد كانت تعرف في فرنسا أثناء القرن الثامن عشر باسم الحقوق المدنية Droits Civils . وحقوق الأفراد هذه لم يكن لها وجود بالمرّة في الماضي القديم ، حيث كان المبدأ المسلم به أن سلطان الدولة لا حد له وسيادتها مطلقة ، وليس للأفراد أي حق قبل الدولة وحكامها . حقيقة كان الدين يقيد حكام الإغريق والرومان تقييداً بسيطاً ، وذلك في شكل الواجبات الدينية التي كانوا يلزمون بمراعاتها ، غير أن ذلك كله لم يكن ليقرر حقوقاً ثابتة واضحة للأفراد قبل الدولة أو الحكام ، وفي القرن السادس عشر أخذت بعض القيود تظهر ، وقد كانت هذه القيود مستمدة من التانون الطبيعي ومن نظرية العقد الاجتماعي ، فأصبح الحاكم لا يمكنه انتهاك حرمة القوانين الطبيعية <sup>(١)</sup> ، وأصبح

(١) السبب في ذلك أن التانون الطبيعي كان متجراً من صنع الخالق عز وجل .

ملزماً باحترام الملكية الشخصية للأفراد . وأخذت حقوق الأفراد بعد ذلك تثبت وتستقر إلى أن أتى القرن الثامن عشر ، فأصبحت جزءاً من الوجدان الإنساني وحقوقاً ثابتة مقررّة . وأصبحت دول العالم وقد شعرت بضرورة تقريرها ، تصدرها في شكل إعلانات حقوق الإنسان ، فصدر بيان الحقوق Bill of Rights في إنجلترا عام ١٦٧٩ وإعلان حقوق الإنسان في فرنسا عام ١٧٨٩ و ١٨٤٨ . ثم تقررّت هذه الحقوق بعد ذلك في الدساتير الديمقراطية بصفة أكيدة .

مما تجدر ملاحظته أن حقوق الأفراد هذه لها صفة سلبية فقط ، إذ أنها تحدد سلطان الدولة تحديداً لا تلتزم الدولة بمقتضاه بعمل إيجابي ، بل كل ما هنالك هو الالتزام بامتناعها عن الأمور التي تتنافى وهذه الحقوق ، فهي لا تضمن للفرد تمتعه بهذه الحقوق ، بل تمتنع فقط من الوقوف في طريقه إذا أراد التمتع بها <sup>(١)</sup> .

وفيما يلي بيان موجز لهذه الحقوق التي يمكن حصرها في مجموعتين أساسيتين هما :

المساواة المدنية Egalité Civile والحرية الفردية Egalité Individuelle :

(١) المساواة المدنية : هذه المساواة نتيجة منطقية حتمية لنظرية العقد الاجتماعي . والمقصود من المساواة المدنية هو المساواة القانونية Egalité de Droit وليست المساواة الفعلية Egalité de Fait . وتشمل المساواة القانونية ، الحقوق الأربعة الآتي يسانها :

١ — المساواة أمام القانون .

٢ — المساواة أمام القضاء .

٣ — المساواة في وظائف الدولة .

٤ — المساواة أمام الضريبة .

(ب) الحرية الفردية : المقصود منها قدرة الإنسان على القيام بجميع الأعمال التي لا تضرب بالغير <sup>(٢)</sup> .

(١) حرية التعليم ليس معناها مثلا أن تحقق الدولة للكافة قدرأ مساوياً من التعليم بل إلزامها يقف عند علم اليقين في وجه الأفراد إذا أرادوا التمتع بهذا الحق .

(٢) راجع المادة البرلمانية من إعلان حقوق الإنسان الصادر في فرنسا عام ١٧٨٩ .

تشمل الحرية الفردية على نوعين من الحريات : النوع الأول يتصل بمصالح الأفراد المادية ، والنوع الثاني يتعلق بمصالح الأفراد المعنوية .

يشمل النوع الأول :

- ١ - الحرية الشخصية .
- ٢ - الملكية الفردية .
- ٣ - حرية المسكن .
- ٤ - حرية التجارة والعمل والصناعة .

يشمل النوع الثاني :

- ١ - حرية العقيدة والعبادة .
- ٢ - حرية الاجتماع .
- ٣ - حرية الصحافة .
- ٤ - حرية التعليم .
- ٥ - حرية تكوين الجماعات .

نظرية التضامن الاجتماعي : Théorie de la Solidarité Sociale :

يطلق على هذه النظرية كذلك اسم النظرية الواقعية . والقاتل بها أحد أعلام رجال الفقه الفرنسي ، وهو الفقيه دوجي الذي أنكر فكرة سيادة الدولة وشخصيتها ونيلها بحجة أن إرادة الدولة هي في الواقع إرادة الحاكمين . والقول بسيادة الدولة قول لا يخرج معناه عن سيادة إرادة الحاكمين وتفوقها على إرادة المحكومين . هذا ما لا يمكن التسليم به ، نظراً لأن إرادات البشر متساوية ، ولا يمكن أن تسيطر أو تسمو إحداها على غيرها .

ولما كانت الدولة عند دوجي عبارة عن واقعة اجتماعية أساسها التضامن الاجتماعي ، فواجب الأفراد والدولة العمل على تحقيق هذا التضامن . فإذا حادت الدولة لسبب ما

عن تحقيق هذا الهدف عند وضع القانون ، كان الجزاء على هذه المخالفة اجتماعياً ، وهو إحساس المواطنين برابطة التضامن ، وهذا الإحساس يدفعهم إلى مقاومة هذا الاعتداء .

يرى دوجى أنه فى حالة مخالفة الدولة لهذا الوضع ، يكون للشعب الحق فى مقاومتها . وهذا ما يطلق عليه حق المقاومة *Droit de resistance* .

لهذا يرى دوجى أن نظريته أقدر على تحديد سلطة الدولة من النظريات الأخرى . رغم ما فى نظرية التضامن الاجتماعى من منطق يديع ، فقد استهدفت للنقد المرير ، فهاجمها هوريو Hauriou بقوله ، إن دوجى وإن كان قد نعت نظريته بالواقعية ، فقد كان هو نفسه غير واقعى فى تقديراته ، فقد أنكر وقائع ملموسة كشخصية الدولة وسلطانها . كذلك هاجم دى ملبرج هذه النظرية ، بحجة أن الجزاء الذى ذكره دوجى وهو رد الفعل الذى تحدته الجماعة غير مقبول ، إذ الحكم على صحة أعمال الدولة مترك لشعور الجماعة وموقفهم بعد صدور هذه الأعمال ، بينما الحكم على أعمال الدولة يجب أن يكون وفقاً لقواعد قانونية سابقة على عمل الدولة ، ولذلك كان التحديد الذى يقول به دوجى بعيداً عن دائرة القانون ولا يصطبغ بالصبغة القانونية الواجبة .

هذه هى بعض النظريات التى استند إليها الشراح لتحديد سلطان الدولة ، وعلى كل فائياً كان رأى الذى يجب الاستناد إليه لتقييد سلطان الدولة ، فإن النظم الدستورية الحديثة تحتم على الدولة وجوب مراعاتها لسلطانها الذى يرسمه الدستور دون أن تتجاوزه أو تنخرج عليه إلا باتباع الإجراءات المنصوص عليها فيه . كما أن الدولة يجب أن تقييد بالقوانين ما دامت هذه القوانين قائمة ، كما أنها ملزمة باحترام حقوق الأفراد .

## الفصل الثاني

### الحكومة

---

بسم ما يأتي :

المبحث الأول : تمهيد .

المبحث الثاني : الحكومة من حيث خضوعها للقانون .

المبحث الثالث : الحكومة من حيث الرئيس الأعلى .

المبحث الرابع : الحكومة من حيث مصدر السيادة .



## البحث الأول

### تمهيد

لمحة تاريخية من أشكال الحكومات - أشكال الحكومات طبقاً  
للتقسيمات الحديثة .

### لمحة تاريخية عن أشكال الحكومات :

المقصود من كلمة حكومة ، هو نظام الحكم أى ممارسة السلطة صاحبة السيادة  
لوظائف الدولة <sup>(١)</sup> . هذا التعريف لا ينفى أن لكلمة حكومة معالى أخرى <sup>(٢)</sup> .

(١) راجع مبادئ القانون الدستوري لاسان ص ٢٧ حيث عرف الحكومة بالممارسة الآتية :

L'exercice par le Souverain de l'autorité publique.

(٢) هناك عدة معادن أخرى لكلمة حكومة فلذكها فيما يلى :

تستعمل كلمة حكومة بمعنى مجموع الهيئات المسيرة للدولة ، أو على حد قول العلامة دوجي :

L'ensemble des Organes Directeurs de l'État.

وهى تشمل بذلك السلطات المختلفة فى الدولة - ويقصد بها أحياناً السلطة التنفيذية  
أى رئيس الدولة الأعلى والوزراء والموظفين الذين يمارسون أعمال الدولة ، وأخذ بهذا المعنى جان جاك روسو  
على أساس أن الشعب قد أناب السلطة التنفيذية لمباشرة وظائف الدولة وعلى ذلك فالحكومة فى نظره هى  
السلطة التنفيذية ، كما أن الأفراد قد تمودوا على إطلاق كلمة الحكومة على السلطة التنفيذية باعتبار أنها  
الهيئة التى تباشر شئون الحكم .

وأخيراً تطلق كلمة الحكومة على الوزارة Minister, Cabinet باعتبارها مظهر السلطة التنفيذية والحرك  
لها ، وهذا الاستعمال منتشر فى بريطانيا العظمى .

كان فلاسفة الإغريق قديماً (أفلاطون — وأرسطو)<sup>(١)</sup> يقسمون الحكومات إلى الأنواع الآتية :

١ — حكومة ملكية Royauté : هي التي يديرها شخص واحد هو الملك ، الذي كان عليه أن يحترم حقوق الأفراد وحررياتهم ، فاذا خرج عن هذا النطاق ، وعمل على اغتصاب هذه الحقوق صارت الحكومة استبدادية Tyrannie .

٢ — حكومة أرستقراطية Aristocratie : هي التي يديرها نفر قليل من عليبة القوم وسادتهم ، فاذا خرجت هذه الحكومة عن جادة الصواب وعملت على ما فيه مصلحة الحاكمين دون المحكومين ، فكان يطلق عليها اسم حكومة الأثرة Oligarchie .

٣ — حكومة جمهورية أو شعبية République : هي التي يديرها فريق كبير من الشعب ، فاذا غدت هذه الحكومة غير صالحة فهي حكومة الغوغاء أو الديمقراطية . والحدير بالذكر أن هذه التسميات لم تعد تطلق الآن على المسميات التي أطلقها عليها أرسطو قديماً ، فقد تغير الآن مثلاً معنى الحكومة الديمقراطية Démocratie وأصبح معناها حكومة الأغلبية .

أما مونتسكيو Montesquieu فقد قسم الحكومات في كتابه روح الشرائع Esprit des Lois إلى حكومة ملكية فردية Monarchie وذلك إذا حكم الملك الدولة في ظل القوانين الموضوعه ، أما إذا كان الحاكم مطلق التصرف فالحكومة استبدادية Despotique ، أما الحكومة الجمهورية في نظر مونتسكيو فهي ما كانت السيادة فيها للأمة .

قسم روسو الحكومات إلى ملكية وأرستقراطية وديمقراطية ، بينما قسمها مكيا فيل في كتابه المسمى « الأمير » إلى حكومة جمهورية وحكومة ملكية .

---

(١) كان أرسطو يرى أن الدولة تمر بالأنواع الثلاثة التي قال بها وهذا ما أطلق الشراح عليه اسم الدورة الأرسطية .



وكذلك قسم الفيلسوف الألماني جيلنيك الحكومات إلى قسمين هما :

(أ) الملكية وتوجد حينها يوجد على رأس الدولة شخص واحد .

(ب) الجمهورية وتوجد « كلما كان الدفع الحكوى فى الدولة صادراً من عضو جماعى أو هيئة مكونة من عدة أشخاص »<sup>(١)</sup> .

أخذ بتقسيم جيلنيك هذا بعض الشراح الألمان فى القرن التاسع عشر ، غير أن هذا التقسيم رغم بساطته الشكلية لم يصادفه التوفيق ، نظراً لتعذر تقرير مصدر الدفع الحكوى فى كثير من الحالات . كما أن التطبيقات العملية تثبت فسادة . فمثلا الولايات المتحدة جمهورية دين شك ، ولكن إذا طبقنا القاعدة التى يقول بها جيلنيك لاعتبرت ملكية ، إذ أن الرئيس هناك هو صاحب اليد العليا فى شئون البلاد السياسية . كذلك الحال بالنسبة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية U. R. R. S. فطبقاً لنصوص الدستور الصادر عام ١٩٣٦ يجب اعتبار روسيا جمهورية . أما إذا أخذنا بمقياس جيلنيك وطبقناه فى هذه الحالة من الناحية العملية لاتضح لنا أن ستالين (وقد كان سكرتير الحزب الشيوعى) كان هو المحرك للسياسة هناك ، والدفع الحكوى إنما يصل من عنده ، وعلى هذا الأساس يجب اعتبار هذه الدولة ملكية ، وهذا قول لا يمكن اعتباره معقولاً بأية حال . لذلك هجر الفقه تقسيم جيلنيك ومقياسه .

أشكال الحكومات طبقاً للتقسيمات الحديثة :

جميع أشكال الحكومات التى قال بها المتقدمون لم يؤخذ بها على علاتها ، واستقر رأى الفقه الحديث أخيراً على تقسيم أشكال الحكومات كما أتى :

١ — تنقسم الحكومات من حيث الخضوع للقانون ، إلى حكومات استبدادية Despotique وحكومات قانونية Légaux .

(١) راجع الدكتور مصطفى كامل ، المرجع السابق ، ص ٢٥ وما بعدها .

- ٢ - ومن حيث الرئيس الأعلى للدولة ، تنقسم إلى حكومات ملكية Royauté  
وحكومات جمهورية République .
- ٣ - وأخيراً من حيث مصدر السيادة ، تنقسم الحكومات إلى حكومات  
فردية Monarchie وأرستقراطية Aristocratie وديمقراطية <sup>(١)</sup> Démocratie .



---

(١) تأخذ الحكومة الديمقراطية ثلاثة أشكال ، فقد تكون مباشرة أو نصف مباشرة ، أو نيابية .  
والحكومة النيابية قد تكون نيابية برلمانية أو نيابية غير برلمانية .

## البحث الثاني

الحكومة من حيث خضوعها للقانون

الحكومة الاستبدادية - الحكومة القانونية .

الحكومة الاستبدادية : Gouvernement Despotique, ou Arbitraire

هى الحكومة التى لا يخضع فيها الحاكم (أو الحاكم) للقانون وسلطانه لا حد له وإرادته واجبة النفاذ ، سواء طابقت القوانين الموضوعة أم خالفها ، وقد كان هذا شأن الملكيات القديمة <sup>(١)</sup> . ظل الأمر كذلك فى فرنسا إلى أن نشبت الثورة الفرنسية <sup>(٢)</sup> . وطبيعى أن حقوق الأفراد وحررياتهم لا وجود لها فى هذا النوع من الحكومات ، فالحاكم يمكنه أن يتخذ ما يشاء من الإجراءات دون رقيب أو حسيب . فالقوانين تلزم الأفراد والموظفين ، ولكنها لا تقيد الحاكم الأعلى باعتباره مصدر القانون .

لم يعد هذا النوع من الحكومات أنصاراً فقد ارتضاه المؤلف الفيلسوف Thomas d'Aquin وفضله على نظام الحكومات القانونية ، بحجة أن الحكم الاستبدادى يطلق يد الملوك والحاكم ، ويتيح لهم العمل بحرية كما نوحى لهم عقولهم دون التزام بمراعاة القانون . كما دافع عنه فى فرنسا أثناء القرن السادس عشر

(١) كان الملك فى فرنسا أن يبنى ويسجن أى فرد دون محاكمة بواسطة أوامر ملكية ، وكانت هذه الأوامر يطلق عليها اسم Lettres de cachet وقد أسيد استعمال هذه الأوامر ، وكثيراً ما كان يحصل عليها المقربون من الملك ويستعملونها فى أوجه غير مشروعة .

(٢) حاول بعض الكتاب المصلحين فى فرنسا مثل Mably وبوسيه Bossuet المطالبة بوجوب حكم البلاد طبقاً للقوانين ، ولكن مساعيهم ذهبت أدراج الرياح واستمر الحكم الاستبدادى إلى أن نشبت الثورة عام ١٧٨٩ .

جان بودان Jean Bodin . والواقع أن هذا النوع من الحكم يطوى بين جنبيه أنواعاً من المظالم لا يقرها عقل سليم ، فضمان العدالة لا يكون إلا بوجود القوانين والتزام الحكام بها .

#### الحكومة القانونية : Gouvernement Légal

يطلق بعض الشراح على هذا النوع من الحكومات « الحكومة العادلة » ، وفي ظل الحكومة القانونية يخضع الحاكم « أو الهيئة الحاكمة » للقوانين الموضوعة مقدماً ، وهذا النوع من الحكومات ينقسم بدوره إلى قسمين :

(أ) حكومة مطلقة Gouvernement Absolu : في هذا النوع من الحكومات يتركز السلطان في يد شخص واحد أو هيئة واحدة ، مع خضوع هذا الشخص أو الهيئة للقانون ، ومثل هذه الحالة الملكيات المطلقة .

في هذا النظام يقرر الملك القوانين وينفذها بواسطة الموظفين ، وله حق تعيينهم وعزلهم دون رقيب طبقاً لرغبته . كما أن له بمقتضى هذا النظام مباشرة القضاء بنفسه أو بواسطة من يعينهم نيابة عنه . ويرى بعض الشراح أن الملك في الحكومات المطلقة إذا منح الشعب دستوراً وحدد هذا الدستور سلطانه ، فله أن يعدل عن هذه المنحة فيلغيها أو يعدلها ، غير أن هذا الرأي لم يصادفه التوفيق ، إذ أن غالبية الشراح ترى رأياً مخالفاً ، وهو أن الدستور إذا منح فلا سبيل إلى استرداده ، ونحن نؤيد هذا الرأي .

لم تدم هذه الحقوق التي للملكية المطلقة طويلاً إذ تنهت الشعوب إلى ضرورة الحد من هذا السلطان المطلق .

(ب) حكومة مقيدة Gouvernement Limité : هي التي يتوزع فيها السلطان بين جهات متعددة تتبادل الرقابة كل منها على الأخرى ، ومثلها الحكومات الملكية الدستورية ، حيث يتوزع السلطان بين الملك والبرلمان .

في الحكومات القانونية يكون للحاكم (أو المحاكم) حق إلغاء القوانين وتعديلها ،  
كل ما في الأمر أنه طالما كانت هذه القوانين موجودة فهي ملزمة نافذة على الحاكم  
والأفراد على السواء ، وفي ذلك ضمان أكيدة لحقوق الأفراد وحياتهم .  
يعترض بعض الشراح على قيام الحكومة القانونية بحجة أنها تتعارض مع  
فكرة السيادة<sup>(١)</sup> .

لكن الرأي المعقول الذي أجمع عليه معظم الفقهاء ، هو أنه طالما كان في وسع  
الحاكم تعديل القوانين أو إلغاؤها فالسيادة بحير ، وإلا فعنى السيادة الاستبداد  
والظلم والعدوان . فالحرية الصحيحة واحترام الحقوق من مدنية وسياسية الخ . . .  
لا يتأتى في ظل حكومة مستبدة حتى ولو كان المجلس النيابي هو الهيئة الحاكمة  
ما دام في مقدوره أن يتخذ وسائل غير قانونية ضد الأفراد تخالف القوانين الموضوعة .  
ويرى فريق من الشراح أن الحماية التي تخضعها القوانين على الأفراد تنشأ من القانون  
نفسه ، فالقانون في نظرهم هو تلك القواعد الآمرة المانعة Imperative & Prohibitive  
التي يضعها السلطان بقصد تحقيق الصالح العام لجميع الأفراد على أن تطبق  
دواماً . وطبيعي أن القانون بهذا الوضع ما دام يقيد الحاكم يكون عادلاً ، ومراعاة  
الحاكم له هي العدالة التي ينشدها الجميع .



---

(١) ناصر الفقهاء الآن هذا الرأي لتأييد سيادة إمبراطورهم المطلقة . وقد زالت هذه الفكرة  
بزوال النظام الإمبراطوري من ألمانيا .

## المبحث الثالث

### الحكومة من حيث الخضوع للرئيس الأعلى

الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية - كيفية انتخاب رئيس الجمهورية - الفرق بين النظام الملكي والنظام الجمهوري .

الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية :

تنقسم الحكومات من حيث الخضوع للرئيس الأعلى إلى قسمين :

١ - الحكومة الملكية Royauté : في هذا النوع من الحكومات يستمد الرئيس الأعلى حقه في الحكم عن طريق الوراثة ، بصرف النظر عما يتخذه لنفسه من الألقاب ، فقد يطلق على نفسه لقب الإمبراطور أو الملك أو السلطان أو القيصر أو الأمير أو الدوق الخ . . . ورئيس الدولة في الحكومات الملكية هو في الوقت نفسه الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية :

انقضى الزمن الذي كان الملوك فيه يتمتعون بسلطة مطلقة ، وأصبحت معظم الملكيات اليوم دستورية ، يتولى الملك سلطته بواسطة برلمان يمثل الشعب تتركز فيه السلطة الفعلية ، إذ أنه طبقاً للأوضاع الديمقراطية الحديثة اعترف الملوك بسلطان الشعوب ، واحتفظ كل ملك بمركزه كرئيس أعلى للدولة والشعب .

النظام الملكي أساسه فكرة أن أسرة أو فرداً معيناً له الحق الذاتي في تولي الحكم ، كعائلة ونلسون (وكان يطلق عليها فيما مضى هانوفر) وهي العائلة المالكة في بريطانيا الآن<sup>(١)</sup> .

---

(١) كان الملوك في الماضي ينتخبون من بين عائلات معينة كأباطرة الدولة الرومانية المقدسة . أما جميع ملوك العالم في الوقت الحاضر فهم وراثيون .

٢ — الحكومة الجمهورية Republique : الرئيس الأعلى في هذه الحكومة يعين بالانتخاب لمدة معينة تختلف باختلاف الدول ، فهي في فرنسا مثلاً سبع سنوات ، وفي الولايات المتحدة أربع سنوات . ورئيس الجمهورية قد يكون فرداً واحداً ، كما هو الحال في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة ، أو يكون هيئة متعددة الأعضاء يرأسها أحدهم كما هو الحال في سويسرا .

كيفية انتخاب رئيس الجمهورية :

هناك ثلاث طرق لانتخاب رئيس الجمهورية :

(١) انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة البرلمان — أخذ بهذه الطريقة الدستور الفرنسي والدستور التشيكوسلوفاكي ، ففي فرنسا يجتمع مجلس النواب والشيوخ في هيئة جمعية عمومية *Assemblée Nationale* حيث يجري انتخاب رئيس الجمهورية . يعيب بعض الشراح على انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة البرلمان ، إذ أن هذه الطريقة تجعل الرئيس خاضعاً إلى حد كبير إلى هذا البرلمان الذي انتخبه<sup>(١)</sup> ، ويظهر أن هذا هو السبب الحقيقي في ضعف الهيئة التنفيذية في فرنسا .

(ب) انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الشعب .

يكون ذلك بإحدى طريقتين :

١ — الانتخاب المباشر : كان هذا هو الطريق الذي أخذ به دستور فيمار الألماني عام ١٩١٩ ، والدستور البرتغالي عام ١٩٣٣ ، كما أخذت به معظم دساتير دول أمريكا اللاتينية .

٢ — الانتخاب غير المباشر : اتبع هذا الطريق دستور الولايات المتحدة ، فانتخاب رئيس الجمهورية هناك يتم على درجتين .

وجه بعض الكتاب النقد المبرر إلى طريقة انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الشعب . وأساس النقد أن هذه الطريقة تؤدي إلى تقوية السلطة التنفيذية

(١) من هؤلاء الشراح ريملوب Redalob الذي يرى أن الخلق يتبدل الخلق .

على حساب السلطة التشريعية ، كما أنها تؤدي إلى استبداد رئيس الجمهورية بحجة أنه منتخب من الشعب بأجمعه (أغليته) ، بخلاف أعضاء البرلمان الذين ينتخبهم أفراد أقل عدداً وهم الناخبون في الدوائر البرلمانية . لذلك كثيراً ما يتنكر رئيس الجمهورية للهيئة التشريعية ، فقد حدث في فرنسا عندما أختير لويس نابليون لرئاسة الجمهورية <sup>(١)</sup> سنة ١٨٥١ جل المجلس التشريعي وأعلن الإمبراطورية الثانية عام ١٨٥٢ . وقد كان ذلك سبباً في تعديل هذا النظام في فرنسا ، فصار انتخاب رئيس الجمهورية يتم بواسطة البرلمان .

أرادت بعض الدساتير الحديثة أن تفادي هذا الخطر وتقيّد من سلطة رئيس الجمهورية ، فأشار دستور فيمار الألماني مثلاً عام ١٩١٩ إلى ضرورة توقيع الوزراء بجانب توقيع رئيس الجمهورية لكي تصير القرارات والقوانين نافذة ، كما أجاز للرئيس استعانة بطريقة الاقتراع الشعبي للحصول على قرار يعزل رئيس الجمهورية . كذلك يعاب على طريقة الانتخاب المباشر أن الشعب لا يعرف في الغالب ما يجب أن يكون عليه رئيس الجمهورية من المزايا ، وأنه يتأثر بالدعاية ، فتكون النتيجة سوء الاختيار .

(ج) انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة هيئة خاصة تتكون من أعضاء البرلمان ومن خلفهم . والغرض من انتخاب رئيس الجمهورية بهذه الطريقة هو تفادي الانتقادات الموجهة إلى الطريقتين السابقتين ، إذ أنها تحمل رؤساء الجمهوريات على احترام الهيئات التشريعية فلا يتأدون في طغيانهم ، كما أنها تحول دون ضعف رؤساء الجمهوريات إزاء هذه الهيئات . وقد أخذ بهذه الطريقة الدستور الإسباني سنة ١٩٢١ ، والدستور البولوني سنة ١٩٢٥ .

#### المفرد بين النظام الملكي والنظام الجمهوري :

١ - جرت عادة الدساتير الملكية على الاهتمام بالأنظمة الخاصة بتوارث العرش ، وكل ما يتعلق بهذا الموضوع من وصاية وخلافه . أما الدساتير الجمهورية

---

(١) كانت فرنسا وقتئذ تأخذ بطريق انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الشعب .



فوضوع توارث العرش لا يهمها إطلاقاً ، وإنما تعنى عناية خاصة بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية ومدة رياسته الخ . . .

٢ - فى النظام الجمهورى يبين الدستور حقوق رئيس الجمهورية على سبيل الحصر ، أما فى النظام الملكى فقد جرت العادة على احتفاظ الملك ببعض الحقوق ، هى عبارة عما تبقى من سلطتهم القديمة التى لم تنتقل إلى الأمة ، ويطلق على هذه الحقوق اسم « الحقوق الملكية » Prerogatives Royales .

٣ - ذات الملك مصونة لا تمس بعكس رئيس الجمهورية ، فالملك لا يسأل جنائياً حتى ولو كان ما ارتكبه يقع تحت طائلة العقاب سواء فى ذلك إذا كان ما ارتكبه متعلق بوظيفته أو جريمة عادية ، كذلك لا يسأل الملك سياسياً عن تصرفاته . وللإنجليز تعبير طريف بهذا الخصوص فهم يقولون إن الملك لا يخطئ The King can do no wrong ، والمستول دائماً هم وزراءه — أما الدساتير الجمهورية فيجيز معظمها مسئولية رئيس الجمهورية الجنائية ، سواء أكانت هذه المسئولية خاصة بأعمال متعلقة بوظيفته أو جرائم عادية ، كذلك تنص بعض الدساتير على مسئولية رئيس الجمهورية السياسية Responsabilité Politique .



## المبحث الرابع

### الحكومة من حيث مصدر السيادة

- الحكومية الفردية : الملكية الاستبدادية - الملكية المطلقة - الدكتاتورية .
- الحكومية الاستقرائية .
- الحكومية الديمقراطية (١) .

#### الحكومة الفردية La Monarchie :

يمكن تعريف هذا النوع من الحكومات بأنه الحكومة التي يمارس السلطة فيها شخص واحد ، لا يستند في حكمه إلى الشعب ، وجميع الموظفين في الدولة يعملون باسمه ، وهو مطلق التصرف لا حد لسلطته . وأشكال هذه الحكومات هي الآتي ييناها :

#### (١) الشكل الأول : الملكية الاستبدادية :

هي الحكومة التي على رأسها رئيس أعلى يتلقى عرشه بالميراث ، ولا يخضع للقانون . هذا النوع من الحكم لم يعد يلائم العصر الحاضر ، كما أنه لا يخلو من مظالم لا تنفق والضمائم التي استقر الرأي على العمل بها لحماية الأفراد وحررياتهم . تعددت النظريات بخصوص المصدر التي يستمد منه الملك سلطته الاستبدادية هذه فمن قائل إنه يستمدّها من الله طبقاً لنظرية التفويض الإلهي السابق الإشارة إليها ، إلى قائل إنه يستمدّها من نفسه الخ . . . إنما المهم في الموضوع أنه لم يستمدّها أبداً من الشعب المحكوم .

---

(١) ستكون بشيء من التفصيل على الديمقراطية في فصل مستقل .

### (ب) الشكل الثاني : الملكية المطلقة :

هى الحكومة التى على رأسها رئيس أعلى يتلقى عرشه بالميراث وخاضع لقانون الموجود ، غير أن بيده وحده الحق فى تعديل أو إلغاء القانون فى أى وقت شاء . فإذا شارك الشعب الملك فى تعديل القوانين وإلغائها فالملكية حيثئذ مقيدة ويطلق عليها لفظ الملكية الدستورية *Monarchie Constitutionnelle* وتستند الملكية المطلقة فى تبرير وجودها إلى النظريات السابقة التى تستند عليها الملكية الاستبدادية . ويضيف بعض الشراح نظريات أخرى لعل من أهمها ما يعرف باسم نظرية التقادم المكتسب . تقرر هذه النظرية أن السلطة التى فى يد الملك وإن كانت فى بادئ أمرها حيازة عرضية ، إلا أن هذه الحيازة العرضية قد تحولت بمرور الوقت إلى ملكية حقيقية — لم تسلم هذه النظرية بدورها من النقد نظراً لأن ما قرره لا يتفق وبإدعاء القانون العام الحديث التى لا تتردخال السيادة فى نطاق المسائل المالية . كما أن هذه النظرية جعلت من الحريات والحقوق أمراً يجوز تملكه بالتقادم ، ولا شك أن ذلك أمر غير مقبول . زد على ذلك أن التقادم فى مسائل القانون الخاص لا يعتبر سنداً شرعياً ، بل ينبى على فكرة أن المصلحة تقضى بالاعتراف بالحائز بالملكية بعد مرور فترة قصيرة بحجة أنه ربما يكون قد أضاع سند ملكيته ، أى أن التقادم فى نظر القانون الخاص سند احتياطى وليس شرعياً وهذا يخالف ما يريد تقريره القائلون بنظرية التقادم ، إذ يعتبرون هذا التقادم سنداً شرعياً لولى الأمر . وهكذا لم يخالف هذه النظرية التوفيق .

أضاف بعض رجال الفقه إلى النظريات السابقة نظرية أخرى عرفت باسم نظرية التقاليد ، وقد قال بها *Legales* فى فرنسا أمام الجمعية التأسيسية عام ١٧٩١ وأساسها أن الملكية قامت على أساس رغبة الشعوب كنظام للحكم ، ثم تعاقب عليها الزمن فأصبحت تقليداً لا يجوز العدول عنه إلا بالإرادة الاجماعية للشعب . ونظرية التقاليد وإن كانت مقبولة شكلاً إذ تتفق مع التيارات الديمقراطية الحديثة التى تنادى بمبدأ سيادة الشعب ، إلا أنها لا تصلح أساساً لتبرير السلطة المطلقة التى كان الملك يتمتعون بها .

الملكية المطلقة رغم ما فيها من عيوب ، نجحت قديماً في توحيد دول كثيرة كانت مبعثرة بين حكم الكنيسة وحكم الإقطاع ، أو كانت مدناً صغيرة متباعدة ، وقد صارت هذه الدول من أهم الدول الحديثة في الوقت الحاضر . ويرى ستوارت مل أن الملكية المطلقة ضرورية للشعوب والجماعات المتأخرة التي ما زالت في الدور الأول من المدنية ولم تستكمل بعد نضوجها السياسي ، فهذه الجماعات يلزمها الحاكم القوي والعاقل المطلق ، لكي يعودها النظام ويسير بها من الممجية إلى مراتب المدنية .

الملكية المطلقة لم تعد تنقو والمبادئ الديمقراطية الحديثة ، فقد دفعت فرنسا إلى الثورة الفرنسية المعروفة عام ١٧٨٩ فقام الحكم الجمهوري هناك على أنقاض الحكم الملكي المطلق ، كما أدى الحكم المطلق إلى ثورة ١٦٨٨ في إنجلترا التي قضت نهائياً على نظام الملكية المطلقة ، وقام على أنقاضها نظام الملكية الدستورية .

#### (ج) الشكل الثالث : الدكتاتورية :

نظام الحكم الدكتاتوري نظام فردى تتركز السلطة فيه في يد الدكتاتور أو الزعيم كما في نظام الملكية المطلقة . غير أن الدكتاتور لا يستمد سلطته عن طريق الوراثة بل يستمدّها من نفوذه الشخصي وقوة أتباعه . فالدكتاتورية في إيطاليا قامت على أكتاف الميليشيا الفاشستية ، كما قامت في ألمانيا بفضل الحزب النازي . والدكتاتورية العصرية تعمل دائماً جاهدة لتحقيق مصالح الشعب . وأهم خصائصها توضيحية مصالح الفرد في سبيل مصلحة الجماعة . فواجبات الفرد في النظم الدكتاتورية مقدمة على حقوقه ، وقد انتشرت الدكتاتوريات في القرن العشرين في أوروبا ونجحت إلى حد ما في إيطاليا وألمانيا ، قبل الحرب العالمية الأخيرة .

الدكتاتوريات ليست بدعة حديثة ، بل هي رد فعل طبيعي للاضطراب والفساد الداخلي والأزمات السياسية والاقتصادية ، فقد جرت عادة الشعوب في حالة سأمها الاضطرابات والأزمات أن تتشوق إلى دكتاتورية قوية تعيد الثقة بالدولة

إلى النفوس والأمنلة على صدق هذا القول كثيرة ، فحالة الفقر والاستبداد في روسيا أدت إلى قيام البلشفية هناك ، كما أدت حالة القوضى والأزمة الاقتصادية في إيطاليا إلى قيام الفاشية فيها بعد الحرب العالمية الأولى . والواقع أن النظام الدكتاتوري كان قوى الصوت في الفترة التي ما بين الحربين العالميتين الأخيرتين فقد عرفت النظام الدكتاتوري روسيا وألمانيا وإيطاليا والنمسا واليونان وأسبانيا وبولندا وتركيا الخ . . .

#### الحكومة الأرستقراطية L'aristocratie :

يطلق على هذا النوع من الحكومات أحياناً اسم حكومة الأقلية أو الأوليجارشية L'oligarchie . في هذا النوع من الحكومات تتركز السلطة في يد فئة قليلة من الأفراد أو في بعض العائلات أو في طبقة من الطبقات . وبمعنى الأرستقراطية حكم أفضل الأشخاص وأصلحهم .

يؤخذ على هذا النظام أنه ليس دائماً خير القوم من يتولى الحكم ، فلا ضابط هناك لهذا الأمر ، ثم ما هو أساس التفضيل بين الأفراد ، هل هو المال ؟ أم حسن السمعة أم النفوذ أم القوة ؟ وعلاوة على ذلك فإن أفضل الناس إذا ما استأثر بالحكم قد تغريه المغريات فيصبح فاسداً ، زد على ذلك أن الحكومة الأرستقراطية تحمل بين طياتها عدم المساواة بين الأفراد ، وفي ذلك مخالفة لأبسط المبادئ الديمقراطية التي انتشرت في العصر الحديث .

الحكم الأرستقراطي هو حلقة الانتقال من الحكم الفردي المطلق إلى الحكم الشعبي الديمقراطي ، ومعظم الدول الديمقراطية اليوم قد مرت بهذا النظام قبل أن يستقر بها الحكم الشعبي . فمثلاً في بريطانيا بعدما كانت السلطة مركزة في يد الملك انتقلت إلى الملك والبرلمان المكون من عناصر أرستقراطية ( اللوردات ) ، ثم انتهى الأمر في النهاية بحكومة ديمقراطية صحيحة وذلك بانتقال السلطة إلى مجلس العموم المنتخب من الشعب . حقيقة أن مجلس اللوردات ما زال باقياً ومكوناً من عناصر أرستقراطية ، غير أنه لم يعد له اختصاص أو نفوذ يذكر .

والحكم الأرستقراطي لم يعد يلائم العصر الحالي في الدول التي تم نضوجها السياسي وأصبح الأفراد يدركون حقوقهم السياسية ويدافعون عن حرياتهم ، ولكنه

ما زال الوضع الطبيعي في الدول الناشئة التي لم تنضج بعد من الوجهة السياسية. حيث يكون الشعب في غفلة عن حقه فتستأثر فئة قليلة من الأشخاص بالحكم دون أن تحسب للأغلبية حساباً ، نظراً لانشغال هذه الأغلبية عن المطالبة بحقوقها السياسية وأحقيتها في تولي شئون الدولة .

#### : La Démocratie الريورقراطية

يطلق بعض الشراح على هذا النوع من الحكم حكومة الأغلبية ، وتركز السلطة في الحكومات الديمقراطية في يد الشعب ، إذ أن سيادة الشعب هي الأساس الذي تقوم عليه الحكومات الديمقراطية .

وقد اختلفت طرق ممارسة الشعب للحكم باختلاف الدول غير أنه يمكن تقسيم الحكومات الديمقراطية باعتبار مظهر السيادة الشعبية إلى الأنواع الآتية :

١ — الحكومة المباشرة *Démocratie Directe* : وهي التي يمارس الشعب فيها وظائف الحكم بنفسه باعتباره صاحب السيادة ومصدرها .

٢ — الحكومة نصف المباشرة (أو شبه المباشرة) *Démocratie Semi-Directe* : وهي التي يباشر السلطة فيها نواب الشعب المنتخبين ، غير أن بعض المسائل الهامة العامة تعرض على الشعب لإبداء الرأي بخصوصها ويكون ذلك عن طريق الاستفتاء *Referendum* .

٣ — الحكومة النيابية *Démocratie Représentative* : وهي التي ينتخب الشعب فيها غيره لمباشرة وظائفه .

والاختلاف بين الحكومة المباشرة والحكومة النيابية يظهر بجملاء في أمور التشريع ، ففي نظام الحكومة المباشرة يقوم الشعب فعلاً بالتشريع ، أما في الحكومة النيابية فيباشر الشعب وظائف التشريع ، بواسطة النواب الذين ينتخبهم .

أما بخصوص التنفيذ فيكاد الأمر يكون واحداً بالنسبة للحكومة المباشرة والحكومة النيابية ، لأن التنفيذ في كلا النوعين يحتاج إلى عدد كبير من الموظفين المختصين .

ولذلك يصعب على الشعب صاحب السلطان مباشرة الأعمال التنفيذية أو القيام بها .  
وأعمال التنفيذ هذه هي التي أتفق على إطلاق لفظ « الإدارة » عليها <sup>(١)</sup> . ومن  
أمثلة الحكومة النيابية ، إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، وسنعود إلى بحث موضوع  
الحكومة الديمقراطية بشيء من التفصيل فيما بعد .



---

(١) يعرف إسبان الجماعة السياسية « بأنها آلة قوية معقدة ، الحكومية قوتها المحركة ، وموظفو الإدارة  
أعضاء الاتصال بين الأجزاء المختلفة » .





## الفصل الثالث

### النظام الديمقراطي

---

بسم ما يأتي :

المبحث الأول : أوليات .

المبحث الثاني : خصائص الديمقراطية .

المبحث الثالث : صور الديمقراطية .

المبحث الرابع : الأسباب الحقيقية لمحنة الديمقراطية .



# المبحث الأول

## أوليات

تمهيد - تحليل معنى الديمقراطية - تحديد معنى الحرية الفردية  
في ظل الديمقراطية - التطور التاريخي للديمقراطية - صراع الديمقراطية  
والدكتاتورية .

تمهيد :

ليست الديمقراطية مجرد رمز تتحلى به الدساتير، ويتشلق به الحكام، وإنما هي ظاهرة من ظواهر السياسة، تتطلع إليها الشعوب وتضحي في سبيلها بالأرواح. إن الثمن الذي دفعته الجماعات في عصر الثورة الفرنسية وفي عصر ثورات سنة ١٨٤٨ خير برهان على ما تكبده الإنسان المتمدين من تضحيات في سبيل تحقيق أهداف الديمقراطية. ذلك الإنسان الذي شاء أن يعيش حراً أبياً، ينعم بحياة جديدة به، في ظل نظام سياسي يختار بمقتضاه نوابه، لا صائليه ومضطهديه، ليشرعوا نيابة عنه، ويسهروا على رعاية مصالحه، فإذا ما حاد هؤلاء عن جادة الحق والصواب، خلطم واستبلهم بغيرهم.

مغزى الديمقراطية فيما تقدمه من خدمات مادية ومعنوية للشعب. فالعبرة فيها بالجوهر، لا بما تحويه الدساتير المدونة من عبارات منمقة تشيد بالحریات وتسموها إلى سماء الخيال البعيد، فإذا ما هبطنا بها إلى عالم الحقيقة والواقع، تبخرت وصارت سراباً خداعاً، يتجاهل رغبات الجماعات وحاجاتها. تلك الجماعات التي ضحت بالنفس والنفيس في سبيل الديمقراطية طوال القرن التاسع عشر، الذي امتاز بصراع الشعوب العنيف في سبيل الخروج من ظلمات الحكم المطلق إلى نور الحرية.

مغزى الديمقراطية فيما كسبته الجماعات والطبقات العاملة من إعلان حقوق الإنسان وحرياته Déclaration des droits de l'homme، وحقه الطبيعي في السامعة

في التشريع وقيادته دفة البلاد ، وفيما حققته من مساواة سياسية وقانونية ، فقد أضحى الفرد بحكم سيادة الشعب خليفة من خلايا الدولة الدائمة الحركة والنشاط ، له حقوقه السياسية ويساهم بقسط مهما صغر في الحياة العامة ، كما صار الجميع سواء أمام التشريع والقضاء ، فلا تفرقة ولا امتياز .

تعليق معنى الديمقراطية :

تعريف الديمقراطية بأنها « حكومة الشعب بواسطة الشعب » أمر لا يطابق الواقع نظراً لأن تحقيق هذه الصورة من صور الحكم يستلزم أمرين هما :

( أ ) ضرورة صدور كافة القوانين والقرارات الخاصة بإدارة شئون الدولة باجماع آراء المواطنين .

( ب ) مباشرة جميع المواطنين كافة أمور السيادة بالدولة .

ولما كان صدور القوانين والقرارات باجماع الكافة أمراً مستحيلاً ، إذ أن اختلاف الآراء من طبيعة البشر ومن خواص المجتمعات البشرية ، كما أن مباشرة جميع المواطنين أمور السيادة أمر متعذر إن لم يكن مستحيلاً في معظم الجماعات لأن أفراد الدولة يعملون بالمللين . لذلك كان تعريف الديمقراطية بأنها حكومة الشعب بواسطة الشعب أمر لم يصادفه التوفيق . وقد سلم روسو بذلك الأمر إذ قرر أنه « إذا أخذت عبارة الديمقراطية بمعناها الضيق فإنه يمكن القول بأنه لم توجد ديمقراطية حقيقية » . لذلك نراه يتنازل عن النتائج العملية والمنطقية لعبارة « حكومة الشعب بواسطة الشعب » ، ويضع قواعد أخرى قد يفهم منها أنها تقريباً من النتائج العملية لهذه العبارة ، مع أنها في الواقع لا تصل إلى مدلول عملي حقيقي <sup>(١)</sup> . فقد استبدل روسو قاعدة إجماع الآراء بقاعدة الأغلبية . وقاعدة الإجماع وإن كان في تطبيقها ضماً تاماً لاحترام الحريات الفردية ( ما دام في تطبيقها خضوع الفرد للقوانين التي سبق وأقرها ) . غير أنها مستحيلة عملياً ، ولذلك كان الأخذ بقاعدة الأغلبية من الأمور المقبولة عقلاً وعملاً . وفي ذلك يقول كلسن Kelsen لا توجد

(١) الدكتور مصطفى كامل ، شرح للقوانين الدستورية ، ص ٦٠ وما بعدها .

إلا فكرة واحدة تؤدي بشكل منطقي إلى الأخذ بمبدأ الأغلبية ، وهي أنه إذا كان من غير الممكن أن يكون جميع الأفراد أحراراً فلا أقل من أن يكون عدد منهم كذلك .

ولما كانت مباشرة كافة المواطنين أمور السيادة ، أي الديمقراطية المباشرة أمراً مستحيلاً في غالبية الأحوال حتى مع الأخذ بقاعدة الأغلبية ، لذلك أحل روسو الديمقراطية النيابية محل الديمقراطية المباشرة<sup>(١)</sup> ، أي قصر مهمة المواطنين على انتخاب النواب الذين يباشرون السلطة نيابة عنهم ، ومع ذلك فالرأي الراجح أن الديمقراطية النيابية لا تحقق من الناحية العملية حكم الأغلبية ، وذلك للاعتبارات الآتية :

١ — هناك فئات كثيرة من المواطنين لا تشارك في عملية الانتخاب ، ومن هذه الفئات المحرومة الأطفال ومن لم يبلغوا سنّاً معينة ، والنساء ورجال الجيش في عدد كبير من الدول .

٢ — أن تكوين المجالس المنتخبة يتوقف إلى حد كبير على طريقة التصويت المتبعة ، ف نظام التصويت بالأغلبية وهو المتبع عادة يؤدي غالباً إلى تمثيل هيئة الناخبين تمثيلاً مشوهاً ، بمعنى أن أغلبية برلمانية يمكن تحقيقها بواسطة ناخبين هم في الواقع أقلية بالنسبة إلى مجموع الناخبين . أضف إلى ذلك أن اجتماع المجلس النيابي يعتبر صحيحاً في غالبية الأحوال إذا توفرت أغلبية مطلقة . فإذا علم أن القرارات التي تتخذها المجالس تعتبر غالباً صحيحة قانوناً إذا أقرها نصف الحاضرين بزيادة عضو واحد ، أدركنا إلى أي حد يمثل البرلمان الشعب ، وهذا ما دعى

---

(١) يجزئ إلينا أن روسو لم يسلم فقط بعدم إمكان مباشرة جميع المواطنين أمور السيادة ، بل سلم كذلك بعدم أهلية الشعب لهذا النوع من الحكم ، إذاً نراه يقرر الآتي :  
« كيف يمكن لمجموعة عمياء لا تعرف غالباً ما تريد ، وظلماً تعرف ما هو غيرها ، كيف يمكن لهذه الجماعة أن تكفل بنفسها أمر حكومتها » .

والواقع أن مسألة أهلية الشعب من الأمور المعقدة . حقيقة تتوقف الإجابة إلى حد كبير على درجة التعليم ومستواه ، غير أن الراجح أن هناك عدة مسائل وخصوصاً المسائل الفنية لا يمكن اعتبار الشعب أهلاً للبت فيها .

الرئيس مازاريك Mazaryk إلى القول « بأن الأقلية هي التي تحكم في الواقع سواء أكان النظام ديمقراطياً أو أوتقراطياً <sup>(١)</sup> » .

هذه هي الاعتبارات التي دعت إلى القول بأن القواعد التي وضعها روسو ، ونعى بذلك قاعدة الأغلبية وقاعدة الديمقراطية النيابية لا يمكن أن تقرب مجال من الأحوال من الناحية العملية للمدلول الحقيقي لعبارة « حكومة الشعب بواسطة الشعب » .

الواقع أنه إذا أردنا أن نصل إلى المدلول الحقيقي لمعنى الديمقراطية ، يجب أن نتبين أمرين هما : الغرض من الديمقراطية ؛ ووسائل تحقيق هذا الغرض . غرض الديمقراطية كما هو معلوم تحقيق السيادة الشعبية لا على اعتبار أن هذه السيادة غاية في ذاتها ، بل باعتبارها وسيلة لتحقيق الحرية والمساواة السياسية . يرى بعض الشراح أن المساواة الاجتماعية . من أغراض الديمقراطية غير أن فئة كبيرة من الشراح ترى أن المساواة الاجتماعية من أغراض الديمقراطية الاجتماعية . في هذا يقول كلسن Kelsen :

« يعارض الماركسيون الديمقراطية المؤسسة على مبدأ الأغلبية والتي يصفونها بأنها الديمقراطية الشكلية أو البرجوازية ، بتلك التي يسمونها بالديمقراطية الاجتماعية أو العمالية ، أي ذلك النظام الاجتماعي الذي يضمن للأفراد قدرأ متساوياً بالنسبة للاشتراك في إدارة الشؤون ، وأيضاً قدرأ متساوياً من الثروة » .

رغم ما في هذا القول من وجاهة فللديمقراطية صبغة اجتماعية . ولا يجوز أن نفسر هذه الصبغة تفسيراً ضيقاً بحيث تنصرف إلى ذلك النظام الذي تتدخل فيه الدولة لتكفل للأفراد مستوى معيناً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . فالواقع أن الثورة الفرنسية التي قررت المبدأ الديمقراطي هي في الحقيقة ثورة طبقة اجتماعية ، وهي البرجوازية ضد الطبقة الممتازة فهذه الثورة قد أوقدها على حد قول جوستاف لوبون ، حقد البرجوازية على الطبقة الممتازة ، فهي بدأت بورجوازية ثم أصبحت حركة شعبية فيما بعد .

---

(١) MAZARYK, *Les Problèmes de la Démocratie*

أن جان جاك روسو لم يغفل في كتابه العقد الاجتماعي الصبغة الاجتماعية للديمقراطية فقد أشار إلى العلاقة بين الحرية والمساواة السياسية من ناحية ، وبين المساواة الاجتماعية من ناحية أخرى . ولكن نظراً للظروف التي كانت موجودة وقتئذ أعطى الأرجحية للحرية ، شأنه في ذلك شأن كافة الدساتير التي صدرت تحت تأثير الثورة الفرنسية . غير أن هذه الناحية الاجتماعية كما ذكرنا قد طرأ عليها التطور ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وأصبحت المساواة الاجتماعية من أهم ما ينادى به الساسة والمفكرون اليوم . فجهود الرئيس السابق روزفلت وبلوم ، في كل من الولايات المتحدة وفرنسا ، ما هي في الواقع إلا محاولات ناجحة لإدخال عناصر المساواة الاجتماعية في الديمقراطية السياسية ، ولم تسلم بريطانيا من هذه المحاولات . فجهود حكومات العمال ترى دائماً إلى تحقيق هذا الغرض .

أما من حيث الوسائل التي تتحقق بها أغراض الديمقراطية ، فالواقع أن هذه الوسائل قد تطورت بعض الشيء الآن ولم تعد هي نفس الوسائل التي تقرر في القرن التاسع عشر . فوقتئذ كان الحكم الديمقراطي يعتبر متحققاً بتقرير مبدأ السيادة الشعبية وإنشاء برلمان منتخب مباشرة بواسطة الشعب . أما الآن فقد أضيفت وسيلة جديدة لتحقيق أغراض الديمقراطية . هذه الوسيلة الجديدة هي رقابة الرأي العام على أعمال الحكام . هذه الرقابة هي المميز بين الحكم الديمقراطي والحكم الدكتاتوري ، ولا نعدو الحقيقة إذا قررنا أن رقابة الرأي العام تجعل اشتراك الشعب في إدارة شئون الدولة فعلياً ، وبذلك تتحقق السيادة الفعلية للشعب وتضمان الحريات وتتحقق المساواة السياسية .

في ضوء هذه الاعتبارات السابق ذكرها اتجه الفقه الحديث إلى تعريف الديمقراطية بأنها « الحكومة التي تقوم على أسس السيادة الشعبية ، وتحقق للمواطنين الحرية والمساواة السياسية ، وتخضع السلطة فيها لرقابة رأي عام حر له من الوسائل القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذ »<sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع الدكتور مصطفى كامل ، المرجع السابق ، ص ٦٥ - ٧٨ ، وقد فصل القول في الرأي العام الحر وتأثيره ، وشرح من هذا كله بالتصريف الذي ذكرناه .

معنى الحرية الفردية في ظل الديمقراطية :

الديمقراطية كنظام للحكم يتلخص هدفها في أمرين : أولها تركيز السيادة الفعلية بيد المواطنين ، وثانيهما تقرير ضمان حريات الأفراد وحقوقهم . هذه هي الديمقراطية وهذا هو مغزاها الحق .

إذا كانت كفالة الحريات وحفظ حقوق المواطنين ، من أهم أهداف الحكومات الديمقراطية الحرة فلا يقصد بذلك إطلاق الحرية من عقابها بلا نظام أو تحديد . فالنظام وسيلة لحماية الحقوق والحريات ولا حياة للجماعة بدونها . إذ الحرية المطلقة تؤدي إلى فوضى تصيب المجتمع بأكبر الأضرار . ولما كانت الحرية الفردية من أهم أهداف الديمقراطية الحققة فيجب علينا أن نتبين المقصود بالحرية الفردية ونظامها .

اشتملت إعلانات حقوق الإنسان الصادرة في القرن الثامن عشر على بيان للحريات الفردية ، غير أن هذه الحريات التي ورد ذكرها في هذه الإعلانات قد تطورت ابتداء من القرن التاسع عشر . فقد كان يراد بإعلانات الحقوق الصادرة في القرن الثامن عشر أن تكون ذات صبغة فردية ، أى وضع الفرد مع حقوقه « الطبيعية غير القابلة للتقادم » كأساس لنظام اجتماعي يعيش الأفراد في ظله . من ذلك يتضح أن ما قصده إعلانات هذه الفترة هو حماية الفرد وضمان حريته ونشاطه .

كان أهم الحقوق التي وردت في إعلانات القرن الثامن عشر ودماسير هذه الفترة ، وعلى الأخص الفرنسية منها ، حق المساواة أمام القانون ، وحق تحريم القبض على المواطن دون مبرر قانوني ، ورعاية حرمة المسكن واحترام حريات العبادة والرأى والاجتماع والصحافة ، فضلاً عن حرية العمل والصناعة والتجارة ، كما كان حق الملكية حقاً مقدساً لا يجوز المساس به . والواقع أن هذه الحريات والحقوق لم تكن أمراً جديداً على بنى البشر في ذلك الوقت ، فقد أدركت انجلترا هذه الأمور ووعتها قبل القرن الثامن عشر بمدة طويلة .



غير أن الروح الفردية التي اصطبطت بها إعلانات حقوق الإنسان في القرن الثامن عشر، أخذت تضعف خلال القرن التالي نظراً لانتشار المبادئ الاشتراكية والحركات العمالية .

لذلك يلاحظ في إعلانات حقوق الإنسان الصادرة في القرن التاسع عشر، وبالأخص في الفترة الأخيرة منه ، روحاً جديدة لا يمكن وصفها بالفردية ، بل قيل إنها روح جماعية ترى إلى تنظيم الجماعة على أسس من التضامن والتعاون . الواقع أن إعلانات حقوق الإنسان في القرن التاسع عشر قد قررت للمواطن صفتين : الأولى صفته ككائن فردى ، والثانية صفته ككائن اجتماعى يعيش في جماعة . لذلك احتفظت للفرد بالحقوق التي تقررت في دساتير وإعلانات القرن الثامن عشر مع بعض التحديد البسيط الذى يلائم روح العصر . فقد أصبح حق الملكية مثلاً وظيفة اجتماعية وليس حقاً مطلقاً مقدماً كما كان الأمر فيها مضى . أما بالنسبة لحقوق المواطنين ككائنات اجتماعية تعيش في جماعة منظمة فقد اعترفت الدساتير والإعلانات الحديثة للفرد بمجموعة جديدة من الحقوق أطلق عليها اسم حقوق الفرد الاجتماعية . مثل هذه الحقوق تقرير إلزامية التعليم إلى مرحلة معينة ، وواجب الدولة في مد يد المساعدة للعائلات الكثيرة العدد ، وحق العجزة وكبار السن في حياة كريمة ، وتنظيم العمل بمعرفة الدولة ، وتحديد حد أدنى للأجور حتى يمكن للعامل أن يعيش في مستوى لائق بإنسان آدمى الخ . . .

#### التطور التاريخي للديمقراطية :

ترجع الديمقراطية إلى عهد الإغريق والرومان <sup>(١)</sup> ، فقد قدر الإغريق أهمية حياة الجماعة في ظل سلطان الشعب ، وعملوا على تحقيق فكرة الديمقراطية بالكييفية التي رأوها وقتئذ . إن ما نراه اليوم ، من نظم الانتخاب وسائر أساليب الحكم

---

(١) كلمة ديمقراطية إغريقية ، ومعناها حكومة الشعب ، والحكم الديمقراطي أو المبدأ الديمقراطي Le Principe Démocratique يقوم على أساس مبدأ السيادة الشعبية Souveraineté Populaire . قالشيب يجب أن يباشر شئونه بنفسه في الديمقراطية المباشرة ، أو بواسطة نوابه في الديمقراطية التمثيلية .

الستورى ، أساسه نظم روما القديمة وما ابتدعته من قواعد الانتخابات والتصويت والحكومة المنظمة الخ . . . غير أن ديمقراطية اليونان والرومان كانت أقل عمقا ، وأضيق نطاقا مما هو سائد في عصرنا الحاضر<sup>(١)</sup> ، فلم تكن الديمقراطية تعرف الحرية بمعناها الحديث ، إذ لم يكن للحكام وأولى الأمر حد لسلطانهم المطلق . بل كل ما كانوا يعرفونه من الحرية ومعناها هو قيام الشعب بحكم نفسه واختيار حكامه ، أى أن حكوماتهم كانت شعبية . هذا المعنى القديم للحرية هو ما نطلق عليه اليوم اسم الحرية السياسية . هذه الحرية السياسية التى عرفها الإغريق والرومان لم يكن من الضروري أن تؤدى إلى ضمان حقوق الأفراد وحررياتهم . ولعل دجى هوخير من أوضح الحاجة إلى وجود ضمانات تحمى الشعب من الحكومة الشعبية بقوله : « إذا كانت هناك حكومة من الحكومات يجدر الاحتياط من استبدادها ، وأن تتخذ لذلك أقوى الضمانات ، فان تلك الحكومة هى الحكومة الشعبية ، إذ أنها أكثر الحكومات ميلا إلى الاعتقاد بأن سلطانها يجب أن يكون مطلقا »<sup>(٢)</sup>.

اثبت لنا التاريخ ما عناه الإغريق والرومان من الديمقراطية ، فقد كان المواطن خاضعا للدولة خضوعا تاما دون قيد ولا شرط ، فثروة المواطن تحت تصرف الدولة ، وعليه أن يعتنق دين الدولة . بل إن الأمر قد تجاوز هذا الحد فقد أجازت أثينا نقي المواطن دون محاكمة ودون جريمة يرتكبها إذا رأت الدولة أنه ذو أطماع كبيرة يخشى خطرهما . زد على ذلك أن الحكومات القديمة كانت تتدخل في صغريات الأمور ، فتحدد مجلس المواطن طبقا لنماذج معينة مثلا .

(١) كانت ديمقراطية المدن اليونانية القديمة ديمقراطية مزعومة ، ولم تكن الحكومات هناك في الواقع سوى حكومات أرستقراطية نظرا لأن الرقيق وهو يمثل السواد الأعظم من سكان المدن اليونانية ، كان محروما من التمتع بالحكم والمشاركة السياسية ، لذلك تركزت السلطة في يد نفر قليل نسبيا بالنسبة لمجموع سكان المدن اليونانية — برتلى ، صفحة ٤٥ وما بعدها .

(٢) دجى : الجزء الأول ص ٥٧١ ، وما هو جدير بالذكر أن الدول القديمة وإن عرفت الديمقراطية كنظام سياسى فإنها لم تعرفها كذهب فلسفى ، إذ لم يعرف عن أحد مفكرى أو فلاسفة الإغريق أو روما القديمة أنه بحث عن أصل السلطة ومشروعيتها .

هذه هي الديمقراطية التي كانت معروفة قديماً . والحرية في ذلك العهد كانت في نظر الأفراد معناها المساواة ، إذ كان الفرد يعتبر نفسه حراً كما قال مونتسكيو ، إذا كان تصرف الدولة إزاء الفرد مجرد تنفيذ أو تطبيق لقاعدة عامة وضعت للجميع الأفراد على السواء<sup>(١)</sup>.

لم تهمل الأديان أمر الديمقراطية فقد ورد في القرآن الكريم قوله عز وجل : « وأمرهم شورى بينهم » وكذلك قوله تعالى : « وشاورهم في الأمر » كما أننا نجد نصوصاً تحبذ فكرة الديمقراطية في كل من الإنجيل<sup>(٢)</sup> والتوراة .

الديمقراطية وإن كانت فكرة قديمة ، إلا أن تطبيقها أمر حديث العهد . فالنظام الديمقراطي الذي يرى إلى إشراك أكبر عدد ممكن في الحكم بطريق مباشر أو غير مباشر ، لم يطبق عملياً إلا بعد الثورة الفرنسية ، ولم ينتشر إلا بعد الحرب العظمى . ويرجع الفضل في تطبيق المبدأ الديمقراطي عملياً إلى كتابات الفلاسفة وبالأخص الفرنسيين الذين اتخذوا من المبدأ الديمقراطي وسيلة لمهاجمة النظم الملكية الاستبدادية . فلوك فرنسا كما ذكرنا كانوا يعتمدون على النظريات الدينية لتدعيم سلطانهم المطلق ، فهم مسئولون أمام الخالق عز وجل وحده ، وعلى الشعب واجب الطاعة والرضوخ مهما كان في أعمالهم من شلوذ أو مجافاة لأروح العدالة . فلم يكن بد والحالة هذه إلا أن يلجأ الكتاب والفلاسفة إلى فكرة الديمقراطية يطلبون منها العون للحد من طغيان الملوك ، فالغرض من استخدامها لم يكن عزل الملوك والباطرة ، وإنما تقييد سلطانهم .

أول من اتخذ من المبدأ الديمقراطي ، عوناً له لتأييد سيادة الشعب هو فيليب بول Philippe Poullet الفرنسي عام ١٤١٤ ، فقد قرر أمام جمعية الهيئات العمومية عند بحث موضوع الوصاية على الملك القاصر شارل الثامن « أن الشعب هو صاحب السلطان وهو الذي يهبه للملك ، وعلى ذلك فطالما أن الملك قاصر فالشعب « أو الجمعية

(١) الدكتور ستيل ، المرجع السابق ، ص ٢٩٦ وما بعدها .

(٢) ورد في الإنجيل « أن كبراء الأمم يحكمونها ويتحكمون فيها ، فيجب ألا يوجد ذلك بينكم » ، ولا شك أن مدلول هذا القول هو الأخذ بفكرة الديمقراطية .

التي تمثله « هو صاحب الحق في تنظيم الوصاية على شارل الثامن »<sup>(١)</sup>. كما تمسك بالمبدأ الديمقراطي البروتستانتي والكنائس التي أنشأ الحروب الدينية في القرن السادس عشر لتقييد سلطان الملوك ، الذي تجاوز وقتئذ كل حد معقول . من ذلك يتضح أن المبدأ الديمقراطي كان في ذلك الحين نظرية فلسفية لمحاربة الاستبداد . وفي أواخر القرن السادس عشر أرجع الكتاب والفلاسفة المبدأ الديمقراطي إلى فكرة التعاقد ، وهي أن الشعب وهو صاحب السيادة والسلطان قد تنازل عن هذا السلطان للملك بشروط معينة ( أى أن هناك تعاقد أحد طرفيه مجموع الشعب والطرف الآخر الملك ) ، فإذا خرج الملك على هذه الشروط أو استباح حريات الشعب واعتدى على حقوقه ، فهو في هذه الحالة غاصب ظالم يجب مقاومته ، ويصبح حكمه بلا أساس قانوني يستند إليه ويجوز استرداد السلطة منه . من ذلك يظهر أن الديمقراطية حتى القرن السابع عشر كان أساسها المبادئ الثلاثة الآتية :

( أ ) الشعب هو صاحب السيادة وحده .

( ب ) قد عهد الشعب بالسلطة إلى الملك .

( ج ) إذا تجاوز الملك حدود سلطته واعتدى على حقوق الشعب جاز استرداد السلطة منه .

كان من نتائج طغيان لويس الرابع عشر وخلفائه من الملوك الفرنسيين ان تقوى المبدأ الديمقراطي . وأخذت فكرة سيادة الشعب تنتشر ، وصارت الديمقراطية مبدأ سياسياً تغنى به الساسة والفلاسفة ، كما ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر فكرة عدم قابلية التنازل عن السلطة أو السيادة أو *l'inaliénabilité de la souveraineté* باعتبار أنها ملتصقة بالشعب ، وبذلك تجلت فكرة الديمقراطية في وضع جديد ، وقد أيد جان جاك روسو هذا الاتجاه ، وصاغ نظرية العقد الاجتماعي التي أصبحت إنجيل الثورة الفرنسية .

ظلت الديمقراطية نظرية فلسفية *Doctrine* فلم تنقيد بها الدساتير أو تشير إليها ، إلى أن نشبت الثورة الفرنسية وأعلنت حقوق الإنسان *La déclaration des droits de l'homme*

(١) كان الأمراء وقتئذ يرون أنهم أصحاب الحق في تنظيم الوصاية على الملك القاصر دون الشعب .

des hommes et du citoyen في ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ ، ونصت المادة الثالثة منه على مبدأ سيادة الأمة فقررت : « أن السيادة كلها مركزة في الأمة ، وكل هيئة وكل شخص يتولى الحكم إنما يستمد سلطته من الأمة » .

« Le principe de toute souveraineté reside essentiellement dans la nation. Nul corps, nul individu ne peut exercer d'autorité qui n'en émane expressément. »

باعلان حقوق الإنسان صارت الديمقراطية مبدأ قانونياً جديداً تقوم عليه أسس الحكم في الدول ، وبذلك خرج المبدأ الديمقراطي من النطاق النظري إلى النطاق العملي . أخذ هذا المبدأ ينتشر بسرعة بعد ذلك فتخلص ظل الملكيات المطلقة ، وأخذت بمبدأ السيادة الشعبية معظم الدساتير الحديثة وبالأخص بعد الحرب العظمى الأولى ، فقلما نجد دستوراً حديثاً لم يشر إليه . والديمقراطية بالكيفية التي دافع عنها جان جاك روسو، ترى إلى تحقيق سيادة الشعب لا لذاتها وإنما باعتبارها وسيلة تؤدي إلى تحقيق الحرية والمساواة السياسية . ويطلق على الديمقراطية التي بهذا الشكل اسم الديمقراطية السياسية .

لا جدال أن هذا الثوب السيامي الذي لبسته الديمقراطية كان طبيعياً إذ أنها ظهرت في وقت كانت فيه الحرية والمساواة هي أهم ما يشغل بال القوم ، يوم كانت الحقوق والحريات عبارة عن أحلام وأوهام ويوم كان الاستعباد والسلطان المطلق طابع الملكيات المستبدة ، ويوم كانت نظم الإقطاع والطوائف هي النظم المقررة السائدة .

أما الآن وقد تطورت الحياة الاجتماعية ، وجدت أمور لم يكن المواطنون يعلقون عليها أهمية فيما مضى ، فالأفكار تتجه سريعاً نحو تحقيق المساواة الاجتماعية أو الديمقراطية الاجتماعية .

لذلك أصبح هدف القادة وأولى الأمر في أيامنا هذه تحقيق الانسجام بين الحرية والمساواة الاجتماعية ، وقيل بحق إن أزمة الديمقراطية الحالية ترجع إلى طغيان الحرية وترجيحها على المساواة الاجتماعية .

### مراحل الديمقراطية والديمقراطية :

تواصل الشعوب تغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بغية الاهتمام لأكثرها ملائمة لحالتها وبيئتها ، ولتحرر على ما يرتاح له الأهليون ويعتقدون أن فيه سعادتهم . فقد انحط الإنسان في سلك الجماعة ونشأت الأمم ، والنظريات الاقتصادية والسياسية في تغيير مستمر . وطبقاً لهذا التغيير والتعديل انتقلت الثروات والنفوذ والجاه والسلطان ، من طبقة إلى أخرى . فحل انتخاب نظام الرئيس محل توارث العرش ، كما سادت الديمقراطية وقضت على الأوتقراطية ، ومع ذلك لم يصل العالم بعد ذلك إلى ذلك النظام المثالي الذي ينشده .

إذا كانت الجماعات قد حققت على ضوء النظام الديمقراطي بعض ما تصبو إليه من إصلاح نظم الحكم ، فإنها لم تترك بعد كل ما كانت ترجوه . لذلك كثر بحث الفلاسفة والمفكرين عن أفضل النظم التي توافق الإنسان ، وأسمى القواعد التي تنهض بالأمم ، هل هي الديمقراطية ؟ أم هي الدكتاتورية التي تقضي بترك قيادة البلاد إلى شخص معين أو طبقة معينة من طبقات الأمة ؟ وهل هي الحرية مزوجة بالنظام الفردي ، أم هي التدخل في مختلف المرافق ؟

اتجه بحث المفكرين الغربيين إلى ما يقاسيه العالم بعد الحربين الأخيرتين ، ولاحظوا عدم استقرار أساليب الحكم وحاولوا تشخيص الداء على أنه نتيجة اعتماد فريق هام من قادة المدنية الغربية وساستها على المادة والسرعة ، دون أن يأبهوا لعوامل الإصلاح ، مما أدى إلى وقوع الحرب وتوالى الكوارث على الدول الأوروبية . قال المفكرون أيضاً إن هذه الحالة وما تفضي من مشكلات علاوة على مشكلات الحرب العالمية الأولى التي عجز القادة عن حلها أو اتخذوا لها الحلول المعوجة ، ترجع إلى تخطيط الحكومات بعد الحرب العالمية الأولى وسيرها على غير هدى ، وضعف سياستها ، وتحول تيار الرأي العام باستمرار ، وتتابع سقوط الوزارات سريعاً دون تحقيق الخدمات لمن أولوها الثقة ، مما أدى إلى ضياع الثقة في الحكومات البرلمانية ، وضعف الأمل في تذليل الصعوبات التي تواجهها ، وقالوا أن الديمقراطية هي المستولة عن هذه الكوارث والأحداث الجسام .

قال كتاب وساسة آخرون أن ضعف الديمقراطية وفشلها في حل المشكلات الحديثة ، وبالأخص الأزمة الاقتصادية التي واجهت العالم منذ سنة ١٩٣٠ إلى قبيل الحرب العالمية الثانية زجت بالجماعات في حياة سياسية من نوع لم يألفه الفرد ، نوع يتميز الفرد فيه بالدولة وتنفى شخصيته ، وقد رأينا هذه الظاهرة في إلحاق الجماعات على الحكومات أن تنقذها من ورطتها الاقتصادية ، وأن تعالج أزمات البطالة وكساد التجارة وفوضى العملات . وقد انتقد شراح وساسة مخنكون سياسة التدخل والحد من حرية الفرد ، وقالوا أنه مخبط ويأس زج بالجماعات في حياة أشبه ما تكون بحياة المعسكرات ، يصبح المرء فيها كالآلة الصماء .

لعل الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية تثبت لنا أن روح عدم الثقة في النظام الديمقراطي قد انتشرت إلى حد كبير . فالتجأت عدة دول إلى حركات ثورية أو انقلابية أدت إلى قيام النظم الدكتاتورية في هذه الدول ومنها ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا واليونان ورومانيا . لذلك كان من رأى بعض الشراح وقتئذ أن النظام الديمقراطي مآله الزوال القريب والانقراض النهائي من الوجود .

رغم أن نتيجة الحرب العالمية الثانية وهزيمة الدول الدكتاتورية ، قد خيبت آمال القائلين بزوال النظام الديمقراطي ، غير أن عدداً ليس بالقليل من الدول قد هجر الديمقراطية الغربية إلى أنظمة ذات نزعة ماركسية ، وهى ما يطلق عليه اسم الديمقراطية الشعبية .

الواقع أنه مما يضعف الثقة بالنظام الديمقراطي ، هو عدم تطبيق مبادئ الديمقراطية تطبيقاً صحيحاً . ففرنسا التي كان يجب أن تكون مثالا للديمقراطية الحقة لم تسلك الطريق السوى ، وفي ذلك يقول الأستاذ بيردو الفرنسى : « أن النظام الديمقراطى البرلمانى الفرنسى منذ سنة ١٨٧٥ يعانى في تطبيقه من الناحية العملية غير قليل من التشوهات التي أفست هذا النظام » ، بل إن إنجلترا مهد النظام الديمقراطى البرلمانى فقد بدأت قواعد النظام الديمقراطى بها تختل وتضطرب بعد الحرب العظمى ، فالنضامن الوزارى قد انتهكت حرمة ، حيث نرى بعض الوزراء يصوتون ضد المشروعات الهامة للحكومة ، كما أن مبدأ المسئولية الوزارية البريطانية التي كان يضرب بها المثل قد تفككت عراها . فالقاعدة البرلمانية التي تقضى بضرورة تقديم

الوزارة استقلالها حين تقترح الأغلبية البرلمانية ضدها بعدم الثقة أو بصدد مسألة هامة ، لم تطبق دائماً . إذ نجد أن الوزارة عام ١٩٢٩ ظلت باقية في الحكم رغم اقتراع المجلس ضدها بخصوص مشروعين هامين . كذلك انغمست مصر في تلك الأزمة العامة للديمقراطية ، فقد ظل عدم الاستقرار الوزاري وما انتاب الحياة البرلمانية منذ سنة ١٩٢٤ من تعطيل وإيقاف وقضى هو طابع عهد ما قبل الثورة المصرية .

الواقع أن الشعب ما زالت في قرارة نفسها ممجد نظم الديمقراطية التي ورثها عن القرن التاسع عشر ، وهي بريئة من ذلك النظام الذي دفعت إليه بحكم الظروف والضرورة . فكل ما تنشده الجماعات وتنمناه من أعماق قلوبها هو تطبيق سليم للديمقراطية السياسية ، مع عدم إغفال الناحية الاجتماعية . وذلك حتى يكمل النقص الذي نسب إلى الديمقراطية ، وهو أنها لم تحقق لسواد الشعب كل ما كان يتمناه ويصبو إليه . هذا هو طابع الديمقراطية الحديثة الذي تريده الشعوب . رغم سلامة هذا الوضع وثبوته في أذهان الساسة وأولى الأمر ، فقد تضاربت الآراء بخصوص طرق العلاج وإنقاذ العالم من الكوارث والبلايا التي تنتظره . فن قائل فلتفعل الدول ما تشاء لمواجهة الموقف بشرط عدم المساس بحريات الأفراد باعتبارها الهيكل المقدس الذي يجب على الحكومات عدم المساس به ، إلى قائل بالحد من حريات الأفراد وتدخل الدولة في كافة النواحي النشاط الإنساني على اعتبار أن ذلك يتمشى مع أغراض الجماعات التي تشعر أنها لا يمكن أن تعيش عيشة رغدة إلا بفناء الفرد في المجموع أى في الدولة ، وقالوا إن هذا هو السبيل الوحيد لمواجهة المشكلات .

في رأي أن جوهر السلطة العامة وإن كان يتمثل في سلطانها المطلق ، غير أن التقادى في تدعيم الدولة عن طريق تقييد الحريات ، إذا لم تكن في هذه القيود فائدة للمجتمع ، يرجع بنا إلى ذلك الماضي البعيد الرهيب الذي كابد الإنسان الكثير ، حتى تخلف من أهواله وآسيبه .



## المبحث الثاني

### خصائص الديمقراطية

الشعب في الحكومة للديمقراطية هو صاحب السيادة - تقوم الديمقراطية على احترام الحقوق والحريات - ترى الديمقراطية إلى تحقيق إلى تقرير المساواة بين الأفراد - ترى الديمقراطية إلى تحقيق الحرية السياسية - الديمقراطية نظام سياسى وليس نظاماً اجتماعياً أو اقتصادياً - الديمقراطية الأصلية فردية - الديمقراطية هي حكومة الأحزاب .

ذكرنا أن الديمقراطية ترى إلى تحقيق سيادة الشعب ، لا على أساس أن هذه السيادة غاية في ذاتها ، بل باعتبارها وسيلة لتحقيق الحرية والمساواة السياسية في الحقوق . لذلك كانت أهم خصائصها هي الآتي بيانها :

**الشعب في الحكومة الديمقراطية هو صاحب السيادة :**

الشعب هو صاحب السلطان والسيادة ، مهما كانت الهيئة التي تمارس شؤون السلطة والحكم ، كما أن هذه السيادة لاصقة بالشعب لا يمكن التنازل عنها .

نظرية السيادة من وضع رجال الفقه الفرنسي في العصور الوسطى ، وكان الفرض من وضعها تقرير استقلال الملوك الخارجي بالنسبة للباباوات والأباطرة من جهة ، وتوطيد سلطة الملوك في الداخل لإزاء الحكام وأمراء الإقطاع من جهة أخرى . تفررت هذه السيادة بصفة نهائية للملوك إبان القرن السادس عشر ، فلما نشبت الثورة الفرنسية احتفظ رجال الثورة بنظرية السيادة ، ولكنهم حولوها إلى وجهة أخرى ، إذ نقلوا السيادة من الملك إلى الشعب ، وجعلوا الشعب صاحب السيادة

بدلاً من الملك . وقد كان مبدأ السيادة الشعبية هذا من أهم المبادئ التي قررتها الثورة الفرنسية ، فأخذت به اللسائير الفرنسية ، كما أخذت به دساتير الدول الأخرى . ويعتبر مبدأ السيادة الشعبية ، طريقاً من طرق التعبير عن المبدأ الديمقراطي « ويمقتضى السيادة الشعبية تكون السيادة حقاً خاصاً بشخص معنوي هو الشعب الذي يعبر عن إرادته ذات السيادة بالقانون الذي يصدره » <sup>(١)</sup> .

#### حرم الديمقراطية على احترام الحقوق والحريات :

احترام الحريات والحقوق هي هدف الديمقراطية ورضها . هذه الحريات التي تعمل الديمقراطية لتحقيقها قد طرأ عليها تطور منذ القرن الثامن عشر ، فقد كانت هذه الحريات ذات صبغة فردية إلى منتصف القرن التاسع عشر ، ولعل إعلانات حقوق الإنسان التي صدرت إلى ذلك الوقت خير برهان وأسطع دليل ، فقد كانت هذه الإعلانات تضع الفرد مع حقوقه الطبيعية أساساً لكل تنظيم اجتماعي . فالفرد حر دون قيد ولا شرط في حدود ما تقتضيه مصلحة الجماعة . لذلك كانت الحكومة الديمقراطية القائمة على مبادئ الثورة الفرنسية ، ملزمة باحترام حرية الفرد : ولكن حرية الفرد هذه كانت مقيدة بالقانون . والقانون المقيد لحرية الفرد لا بد أن يكون صادراً من الهيئة المنوط بها وضع القانون ، كما يشترط في هذه القيود أن تكون من أجل صالح الجماعة العام .

سبق أن أشرنا إلى الحريات التي نصت عليها الوثائق المتضمنة لحقوق الإنسان في هذه الفترة . غير أن ما نود تأكيده هو حرص هذه الوثائق على تطبيق المذهب الفردي الذي يحرم تدخل الدولة في شؤون الأفراد إلا في الأحوال القليلة التي يكون فيها التدخل ضرورياً ولازماً ولا مفر منه . غير أن هذه الأوضاع قد تغيرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حيث انتشرت المبادئ الاشتراكية وسادت المذاهب التي تدعو إلى التضامن . لذلك أخذت الحرية بالمعنى السابق تراجع إلى الوراء ، تاركة الميدان للنظريات القائلة بضرورة تدخل الدولة لتحقيق التضامن الاجتماعي . دافع عن هذا الرأي دوجي الذي يرى وجوب تدخل الدولة

(١) باولملي وديز ، ص ٣٣ ، وكذلك الدكتور مصطفى كامل للمرجع السابق ، ص ٨٩ .

في شئون الأفراد وحررياتهم حين يكون ذلك التدخل ضرورياً لسلامة التضامن ونموه ، فهو يرى مثلاً ضرورة سن الدولة لقوانين تضمن وصول الأفراد إلى حد معين من التعليم ، وأن يكون هذا التعليم إلى هذه المرحلة بالجان ، كما يرى ضرورة تعيين حد أدنى لمعيشة غير القادرين على العمل .

الواقع أن الاتجاه الحديث سائر نحو التطور إلى روح قصاصية ، ويظهر هذا الاتجاه بجلاء من الوثائق المتضمنة لحقوق الإنسان التي صدرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . فقد احتفظت هذه الإعلانات على قدر الإمكان للفرد بحقوقه التي اعترفت بها إعلانات القرن الثامن عشر ، وأضافت إلى هذه الحقوق مجموعة أخرى أساسها أن الفرد عضو في جماعة . فقد أصبح حق الملكية طبقاً للرأي الراجح الآن وظيفة اجتماعية ، كما اتجهت بعض الدساتير الحديثة إلى تقرير حقوق جديدة للأفراد . فأصبحت هناك حقوق متعلقة بالعائلة ، وحقوق متعلقة بالأطفال ، وأخرى متعلقة بالتعليم الإلزامي ، كما نصت دساتير أخرى على العمل وجعلته واجباً إلزامياً ، أى واجباً اجتماعياً واجب الأداء لتحقيق التضامن الاجتماعي .

لعل خير من وضح هذا التطور الجديد هو العلامة بريس إذ قرر في عبارة خلاصة « أن المثل الأعلى للسعادة قد تحول من ذلك الذي يرى النعم في الطير المخلق بمفرده في السماء ، إلى النحلة التي تشارك زميلاتها العمل في الخلية المشتركة » . في رأينا أن الديمقراطية الحقة هي التي تسعى لتنسيق المطلبين ، وهما الحرية الفردية والتضامن الاجتماعي .

رسمي الديمقراطية إلى تقرير المساواة بين الأفراد :

ترى الديمقراطية إلى تحقيق المساواة ، والمساواة المقصودة هي المساواة أمام القانون *Egalité de Droit* وليست المساواة الفعلية . فالمساواة أمام القانون يقصد بها أن يكون القانون واحداً بالنسبة للكافة ، فلا تمييز بين فرد أو طبقة بسبب الأصل أو الجنس أو الدين الخ . . .

يتضمن مبدأ المساواة ، المساواة فيما يتعلق بالوظائف والأعمال العامة ، فالتفضيل فممن يشغلها يجب أن يكون على أساس المواهب . كذلك من نتائج مبدأ المساواة

أن تكون التكاليف واحدة بالنسبة للكافة . لن ندخل في هذه التفاصيل وإنما كل ما أردنا بيانه هو أن الديمقراطية حريصة على تحقيق المساواة القانونية بكل ما في كلمة المساواة من معنى .

لعله من المفيد أن نقرر أن المساواة قد أصبحت في العصر الحاضر قاعدة لكل مشرع ، فإذا خرج قانون ما على هذه القاعدة لا يعتبر سليماً من الوجهة القانونية .

نسمى الديمقراطية إلى تحقيق الحرية السياسية :

يرى النظام الديمقراطي إلى تحقيق الحرية السياسية ، أى إلى حكم الشعب نفسه بنفسه أو بواسطة من يختارهم لحكمه . لذلك يتركز هدف الديمقراطيات الحقيقية إلى إشراك أكبر عدد ممكن في الحكم ، فلا يحرم أحد من حقوقه السياسية أو من حق الانتخاب ، إلا إذا كان ذلك ضرورياً لمصلحة الجماعة .

لكن هل معنى تحقيق الحرية السياسية هو تحقيق الحرية ؟ واضح أن الحرية السياسية ليس معناها الحرية ، غير أن انتشار التعليم ونمو الوعي القوي وهو ما تحققه الحرية السياسية عادة يساعد على تحقيق الحرية . لذلك قيل بحق أن الحرية السياسية تؤدي في النهاية إلى الحرية .

الديمقراطية نظام سياسى وليس نظاماً اجتماعياً أو اقتصادياً :

ترى الديمقراطية إلى تحقيق المساواة في الحقوق السياسية ، ولا دخل لها بتوزيع المنافع الاقتصادية . فالديمقراطية على حد قول بارتملى ودويز مسألة عقيدة وإيمان ، فهي ليست كما يدعى بعض السادة الألمان مسألة « خبز وزبد » .

إن الزعيم الألماني بسمارك قد قصد من قوانين الإصلاح العمالية ، تحويل العمال عن التفكير في الاشتراكية أو الديمقراطية أو المطالبة بالحرية السياسية ، وله في ذلك قول مأثور هو : « متى أصبح الشعب سعيداً فلن يشد الحزب الاشتراكي الديمقراطي ما يشاء من الأناشيد فلن يتبعه الشعب » .

نود أن نلفت النظر بهذه المناسبة أن الديمقراطية الاجتماعية ، التي اتجهت إليها الأنظار في أيامنا هذه لن تفي عن الديمقراطية السياسية ، فبشعار الأولى كما

هو معلوم: « كل شيء للشعب » ، أما شعار الثانية فهو: « كل شيء بواسطة الشعب » وفي الحالة الأولى يحصل الشعب على الإصلاح كنحة من الحاكم ، أما في الحالة الثانية فيحصل الشعب على الإصلاح بنفسه أو عن طريق نوابه .

رغم أن الرأي السائد هو أن الديمقراطية نظام سياسى فقط ، فإن بعض الشراح يرى أن للديمقراطية صبغة اجتماعية .

من هؤلاء الشراح فى مصر الدكتور عبد الحميد متولى ، الذى يرى هذه الصبغة للديمقراطية ، ويقرر أنه من الملاحظ بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أن كثيراً من الدساتير الحديثة قد تضمنت نصوباً بصدد الحقوق الاجتماعية للفرد . ونحن نعتقد أن لهذا القول وجهته ونشاركه رأيه .

#### الديمقراطية الأصلية فردية :

الديمقراطية الفردية من مبادئ الثورة الفرنسية ، فهي تظهر فى ثنايا إعلان حقوق الإنسان الذى صدر عام ١٧٨٩ . فالفرد وحقوقه كان موضع عناية هذه الوثيقة وليست الدولة .

المقصود بالفردية هو اعتبار الأمة مكونة من أفراد متساوين . وأن للفرد حقوقاً سابقة على وجود الدولة . وأن حماية هذه الحقوق هى الغرض من وجود الدولة . فى ضوء هذا الاعتبار لا تستطيع الدولة اليوم أن تنتهك حقوق الأفراد بحجة أن ذلك الأمر يحقق للأفراد مستقبلاً قسطاً أوفر من الحرية أو من السعادة .

يتربط على المبدأ الفردى ما يأتى :

١ - يجب ألا يكون بين الدولة وبين الأفراد أى وسيط ، فلا طبقات ولا طوائف تقدم مصالحها الخاصة على الصالح العام ، فقد قضت الثورة الفرنسية على امتيازات الأشراف ورجال الدين ، كما قضت على امتيازات النقابات الطائفية ، والواقع أن إلغاء هذه النقابات كانت من أجل تقييدها حرية العمل والعمال ، وقد كان هذا الإلغاء بمثابة تمهيد لقيام الثورة الصناعية فى فرنسا .

٢ - حماية حقوق الفرد هى علة سلطان الدولة ووجودها .

٣ — كل فرد يشترك في السيادة بمجرد صفته فرداً لا بسبب انتسابه إلى جماعة أو طبقة معينة .

الديمقراطية هي حكومة الأحزاب :

يرى بعض الشراح ، أنه لن تقوم للديمقراطية قائمة بغير الأحزاب (وبالأخص الديمقراطية النيابية) ، فكيف يمكن تعرف الأغلبية إذ لم يكن للأحزاب وجود ، وقد جرى البحث بمناسبة هذا القول حول مشروعية قيام الأحزاب السياسية .

لا يختلف إثنان في عيوب الحزبية ، وما تجره من مشكلات ولكن هل هناك نظام وضعه الإنسان يخلو من العيوب ؟ أعتقد أن الإنسان لم يصل بعد إلى ذلك النظام المثالي .

حقيقة أن النظام الحزبي لا يصلح في الدول التي لم يكتمل بعد نمو الوعي القوى السياسى بها ، إذ يسهل الجهل على القادة الحزبيين التلاعب بثقة الجماهير ، اعتماداً على الخطابة الرنانة والوعود البراقة ووسائل الدعاية الرخيصة . وبذلك تفقد الأحزاب السياسية ركن رقابة الرأي العام على أعمالها . وليس السبيل إلى إصلاح ذلك بالأمر العسير ، ويكون في نظرنا بنشر التعليم ونحو الأمية ورفع مستوى الشعب الثقافي ، حتى يصبح الشعب قادراً على القيام بمهمة التوجيه والرقابة .



## المبحث الثالث

### صور الديمقراطية

الديمقراطية المباشرة : مزايا النظام الديمقراطي المباشر - عيوب النظام الديمقراطي المباشر .  
الديمقراطية النيابية : أركان الحكم النيابي .  
الديمقراطية شبه المباشرة : مزايا النظام شبه المباشر - عيوب النظام شبه المباشر - مظاهر النظام شبه المباشر .

### الديمقراطية المباشرة : La Démocratie Directe

الديمقراطية المباشرة أقدم صور الديمقراطية وأقربها إلى الديمقراطية الحقة ، وترى إلى اشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد في إدارة شئون الحكم ، دون وساطة النواب ، كما هو الحال في النظم النيابية .

عرفت المدن اليونانية القديمة مثل اسبارطة وأثينا ( بالنسبة للمواطنين دون الرقيق ) هذا النوع من الديمقراطية وأخذت به . غير أن النظام الديمقراطي المباشر لا يوجد في الوقت الحاضر إلا في بعض المقاطعات الجبلية في سويسرا القليلة العدد في السكان .

يكون الحكم في المقاطعات التي تأخذ بالنظام الديمقراطي المباشر ، باجتماع أفراد الشعب الذين يتمتعون بالحقوق السياسية في هيئة جمعية شعبية في صعيد واحد فيصوتون على القوانين ، ويعينون الموظفين الذين يباشرون إدارة الآلة الحكومية ، ويقومون باختيار القضاة المؤقتين . وتعيينهم ، كما يفصلون مباشرة في القضايا ذات الأهمية الخاصة .

دافع جان جاك روسو عن النظام الديمقراطي المباشر ، واعتبره التطبيق الوحيد السليم لمبدأ سيادة الأمة الذي تتحقق بواسطته السيادة الشعبية على أكمل وجه .

يعتقد روسو أن الأخذ بالنظام النيابي هو نتيجة لضعف الحافظ الوطني عند الأفراد ، فهم في سبيل مصالحهم الخاصة ينصرفون عن مباشرة الأمور بأنفسهم ويتركونها بين أيدي النواب الذين يختارونهم <sup>(١)</sup> .

#### مزاي النظام الديمقراطي المباشر :

تتلخص مزاي الديمقراطية المباشرة بأنها تحقق على قدر الإمكان مبدأ السيادة الشعبية ، الذي قام المبدأ الديمقراطي على أساسه . لأنه ما دام الشعب هو صاحب السيادة ، فهو الذي يجب أن يتولى بنفسه خصائص هذه السيادة ، سواء أكانت تشريعية أم تنفيذية أم قضائية ، أو على الأقل السلطة التشريعية . ذلك بعكس النظام النيابي الذي يتولى الحكم فيه فعلاً نواب البرلمان ، ولذلك يخطئ من يدعى أن لإرادة النواب هي دائماً لإرادة أفراد الشعب .

#### عيوب النظام الديمقراطي المباشر :

١ - صعوبة تطبيقه في الدول الكبيرة تطبيقاً عملياً ، لأنه يستلزم أن يقوم الأفراد الذين يتمتعون بالحقوق السياسية بالاجتماع في مكان واحد في هيئة جمعية عمومية ، وأن تمارس الجمعية بهذه الصفة أعمال الدولة المتنوعة من تشريع وتنفيذ وقضاء . ولما كان أفراد الشعوب الديمقراطية الحالية قد أصبحوا من الكثرة بحيث لا يمكن أن يجتمعوا في مكان واحد لمباشرة وظائف الدولة ، فقد أصبح من المستحيل عملياً تطبيق النظام المباشر .

٢ - حتى على فرض تقسيم أفراد الشعب على مجموعات ، كما يرى بعض الشراح للتخلص من صعوبة الكثرة العددية السابق الإشارة إليها ، فإن أعمال الدولة قد أصبحت في الوقت الحاضر من الكثرة والتعقيد بحيث يلزم لمباشرتها فنون وخبراء دربوها على هذا النوع من العمل . أما أفراد الشعب فعظمهم لا تتوافر

---

(١) ينتقد روسو الديمقراطية النيابية التي كانت مطبقة في إنجلترا في ذلك الوقت فقد جاء في كتابه المقد الاجتماعي : « أن نواب الشعب لا يمكن أن يكونوا ممثلين له بل هم وكلاء منفذين لإرادته ، وليس لهم أن يبتعوا في شيء نهائياً ، فكل قانون لم يوافق عليه الشعب نفسه لا يمكن أن نسميه قانوناً » .



لديه هذه الدعاية ، لذلك فهناك استحالة مادية على حد قول العلامة بارتلمى .  
وليس أدل على ذلك من أن عدد الولايات السويسرية التي تأخذ بالمبدأ الديمقراطي المباشر آخذ في القصر ، ولا يتجاوز عددها في الوقت الحاضر خمس مقاطعات جبلية ، عدد سكانها قليل ولتتمتعون منهم بالحقوق السياسية آلاف قليلة محدودة .

٣ - تعتبر بعض أعمال الدولة مسائل سرية ، فإذا طرحت على الشعب المجتمع في شكل جمعية وطنية لمناقشتها وإبداء الرأي بخصوصها زالت سريتها - وغالباً ما تكون هذه الأمور السرية من الخطورة بمكان ، بحيث إذا زالت سريتها تعرضت الدولة للخطر ، وهذا مالا يقبله أحد في العصر الحاضر .

٤ - يتأثر الفرد العادى عادة أثناء الاجتماع العام الذى تنظر فيه أمور الدولة بآراء رجال الدين وكبار الموظفين وأصحاب النفوذ ، كما هو واضح من الاجتماعات التى تتم في بعض المقاطعات السويسرية التى تأخذ بهذا النظام . لهذا يصعب القول بأن الفرد ( المواطن ) يكون حراً أثناء الاجتماع .

علاوة على ذلك فقد لوحظ أن الكفاية اللازمة لا تتوفر في هذه الجمعيات . بل يمكن القول بأن الوقت يضيع معظمه في توافه الأمور . ليس أدل على ذلك من أنه في إحدى المقاطعات السويسرية عام ١٩١١ قامت مناقشة طويلة في جمعية المواطنين حول تحريم أو إباحة الرقص يوم الأحد ، بينما هذه الجمعية ذاتها وافقت موافقة تامة على مشروع القانون المدنى هناك في جلسة واحدة . من ذلك يتضح بجلاء أن الشعب لا يميل إلى التعرض للمسائل ذات الخبرة الفنية ، ولما كان الحكم في العصر الحاضر يعتبر من المسائل الدقيقة الخطيرة ، لذلك لا بد للشعب من ترك المسائل المعقدة هيئة خاصة أقل عدداً وأكثر خبرة .

خلاصة القول أن المبدأ الديمقراطي المباشر ، وإن كان أقرب النظم السياسية للكمال ، إذ يحقق مبدأ السيادة الشعبية على أكمل وجه من الناحية النظرية ، إلا أنه مستحيل التطبيق في دول العصر الحديث ، وأنه نظام آخذ في الاندثار . ويوم زواله كنظام للحكم حتى من المقاطعات السويسرية التى تأخذ به ليس بعيد .

### الديمقراطية النيابية La Démocratie Représentative :

تنحصر وظيفة الأفراد طبقاً للنظام الديمقراطي النيابي ، في اختيار النواب الذين ، يتولون الحكم نيابة عن الأمة ، فالشعب لا يحكم نفسه وإنما يحكم بواسطة هؤلاء الذين ينتخبهم ليمثلوه ، وعلاوة على ذلك ينتخب الشعب رئيس الجمهورية ، إذا كان نظام الحكم جمهورياً .

### أركان الحكم النيابي :

يقوم الحكم النيابي على أركان أربعة هي :

١ — برلمان منتخب بواسطة الشعب ، سواء أكان هذا البرلمان مكوناً من مجلس واحد أو مجلسين . وأن يكون للبرلمان سلطات فعلية نافذة وبالأخص في مسائل التشريع . فالجالس النيابية في جميع بلاد العالم هي صاحبة السلطة التشريعية بمفردها ، كما هو الحال في الولايات المتحدة . أو بالإشتراك مع السلطة التنفيذية كما هو الأمر في فرنسا وبريطانيا . كذلك لا تقتصر وظيفة البرلمان في النظم النيابية على مسائل التشريع ، بل تتعداها إلى الموافقة على الضرائب . وقد اتسع هذا الحق الآن فصار يشمل الموافقة على ميزانية الدولة بأكملها من مصروفات ولزادات ، كما أصبح من اختصاص المجالس النيابية مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها في كثير من الدول على تصرفاتها .

حق المجالس النيابية في مراقبة السلطة التنفيذية ( الحكومة ) يحمل في طياته مبدأ المسئولية السياسية أمام الهيئة النيابية ، بحيث لا يمكن بقاء الوزارة في الحكم بدون الحصول على ثقة البرلمان . هذا هو الأمر في البلاد ذات النظم البرلمانية . وحتى في البلاد ذات النظم النيابية غير البرلمانية توجد الرقابة فعلاً ، وإن كانت أقل أثراً ، فالوزارة ليست مسئولة أمام البرلمان ، ولكن الرقابة في هذه البلاد تتحقق إلى حد ما بانشاء لجان تحقيق تتحرى عن أعمال الحكومة الخ . . .

مما تجدر ملاحظته أنه إذا عين معظم أعضاء البرلمان فلا يمكن أن نخلع على مثل هذا المجلس الصفة النيابية ، ومثال ذلك مجلس الشيوخ المصري بمقتضى

دستور سنة ١٩٣٠ الملغى ، فقد كان ثلاثة أخصاء من المعينين . كذلك لا يتحقق النظام النيابي إذا كانت اختصاصات البرلمان وقراراته استشارية غير ملزمة .

## ٢ — عضو البرلمان يمثل الأمة بأسرها :

هذا المبدأ حديث نسبياً ، ولم يؤخذ به إلا عقب الثورة الفرنسية ، وقد كانت إنجلترا أسبق الدول أخذاً به . كما أجمعت الدساتير الحديثة على وجوب مراعاته ويرتب على ذلك النتائج الآتية :

(١) النائب غير مقيد بأية تعليمات يضعها له ناخبوه ، فهو حر في إبداء رأيه كما يشاء . وقد كان الأمر على خلاف ذلك قبل الثورة الفرنسية ، فكان النائب ملزماً بمراعاة التعليمات التي يضعها له الناخبون ، كما كان مكلفاً باستعمال صوته بالكيفية التي يرونها .

هذا ويرى بعض الفقهاء أنه منعا لخضوع النواب لناخبهم يجب منع تجديد انتخاب النائب كلية أو منع تجديد انتخابه أكثر من مرتين مثلاً — غير أن تطبيق هذا الرأي يحرم المجالس النيابية من الرجال الذين تدرّبوا على الأعمال البرلمانية ونظمها . لذلك قيل أن الخير قد يكون في جعل مدة النيابة لا هي بالقصيرة ولا بالطويلة . ذلك لكي نبعد عن ذهن النائب إلى حد ما فكرة عدم تجديد انتخابه ، وبذلك يشعر باستقلاله ويعمل طبقاً لما يحليه عليه الصالح العام .

(ب) بما أن النائب يمثل الأمة بأسرها ، فهدفه يجب أن يكون دائماً الصالح العام للدولة ، حتى ولو تعارض مع صالح دائرته الانتخابية . كما له التدخل في كل أمر يهم الدولة ، بصرف النظر عما إذا كان يهم ناخبه أو لا يهمهم . وقد كانت للقاعدة قديماً أن النائب يجب أن يراعى في تصرفاته مصلحة دائرته الانتخابية وناخبه فقط .

(ج) لا يجوز للناخبين عزل النائب أثناء توليه النيابة ، كما أنه غير ملزم إطلاقاً بتقديم حساب لهم ، فالعزل وإن كان من مظاهر النظام شبه المباشر ، إلا أنه يتنافى مع النظام النيابي . وقد كان الناخبون في النظم النيابية قبل الثورة الفرنسية أحراراً

في عزل نوابهم واستبدالهم بغيرهم ، حالم في ذلك حال الموكل الذي يعزل وكيله وقتاً يشاء . كما كان نواب ذلك العهد مسئولين مدنياً عن كيفية تأديتهم لهذه النيابة ، ويقدمون عنها حساباً للناخبين<sup>(١)</sup> .

( د ) تقوم الدولة الآن بدفع مكافآت النواب من الخزنة العامة . أما قديماً فقد كان الناخبون يتحملون مصاريف النائب أثناء قيامه بالنيابة ، على اعتبار أنها المصاريف الواجب على الموكل دفعها لوكيله .

تنص الدساتير الحديثة علاوة على ما سبق ، على بعض الضمانات التي تحقق استقلال النائب عن الناخبين . وأهم هذه الضمانات إبطال الوكالة الإلزامية حتى ولو قبلها النائب ، وعدم الاعتراف بالاستقالة على بياض ، وعدم اشتراط إقامة الناخب في الدائرة الانتخابية باعتبار أنه يمثل الأمة وليس الدائرة التي انتخبته . تضيق بعض الدساتير ضماناً أخرى خوفاً من مملالة النواب للناخبين بقصد تجديد الانتخاب ، فتنص على منع تجديد انتخاب النائب كلية أو أكثر من مرة واحدة . وقد لوحظ أن مثل هذه الشروط تحرم المجالس النيابية من رجال ذوى خبرة ، ولذلك عدلت عن ذلك الأمر دساتير كثيرة .

### ٣ — استقلال البرلمان مدة نيابته عن مجموع الناخبين :

يقيم النظام الديمقراطي النيابي على انتخاب ممثلين للشعب يتولون السلطة التشريعية ويباشرون الاختصاصات المختلفة . فسن القوانين وتقرير الميزانية ومناقشة الضرائب وتقريرها وعقد المعاهدات الخ . . . كلها أمور صارت من اختصاص البرلمان دون حاجة إلى تدخل الناخبين الذين تنتهي مأموريتهم بانتهاء الانتخاب . فليس لهم في النظام النيابي الحقوق التي يحولها النظام نصف المباشر للناخبين ( مثل الاقتراح

---

(١) نجد النائب في العصر الحاضر ، الذي أصبح فيه تنظيم الأحزاب السياسية حقيقة ملموسة ذات قوة فعالة في توجيه أعضاء البرلمان ، متقبداً مبادئ الحزب الذي ينتمي إليه وبوجه رضاء رؤساء الحزب قبل رضاء الناخبين ، وتكون عادة نتائج الخوض للحزب ذات عوامل ونتائج أشد أثراً من الخوض لمجموع الناخبين ، ولا شك أن مثل هذا الخوض المطلق يخالف إلى حد كبير الأسس التي قام عليها المبدأ الديمقراطي الصحيح .

الشعبى ، والاستفتاء الشعبى والاعتراض الشعبى الخ . . .<sup>(١)</sup> . كما لا يجوز لهم الإدعاء أمام جهات القضاء بأن قانوناً ما يخالف رأى الناخبين أو أكثرتهم . كل ما لجمهور الناخبين فى النظام الديمقراطى النيابى ، هو مراجعة رئيس الدولة الأعلى ، بقصد استعمال حقه الدستورى فى حل البرلمان أو الاعتراض على مشروعات القوانين .

استقلال البرلمان مدة نيابته عن مجموع الناخبين يؤيد رأى القائل بأن البرلمان فى مجموعه لا يمكن أن يكون وكيلاً عن الناخبين ، بل يتمشى مع النظرية القائلة بأن الانتخاب هو مجرد اختيار . وقد أشار العلامة اسمان Esmein إلى هذه الحقيقة بقوله : « النواب مستقلون تماماً ولهم حرية التقدير الكاملة فى استعمال سلطتهم لتأدية عملهم طوال مدة النيابة ، وليس للناخبين الحق فى عزلهم أو تشييدهم بأوامر أو تعليمات . . . الخ ، فهم ليسوا وسطاء أو وكلاء عن ناخبهم أو عن الشعب . بل هم ممثلو الشرعيون ، انتقلت إليهم سلطة الأمة ، طوال مدة النيابة فيجب أن يعملوا بحرية وبحسب ضمائرهم وبما يرونه الأوفق للمصلحة العامة » . ويمكن تشبيه النواب فى الحكم النيابى ، بالموظفين أو القضاة الذين تسمح بعض الدساتير بتعيينهم بالانتخاب ، فهذا التعيين لا يعطى للناخبين سلطة عليهم مدة قيامهم بوظائفهم .

انتقد الكثيرون نظرية الاختيار إذ أن الأخذ بها يهدم كل علاقة بين النائب والناخب ، وهذا عكس ما قصده الدساتير التى تفترض وجود علاقة دائمة ثابتة وطيدة الأركان بين البرلمان والشعب (هيئة الناخبين) . فبدأ حل المجالس النيابية ، وبدأ التجديد الجزئى أو الكلى لأعضاء هذه المجالس ، ما هى إلا مظاهر

(١) هذا هو السبب الذى دفع جان جاك روسو إلى انتقاد النظام النيابى وتفضيله الديمقراطية المباشرة — ولقد ذكر فى كتابه العقد الاجتماعى — الكتاب الثالث الفصل الخامس ، العبارة الشهيرة الآتية ، وهى تبين وجهة نظره بوضوح :

« يظن الشعب الإنجليزى أنه حر ولكنه واهم فى ظننه ، فهو ليس حراً إلا فى فترة انتخاب النواب ، فإذا ما تمت هذه العملية ، أصبح عبداً لا سلطة له ، إذ يفقد الشعب حرية وكيانه فى اللحظة التى يختار فيها ممثليه » .

لقيام العلاقة بين النائب والناخب. ولذلك كانت نظرية الاختيار هذه لا تقرر الحقيقة الثابتة ، وهي وجود العلاقة المستمرة بين البرلمان والشعب .

يرى بعض الشراح المصريين أن العلاقة بين النائب والناخبين ليست علاقة قانونية ، بل هي علاقة سياسية . لذلك لا يمكن تكييفها طبقاً لقواعد القانون الخاص ، فالعلاقة السياسية تقوم على أسس اجتماعية ، ولا تخضع لقواعد ثابتة ، لذلك كانت محاولة تطبيق القانون الخاص على هذه العلاقة السياسية عملاً خيالياً غير موفق ، ويرون أنه على هذا الوضع يجب العمل على إيجاد علاقة بين مجموع الناخبين ( الشعب ) والبرلمان بحيث لا تصبح مشاريعه معارضة لاتجاه الرأى العام ، وبمحت لا يكون مجبراً على الخضوع للرأى العام فى كل صغيرة وكبيرة .

يرى أصحاب هذا الرأى أن إيجاد علاقة تقوم على هذه المبادئ ، هي على حد قوهم من ضروب الفن السياسى الذى يتحقق بواسطته التوازن المطاوب بين البرلمان والرأى العام .

#### ٤ — تجديد البرلمان دورياً :

وجد البرلمان للتعبير عن ميول الشعب ورغباته ، ولضمان تحقيق هذه الميول والرغبات يجب الرجوع إلى الشعب من آن إلى آخر ليعيد انتخاب نوابه السابقين أو يختار غيرهم ، وفى ذلك تحقيقاً لرقابة الشعب على ممثليه . لذلك يجب أن تكون مدة البرلمان معقولة ، إذ فى إطالتها إضعاف لرقابة الشعب على نوابه ، كما أن قصرها يعرض استقلال البرلمان للخطر إذ يضاعف من خضوع النواب للناخبين.. لذلك كان اتباع حل وسط أمراً مرغوباً فيه ، ولتكن المدة مثلاً خمس سنوات بالنسبة لمجلس النواب وعشر سنوات مع التجديد النصفى لمجلس الشيوخ مثلاً .

هذه هي أركان النظام النيابى ، وبما تجلر ملاحظته أن هذا النظام غير مطبق على نمط واحد فى جميع الدول النيابية . ففى فرنسا التى تعتبر أنموذجاً للحكم النيابى ، نجد أن كفة البرلمان هي الراجحة ، سواء فى ظل دستور سنة ١٨٧٥ أو فى ظل دستورها الحالى . أما فى إنجلترا فقد أسرفت الحكومات هناك فى استعمال حق الحل بالنسبة لمجلس العموم ، رغبة فى معرفة رأى الأمة قبل انتهاء الفصل التشريعى ، وذلك كلما عرض على البرلمان قانون هام أو مسألة خطيرة . لذلك قبل

بحق أن أهمية الشعب في إنجلترا قد زادت وإن كان لا يساهم مباشرة في التشريع .  
من رأى بعض الشراح أن النظام الإنجليزي بشكله هذا يجب أن يطلق عليه  
اسم النظام نصف النيابي ، غير أن هذه التسمية في نظرنا ليست سليمة .

#### الديمقراطية شبه المباشرة : *Démocratie Semi-Directe*

تعتبر الديمقراطية شبه المباشرة ، نظاماً وسطاً بين النظام الديمقراطي المباشر  
وبين النظام الديمقراطي النيابي . حجر الزاوية في هذا النظام هو الأخذ بمبدأ حق  
تدخل الشعب تدخلاً مباشراً في الشؤون العامة ، أو التشريع في ظروف معينة ،  
مع وجود مجلس نيابي منتخب كله أو معظمه ، بحيث تعتبر هيئة الناخبين سلطة  
رابعة بجانب السلطات الثلاث المعروفة ( وهي السلطات التشريعية والتنفيذية  
والقضائية ) .

هذا التدخل من جانب هذه السلطة الرابعة ينظمه ويعين حدوده دستور الدولة .  
في النظام شبه المباشر تمتد رقابة الشعب ( هيئة الناخبين ) إلى النواب ، وإلى  
المجلس النيابي ، فتنص بعض الدساتير على حق الشعب في إقالة النواب وعلى حقه في  
المطالبة بحل البرلمان قبل انتهاء مدته ، بل إن بعض الدساتير التي تأخذ بهذا  
النظام حولت الشعوب حقوقاً أوسع من ذلك ، فأجازت حق الشعب في عزل  
رئيس الدولة المنتخب ( رئيس الجمهورية ) .

مما تجدر ملاحظته أن تدخل الشعب باعتباره سلطة رابعة في شؤون التشريع ،  
مع قيام المجلس النيابي يقلل من نفوذ هذا المجلس .

#### مزايا النظام شبه المباشر :

١ - تعتبر الديمقراطية شبه المباشرة أقرب النظم إلى الديمقراطية الحقة ، إذ أن  
الديمقراطية المباشرة مستحيلة من الوجهة العملية . وفي النظام النيابي تكون السيادة  
الفعلية في يد البرلمان ، لأن هيئة الناخبين تنتهي مأموريها بانتهاء الانتخاب

مباشرة كما ذكرنا ، أما في النظام شبه المباشر فيسمح للشعب في أحوال كثيرة بالتدخل ومباشرة بعض السلطات <sup>(١)</sup> .

٢ — يحول هذا النظام دون استبداد الأغلبية البرلمانية ، ففي النظام شبه المباشر توزع السلطات التشريعية بين البرلمان والشعب ، فتستطيع هيئة الناخبين التدخل في أعمال الأغلبية البرلمانية ، واعتراض سبيلها إذا أقرت عملاً لا تقره أغلبية الناخبين <sup>(٢)</sup> .

٣ — في الديمقراطية شبه المباشرة تصدر القوانين ، وهي أكثر اتفاقاً مع ميول الشعب ورغباته ، وهذا مما يكفل حسن تنفيذها وبقائها أمداً طويلاً .

٤ — يضعف النظام شبه المباشر إلى حد كبير سيطرة الأحزاب السياسية على الناخبين ، لأن الناخب لا يتأثر في هذه الحالة بالأحزاب السياسية ، وما تبديه من فتون الدعاية ، بل يعطى رأيه طبقاً لما تخليه عليه عقيدته الشخصية .

٥ — يؤدي الأخذ بالنظام شبه المباشر إلى استقرار الحكومات وثباتها ، فطالما أن الاستفتاء الشعبي وسيلة لتبين رأى الشعب ووجهة نظره ، فلا حاجة تدعو الشعب إلى الثورة والفرق ، فالمجلس النيابي بشرع طبقاً لما يراه ، والشعب يبدى رأيه دون حاجة لثورة أو لإقالة الحكومة .

٦ — يجعل هذا النظام ، الشعب يقظاً منتبهاً لحقوقه ، لا تفوته كبيرة أو صغيرة ، بعكس النظام النيابي حيث يهمل الناخبين تتبع الحوادث والأحداث ، تاركين أمورهم في يد نوابهم إلى أن تحل فترة الانتخاب التالية . ولما كان شعور الشعب بحقوقه ينمى فيه الشعور بالمسئولية وبالتالي تقدير الواجبات الملقاة على عاتقه ، فإن النظام شبه المباشر يعتبر بحق أفضل النظم التي تجعل الفرد يشعر بقيمته في المجتمع .

---

(١) كتب إميل أوليفيه Emile Olivier عام ١٨٦١ ما يأتي :

« إن مبدأ سيادة الأمة بغير نظام الاستفتاء ليس سوى خدمة ، ولا تتحقق السيادة عملياً إلا في لحظة واحدة كل أربع أو ست سنوات ، وهذه اللحظة هي اللحظة التي يضع فيها الناخب ورقته في صندوق الانتخاب وبعد ذلك تظل سيادة الأمة في نوم عميق إلى أن يجين موعد الانتخاب التالي — أما الاستفتاء فهو يجعل الأمة يقظة دائماً كما يجعلها مسيطرة على أعمال النواب » .

راجع بارترلي ص ١٣٣ وكذلك الدكتور السيد صبرى ، المرجع السابق ص ١١٠ وما بعدها .

(٢) يرى إميل أوليفيه ، أن عيب النظام النيابي هو المخالفة في إطلاق السلطة .



### عرب النظام شبه المباشر :

١ — لا يمكن اعتبار الشعب ككتلة لهذا النظام ، فالثقافة والخبرة الواجب توفرهما لتوجيه الأمور الوجهة السليمة لا تتوفر عادة في هيئة الناخبين . لذلك هاجم الكثيرون هذا النظام وقالوا أنه لا يصلح مطلقاً ، فالاحتكام إلى الشعب في دقائق الأمور يفسدها . لذلك كان ضرر اشتراك الشعب أكثر من نفعه <sup>(١)</sup> ، ويعتبره بعض الشراح تحكماً للسوق *Appel au Vulgaire* .

لذلك رأى تضافياً للضرر ، أن يشترك الشعب فقط في المسائل الكبيرة الهامة التي يحسن إدارتها ، وخصوصاً إذا وصل إلى درجة عالية من النضوج السياسي والثقافة . فابداء الشعب رأيه بخصوصها يعتبر توجيهاً للقائمين بأمر الدولة ، أما المسائل الفنية الدقيقة فترك لأربابها من أهل الفن والخبرة . وقد طبق هذا الرأي في الدساتير الحديثة التي تأخذ بالنظام شبه المباشر ، فاستثنت هذه الدساتير بعض المسائل الخطيرة وأبعدتها عن الشعب <sup>(٢)</sup> .

٢ — الجماعات الشعبية خطيرة من حيث إمكان توجيهها والتأثير عليها وفق رغبة الرجعيين والمحافظين . وقد قيل إن الجماعات بصفة عامة لا تميل إلى التعديل بل ترغب دائماً في بقاء الأمور على حالها *Status Quo* ، وفي ذلك تعطيل لموكب الحضارة وتيار التقدم <sup>(٣)</sup> .

٣ — اعترض على هذا النظام كذلك بأن استفتاء الشعب في أمر القوانين لا تسبقه في العادة مناقشات كافية كالتى تحصل في المجالس النيابية . وقد حاول

---

(١) قال مونتيكو نصير النظام النيابي « يجب أن يترك الشعب الأمر لمن هم أكثر منه خبرة وأكثر دراية ، أما الكتاب الإنجليزي مثل دايى Dacey فيصفون النظام نصف المباشر بأنه لإحلال الجهل محل الدراية *Transfer of political power from knowledge to ignorance* .

(٢) نجد أن هذه الدساتير تمنع الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي في مسائل الميزانية والمعادلات والأحكام العرفية وغيرها مما يختلف باختلاف الدساتير .

(٣) ورد البعض على هذا الرأي بأنه إن صح في الزمن القديم فلا محل له الآن ، فالمصر الحاضر عصر النهضة والتفكير الحر والشعوب في يومنا هذا أميل إلى الأخذ بالجديد ، بل كثيراً ما دفعت الشعوب أول الأمر إلى نبذ القديم والأخذ بالجديد .

البعض الرد على هذا النقد - وردهم في نظارنا سليم - بقولهم إن النضوج السياسى قد وصل الآن في كثير من الشعوب إلى درجة تمكنها من إدراك حقائق الأمور . كما أن الصحافة وهى منبر الرأى العام أصبحت في الوقت الحاضر تناقش الاعراضات الموجهة إلى القوانين المقترحة وتفتندها ، مما يجعل تبين الطريق السوى والحل السليم أمراً غير عسير . علاوة على ذلك فإن الاستفتاء يتيح لطبقات كثيرة مثقفة لا يحتويها المجلس النيابى أن تبدى رأبها العلمى والفنى ( كالأطباء والمهندسين . . الخ ) وتناقش المسائل المطروحة للاستفتاء في حرية تامة ، وبذلك يتجه الشعب الوجهة السليمة .

٤ - تكرر دعوة الشعب للاشتراك في المسائل العامة مضبغة لوقته <sup>(١)</sup> ، وعلاوة على ذلك فإن اشتراك الشعب في التشريع يقلل من هبة المجالس النيابية ومن نفوذها ، كما أن المجالس النيابية وقد اعتقدت أن المسئولية يشاطرها الشعب بتحمل جزء منها ، لن تعنى العناية الكافية بشئون التشريع .

لا شك أن هذا القول يشمل جانباً من الحقيقة ، فالنظام شبه المباشر يقيد من سلطان المجلس النيابى ، ولكنه في الوقت نفسه يحقق السياسة الشعبية التى على أساسها يقوم المبدأ الديمقراطى . فاذا تعارضت السادتان ، سيادة الشعب وسيادة البرلمان فأيهما نفضل ؟ لا شك أننا نفضل السيادة الشعبية .

٥ - قبل كذلك في معرض النقد لهذا النظام ، إن الشعوب ترهق الميزانية عادة باقتراح قوانين تكلف الخزانة مالا تطيق ، كما أنها قد ترفض قوانين تعود بانخير العميم على الخزانة . لكن يظهر أن هذا النقد نظرى ، إذ أن الواقع في البلاد التى أخذت بهذا النظام تكذبه ، فكثيراً ما رفض الشعب الأمريكى ، القوانين الاشتراكية التى اقترحتها الحكومات الأمريكية ، والتي تستنفذ أموالاً

---

(١) يضيف البعض كذلك أن كثرة دعوة الناخبين لإبداء الرأى في المسائل المروضة يدعو في النهاية إلى إدخال الملل على نفوسهم وينفهم إلى التراخى في إبداء الرأى ، غير أن التجارب أثبتت عكس هذا النقد فتكرار الاستفتاء أدى إلى زيادة اهتمام الناخبين إذ أن هذا التكرار يذكرهم بما لهم من حقوق ويشعل عزمهم .

طائفة ، لأنه يعلم أن العبء في النهاية واقع عليه وحده ، وأن الذي دعى إلى اقتراح هذه القوانين هو العوامل الحزبية ، وبذلك أثبت أنه جدير بالمسئولية وتحملها ، وأنه يقظ عارف بحقيقة الحال .

٦ - يرى المعارضون للنظام شبه المباشر أنه نظام خطر ، إذ قد يعمد الرئيس التنفيذي إلى إحداث انقلاب Coup d'état على أثر رفض الشعب لقوانين أقرها المجلس النيابي ، بحجة الدفاع عن مصالح الشعب ، وفي ذلك الخطر كاه على حريات الأفراد . يقول بعض الشراح إن هذا النقد غير جدوى ، فكيف يحرم الرئيس التنفيذي الأفراد من حرياتهم بحجة حمايتهم .

كما تجدر ملاحظته أن معظم الدساتير التي تأخذ بالنظام نصف المباشر ، لا تجيز للشعب التدخل في التشريع - سواء بالاستفتاء أم الاعتراض أم الاقتراح - في بعض المسائل الهامة كالمعاهدات وقوانين الضرائب والميزانية والأحكام العرفية .

#### مظاهر النظام شبه المباشر :

هذه المظاهر ستة ، وهي الآتى بينها <sup>(١)</sup> :

- ١ - الاستفتاء الشعبي .
- ٢ - الاعتراض الشعبي .
- ٣ - الاقتراح الشعبي .
- ٤ - الحق في إقالة النائب .
- ٥ - الحق في حل البرلمان .
- ٦ - الحق في عزل رئيس الجمهورية .

كما تجدر ملاحظته أنه ليس لزاماً على دساتير الدول التي تأخذ بالنظام شبه المباشر ، أن تنص على المظاهر الستة بأجمعها . بل قد تشير إلى واحد أو أكثر حسب مقتضيات الظروف والأحوال . وفيما يلي كلمة موجزة عن هذه المظاهر .

(١) يذهب بعض الشراح إلى قصر هذه المظاهر على الاستفتاء والاعتراض والاقتراح الشعبي فقط ، غير أن الرأي الراجح يميل إلى اعتبار المظاهر الستة من خصائص هذا النظام .

١ - حق الاستفتاء الشعبي Référendum Populaire :

يقصد به استفتاء الشعب في أمر من الأمور، فإذا كان الاستفتاء بخصوص مشروع قانون سمي استفتاء تشريعياً، أما إذا كان لإقرار خطة معينة أو اتباع سياسة جديدة أو تدعيماً لمركز رئيس الدولة كان الاستفتاء سياسياً.

الاستفتاء التشريعي قد يكون ملزماً Référendum obligatoire، وذلك إذا ما تقيدت الدولة بنتيجته، كما يكون استشارياً Référendum de consultation وهو غير ملزم ولا يحد من سلطة البرلمان. غير أن الراجح هو ضرورة التزام الحكومات بنتيجته، إذ في ذلك تطبيق للروح الديمقراطية الحقة.

الاستفتاء قد يكون إجبارياً Obligatoire وذلك إذا كانت نصوص الدستور تلزم البرلمان بعرض القانون على الشعب لتعرف رأيه، وقد يكون اختياريّاً Facultatif إذا ما ترك الدستور للبرلمان حرية استفتاء الشعب دون إلزام.

ينقسم الاستفتاء من حيث ميعاده إلى قسمين: فقد يكون سابقاً على ظهور القانون، ويسمى بالاستفتاء السابق Référendum Antérieur ويتحقق ذلك بالاستفتاء على مبدأ القانون فقط، فإذا وافق الشعب على الفكرة ذاتها تولى المجلس النيابي صياغة القانون. وقد يكون الاستفتاء لاحقاً على صدور القانون ويسمى الاستفتاء اللاحق Référendum Post Legislatif ويقصد به استفتاء الشعب في قانون كامل أقره المجلس النيابي فإذا وافق عليه الشعب نفذ وإلا فإنه يهمل.

يشبه بعض الشراح الاستفتاء التشريعي (الاستفتاء اللاحق) بحق التصديق على القوانين في الدول الملكية، فالقانون في هذه الدول لا يصبح نافذ المفعول إلا بعد التصديق عليه من الملك.

ذاع أمر الاستفتاء الشعبي عقب الحرب العالمية الأولى، وإن كان خصومه يأخذون عليه أنه لا يتفق وخطورة الأمور السياسية التي يدق ويصعب فهمها على الجماهير، فيبدون الرأي فيها لا يدركون. هذا القول في نظرنا قد يكون صحيحاً إلى حد ما، وبالأخص في مسائل المعاهدات الدولية. وقد كان من نتائج ذلك

أن الشارع الدستوري في بعض الدول التي تأخذ بالنظام شبه المباشر، ينص على عدم جواز الاستفتاء فيما يتعلق بمسائل السياسة الخارجية .

## ٢ - حق الاعتراض الشعبي *Veto Populaire* :

يقصد به أن عدداً معيناً من هيئة الناخبين يعترض على قانون أقره المجلس النيابي في بحر مدة معينة من تاريخ نشره . وتختلف هذه المدة باختلاف الدساتير ولا يترتب على هذا الاعتراض سقوط القانون ، وإنما يوقف تنفيذه إلى أن يستقي الشعب بخصوصه ، فإذا أقره كان بها ، وإذا لم يقره فانه لا ينفذ .

يلاحظ أن هناك فرقاً بين الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي . فالاستفتاء واجب لإتمام التشريع ، ولذلك يشبه البعض بالتصديق على القوانين . أما الاعتراض فليس ضرورياً لاستيفاء القانون للشكل المطلوب ، فالقانون قائم نافذ بمجرد إقراره من البرلمان ولا يوقف تنفيذه سوى استعمال الناخبين لحق الاعتراض في الميعاد المعين في الدستور . لذلك يعتبر الاعتراض الشعبي أنه أضعف أثراً من الاستفتاء الشعبي .

## ٣ - الاقتراح الشعبي *L'Initiative Populaire* :

بمعنى هذا الحق يقترح عدد معين من الناخبين مشروع قانون ، ويجب على البرلمان في هذه الحالة مناقشة مشروع القانون ، فان وافق عليه كان بها وصدر ، وإلا فيجب استفتاء الشعب في الأمر وقراره نهائي . وتبيح بعض الدساتير أن يتقدم البرلمان بمشروع آخر *Contre Projet* لكي يختار الشعب أحدهما . والاقتراح الشعبي نوعان : اقتراح في شكل مشروع قانون ويسمى هذا النوع من الاقتراح *Initiative formulée* واقتراح قاصر على مجرد تقديم الفكرة أو المبدأ التشريعي دون صياغتها وترك الأمر بعد ذلك للبرلمان ويسمى هذا النوع من الاقتراح *Initiative non formulée* .

يرى بعض الشراح ، وهم على حق فيما يرون ، أن النوع الأول يحتاج إلى ثقافة شعبية عالية ؛ قد لا تتوفر للشعب في كثير من الدول .

٤ — الحق في إقالة النائب :

بمقتضى هذا الحق يجوز للناخبين المطالبة بعزل النائب ، ويكون استعمال هذا الحق عن طريق تقديم طلب موقع عليه من عدد معين من الناخبين ، ويطرح الأمر للاستفتاء ، فإذا وافقت أغلبية الناخبين في الدائرة الانتخابية على طلب العزل ، عزل النائب .

٥ — الحل الشعبي *Dissolution Populaire* :

بمقتضى هذا الحق يشمل العزل أعضاء الهيئة النيابية جميعاً ، ويكون ذلك بناء على طلب عدد من الناخبين يختلف باختلاف الدساتير وموافقة الشعب على هذا الطلب ، وقد أخذ دستور استونيا الصادر سنة ١٩٢٠ بحق الحل الشعبي ، كما أنه مطبق في بعض المقاطعات السويسرية .

٦ — عزل رئيس الجمهورية :

تعطى بعض الدساتير هذا الحق للشعب ، ومن بينها دستور فيمار الألماني الصادر عام ١٩١٩ ، فقد أجاز عزل رئيس الجمهورية قبل انقضاء مدة رئاسته ، وذلك إذا وافق مجلس الريشتاغ على طلب العزل بأغلبية ثلثي الأعضاء بناء على طلب عدد معين من الناخبين ، فإذا تمت موافقة المجلس يطرح الأمر على الشعب للاستفتاء والحصول على موافقة الشعب على العزل تجديداً لانتخاب رئيس الجمهورية ، وفي الوقت نفسه حلاً لمجلس الريشتاغ .

## المبحث الرابع

### الأسباب الحقيقية لمحنة الديمقراطية

محلل عام - محنة الديمقراطية في ضوء الاعتبارات العملية -  
الانتجاهات الديمقراطية الحديثة .

محلل عام :

من أسباب نجاح الديمقراطية إبان ظهورها وتبلورها ، أنها ظهرت في وقت نشاط ورواج اقتصادي ، وكان من نتائج هذه الظروف الحسنة ارتفاع مستوى المعيشة . كما أن الأخذ بالمبدأ الديمقراطي أدى إلى حل كثير من المسائل التي كانت موضع خلاف ومناقشة ، مثل مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ الاقتراع العام ، وخلافهما من المبادئ التي شغلت الأذهان فترة طويلة .

كانت النتيجة الحتمية لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في مسائل التعليم ، التوسع في السياسة التعليمية ، ( كان لهذا الأمر أثر كبير في تطور الحياة الثقافية والفكرية بالنسبة للمواطنين ) ، اتساع دائرة آمال الشعوب التي أخذت بفكرة الديمقراطية ثم تطورت هذه الآمال وصارت مطالب تؤيدها الكتل الشعبية بحماسة . كذلك كان من أهم أسباب انتشار الديمقراطية السياسية الرغبة في القضاء على الامتيازات التي كانت تمنح للأفراد والطبقات بغير حساب . فقد كان من دوافع انتشار الديمقراطية في دول أوروبا الغربية الرغبة في تحرير الطبقة المتوسطة من نفوذ ملاك الأراضي الإقطاعيين . وقد تم هذا التحريض فعلا عن طريق الأخذ بنظام الاقتراع العام ، وقد كان الأخذ بمبدأ الاقتراع العام من الأمور السليمة ، فالفرد في ظل النظام الديمقراطي لا يعتبر أكثر من فرد ، وما دام كل فرد أقدر على معرفة مصالحه من غيره ، لذلك كان مبدأ الاقتراع العام هو الذي يوضح رغبة الأغلبية جـ در :

التشريع . فإذا وعينا هذه الأمور أدركنا أهمية التطور الذى اعترى المجتمع نتيجة الأخذ بالمذهب الديمقراطي .

هذا التطور الجديد كان هو نفسه السبب فى محنة الديمقراطية . فى ظل النظام الديمقراطي حصلت طبقة جديدة من الشعب على السلطة السياسية ، إذ ترى الديمقراطية إلى التوسع فى منح الحقوق السياسية للأفراد ، غير أن هذا التوسع فى منح الحقوق السياسية قد قابله من الجهة الأخرى تركيز القوة الاقتصادية فى يد نفر قليل ، إذ يقوم النظام الرأسمالى الذى صاحب الديمقراطية منذ نشأتها على هذا التركيز . ولا كانت هاتان التيجتان ، ونعنى بذلك التوسع فى الحقوق السياسية وتركيز السلطة الاقتصادية ، لا تنسجمان . لذلك كان من الطبيعى أن يفكر من يدهم الحقوق السياسية والسلطة (وهم الفئة الكثيرة) استعمال هذه السلطة لتحقيق ما أطلق عليه المساواة الاقتصادية . وقد طالبت هذه الكثرة فعلا بتوزيع القوة الاقتصادية على أسس جديدة<sup>(١)</sup> ، وحاولت تحطيم العقبات والموانع التى تعترض الطريق إلى هذه الأهداف الجديدة المحيية إلى المواطنين .

لذلك نرى أن الشعوب قد بدا منها الميل فى كثير من الدول إلى رفض مبادئ الديمقراطية الرأسمالية ، بل إن الأمر قد تجاوز هذا الحد فى بعض الدول فرفضت شعوبها حتى مجرد اعتبار هذه النتائج عادلة . هذه حقيقة ثابتة ، فالشعوب أصبحت تدين اليوم بما أطلق عليه العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية ، ولذا لم تفد المبادئ الديمقراطية الخلابية مثل التمثيل النسبي وحق الانتخاب ، وحق الاستفتاء فى الأخذ بناصر الديمقراطية وإنقاذها من عثرتها ، وهنا يكمن السر الحقيقى فى محنة الديمقراطية وأزمته .

نحن وإن كنا نعتقد أن الديمقراطية هى النظام السيامى المثالى لحكم الشعوب (ولا نقول إنه قد بلغ حد الكمال المطلق ، فالكمال للمخالف وحده) ، إلا أننا نعتقد بحق أنها تعرض لمحنة عظيمة لا يعلم إلا الله نتيجتها ، إذا ربطت مصيرها

---

(١) مرى ماديسون Madison أن الملكية هى المصدر الدائم لكل انقسام .



بالنظام الرأسمالى بشكله الحالى<sup>(١)</sup>. فالكثيرون يعتقدون أن هذا الارتباط يخالف طبيعة الأمور، إذ أن الديمقراطية ترى إلى إزالة الفوارق السياسية بين الطبقات، بينما الرأسمالية ترى إلى الاحتفاظ بهذه الفوارق<sup>(٢)</sup>.

حقيقة لن يسلم أنصار الرأسمالية بحق المواطنين فى المطالبة بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، من حيث توزيع القوة الاقتصادية على أسس جديدة تكفل للمواطنين مستواً اقتصادياً متقارباً، وذلك لأن مصالح هذه الطائفة تتنافى مع مثل هذا التغيير، حتى ولو كان فى التغيير تحقيق العدالة الاجتماعية التى نصبوا إليها الشعوب. لذلك كان أخشى ما نخشاه هو حصول هذا التغيير قهراً، فقد أثبت التاريخ أن هناك ظروفاً قد يفضل الشعب فى ظلها أن يقامر بمستقبله، مع ما فى ذلك من خطر الخراب والمزغبة، على أن يخضع لظروف يرى أنه لا يمكنه احتمالها. لكل هذه الأسباب يعتقد الكثيرون أن الديمقراطية الرأسمالية مصيرها الزوال.

محنة الديمقراطية فى ضوء الاعتبارات العملية :

#### (١) إنجلترا وفرنسا :

إذا اتخذنا الوقائع العملية مقياساً لوجدنا أنه منذ الحرب العظمى الأولى قد أعطت كل من إنجلترا وفرنسا عناية لا بأس بها للديمقراطية الاقتصادية. فلقد كان من نتائج الحركات الاشتراكية قبل الحرب ظهور النظام الديمقراطى الحديدى فى هاتين الدولتين — ففكرة الديمقراطية الاقتصادية هناك لم تكن وليدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تولدت عن الحرب، مثل التعويضات وديون الحرب والبطالة وفوضى العملات — بل إن رسوخ قدم الديمقراطية السياسية فى هذه الدول كان السبب المباشر لظهور الديمقراطية الاقتصادية. وإذا كانت هذه الفكرة قد

---

(١) اختلفت الآراء بخصوص العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية، فن قائل «كلسن Kelsen» أن هذين المطلبين لا علاقة لهما بالديمقراطية بحجة أن هذه أمور لا تتحقق إلا فى ظل نظام دكتاتورى، إلى قائل هوبسون «Hobson» أن الديمقراطية السياسية لا يمكن تحقيقها بدون المساواة الاقتصادية.

(٢) راجع لاسكى : أزمة الديمقراطية 1934، LABRI, *Democracy in Crisis*.

ظلت وقتئذ غامضة ، فالسبب في ذلك هو ظهور الشيوعية في روسيا القيصرية عقب ثورة سنة ١٩١٧ ، وعملها ضد الديمقراطية .

لعل ظروف الثورة الروسية جعلت من الضرورى التفضحية بالديمقراطية السياسية نظير الديمقراطية الاقتصادية المستقبلية ، والله أعلم متى ستتحقق هذه الديمقراطية المرجوة في الدول التي أخذت بالنظام الشيوعي . والواقع في نظرنا أن المثل الاشتراكية ليست على الاطلاق متعارضة مع الديمقراطية ، بل قبل كذلك وإن كنا نشك كثيراً في صحة هذا القول ، إن المثل الشيوعية المتطرفة في وفاق مع الديمقراطية ، وإنه إذا كانت هناك حقيقة ثابتة فهي أن الفاشية هي العدو المشترك للديمقراطية والشيوعية على حد سواء .

إذا رجعنا إلى الوقائع العملية لوجدنا أن غرض « الكومنترن » المباشر والطريقة التي اتبعتها البلشفيك لتحقيق المثل الشيوعية لا تتفق إطلاقاً مع الديمقراطية وأساليبها . فقد كان الشيوعيون في ذلك الحين يعملون على صب جام غضبهم على الديمقراطية الاشتراكية المعتدلة ، وهم بذلك إنما كانوا يجهلون الطريق للفاشية ويعملون على إضعاف الديمقراطية . نجمت هذه الخطة وقتئذ لأن الديمقراطيات الغربية كانت مضطربة داخلياً من جراء المشكلات المعقدة كالبطالة وفوضى العملات ، وأخذة خارجياً بضرورة العمل على إيجاد أمن جماعي في أوروبا . لذلك كان ميل الديمقراطيات في أوروبا الغربية ضعيفاً نحو إيجاد ديمقراطية اقتصادية ، وبالتالي كانت جميع الحكومات الاشتراكية التي جاءت بعد الحرب العالمية الأولى غير مستقرة وقصيرة العمر . ومنذ سنة ١٩٣٣ عمل الاتحاد السوفيتي على تغيير سياسته ، فكان يشجع تكوين جبهات شعبية داخل الدول من الأحزاب اليسارية لمحاربة الفاشية ومقاومتها ، ولكن هيات ! فإن الوقت المناسب كان قد فات إلى غير رجعة . واشترك بعد ذلك الاتحاد السوفيتي في عصبة الأمم غير أن حكومات الدول الأعضاء في العصبة وبالأخص فرنسا وإنجلترا كانت في حيرة ، بين عدم تقبها في روسيا البلشفية وخوفها من الدول الفاشية .

حقيقة قامت فرنسا بتجربة جريئة لتحقيق الديمقراطية الاقتصادية ، وذلك في عهد وزارة بلوم ، غير أن هذه التجربة فشلت . ولم يكن سبب هذا الفشل

البرنامج الاجتماعي وما شمله من إصلاحات اعتبرها الشعب الفرنسي غير عادلة ، بل سببه أن الظروف وقتئذ كانت غير ملائمة . فمثلاً نظام العمل أربعين ساعة أسبوعياً كان يتعارض مع فكرة تقوية فرنسا حريياً ضد الدول الفاشية ، كما أن زيادة المعاشات كانت من شأنها إضعاف مالية الدولة وقت الاستعداد للحرب ضد النازية . لذلك كان من الصعب على فرنسا أن تعيد بناء أسس نظامها الاقتصادي وقت هبوب العاصفة . أما إنجلترا فقد قامت وقتئذ بتحقيق بعض وجوه الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ولكن بحلر وجيلة .

هذه كانت الحال في الفترة بين الحربين يوم بدأت إنجلترا وفرنسا بمحاولات لتحقيق بعض أهداف الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، غير أنه بانتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح الأمر مختلفاً ، وبدا للحياة الاقتصادية أثر هام في الحياة السياسية ، وأصبحت الجماعات تتطلب من الحكومات نوعاً من الحياة يكون أقل عناء مما كان في عهد الانقلاب الصناعي . لذلك قامت الديمقراطيات في أوروبا الغربية وبالأخص إنجلترا بمجهود كبيرة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية . فتم الاستيلاء على الصناعات الكبرى وعين أصحابها مديريين لها يتناولون مرتبات ثابتة دون أن تكون لهم حصة في الأرباح . كذلك أنشأ فريق من الدول الغربية مساكن للعمال تدفع أثمانها على أقساط . كما تم تأمين الطب ، وأصبح تعيين طبيب لكل عدد من الأمريسر على علاجها أمراً مألوفاً . ووصل في بريطانيا سعر الضريبة التصاعدية إلى ٩٤ ٪ من الربح ، كما بلغت فئة ضريبة التراكات هناك في أحيان كثيرة ٩٥ ٪ من التركة . كذلك نجد أن فرنسا قد سارت في هذه النواحي أشواطاً بعيدة إذ أصبحت الحكومة الفرنسية تمتلك ٨٠ ٪ تقريباً من الأراضي الزراعية ، كما وصلت فئة الضريبة التصاعدية هناك إلى ٧٥ ٪ من الأرباح .

#### (ب) السويد والترويج والدانمارك :

في بلاد السويد اندلعت الفروق الكبيرة بين المواطنين ، فالفئات الفاحش والفقير المدقع صارا أمرين نادرين ، كما اتبع الحزب الاشتراكي هناك سياسة اجتماعية واقتصادية ترمي إلى الإصلاح دون الاهتمام بالتأميم ونظرياته . وقد نجح هذا الحزب

في تكوين حكومة اشتراكية قوية عملت على تحسين حال الفقراء في المدن والريف على حد سواء ، كما عملت الحكومات هناك إلى زيادة الضرائب المباشرة ، وكان معظم الزيادة على ذوى الدخل الكبيرة ، أما الفقراء فقد كانت الزيادة بالنسبة إليهم خفيفة ومقبولة . ولم تحمل الدولة هناك أمر التعليم والصحة فزادت معاشات كبار السن وإعانة الفقراء والمتعطلين وقررت التأمين الاجتماعي . لذلك قيل بحق إن الخدمات الاجتماعية في السويد قد أصبحت مشابهة لمثلثاتها في إنجلترا بل وتزيد عنها في بعض النواحي ، وبالأخص في الناحية الصحية .

لم تقف جهود الحكومات في السويد عند هذا الحد ، بل عملت على تشجيع نقابات العمل وعاونت هذه النقابات في التوفيق بين العمال وأرباب الأعمال — ولم تحمل الحكومة شأن الرأسمالية وإن كانت لم تحاربها ، بل عملت على إعطائها الفرص اللازمة لكي تزيد من كفاءتها الإنتاجية ، وذلك حتى يمكنها فرض الضرائب عليها ، وبذلك توفرت الأموال اللازمة للخدمات العامة السابق الإشارة إليها . كذلك راقبت الحكومات هناك الرأسمالية مراقبة فعالة بغية تحقيق الصالح العام .

أما الترويج فقد اتبعت سياسة اجتماعية شبيهة بالسياسة التي اتبعت في بلاد السويد ، فعملت على زيادة الضرائب زيادة كبيرة على الأغنياء ، كما عملت على تحسين الخدمات الصحية والعناية بأمور التعليم . وعند ما تولت حكومة العمال شئون الحكم هناك قضت على البطالة والاستغلال وراقبت الرأسمالية ، كما قامت الحكومة هناك بجهود محسوسة في سبيل تحسين الخدمات الاجتماعية .

لم تقل الداعرك عن السويد شأناً من حيث العمل على تحقيق المساواة الاجتماعية ، فالسياسة التعليمية تقوم على أسس ديمقراطية حقاً ، كما اتبعت هذه الدولة نظام الضرائب التصاعدي ، حتى يتم تحقيق المساواة بين الغنى والفقير ، كما طبق نظام التعاون هناك إلى أقصى الحدود . وما هو جدير بالذكر أن نظرة رجال القانون هناك إلى المتهمين في القضايا تختلف باختلاف الأشخاص ، فحادثة سيارة تقع من طيبب أو محام ترى قد تكون عقوبتها غرامة مائة جنيه ، في حين أن نفس هذه الحادثة إذا وقعت من سائق عادي لا يحكم عليه بغرامة أكثر من جنينين . فالغرامة

هناك يجب أن تتناسب مع ثروة الشخص ومركزه الاقتصادى ، أى أن مبدأ  
الغرامة التدريجية مطبق فى هذه البلاد .

### (ج) دول شرق أوروبا :

خطت دول شرق أوروبا منذ عام ١٩١٨ خطوات مختلفة نحو التطور الاقتصادى  
والاجتماعى .

فى بعض دول أوروبا الشرقية قامت حكومات أرستقراطية على غرار الأرستقراطية  
القديمة ، وفى بعض آخر كانت هناك حكومات من الطبقة الوسطى ، فى حين  
أن دول أخرى لم تكن بها حكومة من هذا النوع أو ذاك ، بل كانت طبقاتها  
الحاكمة فى دور التكوين .

كانت الحكومات فى بولندا وهنغاريا قائمة على أرستقراطية الأراضى ،  
فكان الحكام من طبقة كبار الملاك ، ولكن منذ سنة ١٩١٨ أخذت طبقة برجوازية  
فى الظهور ، وأخذ نفوذها يزداد لا سيما بعد أن تنهت هذه الطبقة لأهمية الأمور  
الاقتصادية . وفى ذات الوقت أخذ نفوذ ملاك الأراضى فى الانكماش ، ولكن  
رجال الطبقة الوسطى التى أخذت فى الظهور وقتئذ ، كانوا يفكرون بعقلية الطبقة  
الأرستقراطية . لذلك كانت معظم الضرائب هناك ضرائب غير مباشرة يقع عبئها  
على الفقراء ، إذ كانت هذه الضرائب مفروضة على المواد الضرورية ، وقد أخذت  
هذه الضرائب فى بعض دول هذا الجزء من القارة شكل احتكارات حكومية لبعض  
السلع مثل النخان والكبريت والملح .

فى يوغسلافيا كانت الحكومة تباع النخان بثمان يساوى عشرين مرة الثمن الذى  
تحصل به الحكومة عليه من المنتجين . وكان المنتج الذى يحتفظ بحصة من الناتج  
لنفسه يعرض نفسه للغرامة والسجن . حقيقة كان ربح الدولة عظيم ، ولكن على  
حساب إنكار العدالة الاجتماعية وظلم المواطنين .

ليت الأمر قد اقتصر على ذلك ، بل الأدهى والأمر ، أن حصيلة هذه الضرائب  
كانت تصرف لصالح الطبقة الحاكمة ، ولا يعود على المواطن الذى دفعها شيئاً .  
منها فى صورة إصلاح اجتماعى أو اقتصادى . فالضرائب الثقيلة تكون مقبولة

وعبرها محتملا عندما تصرف حصيلتها لصالح الشعب ويشعر بذلك المواطن ، وهذه أمور لم تتحقق في دول شرق أوروبا .

أما تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في مسائل التعليم ، فظاهر في دول البلقان ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا عنه في بولندا وهنغاريا . فقد صرفت حكومات هذه الدول مبالغ كبيرة على الجامعات وأمدتها بالمعدات العلمية وساعدتها على تحقيق أغراضها بعض المؤسسات الأمريكية مثل مؤسسة روكفلر . والواقع أنه بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا يمكننا أن نقرر أن التعليم قد بلغ بها شأواً كبيراً ودرجة تقارب ما وصلت إليه دول غرب أوروبا .

كذلك أقامت تشيكوسلوفاكيا نظمها الاقتصادية ، على أسس جديدة وذلك بإصدار القوانين المعروفة باسم قوانين الإصلاح الزراعي Land Reform .

أما في رومانيا فبالرغم من أن توزيع الأراضي قد أذاب الملكيات الكبيرة ، وبالرغم من أن حالة الرومانيين المادية كانت أحسن من غيرهم إلا أن حالتهم الثقافية كانت أقل . كما كانت قسوة الموظفين ووجود طبقة متميزة بنقصها الشعور بالمسئولية الاجتماعية ، وعلى استعداد لتجاهل المبادئ القويمة في مقابل المناصب أو عطف الحاكم حالاً يحول دون تقدم الديمقراطية المرجوة في هذه البلاد .

إذا كانت هذه هي الحال في بلاد شرق أوروبا فكيف يمكن للديمقراطية أن تزدهر في مثل هذا الجو؟ دول قادتها وحكامها مشغولون بتحقيق مصالحهم الخاصة وأمامهم الواسعة ، ولا وقت لديهم للتفكير في إصلاح الحال .

رغم ذلك فقد كان هؤلاء السادة يخشون البلشفية ، لذلك أخلعوا بنظم الحكم القاشي والامبريالزم . فساعت الأمور ولم يكن من الممكن إصلاح هذه الحالة إلا باختفاء هذه الطبقة من الحكام والسادة ، وظهور طبقة جديدة لم تتلوث بعد .

الانجازات الديمقراطية الحديثة :

سبق أن أشرنا إلى وقائع الدولة العملية لإنفاذ الديمقراطية ، والواقع أنه إذا كان عطف بعض الدول على النظم المعادية للديمقراطية أمراً مشكوكاً فيه بعد الحرب

العظمى الأولى ، فمن المؤكد أن الشعور الثورى ليزداد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . فقد ظهر أن الحليل الجديد أصبح ينفر فى بعض الدول من الديمقراطية ، ويميل إلى النظم الفاشية . ذلك بعد أن شعر الأفراد بعبء الحياة وأصبح كل ما يرحوه المواطن هو تحقيق العدالة الاجتماعية ، وحمايته من الاستغلال والتلاعب وتخفيف عبء الضرائب أو رفعها من على كاهل الفقراء . وبما زاد النفور من الديمقراطية اشتداد تيار المحسوبة والوساطة ، وعدم احترام مبدأ تكافؤ الفرص ، وشدة وطأة النظام الرأسمالى وتكدس الأموال والثروات والأراضى الزراعية فى يد عدد قليل من الأفراد ، بينما ظل الباقون فى بؤس دائم لا يجدون مأكلا أو ملبسا أو دواء ، بل من المواطنين من يبيت على الطوى . لذلك اعتقد فريق كبير من الشعوب أن حالة كهذه لن تسوء فى ظل أى نظام آخر أكثر مما كانت عليه .

هذه هى محنة الديمقراطية . وإن كان هناك ما نخشاه فهو أن الأحداث الماضية قد أثبتت أنه إذا لم تشعر طبقة من الشعب براحة فى وجودها أو تحس بأنها لا تستحوذ على سلطتها ومركزها الذى يتفق مع العدالة ، فإنها تندفع بتهور وسرعة نحو أهداف خيالية ، تعتقد أن فيها خلاصها وسعادتها . وهنا يكمن الداء ، وقد يعز الدواء .

الواقع أن هذا القول ينطبق على المواطنين سواء من كان منهم فى دول القارة الأوروبية أو فى غيرها من الدول ، ولا سيما دول الشرق حيث الفقر والاستغلال ، وضيق ذلك من المآسى التى لا تقف عند حد أو حصر . لذلك رأت الدول الأوروبية وبالأخص الغربية منها ، العمل على اتقاء هذه العاصفة ، فأدخلت فى إدخال مشروعات اجتماعية مختلفة فى نظمها . ومن شأن هذه المشروعات أن توقف هذا التيار الجارف من التذمر المكبوت ، فانبعث إنجلترا سياسة التأمين وتعميم الخدمات الاجتماعية ، كما حلت فرنسا حنوها ، فضلا عن أنها نصت فى دستورها الأخير على حق الفرد فى العمل ، كذلك نسجت إيطاليا وبعض دول شرق أوروبا على هذا المنوال ، أما دول أوروبا الوسطى فقد عנית بالإصلاح الزراعى ونصت دساتيرها على ذلك الأمر .

هذه هى محنة الديمقراطية وهذه هى اتجاهات الدول لإقالة الديمقراطية من عثرتها . غير أنه يجب ألا يفهم من قولنا هذا إن الديمقراطية نظام فاشل ، لأنها

لم تحقق للشعوب ما تصبو إليه من عدالة اجتماعية وديمقراطية اقتصادية . إذ الواقع أن الديمقراطية السياسية هي أفضل نظام سياسى وجده الإنسان ، غير أننا نعتقد جادين ألا قيام للديمقراطية من عثرتها ، إلا إذا تطورت هذه الديمقراطية السياسية وعملت على تقريب الفوارق الاقتصادية بين الطبقات المختلفة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين ، حتى يشعر الفرد بكيانه الأذى ، ويشعر المواطن أن النظام المثالى السياسى الذى ناضل وتحمل الأذى فى سبيله أعواماً طويلة يكفل له بجانب حقوقه السياسية حقوقاً اقتصادية وعدالة اجتماعية . أما القول بأن الديمقراطية السياسية لا تدخل لها بهذه الشؤون فهو قول ، وإن صبح فى الماضى ، فإنه يجب أن يكون اليوم محل نظر .





## الباب الثالث

مبادئ عامة عن بعض القواعد الدستورية  
المتبعة في حكم الدول

---

بسم ما يأتي :

الفصل الأول : مبادئ دستورية عامة .

الفصل الثاني : السلطات العامة في الدول في ظل النظام البرلماني .

الفصل الثالث : تطور نظم الحكم في مصر .



# الفصل الأول

مبادئ دستورية عامة

---

المبحث الأول : أوليات .

المبحث الثاني : أنواع الدساتير ومميزاتها .

المبحث الثالث : فصائل الدول من الوجهة الدستورية .



# المبحث الأول

## أوليات

الدستور - هل لكل دولة دستور ؟ - أساليب نشأة الدساتير -  
أساليب نهاية الدساتير .

المرسور :

لكلمة دستور معنيان ، فقد يقصد من هذه الكلمة ، الوثيقة التي تبين القواعد المعينة لنظام الحكم ، كما قد يقصد منها نفس تلك القواعد .

لعل تعريف الدستور بأنه : « الوثيقة التي تبين شكل الحكومة ونظام الحكم في الدولة » هو أقرب التعاريف إلى الحقيقة ، إذ يعتبر هذا التعريف في نظر فئة كبيرة من الشراح صحيحاً بوجه عام ، وإن كانوا يلاحظون عليه ما يأتي :

( أ ) قد يصدر الدستور في أكثر من وثيقة واحدة ، كما هو شأن دستور سنة ١٨٧٥ الفرنسي الذي صدر في ثلاثة قوانين دستورية .

( ب ) درجت بعض الدساتير على النص في وثيقة الدستور على قواعد وأحكام لا تتصل عادة بنظام الحكم ، وذلك لكي تكتسب هذه القواعد الثبات والاستقرار .

( ج ) لا تتضمن الوثيقة الدستورية عادة كافة الأحكام المتعلقة بنظام الحكم ، إذ تنص بعض القوانين المستقلة على مثل هذه الأحكام . ومثل هذه الحالة قوانين الانتخاب التي لا تتضمنها الوثيقة الدستورية عادة .

هل لكل دولة دستور ؟

جرى البحث وتشعب بين رجال الفقه الدستوري بخصوص هذا الموضوع ، فالعلامة فيديل ، يرى أن لكل دولة دستوراً من الناحية الموضوعية حتى ولو لم يكن

لها دستور من الناحية الشكلية<sup>(١)</sup>. لذلك يمكن القول بأن بريطانيا لها دستور رغم عدم وجود وثيقة تتضمن هذه القواعد الدستورية ، وعلى الأساس الذى قال به فيديل نعتقد أن لكل دولة دستوراً .

وجود الدستور قاصر طبقاً للرأى التقليدى على الدول ، وإن كان بعض رجال الفقه الدول المعاصرين يرون أن فكرة الدستور غير منفصلة عن فكرة الجماعة السياسية ، أى أن كل جماعة لها كيان سياسى خاص يصح القول بأن لها دستوراً ، وعلى هدى هذه الفكرة يعتبر الاتفاق الذى تعقده الدول المتعاهدة دستوراً<sup>(٢)</sup> .

### أصاليب نشأة الرسائل :

تصير الرسائل بأحدى الطرق الآتية :

١ - الدستور الصادر بشكل منحة من ولي الأمر Oetroi :  
يكون ذلك بتنازل ولي الأمر (سواء أكان ملكاً أم حاكماً مطلقاً أياً كان لقبه) عن حقوقه رغبة منه فى إشراك الأمة معه فى الحكم . من أمثلة هذا النوع من الرسائل ، الدستور الفرنسى لسنة ١٨١٤ الذى منحه ملك فرنسا للأمة الفرنسية ، ودستور سنة ١٨٨٩ اليابانى الذى منحه الميكادو لشعبه ، ودستور سنة ١٩٠٦ الروسى ، ودستور سنة ١٨٤٨ الإيطالى . وصدور الدستور بشكل منحة لا يترتب عليه إمكان سحبه ، إذ أن الدستور بمجرد صدوره يتعلق به حق الأمة ، ولا يمكن تعديله أو المساس به بعد ذلك إلا بموافقة الأمة ورضاهها ، لا بإرادة الملك أو الحاكم الذى منحه وحده<sup>(٣)</sup> .

(١) راجع الدكتور متولى المرجع السابق ص ٨٠ وما يملها .

(٢) نعتقد أن فى هذا القول تجاوزاً للدستور من الأمور المتعلقة بالقانون العام الداخلى لا القانون العام الخارجى .

(٣) يرى بعض الشراح ومنهم فيدل أنه من الناحية القانونية يكون للحاكم (الملك الأمير الخ . . .) حق إلغاء الدستور ، وذلك ما لم يتنازل عن هذا الحق صراحة - راجع الدكتور متولى المرجع السابق ص ٨٣ ، غير أن هذا الرأى مردود ومخالفه غالبية رجال الفقه .

يلاحظ أنه من الناحية النظرية يعتبر هذا النوع من النماتير ، على حد قول الفقيه بارتملي وليد إرادة صاحب السلطان . أما من الناحية الواقعية فصدور الدستور في شكل منحه يقصد منه إنقاذ كرامة صاحب السيادة ، ولذلك تكون المنحة ستاراً يخفي وراءه الحاكم المطلق تنازله عن سيادته المطلقة ( سيادة الملك أو الأمير التي تستند في غالبية الأحوال على نظرية التفويض الإلهي ) ، واستبدالها بمبدأ السيادة الشعبية .

يرى رجال الفقه الدستوري أن صدور الدستور كنحة من ولي الأمر ، دليل على تأخر الروح الديمقراطية ، بل يعتبر بعض الشراح ذلك الأمر ، خدش لكرامة المواطنين .

#### ٢ - الدستور الصادر في شكل تعاقد بين ولي الأمر وممثلي الشعب Pacte :

قد يكون الدستور نتيجة اتفاق بين الشعب وولي الأمر ، ومن أمثلة هذه الحالة الدستور الإنجليزي ، فقد تغلب الأشراف أثناء ثورتهم على جيوش الملك جون وأجبروه على إمضاء « العهد الكبير Magna Charta » سنة ١٢١٥ ، وكذلك دستور سنة ١٨٣٠ الفرنسي فقد كان نتيجة تعاقد بين الدوق أورليان<sup>(١)</sup> ، قبل اعتلائه العرش وبين نواب الشعب الفرنسي الذين اجتمعوا برغم حل مجلسهم .

يعيب بعض الشراح على هذه الطريقة ، أن ولي الأمر يعتبر مساوياً للأمة ، مع إنه في الواقع لا يشاركها حتى السيادة ، إذ أن السيادة الشعبية ملك للأمة دون شريك . لذلك لا يجوز أن يشاطر ولي الأمر الشعب في إبرام عقد يحدد اختصاصات ممثلي الشعب ، ونحن نزيد هذا الرأي ، وإن كنا نعتقد أنه من الوجهة العملية لا يكون الدستور في شكل عقد ، إلا بعد نضال يغلب فيه ولي الأمر على أمره ، ويكون العقد في هذه الحالة ، ستاراً يخفي وراءه الحاكم عجزه ونخسوه لمطالب الشعب .

---

(١) يرى بعض الشراح ومنهم فيدل أنه من الناحية القانونية يكون الحاكم ( الملك أو الأمير الخ . . ) حق إلغاء الدستور ، وذلك ما لم يتنازل عن هذا الحق صراحة - راجع الدكتور متول المرجع السابق ص ٨٣ ، غير أن هذا الرأي مردود ويخالفه غالبية رجال الفقه .

٣ — وضع الدستور بواسطة جمعية نيابية تأسيسية :

هذه الطريقة أكثر الطرق انتشاراً في العهد الحديث ، نظراً لأنها أقرب الطرق إلى الديمقراطية الصحيحة . بمقتضى هذه الطريقة تقوم بوضع الدستور جمعية منتخبة من الشعب ، ويلاحظ أن وضع الدستور بهذه الكيفية يؤيد مبدأ « الأمة مصدر السلطات » ، ومعظم الدساتير التي صدرت بعد الحرب العالمية الأولى من هذا النوع ، ومنها دستور فيمار الألماني الصادر سنة ١٩١٩ ودستور سنة ١٩٢٠ النمسي ودستور سنة ١٩١١ البولوني . مما هو جدير بالذكر أن هناك اعتقاداً سائداً أن الدساتير التي توضع بهذه الكيفية تكون أكثر ثباتاً واستقراراً من غيرها . غير أننا نرى أن هذا الاعتقاد خاطيء من أساسه ، إذ أن الذي يدعم الدستور هو ملامته للمجتمع وتمسك الشعب به ، وشعور الهيئة الحاكمة بتمسك الشعب بدستوره ، فيكون ذلك حائلاً يمنع العبث به ويحفظ له قداميته .

٤ — صدور الدستور بعد إجراء استفتاء دستوري :

في هذه الحالة تقوم هيئة معينة أو يقوم الحاكم نفسه بتحضير مشروع الدستور ، ويعرض على الشعب بذلك لإجراء الاستفتاء . ولا يصبح لمثل هذا الدستور أية قيمة قانونية إلا بعد عرضه على الشعب وموافقته عليه .

من هذا النوع من الدساتير دستور سنة ١٩٤٦ الفرنسي . وفي رأينا أن صدور الدستور بهذه الصورة يتطلب وعياً قومياً ناضجاً وإدراكاً سياسياً كاملاً وإلا كان الاستفتاء عديم الجدوى .

مما نود أن نلفت النظر إليه ، أنه يجب عدم الخلط بين الدستور الذي يصدر بعد إجراء استفتاء دستوري ، وبين الدستور الذي تضعه الجمعية النيابية التأسيسية . فالدستور الذي تضعه جمعية نيابية تأسيسية يشترط استفتاء الشعب بشأنه قبل صدوره . يعتبر دستوراً صدر بعد استفتاء دستوري وليس دستوراً من وضع جمعية نيابية تأسيسية ، إذ أن عمل الجمعية يعتبر في هذه الحالة مجرد تحضير لمشروع الدستور .



٥ - صدور الدستور عن طريق المعاهدات الدولية :

ترجع نشأة بعض الدساتير إلى المعاهدات الدولية ، ومن أمثلة هذا النوع دستور سنة ١٨١٥ البولندى ، ودستور سنة ١٨٧١ الألماني .

جرت عادة الفقهاء في مصر وفرنسا أن يحملوا هذا النوع من الدساتير ، ويعتبر الدكتور متولى أول من أشار إلى هذه الطريقة من الكتاب المصريين ، بينما كان العلامة ميركين جيتروفتش « الروسى الأصل » الفقيه الأجنبي الوحيد الذى أشار إلى هذا المصدر .

هذه هى أساليب نشأة الدساتير ، ونود أن نلفت النظر إلى أن هذه الأساليب الخمسة التى ذكرناها أصبح أن يزداد عددها مستقبلا . فليس هناك ما يمنع قانوناً أو عملاً من أن يصدر دستور للدولة ما بواسطة هيئة الأمم المتحدة مثلا ، إذ أن المشرع الدستورى حر دائماً فى اتباع ما يروقه من الوسائل والأساليب عندما يريد إصدار دستور جديد . إننا إذا كنا قد ذكرنا الأساليب الخمسة السابق ذكرها فنحن نقصد بذلك حصر الأساليب التى أطلعنا عليها التاريخ ، وليس معنى ذلك إطلاقاً أنه لا يمكن إيجاد أساليب جديدة مستقبلا ، بل لعل المستقبل القريب كفىل باستنباط أساليب أخرى .

أساليب نهاية الدساتير :

تنتهى الدساتير بأحد الأساليب الآتية :

١ - إلغاء الدستور عن طريق سلطة تأسيسية :

هذه هى الطريقة القانونية لإلغاء دستور من الدساتير . ويكون الإلغاء عن طريق قانون دستورى تصدره السلطة التأسيسية ، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فى الدستور المراد إلغاؤه .

يلاحظ أن مبدأ السيادة الشعبية الذى سبق أن أشرنا إليه يتحول الشعب (باعتباره صاحب السيادة) ، انتخاب جمعية تأسيسية تكون مأمورها وضع دستور جديد يحل محل الدستور القديم . ويكون إلغاء الدستور القديم فى حالة

وضع دستور جديد إما بصريح النص ( وذلك بتقرير هذا الإلغاء بنص صريح في الدستور الجديد ) أو مستفاد ضمناً من تقرير أحكام في الدستور الجديد تخالف ما ورد في الدستور الملغى <sup>(١)</sup> .

## ٢٠ - إلغاء الدستور عن طريق الثورة <sup>(٢)</sup> :

تلعب الثورة من الناحية العملية <sup>(٣)</sup> دوراً هاماً في إلغاء الدساتير ، وطبيعي أن الدساتير لا تنص على الثورة كوسيلة من وسائل تعديلها أو إلغائها ، غير أن هناك بعض الدساتير ، كدستور سنة ١٩٤٦ الفرنسي ، تنص على حق الشعب في مقاومة الظلم <sup>(٤)</sup> .

الثورة باعتبارها وسيلة لتعديل الدستور أو إلغائه ، يصعب تبريرها من الناحية القانونية ، غير أن هناك بعض الأسانيد التي يلبأ إليها الفقهاء لتبرير هذه الحالة .  
(١) يرى الفقيه أسمان Esmein أن الشعب برضائه عن الثورة ، قد أعرب عن إرادة الأمة في إلغاء الدستور واستبداله بغيره .

هناك فئة من الشراح وعلى رأسهم لافيريير Laferrriere <sup>(٥)</sup> يرون أن هذا الرأي

(١) الشعب يملك دائماً السلطة التأسيسية سواء نص على ذلك في الدستور أم لم ينص ، وهو بانتخابه جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد ، إما يظهر رغبته في إلغاء الدستور القائم . راجع لافيريير المرجع السابق ص ٣٠٢

(٢) تشمل الثورة ما يسمى بالانقلاب Coup d'Etat .

(٣) سقطت معظم الدساتير الفرنسية عن طريق الثورة أو الانقلاب ، فقد سقط بهذه الطريقة ثلاثة عشر دستوراً من خمسة عشر دستوراً ، كما سقطت عدة دساتير أخرى لدول مختلفة بهذه الوسيلة . وقد سقط دستور سنة ١٩٢٣ المصري عام ١٩٣٠ بحركة انقلابية ، كما سقط هذا الدستور نفسه (دستور ١٩٢٣) عقب ثورة الجيش المصري في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

(٤) لكن هذه الدساتير لم تبين ما هو المقصود بالظلم ، كما أنها لم تنص على الثورة كطريق للمقاومة أو تعديل الدستور أو إلغائه . راجع في ذلك القانون الدستوري ، لجورج يردو طبعة ١٩٤٧ ص ٢٥ وما يملأها .

G. BURDEAU, *Manuel de Droit Constitutionnel*.

راجع كذلك الدكتور متيل ، المرجع السابق ص ١٢٥

(٥) راجع لافيريير . G. LAFERRIERE, *Manuel de Droit Constitutionnel*, 1947, p. 304.

لا يستند إلى أسس قوية . حجّتهم في ذلك أن رضاء الشعب معناه في أحوال كثيرة ، أن الشعب لا يعنيه من أمر الثورة شيئاً ، أو أن الشعب عاجز عن مخالفة الثورة خصوصاً إذا كانت تستند إلى الجيش ، أو أن الجيش على الأقل يقف منها موقف الحياد . في رأينا أن هذا الزعم فيه مبالغة كثيرة ، فالثورة لا يمكنها تحقيق أهدافها إلا إذا عبرت عن تطور سابق ارتضاه الشعب ، والوقائع التاريخية تثبت لنا على حد قول العلامة الاجتماعي جوستاف لبون<sup>(١)</sup> « أنه لا توجد قوة تستطيع أن تقاوم عقيدة قوية » .

لذلك يمكن القول أن الثورة الناجحة تحمل بين طياتها رضاء الشعب عن إلغاء الدستور . أما القول بأن الشعب لا يعنيه من أمر الثورة شيء فهذا إدعاء إن صدق ، لا يصدق إلا على الأمم المتأخرة التي تعيش في ظلمات الجهل وينعدم فيها الرأي العام . أما كون الشعب قد يرضى بالثورة نظراً لعجزه عن مقاومتها ، خصوصاً إذا أيدها الجيش ، فإن هذا القول وإن صدق في بعض الحالات غير أنه لا يمكن اعتباره قاعدة عامة . فقد أثبتت الأحداث التاريخية أن الثورات شأنها شأن الحركات الإصلاحية الكبرى ، وإنها وإن كانت تقوم عادة على أكتاف فئة نشيطة مؤمنة بما تفعل وتؤازرها قوة مسلحة ، فإن مبادئ الثورة تنتشر بطريق الإيحاء<sup>(٢)</sup> والإعجاب ، ولا تنقضى سوى فترة قصيرة تصبح بعدها مبادئ الثورة وأهدافها محبة للشعب ، خصوصاً إذا كان هدف الثورة مسيرة حركة التطور في المجتمع . بذلك يكون رضاء الشعب في النهاية عن الثورة رضاء عن مبادئها لا خوفاً من القوة المسلحة .

(ب) يرى العلامة لافيريير Laferrière أن سند الثورة القانوني في إلغاء الدستور هو أن الدستور (القديم) سقط بسقوط الهيئات الحكومية اللازمة لتطبيقه وتنفيذه<sup>(٣)</sup> .

(١) جوستاف لبون Gustave le Bon مؤلف La Révolution Française et la Psychologie des Révolutions ص ٤١ وما بعدها .

(٢) جوستاف لبون ، المرجع السابق ص ٨ وما بعدها ، وراجع كذلك المذكور متولى المرجع السابق ، ص ١٢٨ وما بعدها .

(٣) راجع لافيريير Laferrière المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

انتقد بعض الشراح هذا الرأي بقولهم إن هذا القول لا يوجد فيه ما يصلح لتبرير الثورة ، وإنما يصح الاعتماد عليه لتبرير الدستور الجديد الذى يوضع بعد سقوط الدستور القديم .

(ج) حاول بعض الشراح تبرير الثورة من الناحية القانونية ، بالاستناد إلى نظرية الضرورة<sup>(١)</sup>، وذلك تطبيقاً للقاعدة الرومانية القديمة « سلامة الشعب فوق كل قانون Salus Pouli Suprema . نحن وإن كنا نميل إلى بعض الأسانيد القانونية السابق ذكرها ، غير أننا نعتقد أن الثورة الناجحة هى عمل سياسى لا يجب أن نجد له مبرراً بين طيات القانون . فالثورة فى نظرنا ليست فى حاجة مطلقاً إلى تبرير قانونى .

يتربى على نجاح الثورة التى تقوم ضد نظام الحكم ، سقوط الدستور من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تقرير هذا السقوط بنص قانونى صريح<sup>(٢)</sup> .

يجب أن يكون مفهوماً أن القوانين العادية لا تسقط بسقوط الدستور ، بل تظل نافذة قائمة رغم إلغاء نظام الحكم الذى صدرت هذه القوانين فى كنفه ، إلا إذا ألغت حكومة الثورة هذه القوانين أو عدلتها .

مما يجدر ملاحظته أن النصوص الدستورية شكلاً ، فى الدساتير التى تلغى عن طريق الثورة تظل قائمة معمولاً بها ، وتبقى باعتبارها قوانين عادية .

استغل القضاء الفرنسى هذه الناحية فاستطاع إنقاذ كثير من نصوص الدستور الفرنسى بوسائل بارعة ، فاعتبر بعض النصوص الدستورية قوانين عادية ، ولما كانت الثورات لا تسقط القوانين العادية ، فإنه أمكن استبقاء بعض النصوص الدستورية الشككية ، مثل القواعد الإدارية والجزائية التى لا علاقة لها بما يجب أن تتناوله الدساتير أصلاً ، والى إنما تلحق بالقوانين الدستورية حتى تكسب ما لهذه

(١) راجع باتلى ، *Beauméry, Traité de droit Constitutionnel*, 1933, p. 240.

(٢) من الدساتير التى تشمل مسائل لا علاقة لها إطلاقاً بنظام الحكم ، دساتير الولايات المتحدة الأمريكية .

من ثبات وقوة<sup>(١)</sup> ، ويسقط الدستور تسقط فقط صفتها الدستورية . وتبقى  
كقوانين عادية<sup>(٢)</sup> .

٣ - إلغاء الدستور عن طريق عدم التطبيق :

هذه الطريقة من طرق إلغاء الدساتير نادرة جداً ، فلم نجد بين طبقات التاريخ  
الدستورى سوى مثل واحد لهذه الحالة ، وهى حالة دستور سنة ١٧٩٣ الفرنسى .



---

(١) راجع مبادئ القانون الدستورى ، للدكتور السيد مبرى ص ٢١٦ وما بعدها .

(٢) راجع لافيريير Laferrrière ، المرجع السابق ، ص ٣٠٥ وما بعدها ..

## المبحث الثاني

### أنواع الدساتير ومميزاتها

الدستور المكتوب والدستور العرفي - الدستور المرن والدستور الجامد - أمثلة الدساتير المرنة - أمثلة الدساتير الجامدة - الارتباط بين الدستور المدين والدستور الجامد - مشكلة الجمود المطلق لبعض الدساتير على ضوء الاعتبارات السياسية والقانونية .

#### الدستور المكتوب والدستور العرفي :

تنقسم الدساتير إلى دساتير مكتوبة ( مسطورة أو مدونة ) Constitution Ecrite ودساتير عرفية Constitution Coutumière .

الدستور المدون : هو ما أخذ الشكل الكتابي سواء أكان صادراً في قانون واحد أو في بضعة قوانين ، ومثله دستور الولايات المتحدة المعروف بدستور فيلادلفيا الصادر عام ١٧٩١ ودستور سنة ١٩٤٦ الفرنسي<sup>(١)</sup> .

أما الدستور العرفي ، فهو ما كانت قواعده متروكة للعادة أو العرف . ومنشأه السوابق المتكررة ، ومثله الدستور الإنجليزي<sup>(٢)</sup> الذي ما زالت معظم قواعده غير مدونة لوقتنا هذا ، وإن كان الجزء المدون منه أخذ في الازدياد يوماً بعد يوم . تتداخل عادة الدساتير المكتوبة والدساتير العرفية ، فجميع الدساتير المكتوبة

---

(١) إذا استثنينا الدستور الإنجليزي نجد أن كافة الدساتير مكتوبة ، بل أن أغلب الدساتير الحديثة صادرة وثيقة واحدة ، ومثل ذلك دساتير بلجيكا لسنة ١٨٣١ وإيطاليا لسنة ١٨٤٨ وألمانيا لسنة ١٩١٩ وتركيا لسنة ١٩١٤ الخ . . .

(٢) المقصود من أن الدستور الإنجليزي غير مدون هو أن قواعده لم يصدرها قانون خاص من الهيئات صاحبة الاختصاص ، إذ أن قواعد العرف الدستوري في إنجلترا مكتوبة في سجلات المجالس النيابية .

إنما تكمل أحكامها بعض القواعد العرفية ، كما أن بعض أحكام الدساتير العرفية مدون . فمثلا الدستور الإنجليزي وهو دستور عرفي يتضمن بعض الوثائق المكتوبة الهامة ، كالعهد الأكبر Magna Charta المبرم سنة ١٢١٥ ، وقانون الحقوق Act of Settlement الصادر عام ١٦٨٩ ، وقوانين وراثته العرش The Bill of Rights لسنة ١٧٠١ ، وقانون الاتحاد المبرم مع إيرلندا عام ١٨٠٠ ، وقانون تنظيم العلاقة بين مجلسي البرلمان ( العموم والوردات ) الصادر سنة ١٩١١

من هذه القوانين كذلك قانون الوصاية The Regency Bill الصادر عام ١٩٣٧ ، والخاص بتشكيل مجلس الوصاية في حالة وجود ملك قاصر على العرش البريطاني . بجانب هذه القواعد المدونة يشمل الدستور الإنجليزي أحكاماً عرفية تمثل الجزء الأعظم منه ، فالنظام الملكي هناك مستمد من القواعد العرفية ، كما أن سلطات العرش البريطاني يحددها العرف الدستوري ، بل إن تكوين البرلمان الإنجليزي من مجلسين أساسه العرف .

مما تجدر ملاحظته أن بعض الكتاب المتقدمين كان يقصر كلمة الدستور على الدساتير المدونة دون العرفية ، ومن هؤلاء المؤرخ الفرنسي توكفيل Tocqueville الذي ذكر في مؤلفه : « أن الدستور الإنجليزي لا وجود له » ، وقد وضع لنا الأستاذ بارتلمى Berthélémy ما يعنيه توكفيل بقوله هذا ، فذكر أن كلمة دستور يقصرها البعض على الدساتير المكتوبة ، وحيث أن الدستور الإنجليزي دستور عرفي ، فهو غير موجود في نظر الذين يأخذون بهذه الوجهة <sup>(١)</sup> .

يمتاز الدستور المكتوب على الدستور العرفي بأن نصوصه واضحة ثابتة لا يتطرق إليها شك أو إلهام ، ولذلك يصعب التلاعب بأحكامه وفقاً للأهواء المختلفة ، بعكس

---

(١) راجع مؤلف بارتلمى Berthélémy السابق ذكره ص ١٨٥ وما بعدها ، وراجع كذلك مؤلف لافيريير Laferrrière ص ٢٧٢ فقد وجدت فقرة على لسان سيرجيه سيمون Sir John Simon يؤيد هذا الاتجاه فقد ذكر هذا الفقيه الإنجليزي ما يأتي :

« Il n'y a pas de Constitution en Angleterre, expliquait Sir John Simon. Le Solide édifice des institutions de mon pays n'est pas basé sur un document intitulé : Constitution de l'an. »

الدستور العرفى الذى يصحح أن تصبح قواعده مجالا لتفسيرات عدة وآراء متباينة . فتلوين الدستور يسهل على الأفراد التمسك به لزاء الحاكمين ، كما أنه يبين بوضوح حقوق السلطات العامة واختصاصاتها فلا تتجاوزها . أما مزايا الدستور العرفى فتتلخص فى مرونته على مواجهة التطورات المختلفة .

الحقيقة أن الدستور سواء أكان مسطوراً أو عرفياً ، إنما يستمد قوته من ملاءمته للمجتمع ، ومن كيفية تعضيد رأى العام لأحكامه . فالدستور الإنجليزى وهو عرفى تحترمه الحكومات الإنجليزية المتعاقبة ويعد أكثر الدساتير ثباتاً . وقد أشار بعض فلاسفة القرن الماضى إلى هذه الحقيقة ومنهم بونالد Bonald ، فقد كان من رأيه أن خير الدساتير ثباتاً ، هو الذى يدعمه مرور الزمن وتثبت على مر الأيام قواعده .

#### الدستور المرن والدستور الجامد :

تنقسم الدساتير من حيث طريقة تعديلها إلى دساتير مرنة Constitution Souple ودساتير جامدة Constitution Rigide ، فالدستور المرن هو الذى يمكن تعديله بقانون عادى تصدره الهيئة التشريعية فى الدولة دون حاجة إلى أى إجراء آخر .

أما الدستور الجامد فهو الذى لا بد من اتباع إجراءات خاصة لتعديله ، كأن يشترط استفتاء الشعب Référendum أو اجتماع مجلسى البرلمان بشكل مؤتمر ، واشترط أغلبية خاصة ، كما تشترط بعض الدساتير دعوة جمعية تأسيسية Assemblée Constituante لتعديله ، وتعتبر هذه الطريقة أعقد الطرق لتعديل الدستور .

التفرقة بين أنواع الدساتير : بحثت أول الأمر بواسطة الفقهاء الإنجليز فقد قارن الفقيه بريس Bryce ، بين البلدان ذات الدساتير المرنة التى لا تفصل بين السلطة التى تقوم بتعديل الدستور ، والسلطة التشريعية التى تضع القوانين العادية وبين البلدان ذات الدساتير الجامدة ، التى تعتبر قوانينها الدستورية ذات صبغة شاذة ومن نوع خاص ، إذ أنها من عمل سلطة يحددها الدستور منفصلة عن السلطة التشريعية .



يلاحظ أن النظام الدستوري الذي يجعل من حق السلطة التشريعية تعديل الدستور وتنقيحه ، نظام سهل بسيط ، فلا حاجة لدعوة هيئة خاصة أو جمعية عمومية لإجراء التعديل ، إذ أن الالتجاء إلى مثل هذه الجمعيات والهيئات يؤدي غالباً إلى التأخير وخلق العراقيل ، بل قد يصبح مصدراً لاضطرابات عدة وبجلاً خصباً للمناورات السياسية والحزبية .

أما أنصار تقييد التعديل ، فيرون أن من شأن التسهيل وعدم الالتجاء إلى هيئات خاصة ينص عليها الدستور لتعديله ، يسهل للقائمين بالأمر تجاوز الحدود المعقولة التي يجب الوقوف عندها ، ويجعل تعديل الدستور أمراً مبسوراً يلجأ إليه في كل حين . ويرى اسمان Bamein أن الدستور المرن لكي يسير بطريقة مرضية يتعين أن يكون لدى الشعب عرف قوى الدعايم وروح محافظة ترضى النظام ، إذ أنه من غير المرغوب فيه أن يصبح الدستور بين حين وآخر موضع تعديل وتنقيح .

#### أشعة الرماهير المنة :

١ - الدستور الإنجليزي : وهو دستور مرن يقوم على العرف ، ويمكن تعديله بالاتفاق بين الملك والمجلسين . ويعتبر البرلمان البريطاني ( الملك ومجلسي اللوردات والعموم ) الهيئة المهيمنة فيما يختص بالشئون الدستورية . هذه الهيئة تعدل الدستور دون إجراءات أو عقبات تزيد على الإجراءات التي تفرض القوانين العادية ، ونشاطها لا يقف عند حد بل يمكنها أن تعدل أسس الدولة ونظمها .

البرلمان الإنجليزي على حد قول السير أموس Sir Amos يمكنه قانوناً أن يقرر إلغاء الماجنا كارتا Magna Charta أو وثيقة الحقوق ، بل يمكنه إسناد شئون الحكم إلى اتحاد نقابات العمال هناك .

في عام ١٩١١ حد مجلس العموم البريطاني من سلطان مجلس اللوردات الذي كان مساوياً له تماماً قبل ذلك ، فصار مجلس اللوردات منذ ذلك التاريخ لا يستطيع رفض قانون من القوانين التي وافق عليها مجلس العموم ، بل يمكن القول أن القوانين

العادية ، رغم معارضة مجلس اللوردات تمر إذا أخذ رأى عليها ثلاث مرات في مجلس العموم ومرت سنتان بين التصويت الأول والثالث .

٢ — الدستور الإيطالى الصادر عام ١٨٤٨ وقد ظل هذا الدستور قائماً حتى قيام النظام الجمهورى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وقد كان يمكن تعديل هذا الدستور بقانون توافق عليه الهيئة التشريعية دون حاجة إلى إجراءات خاصة ، فالتعديلات التى أدخلت عليه فى عهد موسوليني عام ١٩٣٨ تمت بقوانين عادية .

٣ — من الدساتير المرنة كذلك الدستور السوفيتى لسنة ١٩١٨ ، غير أن هذا الدستور لم يدم طويلا ، فقد حل محله دستور سنة ١٩٣٦ المعروف باسم دستور ستالين ، وهو دستور جامد .

#### أمثلة الدساتير الجامدة :

١ — أول الدساتير الجامدة دستور الولايات المتحدة الأمريكية ، ويرى بعض الشراح أن السبب الذى دفع شعب الولايات المتحدة إلى وضع الدستور بهذه الكيفية ، هو تغلغل فكرة العقد الاجتماعى فى رؤوسهم ، والروح التى اختلجت قلوبهم منذ تركوا شاطئ القارة الأوروبية مشردين . فلما وطأت أقدامهم الأرض الأمريكية ، أخذوا يبحثون عن مثل أعلى فهداهم تفكيرهم إلى الاعتقاد بأن فكرة العقد الاجتماعى هى المثل الأعلى ، الذى ينشدونه ، فأخذوا فى وضع دساتير الولايات على هدى هذه الفكرة ، كما أخذوا بها عند وضع نظام الحكومة الاتحادية . ومن الطبيعى أن تلتصق فكرة العقد الاجتماعى بفكرة الدستور الجامد ، إذ أن العقد الاجتماعى يفترض أن كافة أعضاء الجماعة الإنسانية يوقعون على عقد ، هو ميثاق الجميع ، بما فى ذلك المشرع الذى لا يمكنه أن يضع قانوناً يتناقض مع أساس هذا العقد .

غير أن هناك فئة من الشراح على رأسهم بارتملى يرون أن أهل الولايات المتحدة استقوا فكرة الدستور الملون الجامد من النظم الاستعمارية Chartes Coloniales التى وضعتها إنجلترا للمستعمرات ، فقد كان ينص فى الوثائق الاستعمارية أن السلطة التشريعية

في المستعمرات لا تستطيع إصدار تشريعات تخالف ما نص عليه في هذه الوثائق<sup>(١)</sup>.  
 ومعنى ذلك أن التشريعات التي تصدرها المستعمرات تعتبر في الدرجة الثانية .  
 فمن هذه الوثائق نشأت فكرة وجود تشريعين أحدهما أعلى من الآخر ، ومن هدى  
 هذه الفكرة استقت الدساتير الجالدة أسسها . وفي يقين أن الدساتير الجالدة  
 استمدت أسسها من كلا المصلحين فبجانب الوثائق الاستعمارية التي أوحى  
 بفكرة سيادة تشريع على آخر ، نجد أن فكرة العقد الاجتماعي لها أثر لا ينكر  
 في نشأة الدساتير الجالدة .

٢ — من الدساتير الجالدة دستور سنة ١٨٧٥ الفرنسي ، فقد نص فيه على  
 ضرورة اجتماع مجلسي البرلمان في شكل جمعية وطنية لاتمام التعديل ، وعلاوة  
 على ذلك فقد اشترط لإقرار التعديل أغلبية خاصة .

#### الارتباط بين الدستور المدونة والدستور الجالدة :

كثيراً ما يكون هناك ارتباط بين تدوين الدستور وجموده ، غير أن هذه القاعدة  
 ليست مطلقة ، فهناك دساتير مدونة ومرنة في الوقت نفسه ، ومثل ذلك دستور  
 سنة ١٨٤٨ الإيطالي ، ودستور سنة ١٩١٨ السوفيتي .

أما الدساتير العرفية ( غير المدونة ) فهي دساتير مرنة بطبيعتها<sup>(١)</sup> ولا يوجد سوى  
 مثل واحد لحالة الدستور العرفي الجالدة ، وهذه الحالة القريدة قدمها لنا الأستاذ  
 لافيريير Laferrière وهي حالة القوانين الأساسية للملكية في فرنسا في عهد ما قبل  
 الثورة ، فقد كانت هذه القوانين ذات الصبغة الدستورية عرفية ( غير مكتوبة )  
 ومع ذلك كان لا يمكن تعديلها إلا باتباع إجراءات خاصة . ولعل هذه الحالة  
 القريدة ، هي الاستثناء الذي يثبت القاعدة .

(١) هذه الوثائق كانت تضمها إنجلترا باعتبارها دولة مستمرة لها السيادة لبيان نظم الحكم في  
 المستعمرات — راجع الفصل في القانون الدستوري ، للدكتور عبد الحميد متولي ص ١٤٠ وما بعدها .

مشكلة النمو المطلوب لبعض الدساتير على ضوء الاعتبارات السياسية والقانونية :

إذا نظرنا إلى عنصر الثبات باعتباره الغاية من جمود الدستور لوجدنا أن الوقائع التاريخية قد أثبتت أن استقرار الدستور وثباته ، لا يكون عادة نتيجة لجموده أو مرونته ، إذ أن ملائمة الدستور لظروف المجتمع وحرص الشعب ومساكته بدستوره من أهم أسباب الاستقرار والثبات ، لا فرق في ذلك بين دستور جامد ودستور مرن . ورغم ثبوت هذه القاعدة نجد في أحوال كثيرة ، دساتير جامدة تتضمن نصوصاً تجعلها جامدة جموداً مطلقاً ، والواقع أن مثل هذه النصوص واردة لتحقيق غرضين هما :

#### (١) تحریم تعديل الدستور في بحد مدة معينة :

توجد النصوص الجامدة جموداً مطلقاً عادة في الدساتير التي تقر نظاماً جديدة ، لم تكن متبعة قبل صدور الدستور ، فينص على تحریم تعديل الدستور في بحد مدة معينة ، وسبب التحريم هو الرغبة في إكساب الدستور قسماً من الثبات والاستقرار ، وذلك حتى يقوى على صد عدوان الذين يحاولون تعديل ما اشتمل عليه من نظم جديدة — والأمثلة الخاصة بهذا الأمر كثيرة نذكر منها على سبيل المثال ما يأتي :

١ — دستور سنة ١٩٢٧ اليوناني الذي قرر النظام الجمهوري هناك ، فقد نص على عدم جواز تعديله إلا بعد مضي خمس سنوات .

٢ — دستور الثورة الفرنسية الأول الصادر عام ١٩١٧ فقد نص على تحریم تعديله إلا بعد عشر سنوات من تاريخ وضعه .

كذلك تنص بعض الدساتير الجامدة على عدم إمكان تعديلها في بعض الظروف الخاصة ، ومثل ذلك دستور سنة ١٩٤٦ الفرنسي (الدستور الحالي) فقد حرمت المادة ٩٤ منه اقتراح تعديل الدستور أثناء الاحتلال الأجنبي للأراضي الفرنسية ..

كذلك حرم الدستور البلجيكي لسنة ١٨٣١ اقتراح تعديله أثناء قيام الوصاية على الملك .

(ب) تحريم تعديل بعض نصوص الدستور تحريماً مطلقاً :

تنص بعض الدساتير على تحريم اقتراح تعديل بعض النصوص الدستورية تحريماً مطلقاً . الغرض من هذا التحريم هو المحافظة على أنظمة سياسية معينة أو التمسك إلى النهاية ببعض نواحي هذه النظم ، ولذلك ينص عادة على أن النصوص التي تبين أسس النظام السياسي المرغوب حمايته لا يجوز تعديلها أبداً . وفيما يلي بعض الأمثلة :

- ١ - دستور سنة ١٩١٩ البرتغالي حرم اقتراح تعديل الصورة الجمهورية للحكم .
- ٢ - دستور سنة ١٩٣٤ البرازيلي حرم إجراء أى تعديلات تتعلق بشكل الدولة الجمهورى والتماهدى .
- ٣ - دستور سنة ١٩٤٦ الفرنسى ، نصت المادة ٩٥ منه على تحريم تعديل الشكل الجمهورى للدولة .

يتبين من كل ما سبق ، أن هناك عدداً كبيراً من الدساتير يشمل نصوصاً تجعلها جامدة جموداً مطلقاً ، فما هى قيمة هذه النصوص التي تقرر تحريم التعديل ؟ مما لا شك فيه أن هذا التحريم لا قيمة له من الوجهة السياسية ، إذ أن مثل هذه الدساتير تلاقى عادة مصيرها المحتوم ، وتعديل رغماً عن النصوص التي تحرم التعديل في حالة الثورة الناجحة أو الانقلاب الموفق . لذلك قيل بحق أن النصوص التي تحرم التعديل هى في الواقع نصوص ميتة لا يرجى نفعها إذ أنها تخالف طبيعة الأشياء ، وبياناً لهذا القول نذكر أن هدف الدستور كما هو معلوم بيان نظام الحكم في الدولة الخ . . . ولا كان الدستور يستند في تقرير هذا النظام إلى مجموعة المبادئ والآراء السياسية والقانونية والاجتماعية التي تسود البيئة وقت وضعه ، ولا كانت هذه المبادئ والآراء في تطور مستمر بسبب التقدم الإنساني المطرد . لذلك كان تثبيت نظام معين وتحريم تعديله يبدو أمراً غريباً غير مرغوب فيه ، خوفاً لما قد تتمخض عنه الأيام من تعديل وتطور في الآراء السياسية والاجتماعية الخ . .

ومن ثم يصبح النظام الثابت غير القابل للتعديل مخالفاً لرغبات الجماعة وميولها .  
لذلك يعتبر تحريم تعديل الدستور أو بعض نصوصه تجاهلاً لهذه الرغبات ، ويصبح  
الدستور مخالفاً لأمانى الشعب ورغباته ولن تحميه في هذه الحالة نصوص التحريم  
من مصيره المحتوم .

هذه هى الناحية السياسية وتؤديها الوقائع التاريخية والعملية ، فدستور سنة  
١٨٩١ الفرنسي لم تحفظه النصوص الخاصة بعدم جواز تعديله قبل مضي عشر سنوات  
من تاريخ صدوره ، إذ أنه عدل بعد مضي سنة واحدة من هذا التاريخ . كذلك  
الحال بالنسبة للدستور سنة ١٩٣٠ المصري الذى نص على تحريم تعديله قبل  
مضي عشر سنوات ، ورغم هذا النص فقد لقي مصيره ولم يمض على صدوره  
إلا نصف هذه المدة تقريباً .

أما من الناحية القانونية فغالبية الشراح تؤيد الرأى القائل بأن نصوص تحريم  
التعديل باطلة قانوناً . فالدستور رغم أنه القانون الأساسى للبلاد لم يخرج عن كونه  
قانون قابل للتعديل والتفكيح .

يرى بعض الشراح الفرنسيين أن الدستور من الناحية القانونية ، ما هو إلا تنظيم  
ذو صبغة تشريعية ، فهو لا ينشئ الدولة وإنما ينظمها أى أن الدستور يعمل على  
تنظيم القوى السياسية فى الدولة فى وقت معين . وبما أن هذه القوى السياسية  
تتميز بالتطور والتغير ، لذلك لا يمكن أن يكون للدستور الذى ينظمها صفة  
الاستقرار والثبات المطلق .

زد على ذلك أن تحريم تعديل الدستور لا يتفق ومبدأ سيادة الأمة ، إذ أن  
حرمان الشعب من حق تعديل الدستور هو فى الواقع حرمان الشعب من عنصر  
هام من عناصر السيادة .

لم يغفل إعلان حقوق الإنسان عام ١٧٩٣ هذا الأمر فقد نصت المادة ٢٨ منه  
على ما يأتى :

« لكل شعب الحق دائماً فى تغيير دستوره فلا يملك جيل من الأجيال إخضاع  
الأجيال القادمة لقوانينه » .

يرى الفقيه الفرنسى لافريير *Laferrière* بحق ، أن السلطة التأسيسية التى تراول عملها فى وقت معين ليست أعلى من السلطة التأسيسية التى تباشر مهنتها فى المستقبل . لذلك لا يجوز لهذه السلطة الأولى أن تقيد السلطة الثانية ، حتى ولو كان التقيد خاصاً بمسألة معينة .

وقد كان العلامة فاتيل *Vattel* يرى أن تعديل الدستور لا يكون إلا باتفاق جميع المواطنين وذلك استناداً إلى نظرية العقد الاجتماعى ، غير أن رجال الفقه هاجموا هذا الرأى وأثبتوا فسادة . ولذلك أعتبر بحق عديم القيمة إلا من الناحية التاريخية .

من هذا نرى أن النصوص التى تحرم التعديل لم تخرج عن كونها آمال وأمانى سياسية ، يأمل واضعوها أن تحترم . أما من الناحية القانونية فليس لمثل هذه النصوص قوة قانونية ملزمة تمنع تعديل الدستور أو تنقيحه ، فاللدستور المقدس المحرم تعديله لا وجود له من الوجهة القانونية .

علامة على ما سبق ذكره ، نذكر أن الاتجاه الدستورى الحديث ، لم يقف عند حد عدم قانونية نصوص التحريم وإباحة التعديل فى كل وقت ، بل تجاوز هذا المدى بكثير ، فهناك دساتير حديثة تحتم النظر فى أمر تعديل الدستور فى فترات معينة ( كل عشر سنوات أو عشرين سنة مثلاً ) ، ومن هذه الدساتير دستور سنة ١٩٣٣ البرتغالى ، ودستور سنة ١٩٢١ البولونى .

## المبحث الثالث

### فصائل الدول من الوجهة الدستورية

مبدأ فصل السلطات - أنواع الدول من الوجهة الدستورية .

#### مبدأ فصل السلطات :

توازن القوى السياسية في الدولة هو حجر الزاوية الذي تستند إليه النظم السياسية . فشكل الدولة من حيث كونها جمهورية أو ملكية لا يهم الباحث الدستوري بقدر ما يهمه توازن القوى السياسية في ميزان النشاط الحكومي . معنى ذلك التعادل في الحقوق المخولة للسلطات العامة في الدولة ، بحيث يصبح بيد كل سلطة قدرًا من الحقوق والسلطان يسمح لها بإيقاف السلطات الأخرى عند حدها إذا ما حاولت إحداها تجاوز حدود اختصاصها .

لما كانت أعمال الدولة تختلف من حيث الطبيعة ، فقد حاول الشراح والفلاسفة منذ قديم الزمن وضع تقسيمات علمية تتفق وطبيعة هذه الأعمال . فقسم أرسطو أعمال الدولة إلى مداولة وأمر وقضاء . وجاء من بعده لوك (Locke)<sup>(١)</sup> وبين أهمية

(١) يلاحظ أن لوك Locke قسم السلطات في الدولة إلى أربع وهي :

(أ) سلطة التشريع وقد أدخل فيها القضاء نظراً لأن مجلس الوردات كان ولا يزال ينظر بعض القضايا الهامة .

(ب) سلطة التنفيذ .

(ج) السلطة الاتحادية ، وهذه السلطة هي المشرفة على علاقات الدولة الخارجية .

(د) سلطة التاج البريطاني ، وهي مجموعة الحقوق والامتيازات التي كان يتمتع بها التاج .

راجع كاريه دي ملبرج ص ٢ وما بعدها . وكذلك اسهان ، الجزء الأول ، الطبعة السابعة ، ص ٤٨ وما بعدها .



الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . أما روسو Rousseau نصير الديمقراطية المباشر ، فقد اعتبر السلطة التشريعية السلطة الوحيدة ، وأعطاهما المركز الممتاز أما السلطة التنفيذية ( وقد ألحق بها القضاء ) فكان يرى أنها سلطة تابعة للسلطة الأولى .

يرجع الفضل إلى مونتسكيو في تقسيم السلطات العامة في الدولة إلى ثلاث سلطات ( وهي السلطة التشريعية Puissance Legislative والسلطة المنفذة للقانون العام Puissance exécutive والسلطة المنفذة للقانون المدني ) . لكن أهم ما قال به مونتسكيو هو وجوب توزيع هذه السلطات الثلاث على هيئات مستقلة بعضها عن بعض ، وهذا القول هو ما أطلق عليه مبدأ فصل السلطات Séparation des Pouvoirs . واجه مبدأ فصل السلطات في القرن الثامن عشر النقد المرير ، وكانت أهم أوجه النقد الموجهة إليه هي الآتي بيانها :

١ - قيل إنه من غير المستطاع أن تباشر هيئات مستقلة بعضها عن بعض ، خصائص السيادة من تشريع وتنفيذ وقضاء . لأن هذه الخصائص متصلة بعضها ببعض اتصالاً طبيعياً وثيقاً . لذلك نرى أن الدساتير قد اختلفت في شأن هذا المبدأ وتطبيقه ، فأسرف بعضها في الأخذ به ، فخرجوا بالمبدأ عن دائرة الفصل المطبوع بطابع التعاون بين السلطات إلى دائرة الفصل المطلق ، وقد أخذ بهذا الوضع دستور الولايات المتحدة الأمريكية ، فالفصل هناك تام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

٢ - هاجم هذا المبدأ الكثيرون من شراح الفقه الدستوري ، ومنهم فلاسفة وكتاب من الولايات المتحدة نفسها مثل وودرو ويلسن Woodrow Wilson الذي يرى أن تقسيم السلطة وتجزئتها إلى أقسام صغيرة ( كما فعل دستور الولايات المتحدة الأمريكية ) يجعل مسئولية كل فرع من أفرع الحكومة صغيرة محدودة ، ويساعد على التخلص من المسئولية<sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع الدكتور السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ وما بعدها ، وراجع كذلك Congressional Government .

٣ - يتنافى مبدأ فصل السلطات مع مبدأ وحدة الدولة التي يجب أن تكون إدارتها واحدة غير مجزأة ، ولما كان فصل السلطات يؤدي إلى إضعاف هذه الإدارة فيجب عدم الأخذ به حفظاً لوحدة الدولة ووحدة سلطاتها .

٤ - قيل كذلك إن هذا المبدأ يحل الجمود محل التطور ويقتل النشاط ، وقد رد مونتسكيو على هذا الاعتراض بقوله إن السلطات المنفصلة في الدولة مضطرة إلى العمل والتطور حتى تسير طبيعة الأشياء<sup>(١)</sup> .

الواقع أن الذي دعا مونتسكيو إلى القول بهذا المبدأ ، هو خوفه وشعوره بخطورة جمع سلطات الدولة الثلاث في يد واحدة أيًا كانت هذه اليد ، حتى ولو كانت يد الشعب نفسه . باعتبار أن ذلك يؤدي إلى إساءة استعمال السلطة ، فلن يكون الحريات ويمنع الاستبداد ، قال بوجوب تعدد السلطات وفصلها بعضها عن بعض حتى يوقف كل منها طغيان الأخرى<sup>(٢)</sup> .

الرأي الراجح الذي يراه معظم الشراح هو أن فصل السلطات في الدولة فصلا تاماً ، لا يصلح إطلاقاً ، ويدعمون قولهم هذا بأن معظم الدساتير لم تأخذ بهذا المبدأ على علاقه بل فصلت عليه نظم أخرى .

أنواع الدول من الوجهة الدستورية :

تقف الدساتير من مبدأ فصل السلطات مواقف مختلفة ، فبعضها يأخذ بنظام الفصل التام بين السلطات ، وتسمى الدول التي من هذه الفصيلة دول النظام الرئاسي غير البرلماني Régime Présidentiel non Parlementaire . بينما يأخذ فريق آخر من الدول بنظام الاندماج التام بين السلطات وتسمى الدول التي من هذا النوع دول حكومة الجمعية النيابية Gouvernement d'Assemblée . أما أغلبية الدول الديمقراطية

(١) راجع المبادئ الدستورية العامة ، للدكتور عثمان خليل ، ص ٣٤٨ وما بعدها .

(٢) يقول مونتسكيو : « C'est une expérience éternelle que tout homme qui du pouvoir est porté à en abuser, il va jusqu'à ce qu'il trouve des limites. Pour qu'on ne puisse abuser du pouvoir il faut que par disposition naturelle des choses, le pouvoir arrête le pouvoir. »

فتأخذ بنظام الفصل المشرب بروح التعاون ويطلق على الدول التي من هذا الطراز ،  
دول النظام البرلماني Le Régime Parlementaire ، وفيما يلي شرح موجز لهذه الأنواع  
الثلاثة :

#### ١ - الدول ذات النظام الرئاسي غير البرلماني :

يوجد هذا النظام عادة في الجمهوريات ، وتأخذ به الولايات المتحدة الأمريكية  
وبعض دول أمريكا الجنوبية . ويتميز بأن رئيس الجمهورية المنتخب هو ممثل  
السلطة التنفيذية المسئول أمام الأمة . فهو يعين الوزراء ويقيلهم ، وهو المهيمن  
على شئون الدولة يرسم السياسة العامة ويأمر بتنفيذها . أما الوزراء ويطلق هناك عليهم  
اسم السكرتيرين Secrétaires فليس لهم كيان مستقل ، وهم مسئولون أمام رئيس الدولة  
دون البرلمان . ويطلق عادة على هذا النوع من الوزارات اسم الوزارات الإدارية <sup>(١)</sup> .

في هذا النوع من الدول يبلغ الانفصال بين السلطتين التشريعية والتنفيذية  
أشدّه ، فالوزارة لا يمكنها حل المجلس النيابي ، كما أنها غير مسئولة سياسياً أمامه ،  
وليس لها اتصال مباشر به ، فهي لا تدعو البرلمان للانقضاء العادي ، ولا سلطة لها  
في عمل الميزانية ، وليس لها حق اقتراح القوانين .

جعل الدستور الأمريكي السلطة القضائية منفصلة تماماً عن السلطتين  
الأخريتين . فالقضاة ينتخبون مباشرة بواسطة الشعب ، وعلى رأس الهيئة القضائية  
الحكمة الاتحادية العليا ، ولا يملك البرلمان الاتحادى هناك Congress تعديل نظام  
الحكمة إلا بأوضاع خاصة .

#### ٢ - الدول التي تأخذ بنظام حكومة الجمعية النيابية :

تميز هذه الدول عن غيرها ، بأن أعضاء الهيئة التنفيذية ( الحكومة ) ينتخبون  
بواسطة السلطة التشريعية . لذلك يطلق على هذا النظام اسم نظام الوزارة المنتخبة .  
طبعي أن تكون للسلطة التشريعية في هذا النوع من الدول القدح المملئ ، فتباشر

---

(١) في هذا النظام يعتمد الوزراء في حكم الموظفين ويتضمنون لرقابة رئيس الجمهورية الذي يكلفهم  
بتنفيذ السياسة التي يراها .

وظيفة التنفيذ بواسطة الحكومة التي تنتخب بمعرقها ، وبذلك تجمع في يدها سيطر  
التشريع والتنفيذ . وتحقق لها بذلك السيادة المطلقة فلا سلطان لأحد عليها ،  
ولا رقابة على أعمالها .

نظام حكومة الجمعية النيابية له أشكال خاصة عدة . ففي بعض صوره لا يمتاز  
رئيس الدولة عن باقي الوزراء كما هو الحال في سويسرا ، إذ ينتخب الرئيس والوزراء  
لمدة ثلاث سنوات ، ولا يملك البرلمان إسقاط الحكومة قبل انتهاء المدة المقررة .  
كما أنه في بعض الدول الأخرى ، كالفنسا مثلاً ، تنتخب الوزارة بمعرق مجلس  
النواب ، وتساءل سياسياً أمام هذا المجلس الذي يملك إسقاطها حينئذ يترأى له ذلك  
بدون التقيد بأى مدة معينة .

جرت العادة في هذه القصيلة من الدول على أن يحتفظ الشعب بسلطانه عن  
طريق الاستفتاء الشعبي ، وبذلك تتحقق رقابته على نوابه . وفي بعض الدول يكون  
للشعب علاقة على ذلك حتى اقتراح القوانين . والواقع أن نظام حكومة الجمعية  
النيابية هو إسراف لا مبرر له ، إذ يضع شئون الدولة جميعها في يد واحدة ، ويحقق  
بذلك اندماج السلطات إلى أقصى حد . لذلك كان هذا النظام غير مألوف  
ولا مرغوب فيه ، فلم تأخذ به الدساتير الحديثة التي تنجّه غالبيتها إلى تقرير النظام  
البرلماني . لذلك يرى معظم الشراح أن مصيره إلى الزوال القريب .

### ٣ — الدول ذات النظام البرلماني :

النظام البرلماني أساسه التوازن والتعاون بين السلطات العامة في الدولة ، وهيئة  
الوزارة في هذا النظام تعتبر هيئة منفصلة عن رئيس الدولة الأعلى ، وتكون بنفسها  
سلطة قائمة بذاتها بجانب سلطة الرئيس .

لا يقصد بالنظام البرلماني بالمعنى الدقيق ، كل نظام يقوم على وجود  
مجلس نيابي يختاره الشعب ، بل الذي يميز النظام البرلماني عن غيره ، هو التوازن  
بين حقوق الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية . فللهكومة حتى الاعتراض على القوانين  
وحل البرلمان ، ومن الجهة الأخرى تسأل الحكومة سياسياً أمام البرلمان الذي له  
حتى إسقاط الوزارة .

هذه هي الأركان الأساسية للنظام البرلماني ، وإن كان هذا لا يمنع من اختلاف الدساتير البرلمانية بعضها عن بعض من حيث التفاصيل . فبينما يأخذ بعض الدساتير بنظام المجلسين ، نجد دساتير أخرى تأخذ بنظام المجلس الواحد . كذلك تميز بعض الدساتير للسلطة التنفيذية حق حل مجلسي البرلمان ، بينما هناك دساتير لا تميز إلا حل المجلس الأدنى ( مجلس النواب ) . ومن الدول ما تشترط دساتيرها ضرورة أخذ رأى مجلس الشيوخ وموافقة قبل حل مجلس النواب ، كما أن هناك دساتير لا تشترط هذه الاستشارة أو الموافقة الخ . . .

مما تجدر ملاحظته أن البرلمانات في الدساتير الحديثة قد أصبح لها بجانب الاختصاص التشريعي ، اختصاصات سياسية ومالية .

النظام البرلماني من الوجهة التاريخية لا يعتبر تجديداً أو ابتكاراً ، بل هو خلاصة التطور السياسي لنظام الحكم في إنجلترا . فتاريخ النظام البرلماني هناك هو تاريخ الوزارة ، ولم يتحقق هذا النظام إلا بعد أن انتقلت السلطة من يد الملك غير المسئول إلى يد الوزارة المسئولة .





## الفصل الثاني

السلطات العامة في الدولة

في ضوء النظام البرلماني

---

بسم ما يأتي :

- المبحث الأول : السلطة التشريعية .
- المبحث الثاني : السلطة التنفيذية .
- المبحث الثالث : السلطة القضائية .
- المبحث الرابع : أزمة النظام البرلماني .





## البحث الأول

### السلطة التشريعية

#### LE POUVOIR LÉGISLATIF

أهمية البرلمان - نظام المجلس القوي ونظام المجلسين - أهمية  
المجالس العليا في القرن العشرين .

#### أهمية البرلمان :

البرلمان هو الهيئة التي تمثل الشعب ، والمتبع للوقائع التاريخية الدستورية ،  
يتبين بجلاء أن وجود برلمان ينوب عن الشعب ويعبر عن آرائه ، أمر فرضته الشعوب  
على قادتها وحكامها .

ترجع أهمية وجود البرلمان في النظام الديمقراطي ، إلى تمتع هذه المجالس بمركز  
ممتاز ، بسبب كونها معبرة عن الرأي العام للشعوب .

يختص البرلمان في النظم النيابية باقتراح وسن القوانين ، والموافقة على الميزانية ،  
ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية . لذلك كان من حق أعضاء البرلمان توجيه الأسئلة ،  
والاستجوابات ، وإجراء التحقيقات ، وسحب الثقة من الوزارات .

أثبتت الوقائع العملية أن النظام البرلماني يسير في مجراه العادي في هدوء إذا تكون  
المجلس التشريعي من حزبين فقط ، تكون لأحدهما الأغلبية ويمثل الآخر الأقلية<sup>(١)</sup> .  
إذ أن نظام الحزبين يساعد على الثبات الوزاري الذي أصبح من ألزم الضرورات  
في وقتنا هذا . وإذا كان النظام البرلماني الإنجليزي قدر له نجاح منقطع النظير ،  
فسبب ذلك نظام الحزبين . أما إذا تعددت الأحزاب داخل البرلمان فأمرورة

(١) راجع مصطفى كامل ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ وما بعدها .

رئيس الدولة تكون أشق ، إذ عليه أن يختار رئيس الوزارة من بين الأشخاص الذين يمكنهم جمع أغلبية تؤيد الوزارة .

هذه الأغلبية لها دور مزدوج ، فهي من ناحية تحقق التعاون بين النواب والحكومة ، وبذلك تتمكن الحكومة من إصدار ما تراه من التشريعات التي تلائم الرأي العام ، كما أن هذه الأغلبية من ناحية أخرى تلعب دوراً سياسياً هاماً ، إذ أن تأييدها الوزارة هو سند بقائها في الحكم .

إذا كان لنا أن نصيف شيئاً إلى هذا القول ، فهو أن دور الأغلبية في النظام البرلماني وإن كان مهماً ، فإن دور المعارضة أو الأقلية لا يقل عنه شيئاً . فالمعارضة الحرة النزهة من ألزم عناصر النظام البرلماني ، وإذا انعدمت داخل البرلمان أصبح النظام البرلماني زائفاً لا خير فيه ، إذ المعارضة هي التي تسهر على مراقبة الحكومة وتذكرها بواجبها إذا انحرفت عن الطريق الواجب الإلتفاع .

#### نظام المجلس الفردي ونظام المجلسين :

يقصد بنظام المجلسين أن يكون البرلمان ( الهيئة النيابية ) مكوناً من مجلسين . وقد كانت نشأة هذا النظام نتيجة التطور التاريخي للدستور الإنجليزي ، فهو ليس وليد النظريات العلمية أو الآراء الفلسفية بل نتيجة لهذا التطور . فقد ظهر هناك في بادئ الأمر مجلس اللوردات وأعقبه بعد ذلك بفترة مجلس العموم ، وتطور اختصاص كل من المجلسين ، فبعد أن قام على أساس المساواة بينهما في بادئ الأمر ، أخذ مجلس العموم يبسط سلطاته ونفوذه ويسلب المجلس الآخر اختصاصه ، إلى أن أصبح في نهاية الأمر صاحب الكلمة العليا في المسائل المالية . كما أصبحت الوزارة مسئولة أمامه وحده باعتباره المجلس الذي يمثل الشعب <sup>(١)</sup> ، وقد أخذ بنظام المجلسين *Système Bicaméral* كثيراً من الدول نقلاً عن النظام الإنجليزي نظراً لمزاياه

---

(١) لم يصل مجلس العموم إلى منزلته الحالية في بريطانيا إلا بعد مصاحبات حنيفة بينه وبين مجلس اللوردات من جهة ، وبينه وبين التاج من جهة أخرى . وقد كان مجلس العموم يعتمد دائماً على أنه الهيئة النيابية التي تمثل الأمة البريطانية ، في حين أن أعضاء مجلس اللوردات يصلون إلى مراكزهم عن طريق الوراثة أو التعيين — راجع الدكتور السيد صبرى ، للرجع السابق ، ص ١١٦ وما بعدها .

الملموسة ، وإن كان هذا لا يعنى أن نظام المجلسين نظام مثال خال من العيوب  
فلكل نظام مزاياه ومساوئه<sup>(١)</sup>. كل ما فى الأمر أن نظام المجلسين فاقت مزاياه  
فى نظر الدول التى أخذت به عيوبه . وفيما يلى موجز لهذه المزايا والعيوب :

#### مزايا نظام المجلس :

١ — يؤدى هذا النظام إلى تمثيل الطبقات المختلفة وبالأخص الطبقة الأرستقراطية  
وهى الطبقة التى كان مونتسكيوى وجوب تمثيلها بنسبة مصالحها ، حتى لا تكون  
حرباً على النظام الديمقراطى . تمثيل الطبقة الأرستقراطية لم يعد اليوم بالأمر المهم ،  
فقد انتشرت المبادئ الديمقراطية وأصبحت ثابتة الأركان ، أما المهم فهو تمثيل  
المصالح الاقتصادية المختلفة فى البرلمان . يلاحظ أن بعض الشراح يرى أن نظام  
المجلسين يساعد على تحقيق هذه الغاية ، ففى كثير من الدول الديمقراطية الحديثة  
تكون للمسائل الاقتصادية أهمية مرموقة تكاد تعادل الأهمية التى للمسائل السياسية ،  
ولذلك كان تمثيل المصالح الاقتصادية المختلفة أمراً تحتّمه الضرورات . طبقت  
حكومة فيكتوريا الأسترالية هذا المبدأ ، فانتخب أحد المجلسين هناك من الشعب  
دون شرط ولا قيد ليمثل العمل ، بينما ينتخب المجلس الثانى بشروط خاصة لى  
يمثل رأس المال ، ولا يقاضى أعضاؤه مكافآت مالية . علاوة على ذلك فإن نظام  
المجلسين يساعد على رفع مستوى المجالس النيابية ، فنظراً لذيوع مبدأ الاقتراع  
العام وجعل انتخاب النواب فى يد الشعب الذى كثيراً ما يسمى بالاختيار ، يساعد  
نظام المجلسين الحكومات على تعيين ذوى الخبرة ممن لا يتيسر لهم النجاح فى المجلس  
الأعلى (وهو ما يطلق عليه غالباً اسم مجلس الشيوخ) . بذلك يوفق نظام المجلسين  
بين مبدأ الاقتراع العام الذى يظل مطبقاً تطبيقاً كاملاً فيما يختص بالمجلس الأدنى ،  
وبين حسن اختيار أعضاء البرلمان الذى يحققه التعيين فى المجلس الأعلى .

٢ — يتضمن نظام المجلسين عدم استبداد السلطة التشريعية ، فقد أثبتت

---

(١) يرى بعض الشراح أن مزايا نظام المجلسين لا يمكن أن يتحقق على أكل وجه إلا إذا اختلف  
المجلسان من حيث التكوين ، وكان للمجلس الأعلى *Chambre haute* حق الاشتراك الفعل فى مسائل  
التشريع على الأقل .

التجارب أن البرلمان المكون من مجلس واحد كثيراً ما يتجاوز حدود اختصاصه ويفتات على حقوق الهيئة التنفيذية ، فإذا لم يكن هناك مجلس ثان يلطف من استبداد المجلس الأول ، فقد يحل استبداد البرلمان محل استبداد الحاكم المطلق ، وهذا لا يتفق مع فكرة الديمقراطية التي قامت منذ بادىء الأمر لتحول دون الطغيان والاستبداد<sup>(١)</sup> . كما أن تكوين البرلمان من مجلسين يخفف من حدة النزاع الذي يقع بين البرلمان والحكومة ، فوجود مجلس آخر يساعد على الوصول إلى حل سلمى ، ذلك لأنه إذ اتفق المجلسان في الرأي ، فهذا دليل على أنهما على حق ، وقد يحمل اتفاقهما هذا السلطة التنفيذية على الخضوع لرايها . أما إذا ناصر أحد المجلسين السلطة التنفيذية فهذا دليل على صواب رأيها ، ولربما أمكنها اعتماداً على هذا التأييد من جانب أحد المجلسين إقناع المجلس الآخر بوجهة نظرها .

علاوة على ذلك فانقسام السلطة التشريعية في الدولة إلى قسمين ، يساعد على إيجاد التوازن بين قسمي السلطة التشريعية نفسها ، لأنه إذا ما اشتط أو تجاوز أحد المجلسين حدود اختصاصه ، تمكن المجلس الآخر بمساعدة السلطة التنفيذية ( الحكومة ) إيقافه عند حده<sup>(٢)</sup> .

٣ — يؤدي نظام المجلسين إلى منع التسرع في مسائل التشريع ، فالتشريع وهو عمل جليل القدر عظيم الأثر في حياة الدولة ، يجب التريث عند بحثه وإقراره . فإذا حدث وتسرع أحد المجلسين في إقرار تشريع أمكن المجلس الآخر إنقاذ الموقف ، إذ أن القانون في هذا النظام لا يصدر إلا بعد أن يبحث ويدرس في هئتين مختلفتين<sup>(٣)</sup> . حقيقة إن مرور مشروعات القوانين ومناقشتها في مجلسين

(١) يناصر العلامة برائس الرأي القائل بازدواج المجلسين فكبح ما يلقى :

« إن الحاجة إلى إيجاد مجلسين أصبحت محور العلم السياسي ، وأساس هذه الحاجة الاعتقاد بميل المجلس الواحد إلى التسرع والاستبداد والفساد ، وهو ما يجب القضاء عليه بإيجاد مجلس آخر يمتدحه مساو له في السلطة . . . » .

(٢) راجع اسهان ، الجزء الأول ، ص ١٤١ وما بعدها . وكذلك برائس The American Common-

wealth الجزء الأول ص ٤٦١

(٣) يرى بلنتشل « أن العيتين تبصران أحسن من العين الواحدة ، خصوصاً إذا نظرت كل منها من وجهة نظر تختلف الأخرى » .

يجعل التشريع بطيئاً ، ولكن لهذا البطء فائدته إذ يجعل القوانين التي تصدر أكثر اتفاقاً ، وأقرب إلى المصلحة العامة مما لو كانت صادرة من مجلس واحد .

٤ — علاوة على المزايا السابق ذكرها يمكن إضافة ميزة أخرى خاصة بالدول المتحدة اتحاداً مركزياً *Etat Fédéral* تتمثل في المجلس الأعلى المقاطعات على قدم المساواة ، ويمثل السكان طبقاً لتعدادهم في المجلس الأدنى .

نظام المجلسين معمول به في الولايات المتحدة ، وسويسرا ، كما كان مأخوذاً به في ألمانيا طبقاً للدستور فيمار . من ذلك يتضح أن نظام المجلسين يعتبر من النظم الأساسية في الدول المتحدة اتحاداً مركزياً<sup>(١)</sup> .

### عيوب نظام المجلسين :

بالرغم من المزايا السابقة فقد انتقد البعض نظام المجلسين بشدة ، وفضل عليه بعض الشراح نظام المجلس الواحد<sup>(٢)</sup> *Système Unicameral* ، وفيما يلي أهم أوجه النقد وهي تتضمن في الوقت نفسه مبررات نظام المجلس الفردي .

١ — هناك اعتراض نظري أساسه أن فكرة سيادة الأمة كل لا يقبل التجزئة ، ولذلك لا يمكن تمثيل هذه السيادة إلا بواسطة هيئة واحدة (مجلس واحد) . إذ أن إرادة الشعب وحدة لا تتجزأ ، ولا يمكن أن يعبر عنها مجلسان بارادتين قد يحصل بينهما تعارض ، فإذا حصل هذا التعارض فلا بد أن تكون إحدى هاتين الإرادتين على الأقل مخالفة لرأي الأمة وحينئذ يجب ألا يقام لهذه الإرادة وزن . أما إذا اتفق المجلسان في الرأي ومعناه اتفاق الإرادتين ، فلا فائدة من نظام المجلسين ويمكن مجلس واحد . لذلك قيل أن نظام المجلسين يتعارض مع وحدة إرادة الأمة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) ذلك لأن المجلس الأعلى يحقق المساواة بين الولايات ، وهذه المساواة لازمة وضرورية لحفظ استقلال الولايات الداخلى — راجع لافريير *Laferrière* القانون الدستوري ، الطبعة الثانية ، ص ٦١٢ وما بعدها .

(٢) وبين هؤلاء ترجو ولامرتين وإليهما يرجع الفضل في الأخذ بنظام المجلس الواحد في فرنسا بمقتضى

دستور عام ١٧٩١ وعام ١٨٤٨

(٣) لو أعلننا بمقتضى هذه النظرية لاستحال علينا في النهاية تعليل وجود أعضاء متعددين في المجلس =

٢ - نظام المجلسين يؤدي إلى تعقيد الأمور وتصادم المجلسين ، وهذا التصادم ضرورى طالما كان المجلسان مختلفى الطابع . أما نظام المجلس الواحد فهو يضمن الوحدة ويكفل عدم الانقسام بين هئتي التشريع . قد يقال أنه من الممكن جعل المجلسين من طابع واحد ، ولكن الواقع أن نظام المجلسين لا تتحقق فوائده إلا إذا تحقق اختلاف المجلسين من حيث التشكيل<sup>(١)</sup> . ويرد على هذا الاعتراض بأن التصادم بين مجلسى البرلمان يلفت استمراه نظر الرأى العام ، الذى ينضم فى النهاية إلى أحد المجلسين ، ويرجع كافة أحدهما ، ويكون ذلك فى النظم البرلمانية يحل المجلسين أو أحدهما ، كما تقضى الدساتير فى هذا الشأن ، والالتجاء إلى الشعب مصدر السلطات لانتخاب برلمان جديد .

٣ - قيل إن نظام المجلسين يؤدي إلى ببطء التشريع<sup>(٢)</sup> . هذا القول فيه مبالغة كبيرة ، فالتشريع عمل دقيق يؤثر فى حياة الدولة ، وليست العبرة بكثرة ما تصدره الهيئة التشريعية من قوانين ، وإنما بصلاحيه هذه القوانين وملاءمتها

---

= الواحد يهبون بإرادتهم المتعددة عن إرادة الأمة الواحدة . وطبقاً لهذه النظرية نصل فى النهاية إلى ضرورة التمييز عن إرادة الأمة بواسطة فرد واحد ذى إرادة واحدة ، وذلك يؤدي فى النهاية إلى حكم الفرد . وهذا أمر لا يتفق طبعاً مع أبسط مبادئ الديمقراطية . لذلك قيل إن مبدأ السيادة الشعبية غير القابل للتجزئة لا يتعارض مطلقاً من الناحية النظرية مع تكوين البرلمان من مجلسين - راجع الدكتور عثمان خليل - المرجع السابق ، ص ٢٤٥ وما بعدها .

(١) أهم مزايا نظام المجلسين هو إعطاء صورة سليمة للبيئة الشعبية ، ولذلك يجب أن تختلف طريقة انتخاب كل منهما عن الآخر إذ لو تشابه المجلسان ضاع الغرض من وجودها . لذلك اتفقت الآراء على وجوب اختلافهما فى العدد وكيفية الانتخاب . كذلك يرى الكثيرون أن من أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن تكون أكبر من من أعضاء مجلس النواب حتى يتوفر فهم النضوج السياسى والخبرة . وقد اختلفت الدول فى طريقة إيجاد المجلس الأعلى ، فأنجلترا جعلت العضوية فى مجلس اللوردات بالوراثة ، ودول أخرى جعلت تعيين بعض الأعضاء أمراً واجباً ، ولهم فى هذا كله هو ضرورة التباين فى تشكيل المجلسين حتى يتحقق الغرض من ازدواج الهيئة التشريعية . راجع الدكتور السيد صبرى - المرجع السابق ، ص ١٢٢ وما بعدها .

(٢) شبه التشريع نظام المجلسين بالعربة التى يحركها جوادان فى اتجاهين متضادين - راجع اسان المرجع السابق ، ص ١٤٩ وما بعدها .

للشعب ، وفي نظام المجلسين ضمان أكبر لتحقيق هذا الهدف عما في نظام المجلس الفردي .

٤ — قيل كذلك إن نظام المجلسين يؤدي إلى خلق أرسقراطيات جديدة ، وهذا أمر لم يعد يتفق وجوه فكرة الديمقراطية . فبمقتضى نظام المجلسين يجب أن يختلف المجلسان من حيث التكوين ، وقد جرت العادة بأن يكون المجلس الأعلى معيناً كله أو بعضه ولا يجوز حله ، كما أن عضويته تقتصر في كثير من الدساتير على أفراد من فئات خاصة تتوفر فيهم مزايا خاصة . بذلك يساعد هذا المجلس على خلق طبقة أرسقراطية جديدة ، أو إحياء طبقات من هذا النوع زال نفوذها ، ولا شك أن ذلك يخالف مبادئ الديمقراطية التي تسمى الشعوب في العصر الحاضر إلى تحقيقها كاملة .

هذا القول صحيح إلى حد ما ، ففي الديمقراطيات الحديثة التي ما زال الحكم المطبق فيها ماثلاً في أذهان الشعب ، يكون لنظام المجلسين خطره ، إذا قصد منه إحياء الأنظمة الأرسقراطية . لكن هذا الخطر لا وجود له في الديمقراطيات القديمة التي أصبحت السيادة الشعبية فيها جزءاً من عقيدة بنيتها .

بما سبق يتضح أن فكرة ازدواج المجلسين فكرة لها وجاهاً ، وتنتج إليها بعض الدساتير الحديثة ، فكثيراً من البلاد التي كانت تنص دساتيرها على أن تكون الهيئة التشريعية فيها من مجلس واحد ، عادت وعدلت عن هذا النظام وأخذت بنظام المجلسين ، ومثلها ألمانيا ، والبرتغال ، والمكسيك ، ويوغسلافيا ، وفرنسا التي أخذت بنظام المجلس الفردي مرتين ، الأولى بمقتضى دستور سنة ١٧٩١ والثانية بمقتضى دستور سنة ١٨٤٨ ، ثم عدلت عنه وأخذت بنظام المجلسين بعد ذلك .

أزمة المجالس العليا في القرن العشرين :

ظهرت منذ بدء القرن الحالى اتجاهات قوية ترى إلى تقييد سلطة المجالس العليا حتى في أمور التشريع العادى ، وذلك بقصد حصر السلطة في المجلس الأدنى تحقيق ذلك الأمر في البرلمان الإنجليزي منذ سنة ١٩١١ بواسطة القانون المسمى

The Parliament Act الذى قيد من سلطات مجلس اللوردات وجعله أشبه بمجلس ثانوى .

أخذت بعض الدساتير التى صدرت عقب الحرب العالمية الأولى بهذه الفكرة ، فعدل بعضها عن نظام المجلسين وأخذ بنظام المجلس الفردى ، كفنلندا وتركيا ، وأضعفت دساتير أخرى من سلطات المجلس الأعلى كما هو الأمر فى الدستور البولونى لسنة ١٩٢١ والدستور التشيكوسلوفاكى لسنة ١٩٢٠ . والراجع أن الدول التى لجأت إلى هذا التقييد إنما لجأت إليه للتخلص من مناورات المجالس العليا التى غالباً ما يكون الغرض منها مناوأة المجلس الأدنى .





## المبحث الثاني

### السلطة التنفيذية

#### LE POUVOIR EXÉCUTIF

الأعمال التي تدخل في دائرة اختصاص السلطة التنفيذية - رئيس الدولة في النظام البرلماني - الوزارة - المسؤولية الوزارية - حق الحل .

الأعمال التي تدخل في دائرة اختصاص السلطة التنفيذية :

يمكن تقسيم هذه الأعمال بصفة عامة إلى أربعة <sup>(١)</sup> أنواع وهي :

#### (أ) الحقوق السياسية :

هي الخاصة بعلاقة الدولة الخارجية كتعيين الممثلين السياسيين ، وعقد المعاهدات حيث تتولى الحكومة المفاوضة ثم توقيع المعاهدة ، ويصدق عليها الرئيس الأعلى . هذا الاختصاص الخاص بعقد المعاهدات تشارك فيه السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية .

#### (ب) الحقوق الإدارية :

هي الخاصة بإدارة المرافق العامة وتنفيذ القوانين ، وما يتبع ذلك من حق تعيين وعزل الموظفين وإصدار اللوائح الخ . . .

#### (ج) الحقوق الحربية :

الرأى مستقر الآن في جميع الدول على أن رئيس السلطة التنفيذية الأعلى هو

---

(١) يضيف بعض الشراح إلى هذه الحقوق الأربعة حقاً خامساً يطلقون عليه اسم الحقوق التشريعية ، وهي كل ما يتعلق بمسائل التشريع التي تكون من اختصاص السلطة التنفيذية .

فى الوقت نفسه الرئيس الأعلى لقوات الدولة الحربية ، فله حق إعلان الحرب وحق إنهاؤها ، وإن كان ذلك لا يمنع من اشتراك البرلمان معه فى بعض الحالات (١) .

#### (د) الحقوق القضائية :

هى حق العفو الخاص والعفو الشامل ، هذا النوع الأخير يشترك فيه البرلمان مع السلطة التنفيذية عادة . يلاحظ أن بعض الشراح وعلى رأسهم بكاريا الإيطالى Baccaria يرون أن السلطة التنفيذية لا يجوز لها أن تعفو عن المجرمين الذين حكم بأدانتهم ، غير أن هذا رأى لم يؤخذ به ، والأمر مستقر على أن للسلطة التنفيذية هذا الحق .

#### رئيس الدولة فى النظام البرلماني :

يعتبر الملك أو رئيس الجمهورية فى النظام البرلماني ، رئيساً للسلطة التنفيذية ، وإنما يجب التمييز بين السلطة التنفيذية الفعلية والسلطة الاسمية . فصاحب السلطة الاسمية هو الشخص الذى تدار باسمه الشؤون التنفيذية ، وإن كان فى الواقع لا يقوم بأى عمل من أعمال التنفيذ . فالملك فى الدول الملكية الدستورية ، هو صاحب السلطة التنفيذية. أما بينما يباشرها فى الواقع أشخاص آخرون يديرونها باسمه ويتمتع هو بالسلطة الاسمية فقط . ولا يعتبر رئيس الدولة فى النظام البرلماني رئيساً للحكومة ، إذ هناك رئيس آخر هو رئيس مجلس الوزراء Président du Conseil الذى يعتبر مرئياً لرئيس الدولة الأعلى .

#### دور رئيس الدولة فى النظام البرلماني :

الدور الذى يقوم به رئيس الدولة فى النظام البرلماني ، وبالأخص فى الدول ذات النظام الملكى ، يثير الاهتمام رغم حدوده الضيقة . إذ أن رأى العام يهتم

---

(١) جرت المادة أن تزيد حالة الحرب من نفوذ السلطة التنفيذية ، إذ تسم إلى الاختصاصات العادية طائفة أخرى من الاختصاصات منحها الضرورات الحربية ، وتبذل للسلطة التنفيذية سلطات شبه مطلقة ، وقد شجعت هذا الأمر بوضع فى الحريين المالىتين الأخيرتين . . .

دائماً بكل ما يقوم به الملك من تصرفات ، بل إن الاهتمام بهذا الدور في كثير من البلدان قد تجاوز التصرفات السياسية لهذا الرئيس ، وتعداها إلى التصرفات الشخصية .  
لعل الوقائع التاريخية خير دليل على ذلك ، ففي بريطانيا أبدى الشعب البريطاني اهتماماً خاصاً بتصرفات الملك إدوارد الثامن الشخصية ، ورغبته الزواج من سيدة لم ير الشعب هناك أنها جديرة بهذا الزواج . وقد كان من نتيجة ذلك تنازل الملك عن عرشه عام ١٩٣٦

إذا كان الاهتمام بتصرفات رؤساء الدول العامة والخاصة في البلدان الملكية يفوق كل حد ، فإن هذا الاهتمام يقل كثيراً في الدول التي تأخذ بالنظام الجمهوري ، حيث لا يبدى الرأي العام اهتماماً كبيراً برئيس الدولة وشخصيته . بل في بعض الجمهوريات مثل فرنسا يسير الاتجاه نحو انتخاب رئيس الجمهورية من بين الشخصيات التي لا تمتاز بقوة التأثير على الجماهير ، وذلك خوفاً من أن يكون لشخصية الرئيس القوة تأثير على الرأي العام ، تكون نتيجته في النهاية زيادة نفوذ هذا الرئيس .  
الملاحظ أن الاهتمام بدور رئيس الدولة يرجع إلى كونه مركز الأداة الحكومية ، رغم أن معظم سلطاته لا يباشرها إلا بواسطة الوزراء . فقد كان رئيس الدولة قبل تحديد سلطاته صاحب السيادة الفعلية في الدولة ، ولا يصح القول بأنه لم يكن مسئولاً إطلاقاً ، إذ أن مسؤوليته أمام الرأي العام كانت قائمة ، وكان للشعب أن يثور<sup>(١)</sup> إذا لم يرض عن تصرفات رئيسه . غير أنه لما انتقلت اختصاصات رئيس الدولة في ظل النظام البرلماني إلى وزرائه أصبح رئيس الدولة غير مسئول . من هنا نشأت أهمية الدور الذي يقوم به هذا الرئيس غير المسئول في وقتنا الحاضر .

الواقع أن المبادئ التي تحكم الدور الذي يقوم به رئيس الدولة هي قبل كل شيء وليدة التاريخ الدستوري في إنجلترا ، فقد كانت هذه المبادئ وليدة التطور التدريجي للرأي العام الإنجليزي . هذا التطور الذي كاد يقضى على سلطة الملوك في هذه البلاد . فقد قضت التطورات الاجتماعية والثورات المتعاقبة هناك على ما كان للملوك

(١) رغم أن الثورة كانت صعبة من الناحية العلمية ، غير أنها كانت من الناحية النظرية الجيزة المستظر لكل رئيس يخرج على إرادة شعبه .

من قدسية مزعومة ، وجاء اليوم الذى قال فيه أحد رؤساء الوزراء للملك : « لم يعد فى الإمكان يامولاي قيام وزارة فى البلاد لا تؤيدها الأغلبية البرلمانية » . بذلك تقررت أحد قواعد القانون الدستورى الإنجليزى وهى ضرورة تأليف الوزارة من الأغلبية البرلمانية . كذلك لم يكن الحال يختلف كثيراً فى فرنسا ، فرغم أن رؤساء الدولة فى القرن التاسع عشر كانوا يعلنون مناصرتهم للنظام البرلماني ، غير أنهم فى السر كانوا يبذلون جهودهم فى سبيل الدفاع عن امتيازاتهم التى لا تتفق مع ما يجاهدون به . رغم ذلك فإن تطور الرأى العام الفرنسى أدى إلى إقامة النظام البرلماني نهائياً على أسس ديمقراطية حقة بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٧

هذا التطور المستمر كان يمكن أن يؤدي فى النهاية إلى إلغاء مركز رئيس الدولة وإحلال هيئة تحمل محله ، أو ترك الأمور بأكملها فى يد مجلس الوزراء المسئول . غير أن هذه التطورات لم تبلغ هذا الحد ، ولذلك نجد أن الدساتير المختلفة ما زالت تحتفظ بمركز رئيس الدولة . العلة فى ذلك أن رئيس الدولة لا يعتبر فقط رئيس السلطة التنفيذية ، ولكنه يمثلها أيضاً . فالدول حين أقوت النظام البرلماني كانت قد اعتادت أن تجعل من شخص الملك رمزاً لحيايتها الوطنية ، ولم يكن من اليسير التخلص من هذه العقيدة . كما أن رئيس الدولة هذا هو الذى يكفل الاستمرار فى الدولة ، فهو باق بالرغم من تغيير الحكومات وتعاقبا ، ولذلك فهو عنصر الثبات فى الدولة .

للأستاذ لارنود Larnaud تعبیر طريف يبين هذا الاتجاه ، فقد قرر هذا الفقيه فى بحث له مقدم للاتحاد البرلماني : « أن وجود رئيس للدولة هو قانون من قوانين الحياة » ، ومن ذلك يتضح أن وجود رئيس للدولة أمر لا مناص منه فى الدول ذات النظام البرلماني .

أثار بعض الفقهاء مشكلة بهذا الخصوص ، وهى هل يتفق النظام البرلماني والنظام الجمهورى ؟

يرى البعض وعلى رأسهم هوريو ، أن النظام البرلماني لا يعمل إلا فى بلد تقوم فيه الملكية الوراثية ، لأنه إذا جعلنا هيئة الناخبين تقوم بانتخاب رئيس الجمهورية ،

فان هذا الرئيس قد يتجه نحو النظام المطلق أو نحو الدكتاتورية<sup>(١)</sup>. أما إذا أنتخب الرئيس بواسطة البرلمان فان هذا قد يؤدي إلى وضع الرئيس في مركز التابع بالنسبة للبرلمان كما هو الأمر في تركيا .

غير أن فئة كبيرة من العلماء لا توافق على هذا الرأي ، وهم على حق فيما يرون . فالنظام البرلماني يتفق مع النظام الجمهوري ، ولا سبب يدعو إلى عدم انسجامهما ، وأن ما ذهب إليه هوريومن شايه لم تثبت صحته تماماً .

عدم مسئولية رئيس الدولة طبقاً للنظام البرلماني وانتقال اختصاصه إلى الوزارة المسئولة .

استقر الرأي في الفقه الدستوري ، على عدم مسئولية رئيس الدولة الأعلى ، ونشأة هذا المبدأ هو النظام البرلماني في إنجلترا الذي يأخذ بالمثل القائل : « بأن الملك لا يخطئ » The King can do no wrong<sup>(٢)</sup> .

انتشر هذا المبدأ في كافة الدساتير التي تأخذ بالنظام البرلماني ، كما يرجع إليه الفصل في نشأة نظام الوزارة المسئولة .

فالدولة كما هو معلوم يجب أن يكون على رأس حكومتها شخص مسئول أو هيئة مسئولة ، وطالما أن الملك لا يمكن أن يسأل طبقاً للقاعدة السابق الإشارة إليها ، فن الواجب أن يوجد من يتحمل المسئولية ، ولذلك حلت الوزارة محل الملك أو رئيس الدولة الأعلى لمواجهة مسئوليات الحكم .

عدم مسئولية رئيس الدولة الأعلى درجات . فقد يكون عدم المسئولية مطلقاً ، كما هو الحال في الدول ذات النظام الملكي . أما في النظام الجمهوري فقد جرت العادة أن يسأل رئيس الجمهورية عن أفعاله الجنائية ، كما يسأل أحياناً عن أعماله السياسية ، وتكون العقوبة حيثئذ العزل<sup>(٣)</sup> .

(١) الدكتور مصطفى كامل ، المرجع السابق ، ص ١١٣ وما بعدها .

(٢) تشمل عدم مسئولية الملك المسائل الجنائية ، وكل التصرفات السياسية ، ويرتب على ذلك القاعدة المعروفة بـ « أن ذاته مصونة لا تمس » .

(٣) دستور فيمار الألماني عام ١٩١٩

ينتج عن عدم مسئولية رئيس الدولة ، انتقال السلطة الفعلية إلى الوزارة .  
عبر بعض الشراح عن هذه الحالة بقولهم : « إن الملك يسود ولا يحكم »  
Règne, mais ne gouverne pas ، لذلك يضع الوزراء سياسة الدولة دون الرئيس الأعلى ،  
وإن كان ذلك لا يمنع الرئيس من توجيه النصيح والإرشاد للوزراء . ولا كانت الوزارة  
في النظام البرلماني يجب أن تحوز ثقة المجلس النيابي الذي يمثل الشعب ، فقد  
قبل إن لانتقال السلطة إلى الوزارة المؤيدة من البرلمان أمر يتفق تماماً مع المبدأ  
الديمقراطي ، الذي ينادى بأن الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات .  
تطبيقاً لهذا المبدأ تصير جميع السلطات الممنوحة لرئيس الدولة الأعلى حقوقاً  
اسمية ، تباشرها بالفعل الوزارة المسئولة أمام المجلس النيابي <sup>(١)</sup> .

#### اختصاصات رئيس الدولة (٢) :

جرت عادة النساتير البرلمانية على تقرير اختصاصات أساسية لرئيس الدولة .  
تتلخص هذه الاختصاصات عادة في تعيين وعزل الوزراء ، وحق الاعتراض على  
القوانين الواردة من البرلمان ، وإصدار المراسيم بقوانين . كما أن رئيس الدولة يقوم  
في حالة اشتداد النزاع بين الوزارة والبرلمان بدور الحكم مما قد يضطره في بعض  
الحالات إلى الالتجاء إلى حق الحل والرجوع إلى الشعب مصدر السلطات . هذه  
هي الاختصاصات الأساسية ، وتوجد بجانب هذه الاختصاصات مجموعة أخرى أقل  
أهمية ، كرئاسته لمجلس الوزراء في بعض الدول ، وتولي قيادة القوات الحربية ، وإن  
كان المفروض أن هذه القيادة الفعلية توجب المسئولية ، بينما طبقاً للقاعدة المعروفة  
لا يسأل . كما أن رئيس الدولة هو الذي يوقع على أهم القرارات المتعلقة بالمسائل العامة .

---

(١) رغم انتقال السلطان من يد رئيس الدولة الأعلى إلى يد الوزراء المسئولة فما زالت النساتير تنص  
على حقين يباشرهما رئيس الدولة بنفسه وهما :  
(أ) حق تعيين وعزل الوزراء .

(ب) حق الحل الرئسي Dissolution Présidentielle ولكن هذين الحقين ليسا مطلقين ، بل  
إن حق رئيس الدولة الأعلى في مباشرتهما مقيد بقيود متعددة .  
(٢) راجع الدكتور مصطفى كامل ، المرجع السابق ، ص ٢١٢

رغم أهمية الدور الذى يقوم به رئيس الدولة فى هذه الأمور، فهناك فئة من الكتاب والشرح، وعلى الأخص الفرنسيين يرون أن هذه الاختصاصات لم تعد الآن سوى وظائف مظهرية *Fonction de Majesté*، غير أننا لا نشاطرهم هذا رأى، ونعتقد أن فى قولهم هذا مبالغة لا محل لها. فرئيس الدولة على حد قول الفقيه برودو يقوم بأكثر من مجرد مباشرة سلطاته، فحق الحل إذا اشتدت الأزمات من حقوق الرئيس وله أن يستعمله، كما أن له إبداء النصيح والإرشاد. ولعل فى قول الوزير الفرنسى لويس بارثو *Louis Barthou* ما يبين أهمية هذا النصيح فقد قرر هذا الوزير ما يأتى :

« بين الدكتاتورية، وانعدام السلطة، وبين القوة التى لا حد لها وعدم القوة، بين الذى يدخل نفسه فى كل شئ والذى لا يهتم بشئ، توجد ألف درجة ودرجة لما أسميه بحق النصائح الفعالة ».

#### المرئاة :

يرى النظام البرلمانى إلى تحقيق التعاون بين السلطات المنفصلة، لذلك كانت الوزارة هى همزة الوصل بين رئيس الدولة وبين البرلمان، أو كما يقول كاريه دى ملبرج « لها الاتصال برئيس الدولة كما لها الاتصال بالبرلمان ». الواقع أن مجلس الوزراء فى النظام البرلمانى يعتبر رمزاً لازدواج السلطات. فالوزارة يعينها رئيس الدولة غير المسئول لكى يباشر سلطاته بواسطتها، وهو فى اختياره للوزارة مفروض فيه ملاحظة ميول رأى العام ورغباته التى تظهر جليلة من نتائج الانتخاب. هذه الوزارة التى يعينها رئيس الدولة لا تسأل أمامه، بل تسأل أمام البرلمان باعتباره الهيئة التى تمثل الشعب.

النظام البرلمانى لا يتميز بوجود الوزارة إذ أن هذه موجودة فى النظام الرئيسى، كما هى موجودة فى نظام حكومة الجمعية. أما ما يتميز به النظام البرلمانى فهو المركز الخاص الذى للوزارة تجاه البرلمان من ناحية ورئيس الدولة من ناحية أخرى.

تبعية الوزارة للبرلمان فى النظام البرلمانى، وإن كانت أمراً تفرقه فئة كبيرة من أهل الفقه والساسة، باعتبار أن الوزارة يجب عليها تطبيق البرامج التى ترضيها

الأغلبية ، لا تعنى أن الوزارة تابع مخلص أمين للبرلمان يسيرها وفق هواه ، إذ للوزارة شخصيتها المستقلة ودورها الهام ، لأن دور الوزارة الحقيقي هو جمع الأغلبية والحصول على ثقتها . أما القول بتبعيتها المطلقة للبرلمان فقول فيه تجاوز ومبالغة ، ودليلنا على ذلك أن الوزارات التي تؤيدها أغلبية منتخبة من عدة أحزاب سياسية يمكنها في الغالب أن تمل على هذه الأحزاب السياسية برامج قد تتعارض مع برامج هذه الأحزاب .

من ذلك يتضح أنه في النظام البرلماني الحقيقي لا يكون الوزراء مندمجين في رئيس الدولة أو في البرلمان <sup>(١)</sup> .

#### تعيين رئيس الوزارة والوزراء :

تعتبر إنجلترا مهد النظام الوزاري ، وقوام هذا النظام هناك تعيين الوزراء بواسطة الملك ، أما المسؤولية فهي أمام البرلمان . وتكون هذه المسؤولية تضامية فيما يختص بالسياسة العامة وفردية فيما يختص بأعمال الوزارات .

يقصر عمل الملك أو رئيس الدولة على تعيين رئيس وزراءه ، ويقوم رئيس الوزراء باختيار زملائه الذين يعاونونه . وحق الملك أو رئيس الدولة في اختيار رئيس الوزارة حق مقيد في ظل النظام الديمقراطي إذ أنه يجب عليه اختيار رئيس وزرائه من حزب الأغلبية . يرى بارثلميو أن رئيس الوزراء يجب أن يكون أهم شخص في حزب الأغلبية ، وأن لرئيس الوزراء الحق المطلق في اختيار زملائه دون تدخل من جانب رئيس الدولة ، وذلك تحقيقاً للانسجام الوزاري .

اختيار رئيس الوزراء والوزراء من حزب الأغلبية قاعدة ثابتة وأساسية في النظام البرلماني ، إذ أنه نظراً إلى مسؤولية الوزارة البرلمانية ، وضرورة الحصول على الثقة يستحيل على غير حزب الأغلبية البقاء في مناصب الحكم .

أشار إلى هذه الحقيقة أوربان Orban عند كلامه على الدستور البلجيكي ، إذ قرر هذا الفقيه : « أنه من المناسب أن يحتفظ لرئيس الدولة — قانوناً ونظرياً — بحقه

---

(١) راجع الدكتور مصطفى كامل ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨ وما بعدها .



في تعيين الوزراء ، غير أنه يجب وضعه في ظروف تجعله مجبراً على مراعاة رضا البرلمان عن هذا الاختيار .

اختيار رئيس الوزراء من حزب الأغلبية أمر مقرر في إنجلترا منذ عهد الملكة فيكتوريا . أما في فرنسا ، فانه وإن كان لا يوجد نص صريح على حق رئيس الدولة في تعيين رئيس الوزارة ، إلا أن له هذا الحق استناداً على نص المادة الثالثة من دستور سنة ١٨٧٥ الفرنسي التي تقرر : « أن رئيس الدولة له حق التعيين في جميع المناصب المدنية والحربية » .

جرى العمل في فرنسا على أن يعين رئيس الجمهورية رئيس وزرائه ، وأن هذا الأخير يقوم باختيار من يعاونه من الوزراء . تقرر هذه القاعدة بصفة نهائية هناك عندما تولى جامبوتا Gambetta رئاسة الوزارة ، وقدم كشفاً بأسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختياره ، وقد كان من بينهم وزراء لا يرتاح إليهم رئيس الجمهورية الفرنسية وقتئذ ، ورغم ذلك وقع الرئيس على مرسوم تعيينهم .

#### دور رئيس الوزراء :

دور رئيس الوزراء في النظام البرلماني ذو أهمية كبرى ، فهو الذي يرأس جلسات مجلس الوزراء ، ويتكلم باسم الحكومة وهو المدافع أمام البرلمان عن سياسة الحكومة سواء أكانت هذه السياسة داخلية أم خارجية ، وهو الذي يحقق الانسجام بين نشاط الوزارات المختلفة . كذلك يمثل رئيس الوزراء السياسة العامة للحكومة ويسهر على رعاية السياسة الخارجية للدولة . لذلك كثيراً ما يتولى رئيس الوزراء المفاوضات الهامة مع وزير الخارجية ، بل في أحيان كثيرة ينقذ بهذه المحادثات وحده . من أمثلة ذلك سفر تشمبرلن مع اللورد هاليفكس إلى ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية لمفاوضة هتلر بشأن مشكلة السودان ، وسفر لافال رئيس الوزارة الفرنسية وحده في رحلة سياسية إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣١ ، وسفر رئيس الوزارة المصرية إلى لندن وحده عام ١٩٣٧ للمفاوضة في تعديل معاهدة ١٩٣٦ .

يلاحظ أن رئيس الوزراء يكون عادة زعيماً للأغلبية البرلمانية . هذه الزعامة تلقى عليه أعباء ثقيلة ، إذ عليه المحافظة على هذه الأغلبية وتوجيهها نحو العمل

المنتج . ولرئيس الوزراء تارذنيو قول مأثورة بهذا الخصوص قاله عام ١٩٣٠ ليبر  
تعيين وكيل برلمانى لرئاسة الوزارة فقد قرر ما يأتى :

« فى الوقت الحاضر تقع على رئيس الوزارة أعباء جسام ، ففى خارج المجلس  
يطلب منه أن يهتم بآلاف المسائل ، فهناك مسألة القمع ومسألة النيبذ ومسألة  
الصوف . . . إلى آخر ذلك . والحق كيف يمكنه أن يعالج كل هذه المسائل بعقل  
واع إذا كان يقضى كل وقته على مقاعدة البرلمان ، يتكلم طول الصباح فى مجلس  
التواب ، ويجب عليه أن يفعل نفس الأمر بعد الظهر أمام مجلس الشيوخ ، فهو  
والحالة هذه لا يجد الوقت الكافى لمعالجة المسائل التى تعرض عليه ، ومن أجل  
ذلك يجب أن يوجد وكيل برلمانى لرئاسة الوزارة <sup>(١)</sup> . »

يرى بعض الشراح أن مركز رئيس الحكومة بنفذه هذا يجعل فى الدولة رئيسين  
خطيرين ، هما رئيس الدولة ورئيس الحكومة . هذا القول صحيح ، غير أن وجود  
رئيس للوزارة أمر أصبحت تحتمه الضرورات العملية ، ما دامت القاعدة الأساسية  
فى النظام البرلمانى هى عدم مسئولية رئيس الدولة .

#### إقالة الوزارة وعزل الوزراء :

الآن وقد بينا أهمية دور رئيس الوزراء ، نريد أن نبين من يملك إقالة الوزارة  
وعزل الوزراء . الواقع أن حتى رئيس الدولة فى العزل أو الإقالة ثابت . ويرى ويد  
Wade أن لرئيس الدولة الحق فى إقالة الوزارة بشرط أن تكون الظروف مؤيدة  
لذلك الأمر . وفى هذه الحالة يجب عليه أن يعين وزارة تحمل المجلس التشريعى .  
يرى بارثلميو أن التسليم بحق رئيس الدولة فى إقالة الوزارة يخرجنا من موقف معقد ،  
هو الموقف الذى يقوم إذا فقدت الوزارة ثقة البرلمان ، ومع ذلك ترفض الاستقالة .  
كذلك لرئيس الدولة حتى إقالة الوزراء وإن كان العمل قد جرى على غير ذلك ،  
فالعرف قد جرى على أن يكلف رئيس الدولة رئيس الوزراء لإخطار الوزير المراد  
عزله بتقديم استقالته ، فإذا رفض الوزير تقديم الاستقالة ، أقاله رئيس الدولة ،

---

(١) راجع الدكتور مصطفى كامل ، المرجع السابق ، ص ٣٢ وما بعدها .

غير أن مرسوم الإقالة يجب أن يوقع عليه رئيس الوزراء ، وطبعاً أن مثل هذا التوقيع معناه أنه لا يمكن إقالة وزير دون موافقة رئيس الوزراء .

حق رئيس الوزراء في إقالة وزير من الوزراء حق ثابت ومسلم به ، فله إيجاب أى وزير على تقديم استقالته ، فإذا رفض فيمكنه تقديم استقالته هو ، وبذلك تصبح الوزارة بأجمعها مستقيلة .

في فرنسا يفرقون بين مجلس الوزراء الذى يرأسه رئيس الدولة ويطلق عليه Conseil des Ministres وبين المجلس الذى يرأسه رئيس الوزراء ويطلق عليه Conseil de Cabinet . اهتم المستور الفرنسى بهذا الأمر ونص على أن القرارات التى يمكن أن تكون لها أهمية خاصة هى التى يجب أن يقرها مجلس برئاسة رئيس الجمهورية .

### أنواع الوزراء :

الوزراء في النظام البرلماني على نوعين : نوع يتولى شؤون وزارة معينة ويطلق عليه وزيراً لوزارة *Ministre avec Portefeuille* ، ونوع آخر لا يعهد إليه بوزارة ويطلق عليه وزير بلا وزارة *Ministre sans Portefeuille* ، وقد جرت العادة أن للوزير بلا وزارة الحق في حضور مجلس الوزراء والاشتراك في المناقشات والتكلم باسم الحكومة في البرلمان ويخضع للمسئولية الوزارية السياسية ، ولكنه لا يخضع للمسئولية الوزارية الإدارية . يرى دوجي أن الوزير بلا وزارة لا يمكنه أن يوقع على أى مرسوم مع رئيس الدولة ، بحجة أن هذا التوقيع يستدعى وجود وزير خاضع للمسئولية الوزارية الإدارية ، وذلك أمر لا يتوفر في الوزير بلا وزارة .

### المسئولية الوزارية :

رأينا أن النظام البرلماني يجعل السلطة الاسمية لرئيس الدولة الأعلى ، بينما السلطة الفعلية قد انتقلت إلى يد الوزراء . يتبع ذلك انتقال المسئولية التي كان المفروض أن يتحملها الرئيس الأعلى باعتباره صاحب السلطة التنفيذية إلى الوزارة التي

تباشر شئون الحكم ، ولم تهمل اللساتير النص على هذه الحالة ، فنصت على أن كل عمل يصدر من رئيس الدولة يجب لنفاذه اشتراك الوزير المختص معه .

تعتبر إنجلترا مهد نظام المسؤولية الوزارية ، ذلك النظام الذى بمقتضاه يعين الملك وزراء يكونون مسئولين مسئولية تضامنية أمام البرلمان . ولقد كان ذلك الأمر نتيجة لثورة سنة ١٦٨٨ ، ورغم ذلك فلم تنقرر هذه المسؤولية بصفة عملية إلا فى أواخر القرن الثامن عشر ، وقد كانت أول وزارة سقطت لتصويت البرلمان ضدها وعدم ثقته بها ، هى وزارة اللورد نورث عام ١٧٨٢

كانت المسؤولية الوزارية قائمة فى إنجلترا على فكرة اتهام الوزراء ، وقد اخذ بفكرة الاتهام هذه دستور الولايات المتحدة نقلا عن الدستور الإنجليزى .

مسئولية الوزراء عن طريق الاتهام أساسها أن الملك فى إنجلترا لا يخطئ . هذه الحقيقة الثابتة هى أحد الأسس التى يقوم عليها نظام الملكية المقيدة ، ومن شأن هذه الحقيقة أنه إذا وقع خطأ ما من الحكومة فلا يمكن الادعاء بأن الملك هو الذى ارتكبه ، بل ينسب ذلك الخطأ دائماً إلى الوزراء .

يرى دايسى Dicey أن المسؤولية الوزارية تشمل معنيين : أولاً مسئولية الوزارة أمام البرلمان ، وثانياً وجوب تحملها عن الحكم إذا فقدت ثقة المجلس<sup>(١)</sup> .

المسئولية الوزارية تحتم مسئولية الوزير عن كل عمل يشترك فيه مع الملك . وقد نص كثير من اللساتير على هذه المسئولية ، ولذلك أوجبت توقيع الوزير المختص على أعمال الملك وأوامره ، كما نصت دساتير كثيرة على أن أوامر الملك الشفوية أو التحريرية لا تحتل الوزارة من المسئولية .

رغم أن هذه القاعدة لم تنقرر بنص صريح فى الدستور الإنجليزى ، إلا أنها موجودة من الناحية العملية ، إذ أن أعمال الملك هناك لا يكون لها أثر قانونى إلا إذا وقع عليها الوزير المختص أو خضعت بخاتم الدولة المحفوظ لدى رجل مسئول .

---

(١) راجع Dux, *The Law of the Constitution*

تري فئة الشراح أن الملك في ظل النظام الدستوري السليم لا يملك سوى ثلاثة حقوق هي : أن يستشار وأن يشجع وأن يحذر to encourage, to warn, to be consulted ، أما ما عدا ذلك من الاختصاصات فيجب أن يكون من اختصاص رئيس الوزراء والوزراء المستولين .

المسئولية الوزارية على ثلاثة أنواع سنذكرها فيما يلي ، غير أن الذى يهمنا فى بحثنا هذا هو المسئولية السياسية ، باعتبارها حجر الزاوية فى النظام البرلماني .

#### ١ — المسئولية الجنائية :

هى مسئولية شخصية ، وبمقتضاها يؤاخذ الوزير الذى صدر منه العمل الموجب للمسئولية الجنائية ، وقد جرت العادة ألا يحاكم الوزير جنائياً إلا إذا كانت الأعمال المنسوبة إليه على قدر من الخطورة ، كجرائم الخيانة والرشوة الخ . . . وتتبع عادة فى محاكمة الوزراء إجراءات خاصة كأن يحاكموا أمام محكمة خاصة ، أو يتولى المجلس الأدنى الاتهام ، وتجرى المحاكمة أمام المجلس الأعلى . على كل فرجع هذا كله للنساطر ، وما تنص عليه من إجراءات بهذا الخصوص .

#### ٢ — المسئولية السياسية :

هى عبارة عن مسئولية الوزراء أمام المجلس النيابي عن الأعمال التى يقومون بها ، وهذه المسئولية على نوعين <sup>(١)</sup> :

(١) مسئولية بالتضامن : تشمل الأعمال التى تهم السياسة العامة سواء أكان القائم بها وزيراً أو أكثر ، إذ المفروض أن الوزراء جميعهم

---

(١) يرى بعض الشراح الإنجليز مثل رأسهم أنسون Anson أن المسئولية الوزارية لا يمكن أن تكون إلا تضامنية ، وأن الوزارة إذا استقالت فيجب أن تستقيل جميعها ، غير أن غالبية الشراح هناك يعطى رأسهم والبرل Walpole وكير D. L. Keir لا يشاطرون أنسون الرأى ، ويرون أن الوزير يصح أن يستقيل وحده إذا كان الأمر متعلقاً بوزارته فقط .

راجع D. L. Keir, *The Constitutional History of Modern Britain*, 1938 .

متفقون في العمل لإزاء المسائل العامة ، فإذا كان العمل أو التصرف في هذه المسائل العامة لا يطابق رغبات البرلمان اعتبرت الوزارة بأجمعها مسئولة .

(ب) مسئولية فردية : تترتب على الأعمال الخاصة بكل وزير في وزارته ، فهو مسئول عن هذه الأعمال أمام البرلمان بمفرده إذا لم تمس المسائل العامة .  
يترتب على المسئولية السياسية ضرورة استقالة الوزارة ، كما أن الوزير المسئول مسئولية فردية تجب عليه الاستقالة من منصبه إذا لم يحظ بتأييد البرلمان .

### ٣ — المسئولية المدنية :

هذه المسئولية ترجب على الوزراء المسئولين تعويض الضرر الناشئ عن أعمالهم التي تضر الأفراد أو الدولة ، وذلك تطبيقاً للقاعدة المعروفة التي تنص أن : « كل فعل يترتب عليه ضرر للغير ، يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر » .

#### مصر الحق :

يعمل النظام البرلماني جاهداً لحفظ التوازن بين السلطات العامة في الدولة ، ولما كانت الوزارة في هذا النظام مسئولة أمام المجلس النيابي فقد يشطت هذا المجلس في قراراته ويسحب ثقته من الوزارة ، وعليها في هذه الحالة أن تستقيل وتعتزل الحكم . قد يكون المجلس النيابي في تصرفه هذا بعيداً عن الحكمة ، أو أصبح أعضاؤه لا يمثلون الشعب لسبب أو لآخر ، ولذلك أجازت الدساتير الالتجاء إلى حق الحل إذا ما أساء البرلمان إلى استعمال سلطته .

يمكننا تعريف حق الحل « بأنه حق السلطة التنفيذية في فسخ المجلس النيابي قبل انتهاء الفصل التشريعي ، ودعوة جمهور الناخبين لانتخاب مجلس جديد » .  
أخذت الدساتير المختلة هذا الحق عن إنجلترا ، فقد كان الملك هناك صاحب هذا الحق الذي كان مطلقاً في بادئ الأمر ، فكان يستعمله دون قيد ولا شرط .  
ظل هذا الحق باقياً كأحد أركان النظام البرلماني ، غير أنه تطور في بريطانيا بمرور الزمن ، ولم يعد حقاً ملكياً ، بل صار حقاً وزارياً .

هجوم هذا الحق مراراً بدعوى مجافاته للمبادئ الديمقراطية السليمة ، كما قيل إنه مناف لمبدأ الفصل بين السلطات ، غير أن جميع هذه الاعتراضات لم تمنع من الأخذ به في معظم الدساتير ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - قد يكون الحل وسيلة لتحكيم الشعب في نزاع قائم بين المجلس النيابي والوزارة ، ويكون الحل في هذه الحالة بناء على طلب الوزارة ، ويسمى الحل الوزاري *Dissolution Ministérielle* .

٢ - قد يكون الحل طريقة للدفاع الرئيس الأعلى على حقوقه أو آرائه التي يعتقد أن الشعب يؤيده فيها ، ويسمى الحل في هذه الحالة - الحل الرئاسي *Dissolution Présidentielle* في الجمهوريات ، أما إذا كانت الدولة ملكية فيسمى الحل الملكي *Dissolution Royale* ، وفي هذه الحالة يقبل رئيس الدولة الأعلى الوزارة التي تشارك البرلمان وجهة نظره ويأتي بوزارة غيرها تشاركه هو رأيه وتحل البرلمان . ويكون للبرلمان الجديد القول الفصل في النزاع القائم ، ولا يلجأ رؤساء الدول عادة إلى استعمال حق الحل إلا بحلر شديد .

٣ - يلجأ إلى الحل كذلك إذا أجريت تعديلات جهورية في نظام الحكم أو في النظام السياسي الخ . . . .

٤ - يحل البرلمان كذلك بقصد إحياء أغلبيه برلمانية ثابتة تمنع زعزعة الحكومات وعدم استقرارها .

حق الحل في النظام البرلماني يعتبر المقابل الضروري الطبيعي لمبدأ المسئولية الوزارية ، فطالما أن الوزارة مسئولة أمام البرلمان وله سحب ثقته منها ، فيجب أن يكون في مقدورها الانتجاع إلى وسيلة تحفظ بها التوازن . هذه الوسيلة هي حق الحل الذي بمقتضاه تحصل الوزارة البرلمان وتلجأ إلى الأمة تحكمها في الأمر باعتبارها مصدر السلطات<sup>(١)</sup> .

(١) راجع رسلوب Redalob في كتابه عن النظام البرلماني - *Le Régime Parlementaire* -

ص ١١٧ حيث يقول :

La dissolution est le contrepois mathématique de la responsabilité gouvernementale — Si l'un des deux éléments vient de manquer c'est la destruction de l'équilibre, et la négation du régime parlementaire.

حق حل المجلس التشريعي هو إحدى سبل الموازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وهو حق أقرته دساتير الأمم ذات النظام البرلماني كافة ، لأنه الحق الضابط لهذا النظام وفيه كل التأييد لسلطة الأمة . فقد ينقطع لطول العهد ، أو لتغير الحوادث ، ما بين الأمة وبين النواب ، فتقوم الحاجة إلى الرجوع إلى رأى الأمة في أمر معين . كما قد تقع مشادة بين الهيئة النيابية والهيئة التنفيذية تعرقل أداء المصالح العامة ، وقد يقع خلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ في أمر هام ، ولا تفلح وسائل التوفيق بينهما ، وقد تنقسم الأحزاب في المجلس إلى فئات متعددة يتعذر معها قيام الأغلبية المتجانسة الثابتة التي لا يستغنى عنها لانتظام العمل . فهذه وغيرها مما لا يسهل تحديده ، أسباب تدعو إلى حل المجلس والرجوع إلى الأمة نفسها لتختار من النواب من ترى أنهم موضع ثقتها ، وأنهم أهل لإظهار رأيها الملائم لمصلحتها وبهم يتم انتظام الأعمال .

مما تجدر ملاحظته أن المتتبع لتاريخ مصر السياسى والدستورى منذ عام ١٩٢٣ يلاحظ بوضوح أن حق الحل قد استعمل مرات متعددة ، في حين أن البرلمان المصرى لم يسقط وزارة واحدة وبناء على اقتراع بعدم الثقة بها .





## المبحث الثالث

### السلطة القضائية

#### LE POUVOIR JUDICIAIRE

طرق اختيار رجال القضاء — عدم قابلية رجال القضاء للمزل —  
علاقة السلطة القضائية بالسلطة التشريعية — علاقة السلطة القضائية  
بالسلطة التنفيذية .

السلطة القضائية هي التي تقوم بتفسير وتطبيق القانون على الوقائع التي تعرض عليها<sup>(١)</sup> ، وقد كان مونتسكيو ومن أخذ برأيه من الشراح المعاصرين يرون ضرورة الفصل بين السلطة القضائية وبين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، على أساس أن إقامة العدل يجب أن تقوم بها سلطة مستقلة ، وإن كان كثير من الفقهاء يرون أن السلطة القضائية ما هي إلا فرع من فروع السلطة التنفيذية على اعتبار أن للقانون مرحلتين فقط : مرحلة التشريع ومرحلة التنفيذ ولا ثالث لهما . يرى هذا الفريق من الشراح إسناد مأمورية القضاء إلى هيئة خاصة هي هيئة رجال القضاء ، دون أن تكون سلطة مستقلة بطبيعتها . رغم ما في هذا القول من وجاهة فإن الكثيرين من أهل الرأي يصرون على أن سلطة القضاء سلطة نالتة .

طرق اختيار رجال القضاء :

يكون اختيار رجال القضاء بأحدى طرق ثلاث :

(١) اختيار القضاة بواسطة الهيئة التشريعية :

هذه الطريقة غير مألوفة ، ورغم ذلك فهي متبعة في سويسرا ، وعيها أنها

---

(١) لن نتناول بحث ثبوت هذه السلطة إذا أن الفقه مستقر على أن وظائفها تخرج من نظامها عن نطاق البحث الدستوري ، وإذا كان هذا لم يمنع الساتير من تنظيم هذه السلطة وتحديد اختصاصاتها .

تجعل القاضى منتبهاً إلى أحد الأحزاب . لذلك كثيراً ما يكون التمييز أساسه ولاء المشرح للحزب ، لا كفاءته الشخصية ومقدرته القانونية .

#### (ب) انتخاب القضاة بواسطة الشعب :

هذه الطريقة متبعة في الولايات المتحدة ، ويعاب عليها أن الشعب لا ينتخب دائماً أكثر الناس ثقافة وقدرة ، بل يتقاد وراء الأحزاب السياسية ، وبذلك ينحط مستوى رجال القضاء .

#### (ج) إختيار القضاة بواسطة السلطة التنفيذية :

هذه هي أفضل الطرق إذ أن السلطة التنفيذية هي خير من يترك الشروط المطلوبة في القاضى ، فلا تعين إلا كل كفاء قدير ، وعلاوة على ذلك فإن تعيين القضاة يبعدهم عن الأحزاب السياسية فيردادون استقلالاً .

أيد معظم أهل الرأى طريقة إختيار القضاة بواسطة الهيئة التنفيذية ، ولم يروا فيها ما يمس استقلال القضاء .

#### عدم قابلية رجال القضاء للعزل :

أصبحت القاعدة المعمول بها في معظم دول العالم اليوم هي عدم قابلية القضاة للعزل . هذه القاعدة هي نتيجة منطقية أساسية لمبدأ فصل السلطات ، إذ أنها الوسيلة الفعالة لتحقيق استقلال القضاء وبالتالي تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات المختلفة .

مما تجدر ملاحظته أن قاعدة عدم قابلية القضاة للعزل تتفق مع إختيار القضاة بطريق الانتخاب أو التعيين .

ويلحق حق النقل بحق العزل السابق الإشارة إليه ، وحق النقل يهدد استقلال القضاء ، ولذلك عمدت بعض الدساتير إلى تقييد حق السلطة التنفيذية بهذا الخصوص ، بل أن بعضها اشترط موافقة القاضى المنقول .

### عمدة السلطة القضائية بالسلطة التشريعية :

تتعاون هاتان السلطانان عادة في النظام البرلماني ، رغم أنهما منفصلتان ، وتظهر مظاهر هذا التعاون بوضوح في وجوب احترام السلطة التشريعية للسلطة القضائية ، فلا تتناوها بالنقد والتجريح ، كما أنه لا يجوز لها التدخل لتعديل الأحكام أو إلغائها . حقيقة للبرلمان الحق في إصدار التشريعات والقوانين التي يراها لتعديل وتنظيم القضاء واختصاصاته أو إصدار قانون تفسيري لقانون قائم . لكن لا يجوز للسلطة التشريعية التدخل في أعمال السلطة القضائية ، بقصد تعديل حكم صدر أو تناوله بالنقد والتجريح ، وإن كان هذا لا يمنع البرلمان من مباشرة بعض اختصاصات متصلة بالعمل القضائي ، ونعني بذلك حق العفو الشامل .

من الناحية الأخرى يجب على السلطة القضائية أن تقتصر على تطبيق القوانين ، دون وضع قواعد عامة ، لأن ذلك من اختصاص المشرع . كما لا يجوز للقاضي أن يلغى عملاً من أعمال السلطة التشريعية ، وهذا ما دعى بعض الشراح إلى القول بعدم جواز فحص القاضي للدستورية للقوانين . غير أن الرأي المعمول به في كثير من الدول هو أن السلطة القضائية تملك فحص دستورية القوانين من حيث الشكل والموضوع ، إذ القاضي في هذه الحالة لا يتجاوز حدود اختصاصه بل يعمل في حدود وظيفته . خصوصاً أن القاضي لا يتعرض للقانون ذاته ، ولا يقضى بالبطلان بوجه عام ، وإنما يقضى بعدم الأخذ بالقانون في الدعوى المطروحة أمامه للفصل فيها ، وبذلك لا يعتبر عمله تدخلاً في شئون السلطة التشريعية .

### عمدة السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية :

جرى البحث حول رقابة القضاء على الأعمال الحكومية السياسية ، وهل ذلك الأمر يدخل في اختصاصه أم خارج عن حدود وظيفته ؟

هذه الأعمال تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

#### النوع الأول :

الأعمال الحكومية السياسية التي حصلت في حدود الدستور وطبقاً لأحكامه

وقيوده الشكلية ، كصنود مرسوم بجل مجلس النواب مثلا أو تأجيل انعقاده . وقد استقر الرأى ، على أن هذه الأعمال لا تقبل الرقابة القضائية ، فلا يملك القضاء بحث أسباب هذه الأعمال ومسوغاتها ، ما دامت قد صدرت من الحكومة القائمة باعتبارها هيئة سياسية ، إذ أن هذه الرقابة متروكة للبرلمان وللرأى العام . القول بعكس هذا الرأى يجعل السلطة القضائية سلطة عليا فوق السلطة التنفيذية .

### النوع الثانى :

الأعمال الحكومية المخالفة لأحكام الدستور القائم . من هذا النوع من الأعمال صدور أمر بتأجيل إنعقاد البرلمان لمدة تزيد على المدة المقررة فى الدستور ، أو حل مجلس النواب لأمر سبق حل المجلس من أجله من قبل ، إذا كان الدستور لا يبيح ذلك . هذه الأعمال تخرج كذلك عن رقابة السلطة القضائية إذ أنها هى الأخرى أعمال سياسية ، غير أن هناك نوع من هذه الأعمال يخضع لرقابة السلطة القضائية فى الدول البرلمانية التى تسلم بحق القضاء فى رقابة دستورية القوانين . هذا النوع من الأعمال هو الأعمال الصادرة من السلطات المختصة بطريقة مخالفة لأحكام الدستور وشروطه . إذ أن السلطة القضائية تملك فحص هذه الأعمال لتعرف على وجه التحقيق مدى انطباق القانون الأدنى للقانون الأعلى وهو الدستور .

أما رقابة الأعمال السياسية التى تصدر مخالفة لأحكام الدستور فأمر متروك للبرلمان أو للأمة باعتبارها مصدر السلطات ، ولا دخل للقضاء بهذا الأمر .

### النوع الثالث :

الأعمال الحكومية المعطلة والمبطللة لأحكام الدستور . هذه الأعمال السياسية ترى فى العادة إلى تعطيل أحكام الدستور تعطيلًا كاملاً أو تعطيلًا جزئياً . مثل هذه الحالة تعطيل بعض أحكام الدستور فيما يتعلق بأمر التشريع بمعرق البرلمان ،

فهل يملك القضاء مثلاً حق البحث في دستورية المراسيم بقوانين التي تصدر من الهيئة التنفيذية بعد تعطيل السلطة التشريعية؟  
الرأى الفقهي مستقر على أنه لا يجوز للقضاء البحث في دستورية أى أمر خاص بانقلاب سياسى ، وعليه لا تملك السلطة القضائية فحص الأعمال المعطلة والمبطلة لأحكام الدستور<sup>(١)</sup>



---

(١) راجع مجموعة رسائل في الأنظمة الدستورية والإدارية والقضائية المتأخرة ، الأستاذ عبد السلام ذفى والدكتور وايت أبراهيم — الرسالة الثانية ، ص ٢٥ وما بعدها .

## المبحث الرابع

### أزمة النظام البرلماني

الانتقادات الموجهة للنظام البرلماني - توجيهات في كيفية معالجة  
العيوب البرلمانية .

الانتقادات الموجهة الى النظام البرلماني :

صادف النظام البرلماني التوفيق في الشطر الأول من القرن العشرين ، غير أن هذا التوفيق لم يبلغ مداه إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث أصبح النظام البرلماني هو النظام المثالي الذي تتجه إليه الدول . غير أن هذا النجاح لم يدم طويلا إذ لاقى النظام البرلماني أول لطمة على يد الفاشست<sup>(١)</sup> عندما زحفوا على روما عام ١٩٢٢ ، ثم توالى اللطمات سراعاً بعد ذلك عندما احتضنت دولاً كثيرة النظام الدكتاتوري السافر أو المقتنع فقامت في النمسا وقتلت جمهورية المستشار دلفوس ، وفي بولونيا تركزت السلطة في يد بلسدسكي ، أما البرتغال فقد عرفت دكتاتورية سالزار ، كذلك إنهار دستور فيمار ، وهو الدستور الديمقراطي المثالي على يد النازي في ألمانيا الخ . . . وهكذا أصبح النظام البرلماني هدفاً للهجوم والنقد . واتجهت غالبية دول القارة الأوروبية قبل الحرب العالمية نحو النظم الدكتاتورية ، كما ظهرت بجلاء في ذلك الحين إمارات التحول عن الديمقراطية النيابية والرغبة ، عنها وعن نظمها المختلفة .

ييلو لنا أن السبب الذي من أجله اشتد النقد في وجه النظام البرلماني ، هو الاعتقاد بأنه أضعف ركن في البناء الديمقراطي . ظهرت الكراهية للديمقراطية

---

(١) النظام البرلماني وإن كان قد لاقى أول أزماته بعد الزحف الفاشي عام ١٩٢٢ غير أنه لم يسلم من النقد في أواخر القرن التاسع عشر ، فقد هاجمه في هذا الوقت ينوا في فرنسا وميوريني في إيطاليا .

النيابية والنظام البرلماني بوضوح في كتاب برائس على اعتبار أن ذلك الأمر من الظواهر التي أدهشته ، وقد أوضح الأستاذ لارنود هذه التيارات والظواهر في مقال له فقال :

« . . . إن الجماهير تهلّل لسماحها كلمات الديمقراطية وإرادة الشعب وسيادة الأمة وترحب بها كل الترحيب . غير أن هناك اعتبارات أخرى لا تعنى بها الجماهير وهي الدولة والسلطة وكفاءة النواب و نزعة الدوام والاستمرار في العمل وفصل السلطات عن بعضها البعض واحترام القوانين . . . هذه العبارات الأخيرة هي المبادئ العمرانية الصحيحة التي خبرها العمل وأنضجتها الحياة في نظمها السياسية الحاضرة . والفرق بين العبارات الأولى التي تهلّل لها الجماهير وبين العبارات الثانية كالفرق بين الخيال والحقيقة الواقعة . بين مجرد الظن والتخمين والتجارب العملية .

إذا كان لنا ما نضيفه فهو التقرير بأن التبرم الحاضر من النظم البرلمانية لا يمكن اعتباره تبرماً عاماً ، إذ أن النظام البرلماني إذا قورن بغيره من النظم السياسية كالنظام المطلق والنظام الشيوعي ، فانه يجب التقرير بأنه أقلها عيوباً وأضمنها عاقبة . فالنظام البرلماني على حد قول بعض الشراح أحسن النظم السيئة وأسوأ النظم الحسنة ، ويمتاز بمرونته وقبوله للإصلاح . وإزاء ما وجه للنظام البرلماني من عيوب وانتقادات لا يسعنا إلا بيان بعض أوجه النقد التي وجهت لهذا النظام ، وسندكر فيها إلى بعض العيوب بشيء من الإيجاز .

#### ١ - ضعف مستوى رجال الحكومة والبرلمان :

قيل أن النظم البرلمانية تلاقى اليوم محتها لأنه لا يقوم على زعامتها رجال من طراز ممتاز ، لهم من المكانة والهيبة ما يجعلهم قادرين على قيادة المجالس النيابية قيادة حكيمة ، بل قيل أكثر من ذلك إذ أن بعض رجال الفكر يرون أن رئيس الدولة في النظام البرلماني عاطل لا عمل له ، ففي الدول التي يتولى رئيس الدولة منصبه عن طريق الانتخاب نجد أنه لا ينتخب عادة من رجال الصف الأول خشية تأثيره على المواطنين وإتقلا به دكتاتورياً بمضى الوقت . أما إذا كان رئيس الدولة ملكاً ، فالراجع أن العرف والقانون الدستوري يقيدان سلطانه ويجعلان منه رمزاً لا أكثر . لذلك يرى فريق من الشراح أن وجوده لا فائدة منه .

أما بالنسبة لرجال البرلمان فالشاهد أن مستوى الكفاءة في جميع البرلمانات يتدهور من وقت إلى آخر، إذ أن انتخاب رجال أكفاء من ذوي الدراية أمر عسير على الشعب في نظر البعض .

## ٢ - الحزبية :

الديمقراطية هي حكومة الأحزاب السياسية ، ويرى بعض الشراح أنه يستحيل إلغاء الأحزاب السياسية ، ما دمنا نسلم بالحرية السياسية والحرية الفردية .

رغم ضرورة الأحزاب لقيام النظام البرلماني ، فإن للحزبية ضررها وخطرها على النظم الدستورية ، إذ أن الحزبية الناشئة قد تكون من عوامل الضعف والفرقة بين المواطنين . بل قيل بحق إن الحزبية تعمل على تقسيم الدولة إلى أقلية وأكثرية وفي ذلك إضعاف من قوة الجماعة . كما أن الحزبية تقضى على الحرية في نظر الكثيرين ، إذ أن أعضاء الحزب يجب عليهم الطاعة والخضوع لقرارات الحزب التي تصدرها هيئته المركزية بصرف النظر عن نزعات الفرد وميوله . عبر أحد النواب البريطانيين عن هذه الحالة بعبارة لاذعة فقد قال هذا النائب ما يأتي :

« سمعت في البرلمان خطباً عديدة أقنعتني بتعديل ما اعترمته من رأى ، ولكن لم تغير إحدى هذه الخطب من صوتي ؟

لعل من الواجب علينا وقد أشرنا إلى طرف من عيوب الحزبية وخطورها على النظم البرلمانية ، أن نذكر لبارتلمى قولاً ماثوراً ، فهذا الفقيه يرى « أن الأحزاب السياسية ما هي إلا جماعات تأكلها الأحقاد والأضغان والمنازعات وعدم الوثوق ببعضها البعض ، ولا تكف عن المشاجرات البرلمانية » .

٣ - يهاجم بعض الشراح النظام البرلماني بحجة أن نظام الأغلبية ليس معناه حكم الأغلبية ، ولتارديو Tardieu الوزير الفرنسي رأى بهذا الخصوص ، فقد بين هذا الوزير بالأرقام أن القوانين والقرارات الحكومية لا تأتي غالباً عن طريق الأغلبية ، بل الموافقة التي تتراءى لنا كأغلبية ما هي الأقلية يوجهها القادة والزعماء ، ويكسبون بها المعركة .



٤ — يعاب على النظام البرلماني كذلك أنه في غالبية الأحوال لا يكون للسلطة التشريعية الاستقلال الكافي ، إذ قد تكون القوانين من خلق السلطة التنفيذية صاحبة السلطان الفعلي .

نومبريات في كيفية معالجة العيوب البرلمانية :

مهما يكن للنظام البرلماني من عيوب وعلل إلا أنه في نظر البعض من خير النظم التي تكفل الموازنة السياسية والحريات الشخصية بما تطمئن له الشعوب ، وأننا إذ نقرر هذا الأمر لا ننكر قول «لويل» أن التاريخ قد سجل في بطونه أسماء كثيرة ، وشفعها بآيات الحمد والثناء لمن حكموا من غير الطريق الدستوري ، وأطلقوا لأيديهم عنان الحكم بلا حد ولا قيد ، وأصبحوا في عداد من أسدوا للجماعات الخير العميم .

لكن هؤلاء الذين أشار إليهم «لويل» قلة بجانب كثرة حكمت وطلعت واستبدت ، وسجلت على صفحات التاريخ مآسى وأهوال .

الراجع أن للنظام البرلماني عيوبه شأنه في ذلك شأن كل نظام عرفه الإنسان ، غير أن هذه العيوب يمكن إصلاحها ، فضعف مستوى رجال البرلمان والحكومة يمكن معالجته بحسن الاختيار ، وذلك أمر لا يتوفر للشعب إلا بعد أن يتم نضوجه السياسي ويدرك عظم المسؤولية الملقاة على عاتقه .

أما الحزبية وخطورها ، فيمكن تفاديها بتنظيم الأحزاب السياسية تنظيماً يكفل للأعضاء الحرية ويضع لمرض الحزبية حداً ، والنظم الكفيلة بتحقيق هذا المرض تختلف باختلاف الزمان والمكان ، ولا توثق ثمارها إلا في شعب تم نضجه السياسي ، وأدرك أهدافه ومثله .

أما مهاجمة النظام البرلماني بحجة أن الأغلبية ليس معناها حكم الأغلبية ، فأننا وإن كنا لا نعجب من هذا القول بل نقره غير أننا نود من المعارضين أن يدلونا على الطريق الواجب سلوكه لتحقيق حكم الشعب أو أغليته ، ولنا لموقنين أنه ما من نظام ابتكره الإنسان للآن يحقق هذا الغرض على أكمل وجه .



## الفصل الثالث

تطور نظم الحكم في مصر

---

يشمل ما يأتي :

- المبحث الأول : مصر في ظل النظام التركي .
- المبحث الثاني : مصر في عهد محمد علي وخلفائه .
- المبحث الثالث : مصر في عهد الاحتلال .
- المبحث الرابع : مصر في عهد الاستقلال .
- المبحث الخامس : عبر الماضي ودروسه .



## المبحث الأول

### مصر في ظل النظام التركي

ظلت مصر طوال حكم الأتراك<sup>(١)</sup> بعيدة عن موجة التطور والتقدم التي اكتسحت الدول الغربية ، إذ كانت تبعيتها الباب العالي عائقاً يمنعها من مسايرة الحركات التقدمية التي كانت طابع ذلك العهد في دول الغرب . رغم ما اتصف به حكم سلاطين آل عثمان من سوء الإدارة واستغلال وتسخير الشعوب والولايات التابعة لما فيه رفاهية السلطنة العثمانية وحدها<sup>(٢)</sup> ، فإن مصر لم تكن تشعر تماماً بذلك الاستعمار وقسوة الاحتلال وهي في كنف الدولة العثمانية لأسباب متعددة أهمها :

- ١ - التقارب بين مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية في العادات والأخلاق والدين واللغة خفف من علاقة التبعية بين الإمبراطورية العثمانية والولايات التابعة لها .
- ٢ - زعامة سلاطين آل عثمان على بلاد الشرق الأدنى كانت زعامة روحية ، أساسها التضامن بين شعوب البلاد حتى يمكنها أن تقف في وجه دول أوروبا ، وأن تدافع عن كيانتها .

٣ - لم يكن هناك جيش احتلال تركي بمصر في أواخر عهد الدولة العلية .

خلاصة القول أن سلاطين آل عثمان لما بسطوا سيادتهم على الأمم الإسلامية في الشرق الأدنى اضطلموا نيابة عنهم بالدفاع عن الحضارة الإسلامية ، فلما جاء الفرنسيون إلى مصر شعر المصريون لأول مرة شعوراً عميقاً باللام الاحتلال وذلك ،

---

(١) وضع السلطان سليم عام ١٥١٧ نظم الحكم السياسي في مصر فأنشأ سلطين تشرفان على الحكم ، هما سلطة الولا العثماني وسلطة رؤساء الجند والمسكر ، وكان يتألف منهم مجلس شورى الباشا .

(٢) لذلك سادت حالة مصر ، شأنها في ذلك شأن كافة شعوب الإمبراطورية العثمانية من كافة الرتب ، سواء في ذلك الوجهة الثقافية والمادية والسياسية .

وحاجتهم الشديدة إلى مجارة روح العصر، وإدراك مدى التطور في الغرب . وقد قاوم فعلا شعب مصر الحملة الفرنسية بشدة رغم انتشار الحمول والجهل والفقر. إن المحنة جمعت الشعب المصري ودفعته إلى مقاومة الحملة الفرنسية ، ولكن افتقار الأمة إلى الأسلحة الحديثة جعلت النصر والنجاح أمر متعذر بعيد المنال .

رغم ذلك فإن الشعب أقص مضاجع الجيوش الغازية في القاهرة وغيرها إلى حد أن بونايرت<sup>(١)</sup> نصب مدافعه في القلعة لضرب الأحياء الوطنية وفي مقدمتها الأزهر الشريف لإخماد الفتن والثورات الداخلية .

أخرجت تركيا بمساعدة بريطانيا الجيوش الفرنسية من مصر ، ولكن المصريون تعلموا من هذه الحملة دروساً بالغة في الوطنية ، فأدركوا مزية الاستقلال ووجوب التضحية في سبيله بالنفس والنفيس ، كما لمسوا حاجتهم الشديدة إلى ضرورة ورود مناهل المدنية الغربية . وقد كانت الحملة الفرنسية بادرة استيقاظ الرأي العام المصري بعد سباته الطويل ، فقد اضطرت نابليون بونايرت أن يلجأ إلى الرأي العام لتأييد سلطانه ، فتقرب إلى الزعماء المدنيين وكبار القوم بأدلا لهم العطايا والمنح ، اعتقاداً منه أن تقربه إلى هؤلاء الزعماء إنما يقربه إلى الشعب الذي يستمع إلى آرائهم ويثق بأقوالهم ، وليس مقتل كليبر بيد سليمان الحلبي إلا ظاهرة من ظواهر سحق الرأي العام على الفرنسيين وحكمهم .

---

(١) تطور نظام الحكم في عهد الحملة الفرنسية فأنشأ نابليون بونايرت الديوان العمومي الكبير والديوان البعدي الصغير ، ثم ضم بعد ذلك الديوانين وصاروا ديواناً واحداً يطلق عليه اسم (الديوان) — راجع الحياة الثيائية في مصر ، لمؤلفه محمد صبحي ، الجزء الرابع ، ص ٥ .

## المبحث الثاني

مصر في عهد محمد علي وخلفائه

في ٦ مايو سنة ١٨٠٥ نصب محمد علي والياً على مصر. وفي سنة ١٨٤٠ صدر فرمان الشاهاني الخاص بتثبيت محمد علي وذريته على عرش مصر مقابل جزية سنوية تدفعها مصر.

كان الختم طبقاً لهذا فرمان جديد بتولية الخلف كلما خلا العرش، وذلك إظهاراً لما لتركيا من السيادة وتوكيداً لهذه السيادة.

لما استقر الأمر لمحمد علي عمل جاهداً على الاستقلال بحكم مصر، وقد حقق غرضه ونجح مساعاه بعد حروب لا حوادة فيها بينه وبين الدولة العليا، انتهت بتدخل الدول وتوقيع معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التي نالت مصر بمقتضاها الاستقلال الداخلي مقابل جزية تؤديها لتركيا. كما تعهد محمد علي بتنفيذ الأوامر والفرمانات الشاهانية. وبذلك أصبح حكم مصر وراثياً في أسرة محمد علي.

لم يحكم محمد علي البلاد حكماً دستورياً، بل جمع في يده جميع السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية، إذ أن المستشار وهو وليد المديريات الغربية المستقاة من فلاسفة اليونان ونظم الرومان لم يكن وقتئذ معروفاً في مصر، وبالتالي لم يكن الفصل بين السلطات معروفاً في عهد محمد علي، ولم تكن جهة الإدارة خاضعة للقوانين في كل أعمالها، بل كانت أوامرها مهما كانت هي القانون بلا رقيب أو حسيب.

إذا كان محمد علي قد أنشأ النواوين والجالس المختلفة للإشراف على شئون البلاد الإدارية والقضائية، فإن ذلك كله لم يشمل جهة الإدارة التي كانت ترى أنها وحدها صاحبة السلطة العامة. فقد كانت شئون الناس كبيرها وصغيرها،

سواء تعلقت بمصلحة عامة أو خاصة من اختصاص جهة الإدارة . وقد كان تعدى كل سلطة على أخرى وبالأخص تعدى السلطة الإدارية على السلطة القضائية أمراً مألوفاً ، وبالاختصاص كانت سلطة الولى وإرادته فوق كل قانون إن وجد قانون .

كانت هذه هى الحال فى عهد محمد على وخلفاؤه ، إلى أن أنشأت المحاكم المختلطة . ولم يكن لولاة مصر من سلالة محمد على امتياز على باقى وزراء الدولة العليا رغم توليهم العرش عن طريق الوراثة . فقد كانوا يعاملون كباقى الوزراء وتطبق عليهم نفس قوانين الدولة العليا الإدارية دون تمييز . وقد أكد هذا الأمر الفرمان الشاهانى الصادر عام ١٨٤٠ - غير أن هذا الوضع لم يدم طويلاً فقد جاهد إسماعيل ولى مصر وأمكنه أن يعدل نظام توارث العرش المصرى ، فصدر فرمان شاهانى عام ١٨٦٦ قضى بتحويل الولاية بالإرث من الأب إلى الابن من صلبه ، كما أدخلت عدة تعديلات أخرى على نظام الوراثة القديم مما جعل قواعد ولاية العرش المصرى مطابقة إلى حد ما لقواعد الإرث المنبئة فى الدول الملكية الغربية . فى مقابل هذا التعديل تعهدت مصر بزيادة مبلغ الجزية الذى يدفع سنوياً للدولة العلية . رغم ذلك فقد ظل صدور الفرمان الخاص بتولية الولى أمراً لا بد منه ، إذ أن السلطنة الشاهانية كانت ترى فى هذا الفرمان تأكيداً متجدداً لسيادتها على الأراضي المصرية .

فى عام ١٨٦٧ منح السلطان العثمانى ولى مصر إسماعيل وأولاده من بعده حق التمتع بلقب « خديوى مصر » وقد استمرت هذه التسمية إلى عام ١٩١٤ وبذلك تميز ولى مصر عن سائر وزراء الدولة العلية ، فصار ولى مصر يتلقى حقه فى الولاية بمقتضى قوانين إرث العرش المصرى ، ويتمتع بلقب ينفرده بين وزراء آل عثمان .

فى عهد إسماعيل بدأت الحركة الدستورية تظهر فى البلاد المصرية ، وظهرت بوادرها الأولى يوم أنشأ الخديوى إسماعيل سنة ١٨٦٦ مجلساً للنواب مكوناً من ٧٥ عضواً منتخباً . وقد كانت وظيفة هذا المجلس محصورة فى إبداء رأى فيما يعرضه الخديوى . ولم يكن يعرض إلا القليل من الأمور الداخلية الإدارية كشكاكلى الرى وربط الضرائب . ولما لم تكن هناك فى ذلك الحين صحافة تمثل الرأى العام وتشد



أزهر بما تنشره من اتجاهات مختلفة ، فقد كان المجلس وديعاً مسالماً وخصوصاً أن الضمانات الخاصة بالحرية السياسية لم تكن متوفرة . لما شعر إسماعيل بوطأة الرقابة الأجنبية التي فرضتها الدول على مصر نتيجة لسياسة الإسراف والاستدانة التي أتبعته في عهده ، فكر في توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين وجعل الوزارة « النظارة » مسئولة أمام هذا المجلس ، غير أنه عزل من منصب الولاية قبل تحقيق هذه الفكرة عام ١٨٧٩ ، وإليك تفصيل ما حدث :

ظهر نظام مجلس الوزراء في مصر لأول مرة في عهد إسماعيل ، وكان يعرف وقتئذ بمجلس النظار ، فقد أصدر الخديوي في أغسطس ١٨٧٨ أمره لتوبار بتشكيل هذا المجلس ورؤاسته . وقد ورد في هذا الأمر أن الخديوي يريد أن يحكم مع مجلس النظار وبواسطته ، وبذلك انتقلت سلطة الولاية المطلقة إلى هيئة يشاركها الخديوي التنفيذ والسلطان والإدارة . وقد ظل هذا النظام المشترك أساساً لسلطان مجلس الوزراء منذ ذلك الوقت إلى حين تنفيذ الدستور المصري عام ١٩٢٤

أنشأ الخديوي إسماعيل عام ١٨٧٦ صندوق الدين بناء على مشورة الحكومة الفرنسية ، التي كانت ترى في إنشاء هذا الصندوق ضماناً للدائنين الذين بلغت ديونهم إلى ذلك الوقت حوالي ٨٩ مليون جنيه . وقد ظل صندوق الدين الذي كان دليل مهانة قائماً ولم يبلغ إلا منذ سنوات قليلة مضت .

خصص إسماعيل لسداد الديون أهم موارد الإيرادات في مصر ، وأمر بتوريدها مباشرة إلى الصندوق . كما عين الخديوي بناء على ترشيح الدول الدائنة أربعة من الأجانب للإشراف على صندوق الدين . كان هذا الأمر أول عهد مصر بالتدخل الأجنبي ، هذا التدخل الذي بدأ برقابة مالية على مصر ونفقاتها ، ثم تطور بعد ذلك إلى ما هو أدهى وأمر .

لما كان توريد الإيرادات إلى الصندوق غير منتظم ، ( وطبعاً أن يكون كذلك في حكومة ليس لها ميزانية منظمة علاوة على حكم مطلق يسطه الولى الذى جعله مجازاة روح التطور في الغرب دون أن يملك من الوسائل أو الموارد مما يساعده على السير في هذا الطريق ) ، لذلك اقترحت الدول الدائنة إيجاد نظام مراقبة ثنائية على موارد الدولة ونفقاتها ، وفعلوا أذعن إسماعيل لضغط الدول الأوروبية ، وأصدر

الأمر العالى عام ١٨٧٦ الخاص بإنشاء هذه المراقبة الثانية ، فعين مراقبين أجنبيين أحدهما للمصروفات والآخر للإيرادات . وقد قضى الأمر العالى السابق الإشارة إليه أن يكون أحدهما إنجليزياً والآخر فرنسياً ، وهكذا خطى التدخل الأجنبى خطوة ثانية سرية . فقد كانت هذه المراقبة حماية مقنعة مضروبة على مصر من بريطانيا وفرنسا . لم تتحسن الأحوال المالية رغم هذه المراقبة واضطر الخديوى لإساعيل تحت ضغط الدائتين والدول إلى تعيين لجنة للتحقيق فى حالة مصر المالية ، فعلا أصبدر فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ أمراً بذلك وبدأت اللجنة أعمالها فى أبريل سنة ١٨٧٨ وقدمت تقريرها إلى الخديوى فى العام نفسه . بينت اللجنة فى تقريرها أسباب عجز الإيرادات المصرية ونوهت بسلطة إساعيل المطلقة فرأى إساعيل تحت ضغط هذه الظروف أن يعلن عن سياسة جديدة ، فعزل عن نظام الحكم القديم وأدخل نظام مجلس النظار السابق الإشارة إليه . اشترك فى أول وزارة فى مصر وزيران أجنبيان أحدهما إنجليزى وهو السير رفرز ولسن ، وقد عين وزيراً للمالية ، والثانى المسيودى بلنير الفرنسى وقد عين وزيراً للأشغال العمومية . وهكذا شملت أول وزارة فى مصر أجنبيين اعترف لهما الخديوى بحق فيتو Veto مطلق ، ولذلك سميت هذه الوزارة بحق وزارة نوبار وولسن . بذلت هذه الوزارة قصارى جهدها فى جباية الأموال من الشعب بكافة الطرق لدفعها للدائتين دون أن يكون لها سياسة مرسومة لتحقيق مشروعات الإصلاح أو رفع مستوى الشعب المسكين ، بل جعلت هدفها حكم مصر لمصلحة الدائتين الأجانب . أثارت هذه السياسة العقيمة غضب الشعب وانتشرت روح التذمر بين المواطنين والموظفين ، فاستقال نوبار وتولى العهد توفيق رئاسة الوزارة واحتفظ بالوزيرين الأجنبيين اللذين ظل لهما حق الفيتو المطلق .

فى ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ وجد الخديوى إساعيل فرصة لاستغلال هياج الشعب وتذمره ضد الوزارة <sup>(١)</sup> ، وأراد التخلص من الرقابة الأجنبية نهائياً ، فكلف شريف (باشا) تأليف وزارة وطنية محضة ، وأعلن إساعيل فى الوقت نفسه أنه يريد أن تكون الوزارة مسئولة أمام مجلس شورى النواب .

(١) كان لكتابات السيد جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده أثرهما فى تطور البنى القومى ونموه فى مصر .

رأت الدول الأجنبية في هذا الاتجاه الجديد رغبة الخديوي الواضحة في التخلص من الرقابة الأجنبية . وما كانت الدول الغربية — وبالأخص بريطانيا وفرنسا — ترضى عن هذا المسلك الذى يقضى على آمالها في بسط نفوذها على مصر ، فسعت هذه الدول لدى الدولة العلية وطالبت بعزل الخديوي . ولما كان لهذه الدول فضل على الباب العالى — ومعركة ناغارين البحرية تشهد بهذا الفصل — لذلك قبل السلطان عزل إسماعيل ، وصدر فرمان العزل في ٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩ ، وتبلى توفيق عرش مصر مكان أبيه .

تولى الخديوي توفيق مقاليد الأمور والبلاد تقاسى أزمات متعددة ، فقد تضخمت الديون وصارت البلاد عاجزة عن دفع أقساطها ، وتعلل الإنفاق على الجيش وسرح عدد كبير من ضباطه . كما اجتاحت الفاقة الريف إذ انخفضت أسعار المحاصيل الزراعية . فكان طبيعى أن تؤدي هذه الحالة إلى ضجر المصريين وتذمر الرأى العام ، وخصوصاً إذا أضيف إلى ذلك أن الخديوي توفيق كان واقعاً تحت تأثير النفوذ الأجنبي .

هذه هى نواة الحركة العراية ، تلك الحركة التى قامت لتحقيق مطالب الشعب وأدت إلى الاحتلال عام ١٨٨٢ . فقد كان مصدر الحركة الظلم الواقع في برائته الشعب ، وغرضها تحرير الأمة من النفوذ الأجنبي ، ونشر مبادئ العدالة في البلاد والتمتع بالحكم الدستوري .

ساعد على انتشار حركة التذمر سرب الآراء الأوربية عن طريق الخبراء الأجانب الذين أحضرهم إسماعيل من الخارج لمعاونته في مشروعاته ، فأثرت هذه الأفكار التقدمية في الشعب تأثيراً كبيراً ، وأصبح الرأى العام تواقاً إلى الحرية التى تتمتع بها شعوب الغرب . وإذا كان رجال الجيش في ذلك الوقت قد أدخلوا على عاتقهم الدفاع عن القضية المصرية فليس معنى هذا أن المشكلة كانت مشكلة الجيش وتسليحه ، بل إن القضية الحقيقية هى قضية الشعب بأسره الذى أناب الجيش للمطالبة بالدستور والحكم الديمقراطي ، فان هذا الشعب الذى حرم من الحرية ، أمسى شديد التعطش إليها .

عهد توفيق باشا عندما تولى مقاليد الأمور إلى شريف باشا بتشكيل الوزارة ، وذكر في كتاب التشكيل أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورى ، ونظارها مسئولون أمام المجلس النيابى . غير أنه فى الواقع كان ميالا للحكم المطلق ، فنفى جمال الدين الأفغانى ، وفصل تلميذه المرحوم الشيخ محمد عبده من وظيفة التدريس فى دار العلوم ، ورفض طلبات شريف الخاصة باعتماد اللائحة الأساسية ومشروع قانون الانتخاب اللذين وضعاً فى أواخر أيام سلفه إسماعيل ، فتنحى شريف عن الحكم ، وألف رياض باشا الوزارة <sup>(١)</sup> ، وصار الخديوى يرأس جلسات مجلس النظار وعاد إلى الحكم المطلق . وكثر تدخل القنصلان الإنجليزى والفرنسى فى شئون الحكم ، حتى قيل إن مقاليد الأمور أصبحت فى الواقع رهن إشارتهما .

انتشر التذمر من وزارة رياض ومن تصرفات وزير الحربية الشركسى رفقى ، فقد كان متعصباً لأبناء وطنه إلى أقصى الحدود ، فتكونت الجمعيات السرية ، وظهر الضابط الوطنى أحمد عرابى فى الميدان ، ثم تعاقبت الحوادث بعد ذلك سراعاً ، وتمخضت عن ثورة هائلة هى الثورة العرابية .

لست هنا فى مجال سرد الحوادث وتفصيلها ، غير أننا نكتفى بالإشارة إلى أن الجيش قام بمظاهرة عسكرية فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وطالب باقالة وزارة رياض ، وإجابة مطالب الأمة وزيادة الجيش . وقد أجاب الخديوى توفيق هذه المطالب تحت ضغط الظروف ، ومرت العاصفة بسلام .

غير أن هذا التطور السلمى الذى انتهت إليه الأمور لم يرق للدول الغربية (فرنسا وإنجلترا) التى كانت تتحين القرض للتدخل فى شئون البلاد ، فأشار القنصلان الفرنسى والإنجليزى على الخديوى دعوة المجلس النيابى إلى الانعقاد على أساس لائحة إسماعيل (باشا) لسنة ١٨٦٦ ، كما عارضت الدول فى أمر زيادة اختصاصات مجلس النواب . ورغم ذلك فقد انعقد المجلس النيابى الجديد فى

(١) فى هذا الوقت نشأ الحزب الوطنى . فقد ألفه فئة من عظماء مصر على رأسهم شريف باشا وعمر لطفى باشا وراغب باشا ، وكان غرض الحزب مقاومة الحكم المطلق ، فقد جاء فى بيان الحزب ما يأتى : « إنه يريد إنقاذ مصر من الحقبة السحيقة التى تردت فيها تحت ثقل الرأى والاستبداد . . . »

٢٦ :ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وأخذ في بحث لائحة شريف (باشا) السابق الإشارة إليها ، فبعثت إنجلترا وفرنسا إلى الخديوي بمذكرة تعلنان استعدادهما لمعاوته ومؤازرته إذا ما وقف موقف المعارضة من المطالب الوطنية الشعبية . غير أن الرأي العام ثار وأزرت الصحافة ، وتكاتف أعضاء مجلس النواب والبحيش ورجال السياسة على الوقوف في وجه التدخل الإنجليزي الفرنسي . بذلك تيسر للحركة الوطنية النجاح ، فأصدر الخديوي في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ اللائحة الأساسية لمجلس النواب ، كما أصدر بعد ذلك النظام الداخلي للمجلس<sup>(١)</sup> . وفي ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ صدر قانون الانتخاب الجديد<sup>(٢)</sup> ، وقد قام على أساس هذه القواعد نظام برلمانى متوازن سليم ، فتقررت المسئولية الوزارية أمام المجلس التاني كما تقرر حق الوزارة في حل المجلس .

الواقع أن الفضل في قيام هذا النظام الدستوري السليم الذى يقوم على أسس الديمقراطية الصحيحة ، ويحقق للأمة مطالبها يرجع إلى أحمد عرابى ، ذلك الوطنى الغيور الذى قام بالدفاع عن مطالب الأمة .

لم ترق هذه النتائج الطيبة للأجانب المتعطلين إلى التدخل في شئون البلاد ، ولذلك لم يدم هذا الأمر طويلا<sup>(٣)</sup> . فقد تمكنت اليد الأجنبية من الوصول إلى

(١) أهم القواعد التى وردت بهذه اللائحة هى ما يأتى :

(أ) حرية النواب في إبداء الآراء وتمتعهم بالحصانة البرلمانية .

(ب) لمجلس حق سؤال الوزراء واستجوابهم .

(ج) مسئولية الوزراء بالتضامن أمام المجلس .

(د) للحكومة حق اقتراح القوانين ولكن لا به من موافقة المجلس لغاذاها .

(و) ضرورة موافقة المجلس على ميزانية الدولة علما ما يخص التبين العام .

(ح) للمجلس حق تعديل الدستور وتفسير مواده بالاتفاق مع الوزراء .

(ز) حق الملح بحل الحكومة في حالة اختلافها مع المجلس في الرأي .

(٢) نص قانون الانتخاب على مبدأ الاقتراع العام لكل مصرى يبلغ ٢١ سنة ويدفع ضريبة قدرها خمسة جنيهات وأعلى من شرط التصاب المال بعض الطبقات - وقد كان عدد النواب يحسب هذا القانون ١٢٥ نائباً ، وكان الانتخاب على درجتين .

(٣) نظام فبراير سنة ١٨٨٢ يعتبر نظاماً برلمانياً سليماً فبدأ المسئولية الوزارية مقرر أمام مجلس النواب المنتخب من الشعب ، كما أن الوزارة حفظت لتوازن لها حق حل المجلس .

أهدافها على أثر أزمة قامت بين وزارة البارودى والخديوى بسبب مؤامرة دبرها الضباط الشراكسة ، ورفض الخديوى بناء على مشورة الدول الأجنبية التصديق على الأحكام الصادرة ضدهم . فثار الرأى العام وطالب بعض المتطرفون بخلع الخديوى ، فطلب الخديوى الحماية الأجنبية . تلك الحماية التى كانت تريدها منذ زمن بعيد كل من إنجلترا وفرنسا ليسيطا سيادتهما ونفوذهما على البلاد . وبينما أهل الرأى من النواب يحاولون إصلاح الحال ، تطورت الأمور تطوراً سريعاً غير متظر ، وأرسلت فرنسا وبريطانيا الأساطيل إلى الإسكندرية ، وطالبتا باستقالة الوزارة ونق عرابى ، فاستقال البارودى وحمل الخديوى مسئولية قبوله تدخل القنصلين العامين ( الإنجليزى والفرنسى ) فى شئون البلاد ، فكلف الخديوى توفيق راغب ( باشا ) بتشكيل الوزارة ، وفى هذه الأثناء انعقد مؤتمر الإستانة وطالبت تركيا بسحب الأساطيل من المياه المصرية . وفعلنا انسحب الأسطول الفرنسى وبقى الأسطول البريطانى ، فنشب القتال بين الجيوش المصرية بقيادة عرابى وإنجلترا ، فانهمز عرابى وتم لإنجلترا احتلال مصر . بهذا الاحتلال انتهت مرحلة المطالبة بالدستور ، وبدأت مرحلة جديدة مريرة ، قامت خلالها الأمة المصرية من جديد لتطالب لا بالدستور فقط ، بل بالاستقلال والدستور معاً .

---

= وقد اختلف الفراع المصريين حول دستور سنة ١٨٨٢ فيينا البعض ( الدكتور سيد صبرى ) يرى أنه من الممكن اعتبار دستور سنة ١٨٨٢ صادراً عن طريق جمعية وطنية Convention ويرى رايه هذا بأن مجلس نواب سنة ١٨٨١ هو الذى أمل الدستور على الوجه الذى ارتآه ، يرى آخرون أن دستور سنة ١٨٨٢ هو دستور صادر بطريق التعاقد Pacts بين الأمة ممثلة فى مجلس النواب وبين الخديوى وحكومته . ويقول أيضاً أنصار هذا الرأى بأن من يتتبع التغييرات التى تعاقبت وأدت إلى هذا الدستور يتضح له معنى التعاقد والاتفاق على نصوص هذا الدستور بين ممثل الشعب وحكومة الخديوى . الرأى عندى أن دستور سنة ١٨٨٢ يمكن اعتباره صادراً بطريق الاتفاق Pacts فذلك أقرب إلى الصواب من اعتباره صادراً عن طريق الجمعية الوطنية .

راجع مبادئ القوانين الدستورى ، الدكتور سيد صبرى الطبعة الثانية ، ص ٢٢٦ ، وكذلك النظام الدستورى للمصرى ، للدكتور هاشم خليل ص ٢٢

## المبحث الثالث

### مصر في عهد الاحتلال

بعد أن أصبح الاحتلال في مصر حقيقة واقعة ملموسة ، صار مركز مصر من الناحية القانونية شاذ غريب ، فهي من الناحية الدولية ولاية عثمانية ذات استقلال داخلي ، ومن الناحية الواقعية تحتلها بريطانيا احتلال غير شرعي .

ولما كان لا بد للبلاد من نظام داخلي يقوم بالحكم على أسامه ، فقد قام السفير البريطاني في الإسكندرية ( اللورد دوفرين ) بدراسة المسألة المصرية ووضع مشروعاً صدر على أسامه في مايو سنة ١٨٨٣ القانون النظامي الجديد ، الذي ألغى دستور سنة ١٨٨٢ وحل محله <sup>(١)</sup> .

لم يكن القانون النظامي الجديد ، نظام دستوري سليم <sup>(٢)</sup> ، وإنما كان نظام

---

(١) قواعد الإدارة المصرية هذه التي وضعها اللورد دوفرين سنة ١٨٨٣ ظلت سائدة دين تعديل يذكر إلى عام ١٩٣٦ ، وحتى التعديل التام الذي أدخل في ناحية أو أخرى لم تكن الرغبة فيه دائماً الإصلاح بل كانت العوامل والاعتبارات السياسية هي الدافعة إليه ، وليس القوم بمجاهدين أن النزاع الذي كان قائماً بين المتمدن البريطاني اللورد كينغزلي والخبوي عباس الثاني كان السبب المباشر في تحويل ديوان الأوقاف إلى وزارة ، فإصلاح هذا المرفق الذي يباشر شؤون الإحسان العام لم يكن الغرض من هذا التحويل ، بل دعى إليه النزاع السابق الإشارة إليه ، بهذه الروح سارت الإدارة المصرية إلى عام ١٩١٤

(٢) ورد في تقرير اللورد دوفرين الخاص بنظام ١٨٨٣ ما يثبت بصفة قاطعة أن الغرض من هذا النظام لم يكن تمتع الشعب بالحكم الدستوري السليم بل مجرد نظام يال لا يصلح بل مرة كنظام دستوري - فقد ورد بالتقرير ما يأتي :

« إن هذا النظام يجب أن يؤسس على قاعدتين مسلم بهما عند الدول الحديثة وهما الاستقلال الذاتي والحكم الدستوري . أما الأول فليس في مقدور مصر الحصول عليه عاجلاً . وأما الثاني فلا يتوكل أن تمتنع به إلا تدريجياً ، إذ لا فائدة من منحها دستوراً على الورق . . . » .

بإلى عشيق لا يحقق الأمانى القومية والمطالب الشعبية ، وقد نص هذا النظام على إنشاء المجالس الثلاثة الآتى ذكرها :

#### ١ - مجلس شورى القوانين :

مجلس استشارى بحث ، ولكن يجب على الحكومة استشارته قبل إصدار أى قانون ، أو أمر يشتمل على لائحة إدارة عمومية ، وللمجلس أن يطلب من الحكومة إن رفضت الأخذ برأيه أن تفيده بالأسباب ، ولكن ليس له الحق فى مناقشة هذه الأسباب .

كان هذا المجلس مشكلاً من ثلاثين عضواً ، منهم أربعة عشر عضواً دائمين ومعينين بواسطة الحكومة ، وستة عشر عضواً منتخبين بواسطة مجالس المديرات والمدن ، وللحكومة حق تعيين الرئيس وأحد الوكيلين من بين الأعضاء المعينين وينتخب الأعضاء المنتخبون الوكيل الآخر ، ومدة العضوية ست سنوات قابلة للتجديد . ويجتمع المجلس مرة كل شهرين ، ويظل مجتمعاً حتى ينتهى من النظر فى الأعمال المعروضة عليه .

#### ٢ - الجمعية العمومية :

كانت مكونة من ٨٣ عضواً منهم ٤٦ عضواً منتخبين على درجتين ، أما بقية الأعضاء فهم عبارة عن الوزراء السبعة وأعضاء مجلس شورى القوانين . أهم اختصاصات الجمعية العمومية هى تقرير الضرائب الجديدة ، ورأيها فى هذا الخصوص نهائى ، وكذلك كان تعديل الضرائب لا يتم إلا بموافقتها ، وفيما عدا ذلك قرأى الجمعية استشارى .

كانت الجمعية العمومية تجتمع مرة على الأقل كل سنتين ، وللخديوى فيها وتعيين ميعاد انعقادها التالى ، كما له حق حلها على أن تجرى الانتخابات الجديدة فى ظرف ستة أشهر .



### ٣ - مجالس المديرية -

ينتخب في كل مديرية مجلس لمساعدة المدير في إدارة شئون المديرية ، وكان اختصاص هذه المجالس محدوداً جداً ، أما أعضاؤها فكان انتخابهم يتم على درجتين .

هذا هو النظام النيابي البالى الذى تمتعت به مصر في أوائل عهد الاحتلال ، أضيف إلى ذلك أن معتمد الحكومة البريطانية اللورد كرومر بدأ يجمع السلطة في يده ، ويعين مستشارين إنجليز في الوزارات المختلفة في يدهم وحدهم السلطة . بذلك عاد الحكم المطلق إلى مصر وباشره السفير البريطانى . وقد زادت هذه الحالة وضوحاً عند ما رفضت وزارة شريف باشا إخلاء السودان رغم نصيح اللورد كرومر لها بإخلائه ، فأفهمت الحكومة البريطانية مصر ضرورة قبول رأى المعتمد البريطانى في المسائل الخطيرة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر . استقالت وزارة شريف باشا إزاء ذلك لأنه لا يمكنها والحال هذه أن تحكم البلاد حكماً شورياً ، وخلفها نوبار باشا الذى استجاب لرغبات بريطانيا وأدخل السودان المصرى .

استمر النظام النيابي سالف الذكر قائماً في مصر واستمر معه الاحتلال البريطانى رغم وعود بريطانيا المتكررة بالخلاء . ولما تولى الخديوى عباس الثانى عرش مصر عقب وفاة الخديوى توفيق كان مصطفى باشا فهمى رئيساً للوزارة ، وكان معروفاً بميله الإنجليزى فنصحه الخديوى بالاستقالة . ساء ذلك الأمر بريطانيا وتمعدت الأمور بين الخديوى وبينها ، خصوصاً عقب حادثة الحدود . وفى سنة ١٨٩٨ أعيد فتح السودان على أساس الشركة بين مصر وبريطانيا ، وأعقب ذلك اتفاقية سنة ١٩٠٤ بين إنجلترا وفرنسا ، وبمقتضاها أطلقت فرنسا يد إنجلترا في مصر فأصبح اللورد كرومر الحاكم المطلق في عهد الخديوى عباس الثانى .

غير أن الحركة الوطنية لم تلبث أن ظهرت ثانية بفضل الوطنى الخيور مصطفى كامل ، الذى كان يتنادى بوجوب جلاء الإنجليز عن البلاد ، وإقامة الحكم على أسس دستورية سليمة ، وقام بنشر دعاية واسعة لمصر في الخارج . غير أن معاهدة سنة ١٩٠٤ السابق الإشارة إليها خيبت آماله وجعلته يرجع عن طريق الدعاية ، ويعتمد على

تلقين الشعب المبادئ الوطنية . فأنشأ أول حزب سيامى فى مصر وهو الحزب الوطنى ، وفى عام ١٩٠٧ حدثت مذبحة دنشواى ، وأحسن مصطفى كامل استخدامها وهاجم أعمال المعتمد البريطانى . فاضطر اللورد كرومر للاستقالة ، كما طالبت الجمعية العمومية بإصدار دستور للبلاد .

خلف السير غورست اللورد كرومر ونجح فى استقالة الخديوى عباس الثانى إليه ، وجعله يحارب الحزب الوطنى ويشنت أعضاؤه . ولما مات السير غورست خلفه اللورد كاتشنر الذى رأى أن الحركة الدستورية فى البلاد آخذة فى الاشتداد ، وأن التزم على الاحتلال صار عاماً فسارع بتعديل النظام النيابى لتهذبة رأى العام ، وذلك بإلغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وإصدار قانون نظامى جديد يقضى بإنشاء الجمعية التشريعية .

#### ٤ - الجمعية التشريعية :

كانت الجمعية التشريعية مكونة من ٨٣ عضواً منهم سبعة عشر عضواً معينين و ٦٦ عضواً منتخبين بواسطة الأهالى . وتعين الحكومة رئيس الجمعية وأحد الوكيلين من بين الأعضاء المعينين ، وتنتخب الجمعية الوكيل الثانى من بين الأعضاء المنتخبين ، ومدة العضوية ست سنوات ، وللحكومة حق حل الجمعية التشريعية على أن تجرى انتخابات جديدة فى بحر ثلاثة شهور ، ولا يجوز إصدار قانون ما لم يؤخذ رأى الجمعية التشريعية . كذلك كان محظوراً ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية إلا بعد موافقتها على ذلك ، كذلك كانت تستشار الجمعية فى أمور الدولة الآتى بيانها :

(أ) كل سلفة عمومية .

(ب) كل مشروع عام متعلق بجملة مديريات وخاص بإنشاء أو إبطال ترعة أو مصرف أو خط من خطوط السكك الحديدية .

(ج) فرز عوم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها .

انقعدت الجمعية التشريعية لأول مرة في يناير سنة ١٩١٤ وانتخبت وكيلها الزعيم الوطني سعد باشا زغلول ، وانتهت دورة الجمعية في يونيو سنة ١٩١٤ على أن يكون دور انعقادها الجديد في نوفمبر سنة ١٩١٤ .

سافر الخديوي عباس الثاني إلى تركيا في صيف ذلك العام ، إلا أن الحرب العظمى أعلنت وتأجل اجتماع الجمعية من زمن لآخر ، ثم أجلت إلى أجل غير مسمى . انتهزت بريطانيا فرصة انضمام تركيا إلى الأعداء ، وأعلنت حمايتها على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وخلعت الخديوي عباس الثاني بحجة أن لديها ما يثبت انضمامه إلى الأعداء وتولى السلطان حسين عرش مصر . وفي أكتوبر سنة ١٩١٧ توفي السلطان حسين وتولى العرش السلطان فؤاد الأول . وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها تطلع المصريون إلى تحقيق آمالهم في الاستقلال واللدستور ، وشجعهم على ذلك إتمام الصلح في أوربا على أساس مبادئ ولسن ، التي تنص على حرية الأمم في تقرير مصيرها . فتكون الوفد المصري برئاسة الزعيم سعد زغلول وعضوية بعض المصريين البارزين ، للسعي بالطرق السلمية لاستقلال مصر استقلالاً تاماً .

لكن بريطانيا لم تبر بوعودها المتكررة ونفت السلطات البريطانية سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدق وحمد الباسل ، فانفجر الشعب وقامت الثورة عام ١٩١٩ ، فاضطرت بريطانيا إلى إعادة المشين كما أرسلت إلى مصر لجنة ملتر لتسوية الأمور ، غير أنها لم تنجح في مهمتها . تطورت الحوادث بعد ذلك مراراً وأخيراً دارت مفاوضات بين عبد الخالق ثروت وبريطانيا انتهت بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢<sup>(١)</sup> ، وقد نص التصريح على استقلال مصر استقلالاً تاماً ، مع احتفاظ بريطانيا بالتحفظات الآتية بيانها :

١ — تأمين المواصلات البريطانية .

٢ — الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبي .

---

(١) بإعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ انتهى عهد الاحتلال البريطاني رسمياً رغم احتفاظ بريطانيا بالتحفظات الأربع وبدأت مصر عهداً جديداً .

٣ - حماية المصالح الأجنبية .

٤ - مسألة السودان .

وقد أقيمت هذه المسائل معلقة لحين اتفاق الحكومة المصرية والبريطانية عليها ، وعقب هذا الإعلان اتخذ سلطان مصر « لقب ملك مصر » وأصبحت مصر مملكة . كما صدر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ الأمر الملكي الخاص بنظام وراثة العرش ، وهو النظام الذي ظل معمولاً به لحين إعلان الجمهورية في مصر عام ١٩٥٣

لما كان من الضروري حل المسائل المعلقة بين البلدين بعقد معاهدة يقرها الشعب المصري ، فقد أصبح من الواجب إيجاد نظام نيابي يضمن رضاء الأمة ويحقق الأمانى الشعبية . فعملاً قامت لجنة من خيار الرجال بوضع الدستور المصري سميت لجنة الثلاثين وصدر الدستور المصري في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، وافتتح البرلمان المصري الأول في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

بذلك دخل الدستور المصري في دور التنفيذ . وقد نصت المادة ٢٣ من الدستور على أن : « جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور » . بذلك تقرر مبدأ سيادة الشعب بعدما كانت السيادة قبل ذلك للوالى أو الخديوى أو السلطان أو الملك ، كما حصل الشعب المصري من الوجهة النظرية على أمانيه الخاصة بطريقة حكمه .

## المبحث الرابع

### مصر في عهد الاستقلال

تغاقب الوزارات :

يقوم في مصر منذ عام ١٩٢٣ نضال طويل حول الدستور المصري ، فقد استهدف هذا الدستور منذ نشأته إلى حملات متتالية ، وتجارب قاسية كادت تعصف به ، بل عصفت به فعلا أكثر من مرة ، فعملت الحياة النيابية مراراً ، واستبدل الدستور بسواه ، كما تلاعبت الوزارات المختلفة والعرش بنصوبه أكثر من مرة ، وكانت نتيجة الاستهتار بالدستور وحقوق الأفراد وحررياتهم أن قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ التي أطاحت بالملك ( فاروق ) وأعوانه ، واتخاذ الدولة الشكل الجمهورى بدلا من النظام الملكي .

أصلدت وزارة يحيى إبراهيم الدستور المصري في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، وأجرت انتخابات فاز فيها حزب الوفد ، فتولى على أثرها سعد زغلول رئاسة الوزارة ، وقد فاض سعد الحكومة الإنجليزية ممثلة في شخص المستر مكدونلد زعيم العمال رغبة منه في تسوية المسائل المعلقة بين البلدين ، غير أن هذه المفاوضات لم تنجح نظراً لأن حكومة العمال كانت وقتئذ على وشك السقوط .

أعقب ذلك اغتيال سردار الجيش المصري « السير لي ستاك الإنجليزي » فتقدمت الحكومة البريطانية بمطالب تصفية لا صلة لبعضها بالحادث ونتائجه . ولما لم يقبلها سعد استقالت وزارته في نوفمبر سنة ١٩٢٤ . خلفه في رئاسة الوزارة زيور<sup>(١)</sup> الذي ألف وزارتين متواليتين وظل في الحكم إلى ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ ، وقد استهدفت

---

(١) كان زيور يجاهر بأن وزارته هي وزارة إنقاذ ما يمكن إنقاذه .

الحياة النيابية للضربة الأولى الموجهة إليها في عهد زيور ، فقد حل مجلس النواب مرتين ، وعمل جاهداً على مناصرة سعد بشق الوسائل والطرق ، غير أن جميع المحاولات ذهبت أدراج الرياح ، وعادت الحياة الدستورية من بعده إلى مجراها الطبيعي ، فأجريت الانتخابات على أساس قانون الانتخابات الصادر سنة ١٩٢٣ ، لا على أساس مرسوم زيور الصادر في ديسمبر سنة ١٩٢٥

تولى عدلى يكن رئاسة الوزارة في ٧ يونيو ، وخلفه عبد الخالق ثروت في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ ، وظلت وزارته في الحكم إلى ١٦ مارس سنة ١٩٢٨ أجرى ثروت مفاوضات مع بريطانيا لتسوية المسائل المعلقة التي وردت بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢<sup>(١)</sup> ، وتعرف هذه المحادثات باسم مفاوضات (ثروت - تشمبرلين) ، غير أن مجلس النواب المصرى لم يوافق على نتائج هذه المحادثات عقب استقالة ثروت باشا . ثم تولى الوزارة مصطفى النحاس ، فشكل وزارته الأولى في ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ ، وظلت في الحكم إلى ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ . وأهم ما حدث في عهد هذه الوزارة هو رفضها لمشروع معاهدة ثروت - تشمبرلين السابق الإشارة إليه ، وقد شكل محمد محمود وزارته الأولى عقب إقالة الوزارة النحاسية ، وظل متولياً مقاليد الحكم إلى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ، وقد أوقف محمد محمود الحياة النيابية ، وأعلن يوم توليه الوزارة أن هذا الإيقاف مدته ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، غير أن وزارته استقالت بعد خمسة عشر شهراً . أجرى محمد محمود مفاوضات مع المستر هندرسن لعقد المعاهدة المنشودة ، غير أن بريطانيا اشترطت لإبرامها أن يقرها برلمان منتخب انتخاباً حراً . فخلف محمد محمود في الوزارة عدلى الذى أجرى انتخابات فاز فيها حزب الوفد بأغلبية كبرى<sup>(٢)</sup> .

عقب انتصار حزب الوفد في الانتخابات أُلِف مصطفى النحاس وزارته الثانية التي بقيت في الحكم إلى ١٨ يونيو سنة ١٩٣٠ ، وقد حاولت هذه الوزارة التفاهم مع بريطانيا لعقد المعاهدة غير أنها فشلت بسبب موقف الحكومة البريطانية من

---

(١) في أثناء تولي ثروت رئاسة الوزارة مات سعد زغلول ، وخلفه في رئاسة الوفد المصرى مصطفى النحاس .

(٢) قاطع حزب الأحرار الدستوريين هذه الانتخابات .

مسألة السودان ، فاستقالت الوزارة وخلفها إسماعيل صدق الذى شكل وزارتين على التعاقب وبقى على رأس الوزارة حتى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وصدق هو الذى ألغى دستور سنة ١٩٢٣ وقانون الانتخاب الخاص به ، وأصدر دستور سنة ١٩٣٠ وقانون انتخاب جديد . لم يرع صدق النصوص المذكورة بدستور سنة ١٩٢٣ الخاصة بتعديله ، بل ألغاه وأحل محله دستور سنة ١٩٣٠ الذى ظل سارياً إلى عام ١٩٣٥ أعقب صدق فى رئاسة الوزارة عبد الفتاح يحيى ، ثم توفيق نسيم .

وفى عهد نسيم ، أصدر الملك فؤاد الأول أمراً ملكياً فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بعودة دستور سنة ١٩٢٣

تولى على ماهر رئاسة الوزارة بعد نسيم ، وبقى فى الحكم إلى ٩ مايو سنة ١٩٣٦ ، وفى هذه الفترة مات الملك فؤاد الأول ، ونودى بالأمير « فاروق الأول » ملكاً على البلاد .

أجرى على ماهر انتخابات بصفة عاجلة نظراً لوفاة الملك فؤاد ، ولما اجتمع البرلمان فى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ اختار هيئة الوصاية على الملك القاصر .

فى ١٠ مايو سنة ١٩٣٦ ألف مصطفى النحاس وزارته الثالثة ثم الرابعة ، وبقى فى الحكم إلى ٣١ يوليو سنة ١٩٣٧

فى أثناء الوزارة الوفدية تألفت جبهة وطنية برئاسة النحاس وعضوية زعماء الأحزاب المصرية وذلك لإجراء مفاوضات مع الجانب البريطانى . وقد نجحت الجبهة فى عقد المعاهدة التى أمضيت فى ٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، كما نجحت الوزارة فى إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مؤتمر مونترو . ثم أقيلت الوزارة النحاسية عقب أزمة حادة بينها وبين القصر .

شكل محمد محمود بعد ذلك ثلاث وزارات متوالية ، وقد أجلت وزارته الأولى عقب توليها مقاليد الحكم انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم حلت مجلس النواب فى ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ ، وأجرت انتخابات جديدة . انعقد المجلس الجديد فى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ ، ولم يكن للوفد من بين أعضائه إلا أقلية ضئيلة ، وفى

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ استقالت وزارة محمد محمود ، وخلفها على ماهر الذى شكل وزارة ائتلافية ( بعد استبعاد حزب الوفد ) ، وفى عهده أعلنت الأحكام العرفية فى البلاد بسبب الحرب العالمية الثانية ، وظل على ماهر فى الحكم إلى يونيو سنة ١٩٤٠ وخلفه فى رئاسة الوزارة حسن صبرى الذى توفى فى البرلمان فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ وهو يلقى خطاب العرش ، ومن بعده شكل حسين سرى وزارته الأولى التى بقيت فى الحكم إلى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، واستقالت بسبب مشاكل التموين ، وتدخل الإنجليز .

ألف النحاس بعد ذلك وزارته الخامسة على أنظروف صعبة وأزمات قاسية (١) ، وظلت هذه الوزارة متولية شئون البلاد إلى عام ١٩٤٥ حيث أقيمت ، وتولى رئاسة الوزارة أحمد ماهر الذى أغتيل فى البرلمان بسبب إعلان مصر الحرب على دول المحور ، وخلفه محمود فهمى النقراشى ، ثم إسماعيل صدق الذى حاول عقب الحرب العالمية الثانية مفاوضة بريطانيا لتعديل معاهدة ١٩٣٦ التى استنفدت أعضائها . عرفت هذه المحادثات باسم مفاوضات ( صدق - بيفن ) غير أنها لم تنجح بسبب موقف الإنجليز من مسألة السودان ، فاستقال صدق ، وخلفه محمود فهمى النقراشى الذى ألف وزارته الثانية .

حاول النقراشى هو الآخر مفاوضة الإنجليز لتعديل المعاهدة ، ولا لم ينجح فى مساعاه ، رفع قضية مصر إلى مجلس الأمن . لكن مجلس الأمن رغم وطاعة قضيتنا لم يفصل فيها ، وأشار باستئناف المفاوضات بنية الوصول إلى اتفاق يرضى الطرفين .

لما أغتيل النقراشى خلفه فى رئاسة الوزارة إبراهيم عبد الهادى ، وظل فى الحكم إلى أن انتهت مدة مجلس النواب ، فشكل حسين سرى وزارة ائتلافية لإجراء

(١) عقب تولى النحاس الوزارة يمت إلى السفير البريطانى بخطاب يذكّر بأنه قبل تأليف الوزارة بناء على التكليف الذى صدر إليه من الملك بما له من الحقوق الدستورية . . . . . وأنه لا معاهدة المصرية ولا مركز مصر كدولة ذات سيادة يستحان للطيفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبخاصة تأليف الوزارة وتغييرها .

• وقد رد عليه السفير البريطانى مؤكداً ما ورد فى الخطاب سابق الذكر .



الانتخابات ، وقد أسفرت الانتخابات عن فوز الوفد فاستقال حسين سرى وألف مصطفى النحاس وزارته السادسة في يناير سنة ١٩٥٠ . وقد وضعت فوضى الأداة الحكومية في ذلك العهد ، ولم تجد الوزارة بدأ في أواخر عام ١٩٥١ تحت ضغط الرأي العام من إعلان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأعقب ذلك حوادث مؤلمة . في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ استقالت وزارة النحاس على أثرها وشكل على ماهر الوزارة واستقال بعد فترة بسبب مناوأة القصر له ، وعقب استقالة على ماهر تشكلت أكثر من وزارة وحلت القوضى السياسية والوزارية بأداة الحكم مما سهل على قادة الثورة مأموريتهم . وفي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قام الجيش بثورته المعروفة واستولى قاداته وهم من ضباط الجيش على مقاليد الأمور وعهد الملك إلى على ماهر بتشكيل الوزارة بناء على طلب الجيش .

في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ وجه قادة الثورة إلى الملك إنذاراً وطالبوه بالتنازل عن العرش إلى ولي العهد أحمد فؤاد الثاني ، وقد قبل الملك التنازل عن العرش وغادر البلاد مساء ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ بناء على طلب قادة الجيش . أعقب ذلك إلغاء النظام الملكي واتخاذ مصر الشكل الجمهوري .

نجحت حكومة الثورة في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ في عقد اتفاق مع الإنجليز بخصوص السودان ومستقبله . كما نجحت عام ١٩٥٤ في عقد اتفاق مع الإنجليز بخصوص الجلاء .

أما بخصوص الإصلاحات الإدارية في فترة الاستقلال فرغم المتاعب السياسية والانقلابات الوزارية والتطاحن الحزبي المرير في سبيل الوصول إلى مقاعد الحكم ، فقد حققت الحكومات المتعاقبة بعض الإصلاحات الإدارية ، فقد صدرت عدة تشريعات متعلقة بتنظيم السلطة الإدارية كالقوانين الخاصة بمجالس المديرات ، والمجالس البلدية والقروية ، والتشريعات المتعلقة بنقابات العمال ، ونقابات المهن المختلفة ، والقوانين الخاصة بتحريم الإضراب ، والتوقيف والتحكم في منازعات العمل . كما بذلت الحكومات المتعاقبة جهوداً في سبيل إصلاح نظام الموظفين ، وصدر القانون الخاص بإنشاء ديوان الموظفين ، وقبل ذلك أنشأ ديوان المحاسبة ، وقد توجت هذه الإصلاحات بإنشاء مجلس الدولة عام ١٩٤٦

كما أدخلت إصلاحات جهورية على نظم الإدارة ، فقد أنشأت مجلس الإنتاج ومجلس الخدمات ، كما عمدت إلى تطهير الأداة الحكومية <sup>(١)</sup> من غير الصالحين ، وفي عام ١٩٥٦ أصلرت حكومة الثورة دستور الجمهورية المصرية وقد صلبر هذا الدستور بعد استفتاء شعبي .



---

(١) لسانى سبيل سرد الإصلاحات الى أدخلها حكومة الثورة على نظم الإدارة فهذه كثيرة متعددة وليس مجالها هذه الدراسة العاجلة - وكل ما قصدناه هو بيان اهتمام حكومة الثورة بهذه الناحية .

## المبحث الخامس

### عبر الماضي ودروسه

الحكم الديمقراطي مهما قيل عنه ، أوجه إليه من عيوب أو نقائص أفضل أساليب الحكم ، فبرراته التي انفرد بها على ما عداه ، تجعلنا نفضله على غيره ، وذلك بشرط أن نأخذ بجوهره لا بمظهره .

لعل أهم مميزاته إعداده للجماهير وسائل التربية السياسية ، لأن جوهر المدنية كما هو معلوم ، ما هو إلا حركة لإيقاظ القوى الإنسانية الكامنة ، والنظام الديمقراطي باشرأكه سواد الشعب في أمور الحكم يساعد أكبر مساعدة على نقل الأفراد من دائرة الحياة الخاصة المحددة الأغراض ، إلى دائرة الحياة العامة المتزامية الأطراف . لما كانت الحياة النيابية هي أرقى مراحل التطور الإنساني في كيفية إدارة شئون البلاد ، ومباشرة شئون الحكم ، فقد أصبحت هدف كل جماعة ، تم نصيرجها السياسي ، وترغب في حياة كريمة يتمتع الأفراد في ظلها بحرياتهم التي لا يحدها إلا الصالح العام . جاهدت مصر طويلا ومرت بتجارب قاسية ، إلى أن حقق الله آمال بنينا ، وأصبح لها نظام نيابي برلاني ، ودستور وإن لم يكن مثالي ، ولكنه كاف لو أحسن تطبيقه .

لكن الله لم يكف الأمة مشقة النضال ، فقد ألغى الدستور أكثر من مرة وتعطلت الحياة النيابية مرات . وحتى في الفترات التي كان يقوم فيها الحكم النيابي في مصر لم تكن مبادئ الدستور تطبق تطبيقاً سليماً ، بل كنا نأخذ بالمظهر دون الجوهر ، وما الثورة المصرية التي قامت في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ إلا دليل قاطع على فساد الديمقراطية للمصرية في العهد السابق . وزيفها .

ليس ذلك بمجديد على النظم الدستورية ، فطلما تعرضت الدول الحديثة العهد بالنظم النيابية إلى أحداث متكررة إلى أن يهبأ لها الخلق تقاليداً ترتكن عليها ، ودعائم مستمدة من تأييد الشعب تقها ويلات وأهوال التجارب . مصر التي ناضلت بزعامة عرابي من أجل الحياة الدستورية الحقة ، ومصر التي ناضلت من أجل الاستقلال عام ١٩١٩ ، هي نفس مصر التي ناضلت عام ١٩٥٢ ( ٢٣ يوليو ) من أجل التخلص من الطغيان ، ومن أجل الحياة الديمقراطية السليمة .

والآن ما هي هذه الدروس ؟

أولاً : الانقلابات الدستورية التي استهدفت لها الحياة النيابية في مصر كان يعقبا دائماً ظهور الحكم المطلق . وقد كانت هذه الانقلابات بتدبير من المستعمر وأعوانه ، ونتيجة لتصادم الأحزاب المصرية وتطاحنها في سبيل الوصول إلى مقاعد الحكم .

طبيعي أن يهدف المستعمر وأعوانه إلى حرمان مصر من حكم نيابي ، ولو صوري وأن يعمل على الإيقاع بين أبنائها إذ لا بقاء للاستعمار في ظل الاتحاد .

طبيعي أن تنشأ الأحزاب في مصر ، وأن يجتذب كل حزب أنصاراً وأعواناً يؤيدون وجهة نظره ، وطبيعي أن تكافح الأحزاب في سبيل مصلحة الوطن العامة . لكن إذا ما خرجت في كفاحها عن هذه الدائرة المشروعة ، وعملت لتحقيق أهداف خاصة ، لعل أهمها الوصول إلى مقاعد الحكم بأية طريقة ، كان ذلك وبالاً على الأمة ، ولعل ثورة ٢٣ يوليو برهان صادق ، ودليل قاطع على صدق هذا القول .

ثانياً : لم يسقط برلماناً مصرياً واحداً وزارة ، في حين حلت الوزارات المختلفة البرلمانات التي تخالفها ، وأنشأت بدلها برلمانات تؤيدها .

أليس هذا دليل قوي على أن المسئولية السياسية المذكورة في دستور سنة ١٩٢٣ الملغى لم تطبق التطبيق السليم ؟ مع أن هذه المسئولية هي حجر الأساس في النظم الديمقراطية الحقة ، وبدونها يختل التوازن الذي هو محور الحياة السياسية : أليس هذا دليل كاف على أن الديمقراطية المصرية والحياة النيابية فيها ، وإن كانت تستند

فى الظاهر إلى أسس دستورية متينة ، إلا أنها فى الواقع ومن الناحية العملية كانت تستند إلى أسس لا تمت للنظام الديمقراطى الحق بصلة ؟

ثالثاً : لم يستند التنظيم الدستورى لمصر عام ١٩٢٣ على نظام إدارى سليم متين ، لذلك عمت القوضى الأداة الحكومية واستشرى الفساد ، وقد كان الجهاز الحكوى الإدارى على وشك الانهيار قبيل الثورة ، بل لعل فساد أداة الحكم والجهاز الإدارى كان من أهم أسباب قيام الثورة . فلعلنا نلصقت إلى هذه الناحية ولا نهملها ، فلن يكون هناك وجود حقيقى لنظام دستورى سليم إذا لم يستند هذا النظام على جهاز إدارى متين خال من الشوائب والعيوب .

لما كان الدستور فى جوهره ما هو إلا توازن محكم بين قوات فى الأمة متباينة ، وتوفيق بين مصالح هيئات مختلفة ، لذلك إذا فقد هذا التوازن لسبب أو لآخر غدت نصوص الدستور سراباً خادعاً .

إذا كانت مصر لم توفق فى حياتها الدستورية السابقة ، فلعل الأحداث الماضيات وعبر التاريخ تكون لنا عظة وعبرة . فالنظام الدستورى شطر من حياة الأمة يضرب فى الماضى بأصوله وعروقه ، ويرفرف على المستقبل بظله ، ويشترط لنجاحه نفسية خاصة ، وعقلية معينة ، لا تتوفر إلا بمرور الزمن وتوالى الأحداث <sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع فى أعقاب الثورة المصرية — للأستاذ عبد الرحمن الرافى ، الجزء الأول ص ٣٠٦ وما بعدها .





Bibliotheca Alexandrina



0416657

القاهرة

مطبعة للمعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية  
(تحت الحراسة)

١٩٥٧